منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد



الاقتصاد الكلي

الدكتور
محمد خالد الحريري

الدكتورة
ليلى الجزائرلي

جامعة دمشق

1433 – 1434 هـ

2011 – 2012 م

الفهـــــــرس	
الفصل الأول: أساسيات علم الاقتصاد	17

مقدمـــة

يتناول الاقتصاد الكلي دراسة السلوك الاقتصادي للمجتمع بأكمله باعتباره وحدة واحدة، وقد كان تطوير علم الاقتصاد الكلي من أهم الإنجازات في القرن العشرين على يد الاقتصادي الكبير جون مينارد كينز، الذي سعى لمعالجة الأزمات الاقتصادية بأساليب تختلف عن الاقتصاديين التقليديين المعاصرين له من حيث الدراسة والتحليل والأدوات المستخدمة ، والذي دعى الى تدخل الحكومة للحد من الأزمات الاقتصادية الانكماشية أو التضخمية مدخلا السياسات المالية والنقدية إلى حيز التعلم والتطبيق ، في الوقت الذي كان أقرانه ينادون بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة واقتصارها على وظيفة الحارس .

وعلى الرغم من ان تدخل الحكومة كان مطبقا قبل ذلك بكثير في العالم العربي والاسلامي، وكان التركيزعلى دور الدولة الاقتصادي ظاهرا في كتابات العلماء مثل: المقريزي 1442م، ابن خلدون 1406م، الغزالي 1111م ، الدمشقي 1175م ، أبو يوسف 798م ، لكن دراسة العلوم الاقتصادية الغربية بشكل متخصص ومنفصل عن باقي العلوم وتطورها بشكل متسارع مع استخدام التقنيات الحديثة جعلنا نهمل الانجاز الهائل لعلمائنا العرب والمسلمين ونعتمد على العلوم الغربية الحديثة .

يهدف هذا الكتاب الدراسي إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي لدراسة الأساسيات في علم الاقتصاد الكلي حتى يكون الركيزة التي يرتكز عليها طلابنا في بناء معارفهم الاقتصادية، فقد حاولنا التبسيط في أساليب العرض واللغة والمفاهيم المستخدمة لتكون ملائمة لطلاب السنة الثانية مع ما يقابلها من مفاهيم باللغة الانكليزية، كما اعتمدنا على أحدث المراجع والأبحاث ليكون بين يدي طلابنا مادة علمية حديثة تتناسب مع التغيرات العالمية الحالية في القرن الواحد والعشرين .

تم تقسيم هذا الكتاب إلى اثني عشر فصلاً، حيث يتناول الفصل الأول شرحاً موجزاً لأهم المفاهيم في علم الاقتصاد، أما الفصل الثاني فقد ركز على أسس علم الاقتصاد الكلي ومكوناته ، ثم يوضح الفصل الثالث كيفية قياس القدرة الاقتصادية لمجتمع ما من خلال

مقاييس الحسابات القومية الأساسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والدخل الشخصي والتصرفي، ثم ينتقل في الفصل الرابع وما بعد لعرض نموذج اقتصادي كلي يتدرج من المبسط بقطاعين أسر وشركات، ثم بثلاث قطاعات باضافة القطاع الحكومي وطرق استخدام السياسة المالية، ثم الى اقتصاد مفتوح يتعامل مع العالم الخارجي وأسعار العملات وميزان المدفوعات. يتم من خلال النموذج شرح كيفية وصول الاقتصاد إلى وضع التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بجميع متغيراتهم، مع دراسة وتحليل التقلبات التي تحدث في الاقتصاد وآثارها على التوازن الاقتصادي الكلي، وطرق معالجة الاختلالات التي قد تحدث للوضع التوازني الاقتصادي الكلي، بالإضافة الى الأسس العلمية للأسواق النقدية والمالية، واستخدامها في محاولة تعديل التحركات الاقتصادية والوصول للأهداف الاقتصادية المتوخاة من قبل الادارة الاقتصادية.

وقد تناول الفصل السابع النقود بأنواعها ودور المصرف المركزي والمصارف التجارية في التأثير على عرض النقود واستخدامها في السياسة النقدية، أما الفصل الثامن فقد تناول معدل الفائدة التوازني والتوازن في سوق السلع والخدمات والسوق المالي وأثر السياسة المالية والنقدية على التوازن، يتبع ذلك دراسة رأس المال والاستثمار في الفصل التاسع، أما الفصل العاشر فقد تطرق الى البطالة والتضخم، وفي الفصل الحادي عشر يتم التطرق إلى أحد أساسيات الاقتصاد الكلي: النمو الاقتصادي والتنمية،أما الفصل الأخير فيهتم بعلاقة الدولة وتعاملاتها مع الدول الأخرى من خلال التجارة العالمية والميزة النسبية.

راجين من الله تعالى أن نكون قد وفقنا لما فيه مصلحة طلابنا الأعزاء، بتقديم هذا الكتاب كأساس علمي لدراستهم الحالية والمستقبلية ومساعدتهم على فهم علم الاقتصاد باعتباره علماً مرتبطاً بالحياة اليومية وبالقرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهامة، وليس فقط كمادة دراسية يسعون لتجاوزها ، متمنين للجميع النجاح و التوفيق .

المؤلفان

الدكتورة ليلى الجزائرلي — الدكتور محمد خالد الحريري

الفصل الأول
أساسيات علم الاقتصاد

مخطط الفصل:

1 -مفهوم علم الاقتصاد.
2 -الأنظمة الاقتصادية.
3 -الإنتاج و السلع.
4 -الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي.
5 -التوظيف الكامل.
6 -منهج علم الاقتصاد.
7 -الاقتصاد الموضوعي و الاقتصاد المعياري.
8 -منحنى إمكانيات الإنتاج.

1 – مفهـــوم علم الاقتصاد

يحتل الاقتصاد بوصفه علماً وموضوعاً مركز الصدارة في الأولويات التي تشغل العالم بأكمله ، وبدا ذلك واضحاً مع بداية القرن الواحد و العشرين . لقد شهد القرن العشرين تغيراً مذهلا في معظم أرجاء العالم، فبينما اتسم النصف الأول من القرن الماضي باندلاع نيران حربين عالميتين، والسقوط في هوة كساد عظيم، فقد شهد النصف الأخير منه نمواً غير مسبوق في مختلف مجالات الحياة البشرية، حيث اتسعت فيه آفاق التطور العلمي والاختراعات لتشمل العديد من أنحاء العالم. ومع ذلك فقد بقي السؤال الذي بدأ منذ زمن بعيد وما زال يبحث عن إجابة واضحة وصريحة والذي يمكن صياغته كما يلي:

هل يستطيع علم الاقتصاد تلبية حاجات جميع الافراد والدول والعالم، فقرائهم وأغنيائهم ؟

حاول الاقتصاديون والسياسيون والمهتمون بالاقتصاد الإجابة على ذلك التساؤل، ورغم ذلك فقد بقي الموضوع الذي يشغل بال الجميع .

لقد طرأت على مدار العقدين الماضيين تغيرات مثيرة في كل من الرؤى والسياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الاقتصادية. فلقد نبذت العشرات من الدول التوجهات الاشتراكية وتبنت بدلاً عنها أنظمة السوق، كما شهدت العديد من الدول تقدما اقتصادياً كبيراً، لدرجة أن لم تتمتع أي حقبة تاريخية معروفة قط بمثل تلك الفترة الممتدة من النمو الاقتصادي .

ومع زيادة الازدهار أو الرخاء الاقتصادي ، بدا تفهم الحقائق الثابتة لعلم الاقتصاد أمراً أكثر أهمية سواء ما يتعلق منها بشؤون الأفراد أو شؤون الدول. فقد عاد الاقتصاد يعاني من أزمة كساد عالمي يسعى الاقتصاديون لكبح جماحها أولاً ثم محاولة معالجتها ثانياً ، مما أعطى علم الاقتصاد أهمية متزايدة .

أما على الصعيد الدولي ، فقدازدادت الروابط العالمية حيث ساهمت وسائل المواصلات و الاتصالات في خلق سوق عالمية تنافسية غير مسبوقة ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ازداد سعي الدول النامية إلى تنمية اقتصادها ومؤسساتها، وهذا يتطلب منها التفهم

العميق لمؤسسات اقتصاد السوق إذا ما رغبت في تحقيق مستويات معيشية تحاكي تلك التي تتمتع بها الدول الغنية، مع محاولة تجاوز مساوئها.

وفي الوقت نفسه يلاحظ الاهتمام المتزايد بالمشكلات البيئية الدولية والحاجة إلى إبرام اتفاقيات تهدف إلى الحفاظ على ثرواتنا الطبيعية الثمينة.كل ما تم ذكره وما حدث من تغيرات مذهلة إيجابية أوسلبية في العالم تعد جزءاً لا يتجزأ من قضايا علم الاقتصاد، الذي يعد المحرك الاساسي للتغيرات الحاصلة في العالم على جميع المستويات ان كانت فردية او اجتماعية ، وطنية او عالمية .

يواجه الأفراد عديداً من الحاجات والرغبات التي يصعب إحصاؤها أو الإلمام بعددها. فلا يمكننا على سبيل المثال، أن نعدد جميع السلع والخدمات المختلفة التي نرغب في الحصول عليها، فلنفترض أن حاجاتنا تتضمن ثلاث سلع فقط نرغب في اقتنائها وتضم هذه القائمة: سيارة و منزل و حاسب آلي. فإن كل من هذه الاختيارات الثلاثة تؤدي إلى المزيد من الاختيارات والرغبات أيضاً. فالسيارة تتطلب مثلاً اختيار لون السيارة وحجمها وسنة صنعها وذلك بالإضافة إلى مواصفات أخرى كثيرة. أما بالنسبة للاختيار الثاني فإن المنزل يولد العديد من الاختيارات والرغبات المتعددة كالمساحة والموقع والحجم والألوان المستخدمة للجدران وعدد الغرف و نوعية الأثاث وما إلى ذلك. وهذا ينطبق أيضا على الاختيار الثالث. وبصورة عامة، فإن الرغبات والحاجات الإنسانية (Unlimited Human Needs and Wants) تتصف بأنها رغبات غير محدودة أو لانهائية. والسؤال الذي لابد من طرحه الآن هو :

ما الذي يمنع الأفراد من تحقيق سائر حاجاتهم ورغباتهم غير المحدودة ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من فهم عديد من الحقائق أهمها أن إنتاج أي سلعة أو خدمة يتطلب وجود ثلاثة عناصر تسمى عناصر الإنتاج (Factors of Production) وهي مجموعة عناصر لابد منها لإتمام أي عملية انتاج وهذه العناصر هي[1] :

---

[1] - نتيجة للتطور المؤسساتي الكبير وفصل الادارة عن الملكية أصبحت عناصر الانتاج حديثا ثلاث عناصر فقط الأرض والعمل ورأس المال ، واعتبار التنظيم جزء من عنصر العمل أما عائد التنظيم الذي هو الربح أصبح عائد رأس المال(الملكية) .

1- **عنصرالعمل (Labor)**: ويتضمن الجهد المبذول من العمالة المستخدمة في عملية إنتاج سلعة أو خدمة محددة، ومن المسائل المهمة في ذلك مستوى تدريب العمالة أو الوقت الزمني المستغرق في سبيل إنتاج تلك السلعة أو الخدمة، ويحصل عنصر العمل على أجر (Wage) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

2- **عنصرالأرض (Land)** : ويتضمن الموارد الطبيعية الموجودة كالمعادن والأحجار وكذلك مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة والصناعة والسكن أي كل ما ينتمي إلى باطن الأرض أو ما عليها من موارد طبيعية. ويحصل عنصر الأرض (مالك الأرض مثلاً) على ريع (Rent) او ايجار نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

3- **عنصر رأس المال (Capital)**: وهو ما قام الإنسان بصنعه لاستخدامه في عملية انتاج سلع أخرى ويتضمن جميع الآلات والمعدات والمباني والمخزون المستخدمة في عملية إنتاج السلع و الخدمات . وتجدر الملاحظة هنا بأن المقصود برأس المال بمفهومه الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي أو التمويلي حيث لا يشمل رأس المال بمفهومه الاقتصادي أية مبالغ نقدية، لكن يشار الى القيم النقدية لرأس المال برأس المال النقدي، ويحصل عنصر رأس المال على عائد (Return) الربح او الفائدة مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

إن أهم ما يميز عناصر الإنتاج هو عدم توفرها بشكل كاف (الندرة) بحيث تمكننا من إنتاج جميع السلع والخدمات التي نقوم بطلبها. أي إن عناصر الإنتاج ، أو الموارد (Resources) موجـودة بشـكل وبكميات نادرة (Scarce) أو محـدودة (Limited) وذلك مقارنة مع حجم الرغبات والحاجات الإنسانية غير المحدودة. فمشكلة الندرة إذاً هي التي تدفعنا إلى عملية الاختيار بين البدائل المختلفة (Choices) . فعندما لا يستطيع شخص معين الحصول على جميع رغباته وحاجاته غير المحدودة، فإنه يضطر إلى الاختيار بين البدائل. فمثلاً قد يضطر شخص ما إلى اقتناء منزل بدلاً من حصوله على السيارة ومن ثم فإن عملية اختيار سلعة أو خدمة معينة تتضمن في الوقت نفسه القيام بتضحية تتمثل في عدم اقتناء سلع أو خدمات أخرى. وتسمى هذه التضحية بـــ"تكلفة الفرصة البديلة" (Opportunity Cost) وتعني تكلفة القيام باختيار معين، أي قيمة

التضحية بشيء ما عند اتخاذ قرار معين. فالطالب الذي قرر الدخول إلى الجامعة وإكمال مشواره التعليمي لديه تكلفة فرصة بديلة تتمثل في الاختيارات الأخرى التي ضحى بها كعدم حصوله على وظيفة ذات مردود مادي في حين أن الطالب الذي قرر عدم دخول الجامعة وممارسة مهنة مثلا كانت تكلفة الفرصة البديلة لديه في عدم حصوله على شهادة جامعية مثلاً.

إن الحاجات الإنسانية غير المحدودة من جانب والموارد الاقتصادية النادرة أو مشكلة الندرة من جانب آخر تمثل ما يسمى بـ"المشكلة الاقتصادية" (Economic Problem) وهي حجر الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد. حيث يهدف علم الاقتصاد في حله للمشكلة الاقتصادية ، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الانسانية غير المحدودة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية النادرة .

ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بدراسة وعلاج المشكلة الاقتصادية فهو العلم الذي يضع ويستخدم النظريات والأسس الاقتصادية المتعددة من أجل إشباع (Satisfaction) أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية المتزايدة باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة .

هذا يدفعنا إلى تقسيم المشكلة الاقتصادية الى ثلاثة أسئلة ووضع الحلول عن طريق الإجابة عليها وهي :

1- **ماذا ننتج ؟** ما هي احتياجات المجتمع بالكميات والنوعيات وبالتالي ما هو الانتاج الذي سنطرحه؟ وبأي كمية ونوعية ؟ ويقصد بذلك تحديد أي من السلع يجب إنتاجها حيث إن مشكلة الندرة تحتم علينا تحديد ذلك، فلا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد في الحصول عليها. ومن ثم، فإننا نواجه مشكلة الاختيار، والتضحية، وتكلفة الفرصة البديلة.

2- **كيف ننتج ؟** وما هي التقنيات التي سيتم من خلالها توليف عناصر الانتاج المختلفة للحصول على الانتاج المطلوب ؟ يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة الأفضل التي نستطيع من خلالها إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

3- **لمن ننتج ؟** لمن سيتم طرح هذه المنتجات ؟ ولمن سيتم توزيعها ؟ ويعتمد توزيع الإنتاج على مدى المساهمة في العملية الإنتاجية، فكلما ساهم الافراد أكثر في عملية الإنتاج، كلما حصلوا على منتجات أكثر ،ويركز هذا السؤال أيضا على ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكبر شريحة في الاقتصاد. فبسبب مشكلة الندرة، فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب إشباع حاجات ورغبات أطراف أخرى.

2 - <u>الأنظمة الاقتصادية :</u>

بالعودة إلى الأسئلة المطروحة في الفقرة السابقة، فإنه لابد من الإشارة إلى أن الاجابة على هذه الاسئلة يختلف تبعا للنظام الاقتصادي المتبع في الدولة :

1- **اقتصاد السوق Market economy** : هو النظام الذي يقوم فيه الأفراد والشركات الخاصة باتخاذ القرارات المهمة التي تخص الإنتاج والاستهلاك، فالقرارات تنبع من الأسواق نفسها، حيث يقوم الأفراد والمؤسسات التجارية بمحض إرادتهم بتبادل السلع والخدمات باستخدام المدفوعات النقدية، و يتم الاجابة على الأسئلة المثارة أعلاه: ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج ؟ من خلال الشركات التي تنتج السلع التي تدر أعلى الأرباح (ماذا؟) ، وباستخدام تقنيات الإنتاج الأقل تكلفة (كيف ؟)، أما الأفراد فهم يتخذون القرارات المحددة لحجم الاستهلاك، وهم المسؤولون عن كيفية إنفاق رواتبهم أو دخولهم التي يحصلون عليها كعائد على ممتلكاتهم (لمن ؟)، كما يعرف نظام اقتصاد السوق الذي لا تتدخل فيه الحكومة بالقرارات الاقتصادية بالاقتصاد الحر Laissez-fair Economy او الاقتصاد الرأسمالي.

2- **الاقتصاد المركزي أو الموجه Command economy** : هو النظام الذي تقوم فيه الحكومة باتخاذ معظم القرارات الاقتصادية المهمة الخاصة بالإنتاج والتوزيع، حيث تصدر القرارات من الإدارة العليا إلى من هم أدنى في السلم الوظيفي، كما تقوم بالإجابة على الأسئلة الاقتصادية باعتبارها مالكة للموارد ومن خلال قدرتها على فرض ما تصدره من قرارات وتنفيذها، فتدير العملية الإنتاجية و توظف العمال، كما تقرر كيفية توزيع الناتج الاجتماعي من السلع والخدمات .

تعمل جميع المجتمعات حاليا بنظام الاقتصاد المختلط Mixed economy الذي يجمع بين النظامين فلا يوجد مجتمع معاصر ينتمي الى نظام الاقتصاد الحر أو النظام الموجه بشكل مطلق، وانما خليط من النظامين، حيث يتم اتخاذ معظم القرارات على أرض الواقع في السوق، وتقوم الحكومة بالإشراف على تقلبات السوق بإصدار التشريعات الناظمة للحياة الاقتصادية ،وتوفير الخدمات التعليمية والأمنية والبنيانية المهمة .

3- الإنتاج والسلع :

يعرف الإنتاج بأنه العملية التي يتم من خلالها إيجاد أو تحويل المنفعة للموارد المستخدمة. و من ثم فإن استخدام قطعة من الخشب الخام وتحويلها الى طاولة هي عملية إنتاج، او نقل خضروات معينة من أماكن زراعتها الى أماكن لا تزرع فيها هو أيضاً إنتاج. فإيجاد أو تحويل المنفعة هو الأساس في الإنتاج حيث تكون المنفعة إما نوعية بتحويل المادة من منفعة إلى أخرى مثل تحويل الخشب إلى طاولة ، أو منفعة مكانية بنقل المنتج من مكان توفره إلى مكان ندرته ، أو منفعة زمانية مثل تخزين المنتج من زمان وفرته إلى زمان ندرته ويمكن تقسيم السلع المنتجة إلى ما يلي :

أ- **سلع استهلاكية Consumer goods**: وهي السلع التي تنتج من أجل الاستهلاك وتنقسم الى :

سلع استهلاكية معمرة durable وهي التي تدوم لعام او أكثر مثل الأثاث المنزلي والأدوات المنزلية .

سلع استهلاكية غير معمرة Nondurable وهي التي تستهلك مباشرة أو بفترة قصيرة مثل الطعام والشراب .

خدمات Services وهي المنتجات غير المادية أو غير الملموسة مثل المواصلات ، التعليم ، البنوك .

ب- سلع رأسمالية أو إنتاجية Capital goods: وهي السلع التي تنتج من أجل استخدامها في عمليات إنتاجية أخرى مثل: الآلات والمعدات .

4-الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) والاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

يقوم الاقتصاديون بتطبيق النظريات والأسس الاقتصادية على مستويين مختلفين، أحدهما كلي والآخر جزئي . حيث يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على دراسة اقتصاد دولة ما كوحدة واحدة،أو دراسة القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد كدراسة قطاع المستهلكين(Housholds) أو دراسة القطاع الحكومي (Government) أو قطاع المنتجين (Business Sector) أو القطاع الخارجي والذي يتضمن صادرات وواردات السلع والخدمات (Exports and Imports) . ويركز التحليل الاقتصادي الكلي على ظواهر اقتصادية كلية كالمستوى العام للأسعار، ومعدلات التضخم، ونسبة البطالة، والنمو الاقتصادي، والتنمية، ومستويات الاستثمار، وما شابه.

أما الاقتصاد الجزئي ، فإنه يقوم بدراسة سلوك وحدات اقتصادية فردية وتحليلها، كالمستهلك، والعوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما، والمنتج، والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج بإنتاجها وبيعها، والمنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة، والتكاليف، والإنتاج، والسلعة، وسعر السلعة في السوق، وتوازن السوق، وما إلى ذلك.

ولابد من أن يكون واضحاً منذ البداية أن الفصل الكامل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي غير ممكن، حيث إن الكلّ مكون من مجموعة الأجزاء، فالتغيرات الجزئية تؤثر بمجموعها على الكل.

حيث إن القرار المتعلق بتحديد أجور العمال في منشأة ما، هو قرار على مستوى الاقتصاد الجزئي، لكن من الصعب عد أن الأجور المدفوعة في منشأة معينة لا أثر لها على الأجور في صناعة معينة، ومن ثم على المستوى العام للأجور ومن ثم على الدخل القومي في الاقتصاد الكلي. إن الأساس في التفريق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

هو طريقة الدراسة والتحليل والتطبيق، التي تختلف في الاقتصاد الكلي عنه في الاقتصاد الجزئي.

5 -التوظيف الكامل (Full Employment):

يعد مفهوم التوظيف الكامل من الأساسيات المهمة في الاقتصاد، ويقصد به الوضع الذي تكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، حيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أوغير موظف. ومن ثم، يتم استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد.وتجدر الملاحظة هنا، إلى أنه يتطلب توجيه العناصر الإنتاجية إلى أفضل توظيف لها، حيث يكون هناك كفاءة (Efficiency) في اســتخدام العناصر الإنتاجية النادرة وتوظيفها.

فمثلاً، لا يمكن في سياق هذا المفهوم أن نقوم بتوظيف مهندس كسائق حافلة، بل يجب أن نقوم بإعادة توزيع الموارد (Reallocation of Resources) نحو استخدامها الأمثل.

6- منهج علم الاقتصاد :

يستعين الاقتصاديون بالمنهج العلمي من أجل فهم طبيعة الحياة الاقتصادية ويتضمن ذلك مراقبتهم للشؤون الاقتصادية والاعتماد على البيانات الإحصائية والبحوث التجريبية، ويعتمدون أيضاً على التحليل والتنظير، وقد قاموا بتطوير علم الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يقوم باستخدام الأدوات الإحصائية في حل المشاكل الاقتصادية، وقد تمكن الاقتصاديون من دراسة البيانات والمعلومات الاقتصادية الكثيرة والمتشابكة وتحليلها باستخدام الاقتصاد القياسي والوصول الى علاقات بسيطة ومركبة ساهمت بحل الكثير من المشاكل الاقتصادية وتوضيحها.

وبما أن العلاقات الاقتصادية شديدة التعقيد بحيث تشمل على عديد من المتغيرات المختلفة، فقد يخلط الاقتصادي المبتدئ بين الأسباب الحقيقية الكامنة وراء النتائج الاقتصادية الظاهرة ، ومن أهم المفاهيم التي يمكن أن تؤدي لأخطاء اقتصادية :

1 -خطأ التتابع المنطقي *Post Hoc Fallacy*: يحدث هذا الخطأ عندما نفترض ان وقوع حدث ما بعد حدث آخر يعني بالضرورة أن الحدث الأول تسبب في حدوث الحدث الثاني ،فقد ترتفع إيجارات المساكن وترتفع بعد فترة أسعار السلع والخدمات. ويكمن الخطأ هنا في عد الحدث الأول أنه المسبب للحدث الثاني، فهنا يوجد تتابع منطقي للحدث الثاني، ولكن لاتوجد علاقة حتمية بين الحدثين، فهل سترتفع أسعار السلع والخدمات دائماً بعد ارتفاع إيجارات المساكن؟

2 -خطأ عدم تثبيت باقي المتغيرات *ceteris paribus*: يتمثل هذا الخطأ في عدم اعتبار باقي العناصر في الاقتصاد ثابتة عند التفكير في متغيرات محددة. فمن أساسيات التفكير الاقتصادي عد العوامل المختلفة المحيطة بالعلاقات المدروسة ثابتة، أي: لا تتغير عند قيامنا بتحليل أثر أحد المتغيرات على النظام الاقتصادي من أجل الوصول إلى نتائج ثابتة بثبات الظروف .

3 -خطأ التجميع *fallacy of composition* : من المحتمل افتراض أن ما ينطبق على أحد جوانب الموضوع ينطبق على كامل الموضوع. غالباً ما يثبت لنا في علم الاقتصاد أن الكل يختلف عن مجموع الأجزاء ومن الخطأ التجميعي إفتراض أن ما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- إذا حقق أحد المزارعين محصولا وفيرا فسوف يرتفع دخله، أما إذا حقق جميع المزارعين محاصيل وافرة فسوف تنخفض دخولهم .

- إذا وقف أحد المتفرجين على مدرج أحد الملاعب فإنه يمكن أن يشاهد المباراة بشكل أفضل ، لكن إذا وقف جميع الحضور فلن تتحسن مشاهدتهم .

7- الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري :

عند التفكير في المسائل الاقتصادية لا بد من التمييز بين الأمور التي تتعلق بالواقع، وتلك المعنية بتحقيق العدل.

الاقتصاد الموضوعي positive economics: هو الذي يصف الحقائق القائمة على أرض الواقع ويحلل ويفهم سلوك وطرقة عمل الاقتصاد دون اتخـــاذ أحكام، و يجيب على أسئلة مثل: ما أثر استخدام الكمبيوتر على الإنتاجية ؟ هل تؤدي زيادة أجور العمال في قطاع اقتصادي ما الى زيادة الإنفاق القومي .

الاقتصاد المعياري normative economics: يقوم هذا الاقتصاد على الأحكام التقديرية بحيث يحلل الوقائع الاقتصادية ويقيمها،والذي يشتمل على المبادئ الأخلاقية وقواعد العدل ، ويسعى للإجابة على أسئلة مثل :هل يجب زيادة البطالة من أجل تخفيض معدلات التضخم؟ هل تقوم الحكومة بزيادة الدعم الحكومي لبعض السـلع ؟ أم بتخفيضه ؟ . والحقيقة انه لاتوجد إجابات ثابتة بنعم أو لا على مثل هذه الأسئلة لأنها تعتمد بالإضافة للتحليل الاقتصادي على مبادئ وقيم أخلاقية .

8-منحنى إمكانيات الإنتاج

: The Production Possibilities Frontier (PPF)

تتطلب مشكلة الندرة العمل على استخدام الموارد الاقتصادية النادرة استخداما أكثر كفاءة، وذلك من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية اللامتناهية. وعلى الرغم من استخدام هذا المبدأ، و التوصل إلى مستوى التوظيف الكامل في الإنتاج وتحقيق الكفاءة الإنتاجية. إلا أن الاقتصاد لا يستطيع أن يستمر في إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات المختلفة إلى ما لانهاية. وهذا بالطبع يعني أن الاقتصاد يعتمد على الموارد الإنتاجية المستخدمة والمتوفرة لديه، ولا يستطيع تجاوز الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة له. ويمكن شرح هذه الفكرة باستخدام ما يسمى بـ"منحنى إمكانيات الإنتاج" (Production Possibilities Frontier –The PPF) والذي يوضح أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة في الاقتصاد ، وذلك باستخدام المـوارد الإنتاجية المتوفرة وباستخدام التقنية المتوفرة . ويعتمد منحنى إمكانيات الإنتا (PPF) على الافتراضات (Assumptions) التالية :

أ- يعمل الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل: ويعنى هذا الافتراض أن جميع عناصر الإنتاج المتوفرة مستخدمة استخداماً أمثلاً ، ولا توجد هناك أي عناصر إنتاجية معطلة.

ب- ثبات كمية عناصر الإنتاج في الاقتصاد: حيث لا يمكن زيادة عدد عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد ولا زيادة حجمها أو كمياتها .

ج- ثبات المستوى التقني : ويعني هذا الافتراض استبعاد أي تطور تقني أو فني .

د- إنتاج سلعتين أو مجموعتين من السلع: حيث نفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط أو مجموعتين من السلع، تتمثل الأولى في سلع استهلاكية يتم استهلاكها مباشرة، بينما تتمثل الأخرى بالسلع الرأسمالية، التي تستخدم في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى (كجهاز إنتاجي معين أو آلة إنتاجية معينة).

توضح الافتراضات السابقة أن الكميات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها، هي كميات محددة، وهذا يعني في حال استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة، ومستوى التوظف الكامل، وطبقاً للمستوى التقني المتوفر، فإن الاقتصاد يستطيع إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات.

ولتوضيح هذه الفكرة، نقوم باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج الموضح في الجدول (1-1).

لنفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط:

آلات (M) ، ومواد غذائية (F)،

وذلك باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتوفرة ومستوى تقنية معين.

ويوضح الجدول التالي الكميات التي يمكن إنتاجها من السلعتين:

الجدول (1-1) إمكانيات الإنتاج من السلعتين (M) و(F):

F	M	الاختيار أو التوزيع
36	0	A
35	1	B
33	2	C
30	3	D
26	4	E
21	5	K
15	6	G
8	7	H
0	8	I

يوضح جدول إمكانيات الإنتاج اختيارات متعددة لإنتاج السلعتين (M) و(F)، وذلك عندما يتم استخدم جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر. فعلى سبيل المثال، يعبر الاختيار (A) عن ذلك المستوى الإنتاجي الذي يتم فيه إنتاج (36) وحدة من المواد الغذائية ولا شيء من الآلات. وهذا يعني بالطبع أن جميع الموارد والطاقات الإنتاجية موجهة بالكامل إلى إنتاج السلعة (F)، في حين لا توجد هنالك عناصر إنتاجية موظفة في إنتاج السلعة الأخرى (M). وبالمقارنة، فإن الاختيار الأخير (I) يوضح حالة مغايرة تماماً، حيث يقوم الاقتصاد بتوجيه جميع طاقاته الإنتاجية لإنتاج السلعة (M) فقط. فهو يقوم بإنتاج (8) وحدات منها، في حين لا يتم إنتاج أي وحدة من السلعة الأخرى.

أما بالنسبة للتوزيعات الإنتاجية الأخرى والتي تقع بين التوزيع (A) والتوزيع (I)، فتوضح المستويات المختلفة التي يتم فيها إنتاج كميات معينة من السلعتين. فالتوزيع (B) يتضمن إنتاج (35) وحدة من السلعة (F) ووحدة واحدة من السلعة (M)، أما عند التوزيع (H) فإن الاقتصاد يقوم بإنتاج (7) وحدات من السلعة (M) و (8) وحدات من السلعة (F).

وبسبب مشكلة الندرة، فإن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا بد وأن يكون على حساب الكمية المنتجة من السلعة الأخرى. أي: إن هناك تضحية وتكلفة فرصة بديلة opportunity cost يتم احتسابها، فعندما كانت جميع الطاقات والموارد الاقتصادية

موجهة بالكامل نحو إنتاج السلعة (F)، أي عند اختيار التوزيع (A)، تضمن ذلك إنتاج (36) وحدة من السلعة (F) ولاشيء من السلعة (M)، ولكن إذا قرر الاقتصاد البدء بإنتاج الوحدة الأولى من السلعة (M)، أي تم اختيار التوزيع (B)، كان ذلك على حساب إنتاج كميات أقل من السلعة (F)، حيث يتم إنتاج (35) وحدة منها. وإذا قرر الاقتصاد الاستمرار في زيادة الإنتاج من السلعة (M) إلى إنتاج وحدتين، أي الاختيار (C)، فإن ذلك سيكون على حساب إنتاج السلعة (F)، حيث تنخفض الكمية المنتجة من (35) إلى (33) وحدة.

إن الانتقال من توزيع إلى توزيع آخر يتضمن أيضاً تقديم تضحية، ومن ثم تكلفة فرصة بديلة. فالانتقال من التوزيع (A) إلى التوزيع (B)، أي زيادة إنتاج السلعة (M) بوحدة واحدة، كان على حساب التضحية بوحدة واحدة من السلعة (F). أما تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الوحدة الإضافية الثانية من السلعة (M)، أي التوزيع (C)، فتعادل وحدتين من السلعة (F) وهكذا.

ويوضح الجدول (1-2) مقدار التضحية المقدمة :

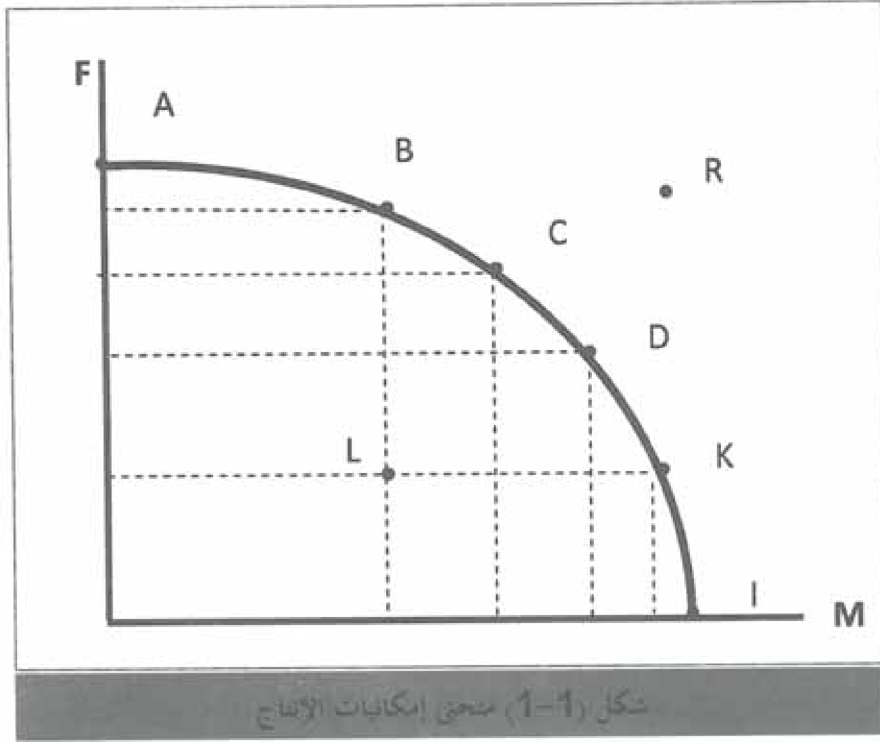
الجدول (1-2) إمكانيات الإنتاج من السلعتين (M) و(F) وتكلفة الفرصة البديلة

الاختيار أو التوزيع	M	F	مقدار التضحية من السلعة F
A	0	36	---
B	1	35	1
C	2	33	2
D	3	30	3
E	4	26	4
K	5	21	5
G	6	15	6
H	7	8	7
I	8	0	8

ويوضح القانون التالي كيفية احتساب تكلفة الفرصة البديلة:

$$\frac{\text{مقدار التغير في السلعة (F)}}{\text{مقدار التغير في السلعة (M)}}$$

ويمكن التوصل إلى منحنى إمكانيات الإنتاج (PPF) Production possibility frontier من خلال استخدام البيانات الموجودة في جدول (1–2) وذلك من أجل التوصل إلى "منحنى إمكانيات الإنتاج" حيث نقوم بقياس السلعة الأولى (M) على المحور الأفقي والسلعة الأخرى (F) على المحور العمودي كما هو مبين في الشكل رقم (1–1) ادناه. وتجدر الملاحظة هنا أنه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر، فإن أقصى كمية يمكن إنتاجها، هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج (انظر الشكل 1–1) كالنقاط (A، C،B، D، K، I). ويمكن تعريف هذه النقاط بأنها نقاط إنتاج أمثل، حيث توضح هذه التوزيعات المختلفة أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعتين.



شكل (1-1) منحنى إمكانيات الإنتاج

أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (L) في الشكل رقم (1-1)، فهي نقاط إنتاجية غير مثلى، حيث تتميز بعدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يمكن الانتقال من النقطة (L) إلى النقطة (K) الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج، حيث يضمن هذا الانتقال إنتاج المزيد من السلعة (M) مع الحفاظ على كمية الإنتاج نفسها من السلعة (F). ومن جانب آخر، يمكن الانتقال من النقطة (L) إلى نقطة إنتاج أمثل كالنقطة (B) مثلاً، وينتج عن هذا الانتقال زيادة الإنتاج من السلعة (F) مع المحافظة على الكمية المنتجة نفسها من السلعة (M). وأخيراً، يمكن زيادة الكمية المنتجة من السلعتين، وذلك عن طريق التحرك إلى النقاط الواقعـــة علـــى المنحنى بين التوزيعين (K) و (B). إذاً، فإن نقاط الإنتاج غير المثلى،هي تلك التي تقع داخل المنحنى، ويمكن في الوقت نفسه زيادة الكمية المنتجة من السلعتين أو إحداهما دون تقليل الإنتاج من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للنقاط الواقعة خارج المنحنى، فهي نقاط إنتاج تقع خارج نطاق القدرات الإنتاجية للاقتصاد حالياً.

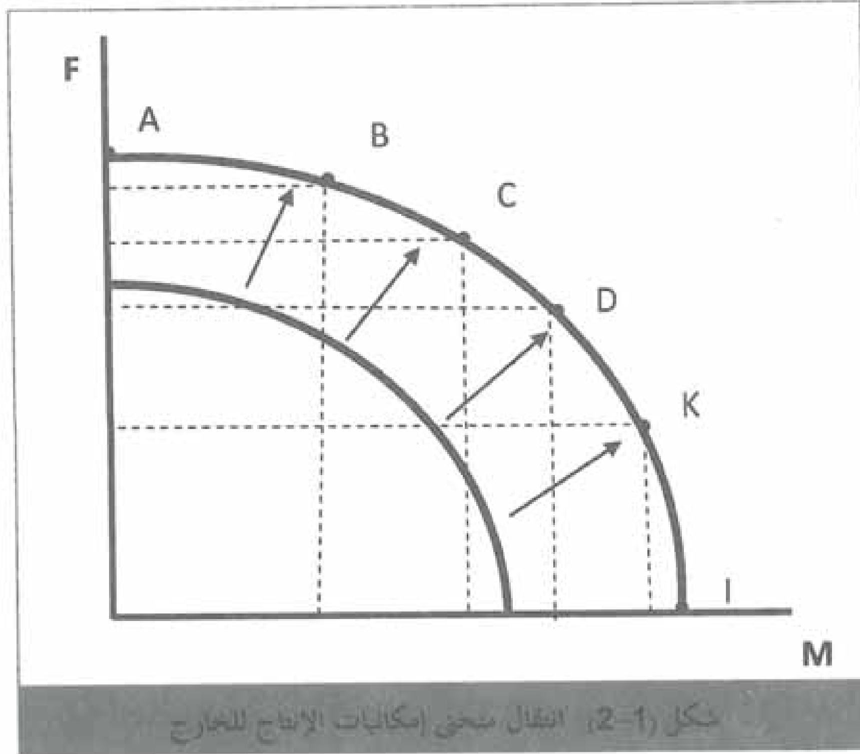
فبما أن أقصى ما يمكن إنتاجه من ســلع وخدمات، لا بد وأن يقع على المنحنى نفسه، فإن النقاط الخارجية كالنقطة (R)، هي نقطة إنتاجية مرغوبة (حيث تتضمن كميات أكبر من السلعتين أو على الأقل سلعة واحدة) لكنها نقطة إنتاجية غير متاحة (لا يمكن التوصل إليها في ظل عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر).

انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج: تجدر الإشارة إلى أن الموقع الذي يتم رسم منحنى إمكانيات الإنتاج فيه يعتمد على الطاقة الإنتاجية المتوفرة والمستوى التقني المتاح. فإذا كانت الطاقة الإنتاجية لاقتصاد معين أكبر من اقتصاد آخر، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون إلى اليمين (إلى الخارج).

ويمكن عرض الأسباب التي تدفع إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج فيما يلي :

أ- تغير حجم عناصر الإنتاج أوعددها أو كفاءتها: يؤدي زيادة عدد العمال المستخدمين في عملية الإنتاج، إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين وإلى الأعلى، في حين أن فقدان العمالة الماهرة سيؤدي إلى انتقال المنحنى إلى الداخل.

ب - تغير المستوى التقني: إن التطور التقني سيؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين، في حين أن رداءة التقنية المستخدمة في الإنتاج، ستعمل على انتقال المنحنى للداخل. ويوضح شكل (1-2) هذه التغيرات.



شكل (1-2): انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج للخارج

بما أن الموارد الاقتصادية تتميز بالندرة ، فإن إنتاج وحدات إضافية من سلعة ما، يتطلب التضحية بوحدات من السلع الأخرى . وبدراسة منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكل ، فإن الشكل المحدب للمنحنى ، يعكس "قانون تزايد تكلفة الفرصة البديلة" أو (Law of Increasing Opportunity Costs): كلما ارتفع الإنتاج من سلعة معينة (السلعة M هنا) ، كلما تطلب ذلك التضحية بكميات متزايدة من السلعة الأخرى (السلعة F) . أي كلما ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة. لكن إذا كان معدل التضحية، أو كانت تكلفة الفرصة البديلة ثابتة في كل مرة، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون خطاً مستقيماً ذا ميل سالب.

أسئلة الفصل الاول

1 -يعد رأس المال كأحد عناصر الإنتاج . كيف تعرف رأس المال اقتصاديا ؟

2 -ما هي أهمية دراسة الاقتصاد؟

3 -ما هي مبادئ و مميزات الاقتصاد الاسلامي؟

4 -ما هي المشكلة الاقتصادية؟

5 -ما هي عناصر الانتاج؟

6 -ما الفرق بين الاقتصاد الموضوعي و الاقتصاد المعياري؟

7 -ما هي الأنظمة الاقتصادية التي سادت في التاريخ المعاصر؟ و ما هو أفضلها برأيك؟

8 -ماذا نعني بالتوظيف الكامل؟

9 -ما هو منحنى امكانيات الانتاج؟

10 - ماذا تعني كل من الحالات التالية :

* وقوع نقطة الإنتاج على منحنى إمكانية الإنتاج .
* وقوع نقطة الإنتاج خارج منحنى إمكانية الإنتاج .
* وقوع نقطة الإنتاج داخل منحنى إمكانية الإنتاج .

11 - تنشأ المشكلة الاقتصادية من العلاقة بين شيئين متناقضين . ماهما ؟ وكيف تفسر حل هذه المشكلة الاقتصادية ؟

الفصل الثاني

مقدمة في الاقتصاد الكلي

مخطط الفصل:

1- جذور الاقتصاد الكلي:

1-1 الكساد الكبير.

1-2 التاريخ الحديث للاقتصاد الكلي.

2- اهتمامات الاقتصاد الكلي:

2-1 التضخم و الانكماش.

2-2 نمو الناتج: قصير الأجل و طويل الأجل.

2-3 البطالة.

3- الحكومة في الاقتصاد الكلي:

3-1 السياسات المالية.

3-2 السياسات النقدية.

3-3 سياسات النمو.

4- مكونات الاقتصاد الكلي:

4-1 مخطط التدفق الدائري.

4-2 الأسواق الثلاث.

5- منهجية الاقتصاد الكلي:

5-1 الارتباطات بالاقتصاد الجزئي.

5-2 الطلب الكلي و العرض الكلي.

6- الاتجاهات و الدورات:

6-1 التوسع و الانكماش: الدورة الاقتصادية.

الاقتصاد الكلي جزء من حياتنا اليومية، فإذا كان الاقتصاد الكلي بحالة جيدة يكون عدد الذين يريدون العمل و لا يجدونه قليلاً ، كما تتزايد الدخول بشكل عام، و ترتفع أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يكون من السهل على الداخلين الجدد إلى سوق العمل – كالطلاب المتخرجين حديثاً – أن يجدوا عملاً .

و من ناحية أخرى، لو كان الاقتصاد الكلي في حالة متردية، يكون من الصعب إيجاد أعمال جديدة ، و الدخول لا تنمو بشكل جيد، و تكون الأرباح منخفضة.

نظراً للتأثير الكبير الذي يملكه الاقتصاد الكلي على حياتنا، من المهم أن نفهم آلية عمله. سنبدأ بمناقشة الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي، وقد عرفناهم في الفصل السابق:

الاقتصاد الجزئي Microeconomics : يدرس الاقتصاد الجزئي أداء الصناعات الفردية و سلوك وحدات اتخاذ القرار الفردية (أي شركات الأعمال Business Firms و القطاع العائلي Households).

و مع وضع بعض الافتراضات حول سلوك هذه الوحدات (مثلاً الشركات تسعى لتعظيم أرباحها Profits، و الأسر تسعى لتعظيم منفعتها Utility)، يمكن أن نصل إلى نتائج مفيدة حول آلية عمل الأسواق، و كيفية توظيف الموارد، و غير ذلك.

ومن ثُم فإن الاقتصاد الجزئي هو الاقتصاد الذي يدرس ويحلل الوحدات الاقتصادية مثل الفرد، الأسرة، المنشأة، الشركة، صناعة معينة، السلعة، تحديد سعر سلعة ما في السوق .

الاقتصاد الكلي Macroeconomics: بدلا من التركيز على العوامل التي تؤثر على إنتاج منتج معين و سلوك صناعات معينة ، يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على محددات الإنتاج القومي الكلي (Total National Output). فالاقتصاد الكلي لا يدرس دخل الأسر (Household Income)، إنما يدرس الدخل القومي (National Income) ، ولا يدرس الأسعار بشكل منفرد و لكن مستوى الأسعار بشكل عام (Overall Price Level).

فالاقتصاد الكلي لا يحلل الطلب على العمل (Demand For Labor) في صناعة ما بحد ذاتها كالسيارات مثلا، إنما يحلل كامل التوظيف في الاقتصاد (Total Employment in the Economy).

إذا الاقتصاد الكلي يدرس ويحلل الاقتصاد باعتباره وحدة واحدة مثل الناتج الكلي، الاستهلاك الكلي، البطالة ، التضخم ، المستوى العام للأسعار.....

يهتم كل من الاقتصاد الكلي و الجزئي بقرارات الأسر والشركات. و لكن الاقتصاد الجزئي يتعامل مع القرارات الفردية، و الاقتصاد الكلي يتعامل مع مجموع هذه القرارات الفردية.

إن المصطلح "إجمالي أو كلي" Aggregate يستخدم في الاقتصاد الكلي للتعبير عن المجاميع ، فعندما نقول السلوك الإجمالي (Aggregate Behavior)، فإننا نعني سلوك كل الأسر و الشركات مجتمعة.

كما نستخدم "إجمالي الاستهلاك" Aggregate Consumption و "إجمالي الاستثمار" Aggregate Investment، أي مجموع الاستهلاك و مجموع الاستثمار في الاقتصاد المعني،و بما أنَّ كلاً من الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي ينظر إلى الاقتصاد من منظور مختلف، فقد نتوقع أن كلاً منهما سيصل إلى نتيجة مختلفة عن الآخر حول السلوك الذي يتبعه الاقتصاد، و ذلك صحيح إلى حد ما، فالاقتصاد الجزئي غالباً ما يتوصل إلى أن الأسواق تعمل بشكل جيد، و يرى أن الأسعار مرنة تتكيف لتحافظ على المساواة بين حجم العرض و حجم الطلب.

بينما الاقتصاد الكلي يلاحظ أن الأسعار المهمة في الاقتصاد مثلا مستوى الأجور (أو سعر العمل) تبدو عادة غير مرنة (Sticky) . الأسعار غير المرنة (Sticky Prices) : هي أسعار لا تتكيف دائماً بسرعة للحفاظ على التساوي بين حجم العرض (Quantity Supplied) و حجم الطلب (Quantity Demanded).

الاقتصاد الجزئي لا يتوقع أن تتجاوز كمية التفاح المعروضة كمية التفاح المطلوبة لأن سعر التفاح مرن . من جهة أخرى الاقتصاد الكلي الذي يحلل السلوك الإجمالي يختبر

فترات من البطالة المرتفعة حيث حجم العمل المعروض يفوق حجم العمل المطلوب. في مثل هذه الأوقات نلاحظ أن معدلات الأجور لا تتلاءم بسرعة كافية لتساوي بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل المطلوبة.

تم تركيز جهد كبير ،منذ حوالي عام 1970 ، لجعل التحليل الاقتصادي الكلي يتفق مع مسلمات التحليل الجزئي، أي مع فكرة أن الأسر و الشركات تقوم باتخاذ قراراتها بما يتوافق مع مقترحات نظرية الاقتصاد الجزئي. مثلا إذا لم تقم الأسعار بموازنة كمية المعروض مع كمية المطلوب، فالاقتصاد الكلي اليوم يقوم بالبحث عن سبب اقتصادي جزئي جيد لتفسير حدوث ذلك. فمن المهم توضيح الأساس الاقتصادي الجزئي للاقتصاد الكلي.

1 – جذور الاقتصاد الكلي The Roots of Macroeconomics

1 – 1 الكساد الكبير The Great Depression

الأحداث الاقتصادية في الثلاثينيات من القرن العشرين – عقد الكساد الكبير – أدت إلى التفكير بمسائل الاقتصاد الكلي، خاصة البطالة (Unemployment).إن العشرينيات كانت فترة مزدهرة بالنسبة للاقتصاد. تقريبا كل من أراد العمل استطاع الحصول عليه، و ارتفعت الدخول بشكل حقيقي، و تمتعت الأسعار بالاستقرار.

منذ أواخر عام 1929، أخذت الأحداث منحى مختلفاً للأسوأ. ففي عام 1929، أصبح 1.5 مليون شخص في الولايات المتحدة (مركز الأزمة) عاطلا عن العمل، و مع حلول 1933، ارتفع هذا العدد إلى 13 مليون عاطل من مجمل القوى العاملة (Labor Force) التي بلغت 51 مليوناً. كما انخفض في العام نفسه (1933) إنتاج الولايات المتحدة من السلع و الخدمات (Goods and Services) بنسبة 27% عما كان عليه عام 1929.

و في تشرين الأول 1929، عندما انهارت أسعار الأسهم في وول ستريت (Wall Street)، تم خسارة مليارات الدولارات من الثروات الشخصية. و بقي مستوى البطالة أعلى من 14% من مجموع القوى العاملة حتى عام 1940.

النماذج الكلاسيكية Classical Models

قبل الكساد الكبير كان الاقتصاديون يطبقون نماذج الاقتصاد الجزئي ، و التي يطلق عليها أيضا النماذج "الكلاسيكية" أو " السوق المتوازنة" Market Clearing، على مشاكل الاقتصاد الواسعة. مثلا التحليل الكلاسيكي للعرض و الطلب افترض أن العرض الزائد (Excess Supply) من العمل سوف يدفع الأجور لأن تنخفض إلى مستوى توازن جديد (New Equilibrium Level)، و نتيجة لذلك فإن البطالة لن تدوم.

أو بتعبير آخر، يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الركود (Recession) (الانكماش في الاقتصاد) يصحح نفسه بنفسه . و مع انخفاض الإنتاج وانزياح منحنى الطلب على العمل لليسار، استمر الجدال أن معدل الأجور سينخفض، مما سيؤدي لزيادة كمية العمل المطلوبة من قبل الشركات ، (فمن لا يرغب بتوظيف المزيد من العمال في ظل معدل الأجور الجديد المنخفض!) ، ولكن خلال فترة الكساد الكبير (Great Depression) بقيت مستويات البطالة مرتفعة جداً لقرابة العشر سنوات . إذاً فإن فشل النماذج الكلاسيكية البسيطة بشرح الاستمرار الطويل لمستويات البطالة المرتفعة، شكلت إلى حد كبير الحافز لتطوير الاقتصاد الكلي . و ليس أمراً مفاجئاً أن ما ندعوه "الاقتصاد الكلي" رأى النور في الثلاثينيات من القرن السابق.

الثورة الكينزية The Keynesian Revolution

إن أحد الأعمال الهامة في تاريخ الاقتصاد، هو النظرية العامة في التوظيف و الفائدة و النقود (The General Theory of Employment، Interest and Money)، لجون مايناري كينز (John Maynard Keynes)، والذي نشر عام 1936. بناءً على ما كان مفهوماً سابقاً عن الأسواق و سلوكها، شرع كينز في بناء النظرية التي ستوضح الأحداث الاقتصادية المحيرة التي حصلت في زمنه.

الكثير من أفكار الاقتصاد الكلي له جذور في أعمال كينز. وفقاً لكينز فإن الأسعار و الأجور ليست هي ما يحدد مستوى التوظيف ، كما اقترحت النماذج الكلاسيكية، و لكن ما يحدده هو مستوى الطلب الكلي (Aggregate Demand) للسلع و الخدمات. حيث اعتقد كينز أن الحكومة تستطيع التدخل في الاقتصاد و التأثير في مستوى الإنتاج و التوظيف.

كما ناقش دور الحكومة خلال فترات انخفاض الطلب الخاص (Private Demand) و الذي هو تحفيز الطلب الكلي و بذلك رفع الاقتصاد من حالة الركود .

الكساد الكبير و جــون ماينارد كينز

أغلب أساسيات الاقتصاد الكلي الحديث أتت من أعمال جون ماينارد كينز، الذي نشرت نظريته العامة عن التوظيف و الفائدة و النقود عام 1936. الاقتباس التالي للكاتب روبرت ل. هيلبرونر (Robert L. Heilbroner)، يعطينا فكرة عن حياة كينز و عمله.

" بحلول 1933 كانت الأمة منهكة فعلياً. في زوايا الطرقات و في المنازل و في القرى 14 مليون عاطل عن العمل جلسوا يتلكؤون في الأرض.لقد كانت البطالة هي الأصعب تحملاً، ملايين العاطلين عن العمل كانوا كالإنسداد في دورة الأمة الأساسية. و وجودهم الذي لا يمكن إنكاره شكل حجة أقوى من أي مقال بأن هناك مشكلة في النظام، الاقتصاديون فركوا أيديهم بعصبية و أنهكوا عقولهم، لكنهم لم يقدموا أي تشخيص أو علاج. البطالة – هذا النوع من البطالة – لم تكن مدرجة ضمن الأمراض المحتملة للنظام، لقد كانت غير منطقية و غير مقبولة و غير عقلانية و متناقضة، و لكنها كانت موجودة.

كان من المنطق أن الرجل الذي سيسعى لإيجاد حل لهذا التناقض، المتمثل بعدم وجود إنتاج كاف بالإضافة إلى رجال يبحثون عن عمل من غير جدوى، سيكون اقتصادياً بتعاطف قوي تجاه طبقة العمال، رجل غاضب.

لكن هذا كان أبعد ما يكون عن الحقيقة، فالرجل الذي عالج الوضع كان أقرب إلى هاوٍ، هادئ و لا يثير غضبه شيء. و لكن الحقيقة البسيطة أن مواهبه تدفقت في كافة الاتجاهات. فقد كتب أعمق كتاب عن الاحتمالات الرياضية، الكتاب الذي صرح بيرتراند راسل (Bertrand Russell) أنه "من المستحيل أن نوفيه حقه من الثناء"، ثم قرن مهارته في المنطق العميق مع موهبة في جني المال.

فقد جمع ثروة بحدود 500000 جنيه إسترليني، بأحد أكثر طرق الغنى خطورة، التعامل بالعملات و السلع الأجنبية، و المثير للمزيد من الإعجاب أنه كتب بحثه الرياضي بينما كان منخرطا بالخدمة لدى الحكومة ، و جمع ثروته الخاصة بتكريس نفسه لنصف ساعة يومياً فقط بينما ما يزال في الفراش.

لكن هذا فقط جانب واحد من جوانبه المتعددة، لقد كان اقتصادياً، رئيساً في جامعة كامبريدج مع كل النبل و المعرفة التي تتماشى مع هكذا منصب، لقد استطاع في آن واحد أن يكون محبوب هيئة بلومسبوري (Bloomsbury)، و هي كتلة من أكثر الرواد البريطانيين ذكاء و إبداعاً، و رئيس مجلس إدارة شركة تأمين على الحياة، و ركناً في الحياة نادراً ما هجرته المعرفة. لقد كان ركيزة الاستقرار في المسائل الحساسة للسياسات الدولية،و مركزه لم يمنعه من اكتساب معرفة السياسيين الأوروبيين و معرفة تحيزاتهم المالية.

لقد أدار مسرحاً، و أصبح مديراً لمصرف إنكلترا. لقد عرف روسفيلت (Roosevelt) و تشرتشل (Churchill) بالإضافة إلى برنارد شو (Bernard Shaw) و بابلو بيكاسو (Pablo Picasso).

اسمه جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes)، اسم بريطاني عريق، كينز كان تقليدياً، لقد أحب الاعتقاد أن العظمة تسري في العائلات، و الحقيقة أن والده كان جون نيفيل كينز(John Neville Keynes)، اقتصادي لامع بحد ذاته، و لكن الأمر كان أكثر من الهدايا المعتادة و الإرث بالنسبة للابن، فلقد كان الأمر كأن الموهبة الكافية لعدة أشخاص ، اجتمعت في شخص واحد.

لأجل الصدفة ولد عام 1883 وهو العام نفسه الذي توفي فيه كارل ماركس (Karl Marx)، و لكن هذين الاقتصاديين، رغم أن كلاً منهما بذل جهداً ليحقق أعمق تأثير على فلسفة النظام الرأسمالي، كانا مختلفين أشد الاختلاف، ماركس، كما نعلم كان الشخص الذي رسم هلاك الرأسمالية.كينز أصبح بنجاح المخطط لإحياء الرأسمالية.

1 – 2 التاريخ الحديث للاقتصاد الكلي Recent Macroeconomic History:

بعد الحرب العالمية الثانية و خاصة في الخمسينيات، أخذت وجهة نظر كينز تحظى بأثر متزايد على كل من الاقتصاديين المحترفين و صناع السياسة الحكومية، الحكومات آمنت بأنها تستطيع التدخل باقتصاداتها لتحقيق أهداف توظيفية و إنتاجية معينة، بدؤوا يستخدمون سلطاتهم لفرض الضرائب Taxing و الإنفاق Spending، بالإضافة إلى قدرتهم في التأثير على معدلات الفائدة Interest Rates و عرض النقود Money Supply، و ذلك لهدف محدد هو التحكم بصعود الاقتصاد وهبوطه، هذه الرؤيا للسياسة الحكومية أصبحت مطبقة بجدية في الولايات المتحدة، مع إقرار قانون العمل عام 1946، هذا القانون أنشأ المجلس الرئاسي للمستشارين الاقتصاديين، و هي مجموعة من الاقتصاديين ينصحون الرئيس في الأمور الاقتصادية، و أحالت للحكومة الفيدرالية Federal Government التدخل في الاقتصاد لمنع التراجع الكبير في مستوى التوظيف و الإنتاج.

الضبط (Fine-Tuning) في الستينيات : إن فكرة أن الحكومة تستطيع، بل و عليها أن تتدخل لجعل الاقتصاد الكلي في حالة استقرار، وصلت إلى أقصى شعبيتها في الستينيات، فعديد من الاقتصاديين اعتقدوا أن الحكومة تستطيع الاستفادة من الأدوات المتوفرة للتأثير على مستويات البطالة (Unemployment) و التضخم (Inflation) بدقة تامة، وأكدوا أن الضبط (Fine-Tuning) هو دور الحكومة في ضبط التضخم و البطالة.

التحرر من الوهم (Disillusionment) في السبعينيات و بداية الثمانينيات : في السبعينيات و بداية الثمانينيات، عانى الاقتصاد من تقلبات (Fluctuations) كبيرة في التوظيف و الإنتاج و التضخم ، في عامي 1974– 1975 و مجدداً في 1980– 1982 شهد الاقتصاد ركوداً حاداً. رغم أنها لم تكن مأساوية كالكساد الكبير في الثلاثينيات، لكـــن هاتين الفترتين مـــن الركود خلفت الملايين من العاطلين عن العمل، و أدت لخسارة دخول و إنتاج بالمليارات، في 1974–1975 و أيضا في 1979– 1981 شهد الاقتصاد معدلات عالية من التضخم.

عــلاوة علـــى ذلك، ظهر في الســبعينيات ما يدعـــى بالركود التضخمي (Stagflation) (ركود+ تضخم) (Stagnation + Inflation)، الركود التضخمي يظهر عندما يرتفع مستوى الأسعار الكلي بشكل سريع (تضخم)، في فترة يكون فيها انكماش أو بطالة مرتفعة و مستمرة (ركود). حتى السبعينيات كانت الأسعار التي ترتفع بسرعة تشاهد فقط في فترات ازدهار الاقتصاد، و انخفاض البطالة (أو تراجعها على الأقل)، مشكلة الركود التضخمي أربكت كلاً من منظري الاقتصاد الكلي و صانعي السياسات المهتمين بصحة الاقتصاد.

بحلول 1975 كان من الواضح أن التحكم بالاقتصاد الكلي أصعب مما صورته أياً من كلمات أو نظريات الاقتصاديين في الكتب، أحداث السبعينيات و بداية الثمانينيات كان لها تأثير هام على نظرية الاقتصاد الكلي، و فقد الكثير من الإيمان بالنموذج الكينزي البسيط و بالحكمة التقليدية التي سادت في الستينيات.

أوقات جيدة في التسعينيات و توقف في 2001: نما الاقتصاد بشكل جيد في الثمانينيات بعد الركود الذي حدث في 1980- 1982. و كان هناك ركود بسيط في 1990- 1991 ، و بعد ذلك نما الاقتصاد طوال ما تبقى من التسعينيات. النمو خلال 1997- 1999 كان قويا بشكل واضح، غذي من جهة بازدهار سوق الأوراق المالية، و لم يشكل التضخم مشكلة خلال التسعينيات، ثم دخل الاقتصاد بمرحلة ركود بداية 2001، قبل 11 أيلول 2001 ، و برغم الهجمات فالاقتصاد أخذ بالتعافي في نهاية تلك السنة، معدل النمو في 2002 و 2003 كان معتدلاً و لكنه لم يكن كبيراً بما يكفي ليحول دون ارتفاع معدل البطالة، زاد معدل البطالة بحدة، و بقي التضخم لا يمثل مشكلة في بداية الألفية الثانية.

الاقتصاد القوي في التسعينيات لم يؤدِّ إلى تقارب في وجهات نظر الاقتصاديين الكليين، حول طريقة عمل الاقتصاد الكلي ، و تعليمات الاقتصاد الكلي لا تزال في تغير مستمر، و الكثير من المسائل المهمة لا تزال بحاجة لحلٍّ، أما أزمة القرن الحالي (الواحد والعشرين) فقد زعزعت الثقة بالاقتصاد الكلي وتوجيهاته وبدأ الاهتمام الأكبر يتوجه للطرق المحاسبية والمعلومات التي تعدّ مصدراً أساسياً لاتخاذ القرار على المستوى الكلي، ذلك يجعل الاقتصاد الكلي وتحليلاته أكثر صعوبة ولكن أكثر متعة للدراسة.

2 – اهتمامات الاقتصاد الكلي (Macroeconomics Concerns):

إن أهم المسائل التي يهتم بها الاقتصاد الكلي هي:

* التضخم (Inflation).
* النمو (Output Growth).
* البطالة (Unemployment).

صناع السياسة الحكومية يرغبون بالحصول على تضخم منخفض، و نمو إنتاج مرتفع، و بطالة منخفضة، قد لا يكون بمقدورهم أن يصلوا لهذه الأهداف، إلا أن الأهداف بذاتها واضحة.

2 – 1 التضخم و الانكماش (Inflation and Deflation)

التضخم (Inflation) هو الزيادة بالمستوى العام للأسعار، و إبقاء التضخم بمستوى منخفض هو هدف السياسة الحكومية منذ مدة طويلة (Government Policy)، و التضخم الأصعب حلاً هو التضخم الجامح (Hyperinflation)، و هو فترات من الارتفاع السريع في المستوى العام للأسعار.

معظم الأفراد لا يدركون ما تكون عليه الحياة تحت وطأة تضخم عال جداً، في بعض الدول و في بعض الأوقات اعتاد الناس على ارتفاع الأسعار من يوم لآخر، من ساعة لأخرى، و حتى من دقيقة لأخرى. خلال التضخم الجامح في بوليفيا (Bolivia) في 1984 و 1985، سعر البيضة الواحدة ارتفع من 3000 بيزو إلى 10000 بيزو خلال أسبوع واحد، في 1985، ثلاث علب من الأسبرين بيعت بالسعر نفسه الذي كانت تباع به سيارة فخمة عام 1982. وفي الوقت نفسه أصبحت المعاملة بالنقود عبئاً. البنوك توقفت عن عد الودائع، وديعة بقيمة 500 دولار كانت تساوي حوالي 32 مليون بيزو، و لم يكن من المنطقي عد حقيبة كبيرة مملوءة بالعملات الورقية.

التضخم الجامح (Hyperinflation) نادر الحدوث، و مع ذلك فقد خصص الاقتصاديون الكثير من الجهد للتعرف على تكاليف و نتائج التضخم المتوسط، هل يكسب أحد من التضخم ؟ من يخسر؟ ما التكاليف التي يفرضها التضخم على المجتمع ؟

و ما مدى فداحتها ؟ ما الذي يسبب التضخم ؟ و ما أفضل الطرق لإيقافه ؟ هذه بعض أهم اهتمامات الاقتصاديين الكليين.

الانخفاض في المستوى العام للأسعار يدعى انكماشاً (Deflation).، وقد ظهر الانكماش في اليابان عبر فترة ممتدة من الزمن. إن هدف صانعي السياسة الاقتصادية هو تجنب فترات طويلة من الانكماش أو التضخم، لمتابعة الهدف الاقتصادي الكلي: الاستقرار (Stability).

2 – 2 نمو الناتج : قصير الأجل و طويل الأجل

(Output Growth: Short Run and Long Run)

- **النمو في المدى القصير:**

بدلاً من النمو بمعدل ثابت طوال الوقت، تميل الاقتصادات للمرور بفترات صعود وهبوط قصيرة المدى (Short Run Ups and Downs) في أدائها، الاسم التقني لهذه الارتفاعات و الانخفاضات هو الدورة الاقتصادية (Business Cycle). المقياس الرئيسي للدلالة على حالة الاقتصاد هو الناتج الكلي (Aggregate Output) وهو مجموع كميات السلع و الخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة معينة. عندما ينخفض الإنتاج (أي ينقص الناتج الإجمالي)، تكون هناك سلع و خدمات أقل للتداول، و معدل المعيشة المعياري ينخفض، عندها ستقوم الشركات بخفض إنتاجها،و تقوم أيضا بتسريح العمال، رافعة بذلك معدل البطالة.

الركود (Recession): هو فترة يتناقص فيها الناتج الكلي. و أصبح من المعتاد تصنيف انتكاس الاقتصاد على انه ركود عندما يتناقص الناتج الكلي لمدة ربعي سنة متعاقبين. أما الكساد (Depression) فهو ركود طويل و عميق، مع عدم اتفاق الاقتصاديين على الفترة التي يتحول الركود فيها إلى كساد.

منذ بداية القرن العشرين، شهد العالم كساداً واحداً (خلال الثلاثينيات)، و ثلاث فترات ركود حادة (1946، 1974-1975 ، 1980-1982)، وعديد من فترات ركود

قصير الأجل و غير حاد، ويشير كثير من الاقتصاديين إلى الأزمة الحالية بأنها أزمة كساد أخرى مشابهة لكساد الثلاثينيات ولكن أقل حدة .

- النمو في المدى الطويل :

بالنسبة للناتج، هناك مسائل أكثر من مجرد حركتها الصاعدة و الهابطة في الدورات الاقتصادية (Business Cycles). فحجم معدل نمو الناتج على المدى الطويل (فترة زمنية أطول من الدورة الاقتصادية الواحدة)، هو أيضا محط اهتمام الاقتصاديين الكليين و صناع السياسة، إذا كان معدل نمو الناتج (Growth Rate of Output) اكبر من معدل نمو السكان (Growth Rate of Population)، فهناك كمية متزايدة من السلع و الخدمات التي تنتج للشخص الواحد، إذاً بالمتوسط فان الأفراد يصبحون بوضع أفضل، و لذلك فصناع السياسة ليسوا مهتمين فقط بتلطيف تقلبات الناتج خلال الدورة الاقتصادية، و لكن أيضا بالسياسات التي قد تزيد معدل النمو طويل الأجل (Long Run Growth Rate).

2 – 3 البطالة (Unemployment):

إن معدل البطالة – نسبة القوة العاملة (Labor Force) العاطلة عن العمل– هو المؤشر الأساسي على سلامة الاقتصاد. لأن نسبة البطالة غالبا تكون ذات ارتباط وثيق بالناتج الكلي للاقتصاد، فالإعلانات عن الأرقام الجديدة للبطالة تتابع باهتمام من قبل الاقتصاديين و صناع السياسة. ورغم أن الاقتصاديين الكليين يهتمون بمعرفة سبب ارتفاع أو انخفاض معدل البطالة في فترة زمنية محددة، فهم أيضا يحاولون الإجابة عن سؤال أساسي أكثر، لماذا هناك أصلاً بطالة ؟ و هل نتوقع أن نجد بطالة معدومة ؟، فدائماً هناك بعض الشركات التي قد تفلس نظراً للمنافسة أو سوء الإدارة أو سوء الحظ، و موظفو هذه الشركات بالتأكيد لن يجدوا عملاً جديداً فوراً، و بينما هم يبحثون عن عمل جديد، يكونون عاطلين عن العمل. بالإضافة إلى أن الداخلين الجدد لسوق العمل قد يحتاجون بضع أسابيع أو أشهر ليجدوا عملاً.

إذا أسسنا تحليلنا على العرض و الطلب، نتوقع تغير الظروف لتتماشى مع وجود العاطلين عن العمل، و تحديداً عندما يكون هناك بطالة تتجاوز الحدود الدنيا، يكون هناك عرض فائض من العمال عند معدل الأجور (Wage Rate) السائد، و هناك من يريد أن يعمل و لا يجد عملاً، فحسب نظرية الاقتصاد الجزئي، الرد على وجود عرض فائض هو انخفاض في سعر السلعة موضع النقاش، و من ثم زيادة الكمية المطلوبة، و نقص الكمية المعروضة و إعادة الوضع التوازني (Equilibrium) بالكميات المعروضة المساوية للكميات المطلوبة ، و يتوازن السوق.

إذاً فوجود البطالة تلمح إلى أن سوق العمل الكلي ليس في حالة توازن، و أن هناك ما يمنع كمية المعروض و كمية المطلوب من التساوي ، لماذا لا يتوازن سوق العمل بينما أسواق أخرى تتوازن ؟ أو هل يتوازن سوق العمل؟ و لكن بيانات عدم التوظيف تعكس شيئاً آخر، هذه مسألة أخرى تهم الاقتصاد الكلي.

3 – الحكومة في الاقتصاد الكلي

:(Government in the Macroeconomy)

جزء كبير من نقاشنا عن الاقتصاد الكلي يهتم بالدور المحتمل للحكومة في التأثير على الاقتصاد، هناك ثلاثة أنواع من السياسات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الكلي:

3 – 1 السياسة المالية (Fiscal Policy):

أحد الطرق التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في الاقتصاد هي عبر قرارات ضرائبها (Taxes) و نفقاتها (Expenditures) أي عبر سياستها المالية. الحكومة تجمع الضرائب من القطاع العائلي (Households) و الشركات (Firms) و تنفق هذه المبالغ على أشياء تتراوح بين الحدائق و دفعات التأمين الاجتماعي والطرق والجسور، و كل من مقدار و تركيبة هذه الضرائب و النفقات لديه أثر مهم على الاقتصاد.

إن أحد أهم الأفكار الكينزية في الثلاثينيات، أن السياسة المالية قد تستخدم، بل و يجب استخدامها لموازنة مستوى الناتج و التوظيف. و تحديداً اعتقد كينز أن الحكومة

يجب أن تخفض الضرائب أو تزيد النفقات أو كلاهما معاً، بما يدعى السياسة المالية التوسعية (Expansionary Fiscal Policy)، لإخراج الاقتصاد من الركود، و بشكل معاكس قال إن الحكومة تستطيع زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق أو كلاهما بما يدعى السياسة المالية الانكماشية (Contractionary Fiscal Policy)، لإخراج الاقتصاد من حالة التضخم.

3 – 2 السياسة النقدية (Monetary Policy):

الضرائب و الإنفاق ليست المتغيرات الوحيدة التي تتحكم بها الحكومة. فهناك البنك المركزي (Central Bank) الذي يحدد كمية النقود في الاقتصاد. إن آثار السياسة النقدية ودورها هي أحد المواضيع الأكثر مناقشة في الاقتصاد الكلي. أغلب الاقتصاديين يوافقون على أن كمية النقود المعروضة (Money Supply) تؤثر على المستوى العام للأسعار (Overall price Level)، و معـدلات الفائـدة (Interest Rates)، ومعـدلات الصـرف (Exchange rates)، ومعـدلات البطالـة (Unemployment Rates)، و مسـتوى الإنتـاج (Output Level). الجدال الأساسي الذي ينشا يتعلق بكيفية تطبيق السياسة النقدية، و مدى اتساع آثارها.

3 – 3 سياسات النمو أو سياسات جانب العرض (Growth or Supply-side Policies):

إن عديداً من الاقتصاديين يشككون بالقدرة على ضبط الدورة الاقتصادية (Business Cycle) بأدنى درجة من الدقة باستخدام السـياسات النقدية و المالية . و يرى هؤلاء أن تركيز سياسة الحكومة يجب أن يكون لتحفيز العرض الكلي (Aggregate Supply) ، و ذلك لتحفيز النمو الكامن للناتج الكلي و للدخل . و تم توجيه حشد من السياسات نحو زيادة معدل النمو، عديد منها استهدفت أسواقاً محددة ، و يتم مناقشتها بشكل كبير في الاقتصاد الجزئي.

إن أحد أكبر مشكلات الاقتصاد الكلي هي اقتراض الحكومة لتمويل الزيادة في الإنفاق عن مقدار الضرائب المحصلة ، أي عجز الميزانية (Deficit) ، و الذي يمتص

الادخارات التي كان من الممكن أن تتدفق إلى قطاع الأعمال و تستخدم للاستثمار في رأس المال. تركيز آخر على سياسات الحكومة المحفزة للنمو هو نظام الضرائب. يهدف التعديل الضريبي لزيادة الحافز للعمل، و الادخار و الاستثمار، و ذلك من خلال خفض معدلات الضرائب، كما تتضمن قوانين الإعفاء الضريبي عدداً من مقاييس النمو، مثل هذا النوع من السياسات، تدعى أحيانا بسياسات جهة العرض (Supply Side Policies)

4 – مكونات الاقتصاد الكلي

:(The Components of The Macroeconomy)

يركز الاقتصاد الكلي على أربع فئات:

1. **الأسر:** أي القطاع العائلي (Households).
2. **الشركات** (Firms).

تشكل هاتين الفئتين معاً القطاع الخاص (Private Sector).

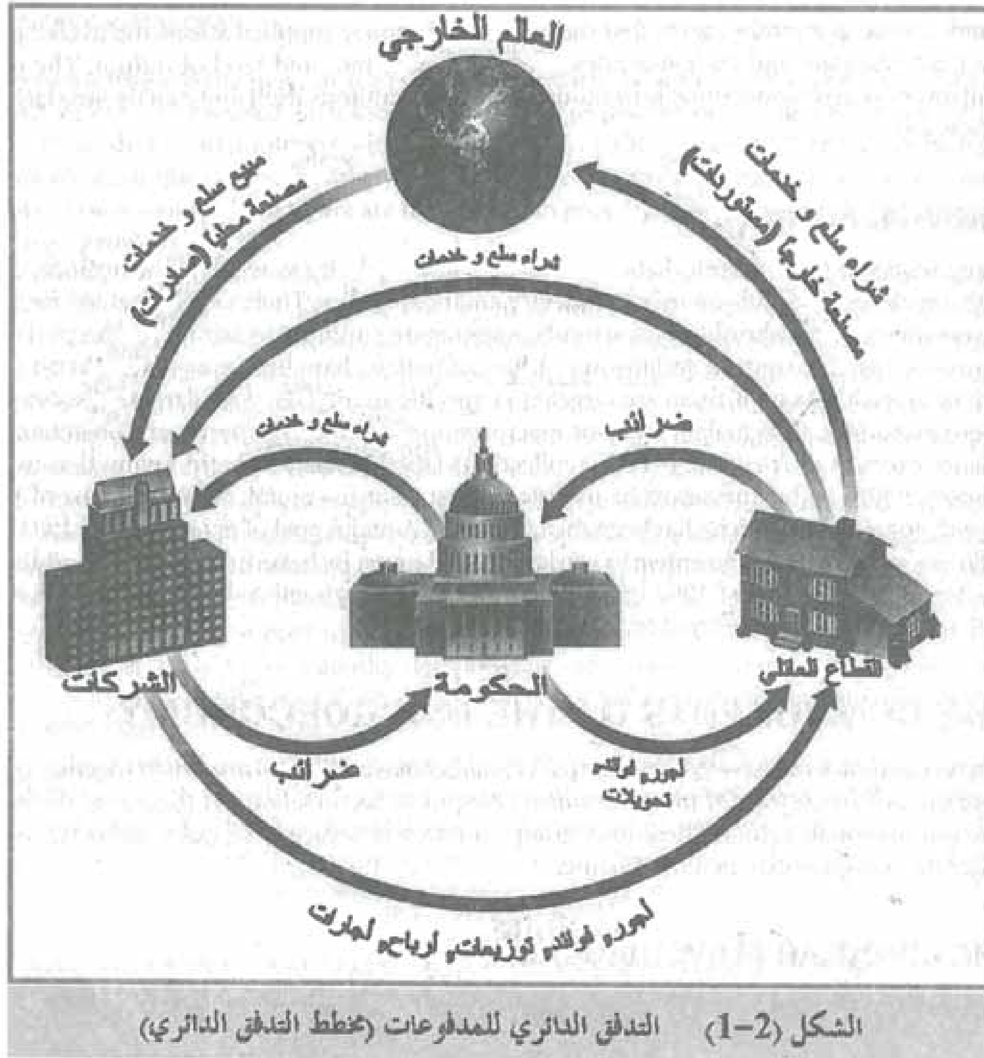
3. **الحكومة** (Government) و هي تشكل القطاع العام (Public Sector).
4. **العالم الخارجي** (The Rest of the World) و يشكل القطاع العالمي (The International Sector).

هذه الفئات تتفاعل فيما بينها بعدة طرق، أغلبها يشمل إما استلام الدخل أو دفعه.

4 – 1 مخطط التدفق الدائري (The Circular Flow Diagram):

هناك طريقة مفيدة لملاحظة التفاعلات الاقتصادية بين الفئات الأربعة في الاقتصاد و هي مخطط التدفق الدائري (The Circular Flow Diagram)، و الذي يوضح دخل كل من هذه الفئات ومدفوعاتها.

نلاحظ المخطط البسيط التالي الشكل (2–1) :



الشكل (2–1) التدفق الدائري للمدفوعات (مخطط التدفق الدائري)

الشكل (2-1) التدفق الدائري للمدفوعات

الأسر (القطاع العائلي): تتلقى الدخل من الشركات و الحكومة، و تشتري السلع و الخدمات من الشركات، و تدفع الضرائب للحكومة، كما أنها تشتري السلع و الخدمات المصنعة خارجاً (واردات).

الشركات: تتلقى مدفوعات من المنازل و من الحكومة لقاء السلع و الخدمات، و تدفع أجوراً و أرباح أسهم و فوائد و إيجارات للقطاع العائلي، و تدفع ضرائب للحكومة.

الحكومة: تتلقى ضرائب من كل من الشركات و الأسر، و تدفع لكل من الشركات و المنازل لقاء السلع و الخدمات بالإضافة إلى أجور العاملين في الحكومة، كما تدفع فوائد و إعانات للقطاع المنزلي.

و أخيراً هناك أفراد من **بلدان أخرى** يشترون سلعاً و خدمات منتجة محلياً (صادرات).

ملاحظة: " رغم عدم ظهور الأمر في المخطط لكن الشركات و الحكومة أيضا يشترون من الواردات"

لنستعرض التدفق الدائري خطوة بخطوة...

- يعمل أفراد القطاع العائلي لدى الشركات و الحكومة، و يحصلون على أجر (Wages) لقاء عملهم، المخطط يظهر تدفق الأجور إلى القطاع العائلي كدفعات (Payments) لقاء هذه الخدمات، كما يحصل القطاع العائلي على فوائد من سندات الشركات و الحكومة (Interests on Corporate and Government Bonds)، بالإضافة إلى أرباح الأسهم (Dividends) من الشركات، كما أن عديداً من أفراد القطاع العائلي يحصلون على دفعات أخرى من الحكومة ، مثل إعانة الضمان الاجتماعي ، و إعانة المحاربين القدامى ، و دفعات للمعوزين ، يطلق الاقتصاديون على مثل هذه النفقات التي تقدمها الحكومة (أي التي يحصل عليها الأفراد دون الحاجة لتقديم سلع أو خدمات أو عمل في المقابل) بالمدفوعات التحويلية (Transfer Payments) ، كل هذه المبالغ تشكل الدخل الكلي الذي يحصل عليه القطاع العائلي.

- نفقات القطاع العائلي تتمثل بشراء السلع و الخدمات من الشركات و دفع الضرائب للحكومة، هذه النفقات تشكل مجموع المبالغ المنفقة من قبل القطاع العائلي.

و الفرق بين موارد القطاع العائلي و نفقاته، يمثل المبلغ الذي يدخره هذا القطاع أو ينقصه من مدخراته ، إذا كانت موارد المنازل تزيد عن النفقات يقوم القطاع بالادخار (Save) خلال تلك الفترة ، و إذا كانت موارد القطاع اقل مما ينفقه فإنهم ينقصون من مدخراتهم (Dissave) . ينقص القطاع العائلي من مدخراته عندما ينفق من مدخراته السابقة أو يقوم بالاقتراض . في المخطط تبدو نفقات القطاع العائلي كتدفق خارج من القطاع ، الادخار في القطاع يعبر عنه أحيانا بالتسرب (Leakage) من التدفق الدائري ، لأنه يسحب الدخل و القوة الشرائية من النظام.

- الشركات تبيع السلع والخدمات للمنازل و للحكومة ، هذه المبيعات تحصل على شكل عائد مبين في المخطط على شكل تدفق إلى قطاع الأعمال . الشركات تدفع أجور و فوائد و أرباح أسهم للقطاع العائلي ، و تدفع ضرائب للحكومة و هذه المدفوعات تبدو كتدفقات خارجة من قطاع الأعمال .

- الحكومة تجمع الضرائب من المنازل و الشركات، كما أنها تقوم بدفعات ، فهي تشتري سلعاً و خدمات من قطاع الأعمال، و تدفع أجوراً و فوائد و إعانات للقطاع العائلي، إذا كانت عوائد الحكومة أقل من نفقاتها فإنها تأخذ من مدخراتها السابقة أو تقترض .
- أخيرا فإن القطاع العائلي قد ينفق بعض دخله على استيراد سلع و خدمات منتجة في العالم الخارجي ، كما أن أفراد العالم الخارجي ، يشترون صادرات من السلع و الخدمات المنتجة في الشركات المحلية و المباعة لدول أخرى.

ما نتعلمه من المخطط أن إنفاق أي شخص هو عائد لشخص آخر، فإذا اشتريت حاسوباً من شركة ما، فأنت تدفع مبلغاً للشركة، و الشركة تحصل على عائد ، و إذا دفعت الشركة ضرائب للحكومة ، فإنها قامت بالدفع و الحكومة تلقت عائداً.

نفقات أي شخص تذهب إلى مكان ما، من المستحيل بيع أي شيء دون أن يكون هناك مشتر، ومن المستحيل إنفاق مبلغ دون أن يكون هناك مستلم ، فأي صفقة يجب أن يكون لها طرفان.

4 – 2 الأسواق الثلاث (The Three Market Arenas):

هناك طريقة أخرى لمعرفة الوسائل التي يتصل خلالها كل من القطاع العائلي و الشركات و الحكومة و العالم الخارجي فيما بينها ، و هي أخذ الأسواق التي تتفاعل فيها بعين الاعتبار.

الأسواق الثلاث هي:

1. سوق السلع و الخدمات (Goods and Services Market).
2. سوق العمل (Labor Market).
3. سوق النقد أو السوق المالية (Money "Financial" Market).

- **سوق السلع و الخدمات (Goods and Services Market)**: القطاع العائلي والحكومة تشتري السلع و الخدمات من الشركات. في هذا السوق الشركات أيضا تشتري سلعاً و خدمات من بعضها، مثلا شركة الملابس تشتري القماش من شركات أخرى لتقوم بصناعة ملابسها، بالإضافة لذلك، تشتري الشركات بضائع رأسمالية من شركات أخرى، فإذا أرادت شركة صناعية أن تدخل آلة جديدة على خط الإنتاج، فهي تشتريها من شركة أخرى متخصصة بدلاً من أن تصنعها بنفسها.

  الشركات تقوم بالعرض (Supply) في سوق السلع و الخدمات، وتقوم الأسر و الحكومة و الشركات بالطلب (Demand) من هذه السوق ، أخيرا قطاع العالم الخارجي يقوم بالشراء من سوق السلع و الخدمات و البيع له .

- **سوق العمل (Labor Market)**: التفاعل في سوق العمل يحدث عندما تشتري الشركات و الحكومة العمل من القطاع العائلي ، في هذا السوق العائلات تؤمن العرض من العمل، و الشركات والحكومة تقوم بالطلب على العمل. العرض الكلي

للعمل في الاقتصاد يعتمد على مجموعة القرارات المتخذة في القطاع العائلي. على الأفراد أن يقرروا إذا كانوا سيدخلون في قوة العمل (أي إذا ما كانوا سيبحثون أصلا عن عمل) و كم عدد الساعات التي سيعملونها. العمل أيضا يُعرض و يُطلب من قطاع العالم الخارجي، ففي السنوات الأخيرة ، سوق العمل أصبحت سوقاً عالمية.

- **سوق النقد (Money Market)** : في سوق النقد أو السوق المالية ، يشتري الأفراد الأسهم و السندات من الشركات. القطاع العائلي يقوم بتأمين عرض التمويل (Funds Supply) في هذه السوق متوقعاً الحصول على دخل من أرباح الأسهم و فوائد السندات. القطاع العائلي أيضا يطلب التمويل (يقترض) من هذه السوق لتمويل مختلف المشتريات. الشركات تقترض لبناء مرافق جديدة على أمل جني المزيد مستقبلاً ، كما تقترض الحكومة عن طريق إصدار سندات. قطاع العالم الخارجي أيضا يُقرض و يقترض من السوق المالية ، كل يوم نجد تقارير إعلامية عن البورصات.

الكثير من عمليات الإقراض والاقتراض في القطاع العائلي والشركات والحكومة والقطاع العالمي تتم عن طريق المؤسسات المالية (Financial Institutions) كالمصارف التجارية، و جمعيات الادخار والإقراض، و شركات التأمين، و غيرها. هذه المؤسسات تأخذ الودائع من أحد الفئات وتقرضها للأخرى.

عندما يقترض الأفراد أو الشركات أو الحكومة لتمويل المشتريات، يتشكل لديها التزام لرد هذا القرض، غالبا في وقت محدد في المستقبل. أغلب القروض (Loans) تتضمن دفعات فوائد كأجر مقابل استعمال المال المقترض. عندما يتم الحصول على قرض، يوقع المقترض دائماً تعهداً بالسداد (Promissory Note)، و يعطيها للمقرض.عندما تقترض الحكومة فإنها تصدر عهوداً تسمى سندات خزينة (Treasury Bonds)، أو أذونات خزينة (treasury Notes) ،أو فواتير خزينة (Treasury Bills) مقابل النقود.

"تختلف التسمية حسب مدة سداد السند حيث أن سندات الخزينة هي ذات أمد طويل، أما أذونات الخزينة فهي ذات أمد متوسط، و فواتير الخزينة هي ذات أمد قصير".

والشركات تصدر سندات الشركات (Corporate Bonds)، سندات الشركات تقر مثلا "وافقت شركة الاتحاد على دفع 5000 لحامل السند في 1 كانون الثاني 2011 مع فائدة سنوية 8% لحين التسديد".

بدلاً من إصدار سندات للحصول على التمويل، تستطيع الشركات أن تصدر أسهماً (Shares of Stocks). السهم هو أداة مالية تمنح حاملها حصة في ملكية الشركة و من ثم الحق في المشاركة في أرباح الشركة، إذا كان وضع الشركة جيداً تزداد قيمة أسهمها، و يحصل حامل السهم على زيادة في رأسماله عن مبلغ الشراء الأولي. بالإضافة إلى أن الشركة قد توزع أرباح الأسهم (Dividends)، أي إن الشركة قد تعطي بعض أرباحها لحملة الأسهم بدلاً من الاحتفاظ بها لزيادة الأصول الرأسمالية. إذا كان أداء الشركة متواضعاً يؤثر سلباً على حملة الأسهم ، القيمة الرأسمالية للسهم قد تنخفض، و لا توزع الأرباح.

"الأسهم و السندات هم بمثابة عقود أو اتفاقيات بين الأطراف، مثلاً أنا أوافق أن أقرضك مبلغاً محدداً من النقود و أنت توافق على إعادة المبلغ و مقدار إضافي في وقت محدد في المستقبل ، أو أنا أوافق على شراء جزء من ملكية شركتك و أنت توافق على أن تعطيني حصة من أرباح الشركة المستقبلية".

هناك متغير حاسم في ســوق المال و هــو معدل الفائدة (Interest Rate)، و رغم أننا أحياناً نتحدث عن معدل فائدة واحد، لكن من المســتحيل أن يكون هناك فقط معدل فائدة واحد في أي وقت، فمعدل الفائدة علــى قرض يعكــس مدة القرض و إدراك المقرض للمخاطر. و سيتحتم على شركة بدأت العمل حديثا أن تدفع معدلاً أعلى مما تدفعه شركة كبيرة، و يختلف معدل فائدة رهن لمدة 30 عام عن فائدة قرض لمدة 90 يوماً، رغم ذلك فان معدلات الفائدة تميل لان تتحرك معا صعوداً أو هبوطاً، و تحركاتها تعكس الظروف العامة للسوق المالية.

5 – منهجية الاقتصاد الكلي

:(The Methodology Of Macroeconomics)

الاقتصاديون الكليون يقومون ببناء نماذج تستند إلى نظريات، ثم يختبرون نماذجهم باستخدام البيانات، من هذا المنطق تكون منهجية الاقتصاد الكلي مشابه لمنهجية الاقتصاد الجزئي.

5 – 1 ارتباطات بالاقتصاد الجزئي

:(Connections to Microeconomics)

كيف يحاول الاقتصاديون الكليون شرح السلوك الكلي؟ إحدى الطرق تفترض أن العوامل نفسها التي تؤثر على السلوك الفردي تؤثر على السلوك الكلي . مثلا نحن نعلم من الاقتصاد الجزئي أن الأجر الفردي يؤثر في عادات الاستهلاك لدى الفرد، و في حجم العمل الذي يكون الفرد مستعداً لتقديمه، و إذا أردنا أن نطبق هذه النظرية من الاقتصاد الجزئي على بيانات كلية ، فإننا نقول " إن معدل الأجر المتوسط (Average Wage Rate) في الاقتصاد يجب أن يؤثر على الاستهلاك الكلي (Total Consumption) و العرض الكلي للعمل (Total Labor Supply) " (و ذلك يبدو صحيحاً).

السبب الذي يدفعنا لان نلجأ للاقتصاد الجزئي للمساعدة في توضيح أحداث متعلقة بالاقتصاد الكلي، هو سبب بسيط: " إن سلوك الاقتصاد الكلي هو مجموع كل قرارات الاقتصاد الجزئي المتخذة بشكل إفرادي من قبل الأفراد و الشركات. إذا كانت حركة مجاميع الاقتصاد الكلي، مثل الناتج الكلي أو التوظيف الكلي ، تعكس قرارات متخذة من قبل شركات و أشخاص منفردين ، فإننا لا نستطيع أن نفهم الاقتصاد الكلي دون معرفة بالعوامل التي تؤثر على الاقتصاد الجزئي".

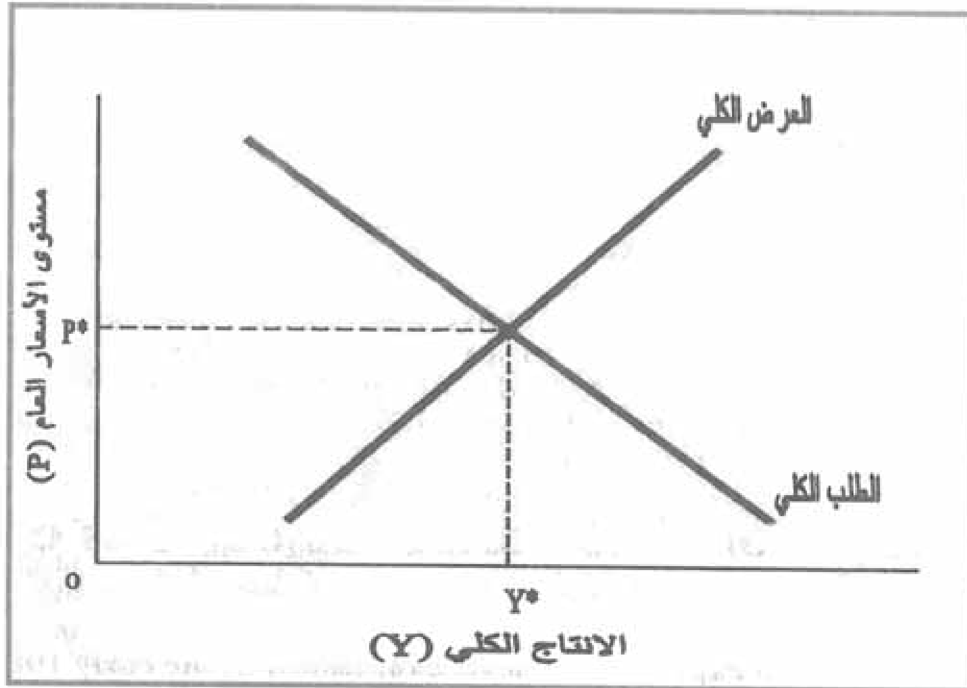
بالنظر إلى البطالة، معدل البطالة هو عدد الأشخاص العاطلين عن العمل بالنسبة لمجموع القوة العاملة. و لكي يصنف الشخص أنه ضمن القوى العاملة، عليه أن يكون إما عاملاً أو يبحث عن عمل بشكل جدي. لفهم البطالة الكلية علينا أن نفهم السلوك الفردي للقطاع العائلي في سوق العمل، لماذا يختار الأفراد الدخول في القوى العاملة ؟ تحت أي

ظروف قد ينسحبون ؟ لماذا تبقى البطالة موجودة حتّى عندما يبدو أن الاقتصاد بحالة جيدة جداً ؟ إن معرفة سلوك الاقتصاد الجزئي هي نقطة البداية المنطقية للتحليل الاقتصادي الكلي .

5– 2 الطلب الكلي و العرض الكلي

:(Aggregate Demand and Aggregate Supply)

إن أحد اهتمامات الفصول القادمة هو سلوك الطلب الكلي (Aggregate Demand) و العرض الكلي (Aggregate Supply)، فالطلب الكلي هو مجموع الطلب على السـلع و الخدمات، و العرض الكلي هو مجموع العرض من السـلع و الخدمات.



الشكل (2–2) منحنيات الطلب الكلي و العرض الكلي

الشكل (2-2) منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي

أحد المواضيع الأساسية في الاقتصاد الكلي هو سلوك كل من الطلب الكلي و العرض الكلي, المنطق خلف منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي أكثر تعقيدا من المنطق الكامن في منحنيات العرض و الطلب البسيطة.

إن الشكل (2-2) يبين كل من منحنى الطلب الكلي (Aggregate Demand Curve) و منحنى العرض الكلي (Aggregate Supply Curve)، على المحور الأفقي الناتج الكلي (Y،Aggregate Output) ، و على المحور العمودي مستوى الأسعار الكلي (P،Overall Price Level) و ليس فقط سعر خدمة أو سلعة محددة (كما في الاقتصاد الجزئي)، و يكون الاقتصاد بحالة توازن في النقطة التي يتقاطع فيها المنحنيان.

نلاحظ أن منحنيي العرض الكلي و الطلب الكلي هما أكثر تعقيداً من منحنيي العرض و الطلب البسيطين، و المنطق البسيط للعرض و الطلب و التوازن في السوق الفردية لا يفسر ما هو مرسوم في الشكل السابق، وبالرغم من أننا سننطلق من سلوك الأفراد و الشركات في أسواق مفردة كدليل لكيفية تحليل السلوك الكلي، هناك اختلاف هام عندما ننتقل من المستوى الفردي للمستوى الكلي .

لنأخذ مثلا الطلب (Demand)، أحد أهم المفاهيم في الاقتصاد. عندما يرتفع سعر سلعة معينة، قد يكون أهم محدد لرد فعل المستهلك هو توافر سلع أخرى بديلة للسلعة التي ارتفع سعرها، جزء من السبب وراء نقص كمية تذاكر الطيران المطلوبة عندما يزداد سعر هذه التذاكر هو أن السعر الأعلى قياساً لباقي السلع يعني أن تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) لشراء تذكرة طيران قد ارتفعت، أي التضحية المطلوب تقديمها محسوبة بالسلع و الخدمات الأخرى قد ارتفعت، ولكن عندما يكون هناك تغير في المستوى العام للأسعار، قد لا نجد أي تغير في تكلفة الفرصة البديلة للسلع.

الاقتصاد الجزئي يعلمنا أنه عند تثبيت بقية العوامل (Ceteris paribus)، فإن الكمية المطلوبة من السلع تنخفض عندما يرتفع السعر، و ترتفع عندما ينخفض السعر، (هذا هو قانون الاقتصاد الجزئي بالنسبة للطلب)، أي بتعبير آخر، فإن منحنيات الطلب الفردي و منحنيات طلب السوق تنحدر للأسفل عند اليمين، لكن السبب الذي يجعل منحنى الطلب الكلي في الشكل السابق ينحدر للأسفل عند اليمين هو سبب معقد. كما سنرى لاحقاً الانحدار نزولاً لمنحنى الطلب الكلي مرتبط بمجريات السوق المالية.

منحنى العرض الكلي مختلف كثيراً عن منحنى العرض لشركة مفردة أو سوق مفردة. منحنى العرض لشركة يستنتج تحت افتراض أن أسعار كل المدخلات ثابتة، أي : بتعبير آخر إن أسعار مدخلات الشركة يفترض أنها تبقى دون تغيير، بينما سعر منتج الشركة يتغير. فإذا كنا نشهد تغيراً في مستوى الأسعار الكلي، تكون كل الأسعار تتغير (و منها أسعار المدخلات). لذا منحنى العرض الكلي لا يمكن أن يبنى على فرضية ثبات أسعار المدخلات. و كما سنرى إن منحنى العرض الكلي هو مصدر آخر مثير للجدل في الاقتصاد الكلي.

6 – <u>الاتجاهات و الدورات (Trends and Cycles):</u>

كما أسلفنا فإن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تمر عبر الزمن بفترات متعاقبة من الارتفاع (Ups) و الانخفاض (Downs)، و الاقتصاد الكلي يشهد فترات من الازدهار (Prosperity) و فترات من الركود (Recession) . لكن الاتجاه العام للاقتصاد في القرن العشرين كان نحو الازدهار ، أحد مقاييس ازدهار الاقتصاد هو كمية السلع و الخدمات المنتجة خلال عام ، أو ما يدعى بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product) ، يقال إن الاقتصاد قد نما من سنة لأخرى إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في السنة الثانية أكبر منه في السنة الأولى.

اذا قلنا مثلا أن الاقتصاد بين عامي 1900– 2000 نما بمعدل متوسط 3.4% كل سنة ، ذلك يعني أنه خلال تلك السنوات كان الاقتصاد أغنى بمعدل 3.4% كل سنة عن السنة التي سبقتها. و هذا هو معدل نمو الاقتصاد طويل الأجل.

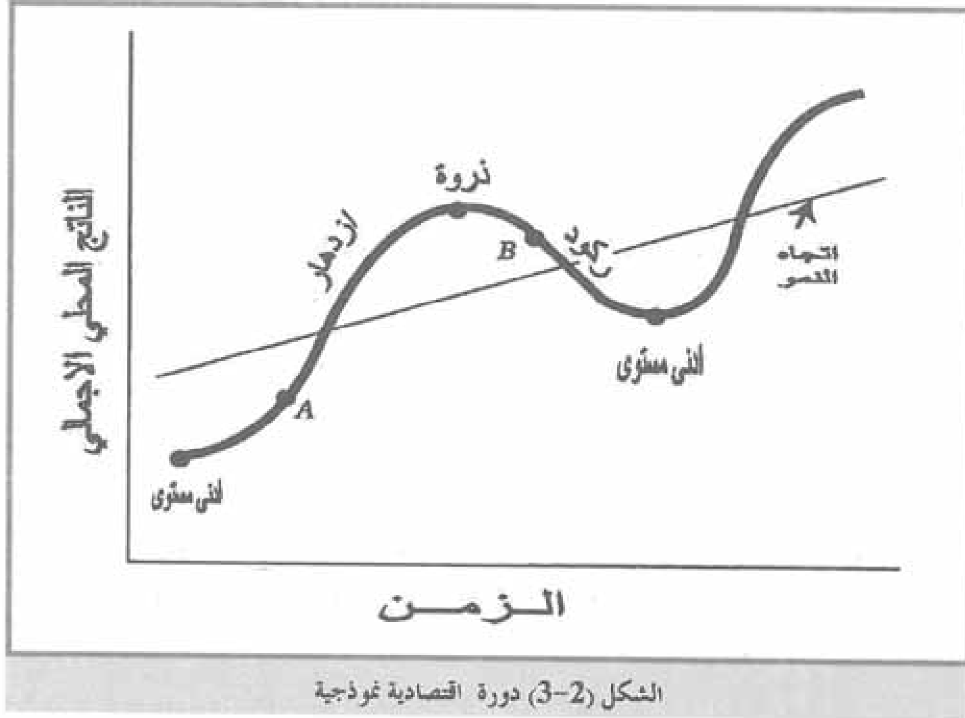
تذكر بأننا نناقش متوسط معدل النمو (Average Growth Rate) هنا، الاقتصاد لم ينمو بمقدار 3.4% بالضبط كل عام، بعض السنوات شهدت نمواً أقل من 3%، و في بعض السنوات كان النمو سالباً (أي انخفض الناتج المحلي الإجمالي)، و في سنوات أخرى و صل النمو لأكثر من 3.4%، لذا يجب أن نفرق بين الاتجاهات طويلة الأمد أو القرنية لأداء الاقتصاد و بين المتغيرات قصيرة الأجل أو الدورية .

6 – 1 التوسع و الانكماش: الدورة الاقتصادية

(Expansion and Contraction: The Business Cycle)

الاقتصاد الكلي يهتم بكل من الاتجاهات على المدى الطويل (Long-run Trends) (لماذا كان الاقتصاد بحالة جيدة خلال المائة العام الماضية) والتقلبات قصيرة الأجل (Short-run Fluctuations) في أداء الاقتصاد (لماذا شهد العالم ركود حاد في بداية الثمانينيات و ركود متوسط في عام 2001) . اصطلاح الدورة الاقتصادية (Business Cycle) يعبر عن تقلبات (Fluctuations) الاقتصاد قصيرة الأجل .

يبين الشكل (2-3) دورة اقتصادية نموذجية:



الشكل (2-3) دورة اقتصادية نموذجية

<u>الشكل (2-3) دورة اقتصادية نموذجية</u>

في هذه الدورة الاقتصادية يشهد الاقتصاد توسعاً (Expansion) و هو ينتقل عبر النقطة A من القاع (Trough) إلى القمة (Peak)، و عندما يتحرك الاقتصاد من القمة أسفلاً نحو القاع عبر النقطة B، يكون الاقتصاد بحالة ركود (Recession).

لأن الاقتصاد بالمتوسط غالباً ينمو مع الزمن، فالدورة الاقتصادية في الشكل السابق تعكس اتجاهاً موجباً (أي القمة (Peak) - أعلى نقطة- في دورة جديدة تكون أعلى من القمة في الدورة التي سبقتها).

الفترة بين القاع (Trough) أي أدنى نقطة في الدورة ، إلى القمة تدعى بالتوسع أو الازدهار (Expansion) . خلال التوسع ينمو الناتج و التوظيف ، أما الفترة من القمة إلى القاع تدعى انكماش أو ركود أو انهيار (Recession) ، و فيها يهبط الناتج و التوظيف.

للحكم فيما إذا كان الاقتصاد يتوسع أو ينكمش ، نلاحظ الاختلاف بين مستوى النشاط الاقتصادي و معدل تغيره ، إذا كان الاقتصاد قد خرج تواً من القاع (أي في النقطة A) يكون بحالة نمو (معدل التغير موجب) ، و لكن لا يزال مستوى الناتج منخفضاً إذا كان الاقتصاد قد بدأ تواً بالتناقص بعد القمة (أي في النقطة B) يكون بحالة تقلص (معدل التغير سالب) و لكن مستوى الناتج لا يزال مرتفعاً.

الدورة الاقتصادية في الشكل متناظرة ، مما يعني أن مدة التوسع هي بطول فترة الانكماش ، معظم الدورات الاقتصادية غير متناظرة ، حيث تكون مثلاً مدة مرحلة التوسع أطول من مدة مرحلة الانكماش . عندما يحدث الانكماش قد يكون سريعاً و حاداً ، بينما التوسع قد يكون بطئ و متدرج ، بالإضافة إلى أن الاقتصاد لا يكون منتظماً أبدا كما يشير الشكل السابق ، فوجود الارتفاع و الانخفاض في الاقتصاد يكون غير منتظم .
الشكل (2-4) يبين دورة اقتصادية حقيقية ، وعلى الرغم من حدوث عديد من الدورات الاقتصادية خلال المئة عام الممثلة في الشكل ، نجد أن كل واحدة منها متميزة عن البقية، فالاقتصاد في الحقيقة ليس بسيطاً و لا يمر بدورات منتظمة .



الشكل (2 – 4) الدورات الاقتصادية 1900 - 2000

الشكل (2–4) الدورة الاقتصادية 1900–2000

كل من فترة الكساد الكبير و الحربين العالميتين تظهر التقلبات الأقوى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product).

نرى من الشكل أن فترة الكساد الكبير و الحربين العالميتين تظهر تقلباً كبيراً، رغم حدوث توسعات و انكماشات كبيرة أخرى. و نلاحظ التوسع في الستينات و فترات الركود في بداية الثمانينات و التسعينات. بعض الدورات كان طويلاً ، و بعضها كان قصيراً جداً، الاقتصاد لم يخرج فعليا من الكساد إلى فترة قبل بداية الحرب العالمية الثانية، كما نلاحظ أن الدورات الاقتصادية كانت قبل الحرب العالمية الثانية أشد منها بعد الحرب. البطالة أحد اهتمامات الاقتصاد الكلي ، ترتفع بشكل عام خلال الكساد و تنخفض خلال الازدهار.

الاقتصاد الكلي يعنى أيضاً بمعدل التضخم ، إن معامل انكماش (مثبط) الناتج المحلي الإجمالي يعد مقياساً للمستوى العام للأسعار ، و هو الرقم القياسي لأسعار كل السلع المنتجة محلياً في الاقتصاد ، و نسبة التغير في معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي توفر مقياساً لمعدل التضخم العام .

الاقتصاد الكلي يحاول توضيح السلوك و العلاقات بين المتغيرات ، مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، و معــدل البطالة ، و معامل انكماش (مثبط) الناتج المحلي الإجمالي ، و عندما تفهم القوى التي تعمل على خلق التحركات التي تؤثر على المتغيرات ستكون قد قطعت شوطاً كبيراً في فهم طريقة عمل الاقتصاد .

المصطلحات الأساسية

الاقتصاد الجزئي (Microeconomics): يدرس أداء الوحدات الاقتصادية الفردية و سلوك وحدات اتخاذ القرار الفردية، المستهلك،و شركات الأعمال، و السلع، و المنازل.

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics): يعالج الاقتصاد الوطني كوحدة واحدة، و هو يركز على محددات الدخل القومي الإجمالي، يتعامل مع ما هو إجمالي، كإجمالي الاستهلاك و الاستثمار، و ينظر إلى المستوى العام للأسعار بدلاً من الأسعار الفردية.

الكساد الكبير (Great Depression): فترة انكماش اقتصادي حاد و بطالة مرتفعة، بدأت في 1929 و استمرت طوال الثلاثينيات.

الركود التضخمي (Stagflation): يحدث عندما يرتفع المعدل العام للأسعار بسرعة (تضخم **Inflation**) خلال فترات من الركود أو من البطالة المرتفعة و المستمرة (ركود **Stagnation**).

التضخم (Inflation): زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار.

التضخم الجامح (Hyperinflation): فترة من زيادات سريعة في المستوى العام للأسعار.

الانكماش (Deflation): انخفاض في المستوى العام للأسعار.

الدورة الاقتصادية (Business Cycle): هي تعاقب الصعود و الهبوط على المدى القصير في الاقتصاد.

الناتج الكلي (Aggregate Output): مجموع كمية السلع و الخدمات المنتجة في اقتصاد ما في فترة معينة.

الركود (Recession): فترة يتراجع خلالها الناتج الكلي، و من المتعارف أنها فترة يتراجع فيها الناتج الكلي لمدة ربعي سنة متتاليين.

الكساد (Depression): ركود طويل و عميق.

معدل البطالة (Unemployment Rate): النسبة من القوة العاملة العاطلة عن العمل.

السياسة المالية (Fiscal Policy): سياسة الحكومة فيما يخص الضرائب و النفقات العامة.

السياسة النقدية (Monetary Policy): الأدوات التي تستخدم من قبل البنك المركزي للتحكم بعرض النقــود في الاقتصـــاد، مثل معدلات الفائـــدة وســـعر الخصم و عمليات السوق المفتوح.

سياسات جهة العرض (Supply-side Policies): السياسات الحكومية التي تركز على تحفيز العرض الكلي بدلا من الطلب الكلي، مثل سياسات تحفيز الاستثمار الذي يؤدي لزيادة الإنتاج و زيادة التشغيل و من ثم زيادة الأجور دافعاً بالاقتصاد للنمو.

مخطط التدفق الدائري (Circular Flow): مخطط يبين الدخل المستلم و الدفعات المقدمة من قبل كل القطاعات في الاقتصاد.

الإعانات أو الدفعات التحويلية (Transfer Payments): دفعات نقدية مقدمة من الحكومة للأفراد دون أن يقدموا سلعاً أو خدمات أو عملاً لقاء هذه التحويلات، هذه الإعانات تتضمن إعانة الضمان الاجتماعي، و إعانة المحاربين القدامى، و دفعات لذوي الدخل المحدود و غير ذلك.

سندات **الخزينة الطويلة و المتوسطة و قصيرة الأجل (and Treasury Bonds ، Bills،Notes):** هي سندات تصدرها البنوك المركزية عندما تقترض النقود لتمويل نفقات الدولة أو للتأثير على كمية النقود في الاقتصاد.

سندات الشركات (Corporate Bonds): هي سندات تصدرها الشركات عندما تريد اقتراض النقود.

الأسهم **(Shares of Stock):** أدوات مالية تعطي حاملها حصة في ملكية الشركة، و من ثم الحق في المشاركة بأرباح الشركة.

أرباح الأسهم (Dividends): هو الجزء من أرباح الشركة التي تدفعها كل مدة لحاملي أسهمها **(Shareholders)**.

الطلب الكلي (Aggregate Demand): مجمل الطلب على السلع و الخدمات في الاقتصاد.

العرض الكلي (Aggregate Supply): مجمل عرض السلع و الخدمات في الاقتصاد.

التوسع أو الازدهار (Expansion or Boom): هي فترة ضمن الدورة الاقتصادية التي يتم خلالها الانتقال من القاع (**Trough**) إلى القمة (**peak**)، و يكون خلالها مستوى الإنتاج و التوظيف في ارتفاع.

الركود أو الانكماش (Contraction or Recession): هي الفترة ضمن الدورة الاقتصادية التي يتم خلالها الانتقال من القمة إلى القاع، و يكون خلالها مستوى الإنتاج و التوظيف في انخفاض.

أسئلة الفصل الثاني

1. بم يختلف الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي ؟ و لماذا يعتمد الاقتصاد الكلي على نظريات الاقتصاد الجزئي؟

2. ما هو دور أزمة الكساد الكبير، التي بدأت عام 1929 و استمرت حوالي عقد من الزمن في ظهور التحليل الاقتصادي الكلي ؟ و ما أوجه الشبه و الاختلاف بين أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، و الأزمة المالية العالمية الحالية ؟

3. ما هي أبرز المسائل التي يهتم الاقتصاد الكلي بدراستها ؟ و ما هو تأثير هذه المسائل على حياتنا اليومية؟

4. ما هو الفرق بين السياسة المالية و السياسة النقدية ؟ و ما هي الأدوات التي تستخدمها كل منها للتأثير في الاقتصاد؟

5. كيف يمكن للسياستين المالية والنقدية الحد من التضخم أو إخراج الاقتصاد من الركود؟ و ما هي الجهات المسؤولة عن سير كل من السياسة المالية و السياسة النقدية في سوريا ؟

6. ما هو وجه الاختلاف بين آلية سياسات جانب العرض، و آلية السياسية المالية و السياسية النقدية؟

7. ما هو الفرق بين السهم و السند؟ من حيث المفهوم و العوائد و الجهات المصدرة لهذه الأدوات المالية ؟

8. ارسم شكلاً يوضح الدورة الاقتصادية النموذجية، و بين من خلاله التقلبات قصيرة الأمد و اتجاه النمو.

الفصل الثالث

حسابات الناتج القومي والدخل القومي

مخطط الفصل:

1 الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

1 1 السلع و الخدمات النهائية.

1 2 استثناء السلع المستعملة و المبادلات الورقية.

1 3 استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجاً من قبل عوامل إنتاج محلية.

2 حساب الناتج المحلي الإجمالي:

2 1 طريقة الإنفاق.

2 2 طريقة الدخل.

3 من الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل الشخصي التصرفي.

4 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الاسمي:

4 1 حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4 2 حساب مثبط الناتج الإجمالي.

5 محددات مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

5 1 الناتج المحلي الإجمالي و الرفاهية الاجتماعية.

5 2 الاقتصاد الخفي.

5 3 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

يعتمد الاقتصاد الكلي على البيانات الاقتصادية التي تجمع الحكومة معظمها، وبالتالي فإن دراســة الاقتصاد تحتاج إلى بيانات حــول إجمالي الناتج و إجمالي الدخــل و إجمالي الاستهلاك الخ ... ، ومعظم بيانات الاقتصاد الكلي تأتي من حسابات الدخل والناتج القومي (**National Income And Product Accounts**)، التي تصف بدورها مكونات الدخل القومي في الاقتصاد. ويتم إعداد هذه البيانات من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

تقوم حسابات الدخل والناتج القومي بأكثر من مجرد نقل البيانات حول أداء الاقتصاد، فهي تقدم إطاراً تصورياً يستخدمه الاقتصاديون الكليون لمعرفة كيف تتناسب القطاعات في الاقتصاد بعضها مع بعض. فعندما يقوم الاقتصادي بالتفكير حول الاقتصاد الكلي فإن الأصناف والمفردات التي يستخدمها تأتي من حسابات الدخل والناتج القومي. يمكن مقارنة حسابات الدخل والناتج القومي بالمخططات الميكانيكية أو مخططات الأسلاك لمحرك سيارة ما، هذه المخططات لا توضح كيفية عمل المحرك لكنها تشرح الأجزاء الرئيسة له وتعرض كيف تتصل بعضها مع بعض. إن محاولة فهم الاقتصاد الكلي دون استيعاب مفهوم حسابات الدخل والناتج القومي مثل محاولة إصلاح محرك سيارة دون وجود المخططات الميكانيكية ودون معرفة أسماء قطع المحرك .

1 – <u>الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product:</u>

يعد الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) المفهوم الرئيسي في حسابات الدخل والناتج القومي.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو مجموع القيمة السوقية (Market Value) لمنتجات بلد ما. أي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة محددة بواسطة عوامل الإنتاج الموجودة داخل البلد.

إن مركزية الناتج المحلي الإجمالي كمفهوم عام لا تمكننا من المبالغة في تقديره ، فكما الأمر بالنسبة للشركة الفردية ، حيث تحتاج إلى تقييم نجاحها أو فشلها في نهاية كل سنة ،

فإن الاقتصاد الكلي يحتاج إلى تقييم نفسه . الناتج المحلي الإجمالي - كمقياس لإجمالي إنتاج اقتصاد ما - يقدم لنا بطاقة البلد الاقتصادية . و نظراً لأهميته كمفهوم ، فإننا نحتاج لبعض الوقت لشرح ماذا يعني تعريفه بالضبط.

1 - 1 السلع والخدمات النهائية (Final Goods And Services):

الملاحظة الأولى التي يشير إليها التعريف هي السلع والخدمات النهائية (Final Goods And Services) هناك عديد من السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد لا تصنف ضمن السلع النهائية، بل بدلاً من ذلك تصنف كسلع وسيطة (Intermediate Goods)، و السلع الوسيطة هي السلع التي يتم إنتاجها من قبل شركة ما من أجل استخدامها في عملية إنتاجية أخرى بواسطة شركة أخرى. على سبيل المثال: الإطارات التي تباع إلى مصانع السيارات تعد سلعاً وسيطة، وقيمتها لا تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ولكن لماذا لا يتم احتساب السلع الوسيطة ضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؟ لنفترض أنه لإنتاج قميص، تدفع شركة الملابس 50 ليرة للأزرار . تستخدم الشركة هذه الأزرار مع مكونات أخرى من أجل تصنيع القمصان، والتي تباع بسعر 1000 ليرة. حيث أن قيمة قطعة الملابس بما فيها الأزرار هي 1000 ليرة، وليس 1000 ليرة + 50 ليرة. فالسعر النهائي لقطعة الملابس يعكس قيمة مكوناتها كافة. ومن ثم فعندما نأخذ عند حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كلا القيمتين ، قيمة الأزرار التي تباع لمصنع الملابس وقيمة الملابس التي تباع إلى المستهلكين فإن ذلك سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب (Double Counting).

يمكن تجنب مضاعفة الحساب أيضاً عن طريق احتساب القيمة المضافة (Value Added) للمنتج فقط بواسطة كل شركة خلال عمليات الإنتاج. إن القيمة المضافة خلال مرحلة ما من مراحل الإنتاج، هي الفرق بين قيمة السلع عندما تغادر مرحلة الإنتاج و تكلفة السلع عندما تدخل المرحلة التالية . الجدول 3 . 1 يوضح مفهوم القيمة المضافة .

جدول (3-1) القيمة المضافة لإنتاج كيلوغرام من الملح (أرقام افتراضية بوحدات نقدية)		
مرحلة الإنتاج	قيمة المبيعات	القيمة المضافة
1 – استخراج الملح	5	5
2 – الملح بعد التنقية	6,5	1,5
3 – الملح بعد الشحن	8	1,5
4 – البيع بالمفرد	10	2
مجموع القيمة المضافة		10

إن المراحل الأربع لإنتاج كيلوغرام من الملح هي (1) استخراج الملح، (2) التنقية، (3) الشحن، (4) البيع بالمفرد. في المرحلة الأولى، القيمة المضافة هي قيمة المبيعات. في المرحلة الثانية، المنقي يشتري الملح من المستخرج، وينقيه ومن ثم يبيعه إلى الشاحن. المنقي يدفع للمستخرج 5 وحدات نقدية لكل كغ ويأخذ من الشاحن 6.5 وحدة نقدية ومن ثم القيمة المضافة من قبل المنقي هي 1,5 لكل كغ . ومن ثم يقوم الشاحن ببيع الملح للتجار لقاء 8 وحدات نقدية .

القيمة المضافة في المرحلة الثالثة للإنتاج هي1,5. أخيراً يقوم التاجر ببيع الملح إلى المستهلكين بـــ 10 ليرات. القيمة المضافة في المرحلة الرابعة هي 2 ومن ثم فإن إجمالي القيمة المضافة في عمليات الإنتاج هي 10 ليرات وهي قيمة المبيعات نفسها في مرحلة البيع بالمفرد. إن إضافة مجموع قيم المبيعات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج (5 + 6,5 + 8 + 10 = 29,5) سوف يغالي في تقدير قيمة كغ الملح بشكل ملحوظ .
"عند حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، نستطيع إما جمع القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو أن نأخذ قيم المبيعات النهائية فقط . حيث أننا لا نستخدم قيمة إجمالي المبيعات في الاقتصاد لقياس كمية المنتجات التي تم إنتاجها"

تعد الإطارات مثلاً التي تؤخذ من المصنع وتركب على عجلات السيارة الجديدة قبل بيعها سلعاً وسيطة بالنسبة لمصنع السيارات. أما بالنسبة للإطارات التي تؤخذ من المصنع لتبديلها بإطارات سيارتك القديمة فإنها تعد سلعاً نهائية . في حال أضفنا عند حساب الناتج المحلي الإجمالي قيمة الإطارات (سلع وسيطة) في السيارات الجديدة وقيمة السيارات الجديدة (متضمنة الإطارات)، فإننا سوف نضاعف الحساب .

1 – 2 استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية

: (Exclusion Of Used Goods And Paper Transactions)

يتعلق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالإنتاج الجديد أو الحالي فقط . فالناتج القديم لا يتم احتسابه في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه تم حسابه سابقاً عندما تم إنتاجه. ومن ثم فإن حساب مبيعات السلع المستعملة سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب عند حساب الناتج المحلي الإجمالي . فعندما يقوم شخص ما ببيع سيارة مستعملة، فإن هذه العملية لا يتم احتسابها في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب عدم حدوث أي عملية إنتاج جديدة. كذلك بالنسبة للمنزل، فهو يحتسب عندما يتم بناؤه فقط وليس في كل مرة يباع فيها. إذاً:

" الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتجاهل كل مبادلات النقود والسلع التي يتم انتقالها من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات جديدة تم إنتاجها ".

كما لا يتم احتساب مبيعات الأسهم والسندات (Stocks And Bonds) في الناتج المحلي الإجمالي . هذه المبادلات هي عبارة عن نقل ملكية للموجودات، إما إلكترونياً أو من خلال أوراق التبادل، ومن ثم فإنها لا تعد ضمن الإنتاج الحالي. و لكن ماذا لو قمت ببيع السهم أو السند بسعر أعلى من السعر الذي دفعته للحصول عليه؟ "الأرباح التي تأتي من سوق الأسهم والسندات ليس لديها أي شيء لتضيفه إلى الإنتاج الحالي ، ومن ثم فإنها لا تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي".

و لكن عندما أدفع اجور سمسار (Broker) لقاء بيعه أسهمي لشخص آخر، فإن هذه العلاوة (Fee) تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي ، لان السمسار أدى خدمة من أجلي. و هي جزء من الإنتاج الحالي .

و من ثم يجب التمييز بين مبادلات الأسهم والسندات (سواء مقابل المال أو مقابل الحصول على أسهم وسندات أخرى)، والتي لا تدخل في الإنتاج الحالي ، وبين العلاوات التي تدفع لإتمام هذه الصفقات ، والتي تدخل في الإنتاج الحالي.

1 – 3 إستثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجا من قبل عوامل إنتاج محلية (Exclusion Of Output Produced Abroad By Domestically Owned Factors Of Production):

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو قيمة المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل عوامل الإنتاج الموجودة ضمن البلد.

إن عوامل الإنتاج الرئيسة هي: الأرض (Land) ، و العمل (Labor) ، و رأس المال (Capital) . يعد عمل المواطنين عنصر إنتاج داخلي بالنسبة للبلد. وبالتالي لا يتم احتساب الإنتاج المنتج من قبل المواطنين خارج البلد – مثلاً المواطنين السوريين الذين يعملون في شركة أجنبية بالخارج – في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأن المنتجات لم يتم إنتاجها داخل البلد.كذلك بالنسبة للأرباح التي يتم جنيها في الخارج من قبل الشركات الوطنية لا تحتسب في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلي الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد. كذلك الأمر بالنسبة للأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية العاملة داخل البلد يتم احتسابها في الناتج المحلي الإجمالي .
و هناك مقياس لقياس المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل عوامل الإنتاج التي يملكها مواطنو البلد بغض النظر أين يتم إنتاجها. هذا المقياس يسمى **الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP).**

الناتج القومي الإجمالي (GNP) هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها ضمن فترة زمنية محددة من قبل عوامل الإنتاج التي يمتلكها مواطنوا البلد بغض النظر أين يتم إنتاج المنتجات.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي السوري في عام 2010 (1469703) مليون ليرة سورية بأسعار عام 2000 الثابتة أما بالاسعار الجارية فقد بلغ 2791775 مليون ليرة سورية.

بالنسبة لمعظم الدول، يعد الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) قليلاً.

يمكن أن يكون التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) أمراً صعباً: لدينا مثلا مصنع سعودي في سوريا، و هو مصنع تملكه السعودية، ولكن معظم عمالها المستخدمين في المصنع سوريون.

على الرغم من أن كل منتجات المصنع تدخل في الناتج المحلي الإجمالي السوري، فإن هناك جزءاً يدخل في الناتج القومي الإجمالي السوري، وهو الأجور التي تدفع للعمال السوريين حيث تعد جزءاً من الناتج القومي السوري، بينما الأرباح التي تحققها الشركة لا تعد كذلك، فهي تحتسب ضمن الناتج القومي الإجمالي السعودي لأن المنتجات يتم إنتاجها من قبل عوامل إنتاج سعودية (رأس المال سعودي في هذه الحالة)، و الأرباح لا يتم احتسابها في الناتج المحلي الإجمالي السعودي لأنها لم تتحقق داخل السعودية.

2 – حساب الناتج المحلي الإجمالي Calculating GDP:

يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين. الطريقة الأولى هي جمع كل المبالغ المنفقة على السلع النهائية خلال فترة زمنية معينة. هذه هي طريقة الإنفاق (Expenditure Approach) لحساب الناتج المحلي الإجمالي.

الطريقة الأخرى هي جمع الدخول التي تحققها كل عوامل الإنتاج لإنتاج السلع النهائية أي الأجور (Wages) و الريوع (Rents) و الفوائد (Interests) و الأرباح (Profits)، هذه هي طريقة الدخول (Income (Approach لحساب الناتج المحلي الإجمالي . تعطي هاتان الطريقتان القيمة نفسها للناتج المحلي الإجمالي وذلك يعود لسبب تم مناقشته في السابق وهو أن كل عملية دفع (إنفاق) من قبل المشتري هي في الوقت

نفسه قبض (دخل) بالنسبة للبائع . حيث يمكننا إما قياس الدخل المستلم أو النفقات المصروفة، وسوف نصل إلى إجمالي الناتج نفسه.

لنفترض أنه لدينا اقتصاد مكون فقط من شركة واحدة ، وقد بلغ إجمالي منتجاتها لهذا العام مليوناً. بما أن المبلغ الإجمالي المنفق على المنتجات لهذا العام هو مليون، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام هو مليون . (تذكر: طريقة الإنفاق تحسب الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على جمع المبلغ الإجمالي المنفق على السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد). إذاً فإن كل ليرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي – مليون– إما تم دفعها لأحد ما أو تم قبضها من قبل مالكي الشركة كأرباح.

أما باستخدام طريقة الدخل ، نقوم بجمع الأجور المدفوعة إلى موظفي الشركة ، و الفائدة المدفوعة إلى من أقرضوا الشركة الأموال ، والريع الذي يُدفع إلى من أجروا الأرض و المباني و المعدات إلى الشركة ،و ما يتبقى هو الربح والذي يُعد دخل مالكي الشركة. إذا قمنا بجمع دخول كل عناصر الإنتاج ، بما فيها أرباح المالكين سوف نحصل على الناتج المحلي الإجمالي بقيمة مليون ليرة.

2 – 1 طريقة الإنفاق (The Expenditure Approach):

لنسترجع من الفصل السابق المجموعات الرئيسة الأربعة في الاقتصاد: القطاع العائلي (الأفراد) – الشركات – الحكومة – العالم الخارجي، و منه نستنتج أربعة أصناف للإنفاق:

<u>أصناف الإنفـــــاق:</u>

1 – الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) Personal Consumption Expenditures: و هو إنفاق القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية.

2 – إجمالي الاستثمار المحلي الخاص (I) Gross Private Domestic Investment: و هو إنفاق الشركات والأفراد على رأسمال جديد أي مصنع أو معدات أو مخزون أو إنشاءات سكنية.

3 – **إجمالي الاستهلاك والاستثمار الحكومي (G)** Government Consumption and Gross Investment.

4 – **صافي الصادرات (EX – IM)** Net Exports: صافي الإنفاق مع باقي العالم الخارجي، أو الصادرات(EX) – الواردات(IM).

تقوم طريقة الإنفاق بحساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع هذه المكونات الأربعة للإنفاق من خلال المعادلة:

$$GDP = C + I + G + (EX\text{-}IM)$$

جدول (3–2) مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق				
	مليار		النسبة من GDP	
1 – الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)		7303.7		69.9
• السلع المعمرة	871.9		8.3	
• السلع غير المعمرة	2115.0		20.2	
• الخدمات	4316.8		41.3	
2 – إجمالي الاستثمار الخاص المحلي (I)		1594.2		14.8
• غير سكني	1117.4		10.7	

• سكني	471.9		4.5	
• التغير في مخزون قطاع الأعمال	3.9		0	
3 – الاستهلاك والاستثمار المحلي الحكومي (G)		**1972.9**		**18.9**
• الحكومة	693.6		6.6	
• المحافظات	1279.2		12.2	
4 –صافي الصادرات (EX-IM)		**423.6 –**		**4.1–**
• الصادرات	1014.9		9.8	
• الواردات	1438.5		13.8	
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)		**10446.2**		**100**
الأرقام افتراضية				

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الافتراضي 10446.2 مليار . المكونات الأربع لطريقة الإنفاق موضحة في الجدول (3–2)، مع أصنافها المختلفة .

***الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) Personal Consumption Expenditures:**

يتكون الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C). بلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجدول69.9 % من الناتج المحلي الإجمالي . وهي نفقات المستهلكين على السلع والخدمات .

هناك ثلاثة أنواع رئيسة لنفقات المستهلك : السلع المعمرة و السلع غير المعمرة و الخدمات . السلع المعمرة (Durable Goods) مثل السيارات والأثاث و الأجهزة المنزلية ، أي السلع التي يبقى استخدامها لفترة طويلة نسبياً . السلع غير المعمرة (Nondurable Goods) مثل الطعام و الملابس و البنزين، فهي تستهلك بشكل سريع . و هناك ما يدفع لقاء الخدمات (Services) – و هي الأشياء التي نشتريها ولا تندرج ضمن السلع المادية – حيث تتضمن النفقات على الأطباء و المحامين و مؤسسات التعليم. كما ترى في جدول (3–2) بلغت نفقات السلع المعمرة 8.3 % من الناتج المحلي الإجمالي ، والسلع غير المعمرة 20.2 %، و الخدمات 41.3%.

***إجمالي الاستثمار المحلي الخاص (I) Gross Private Domestic Investment:** عندما نستخدم كلمة استثمار (Investment) في الاقتصاد، فإنها تعني شراء رأس مال جديد – مسكن ، مصانع ، معدات ، أو مخزون . يعد الاستخدام الاقتصادي لهذه الكلمة مخالفاً لاستخدامها الشائع، حيث تستخدم كلمة الاستثمار غالباً عند شراء الأسهم والسندات والصناديق المشتركة وهذا غير صحيح على المستوى الكلي.

يطلق على إجمالي الاستثمار في رأس المال من قبل القطاع الخاص، إجمالي الاستثمار المحلي الخاص (I). النفقات التي تنفقها الشركات لشراء الآلات، الأدوات، المصانع الخ، تكون الاستثمار غير السكني (Nonresidential Investment) .وذلك يعود لأن هذه السلع التي تشتريها الشركات هي من أجل استخدامها النهائي الخاص، وهي جزء من "المبيعات النهائية" وتحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي. النفقات لأجل شراء مساكن جديدة وشقق سكنية تشكل الاستثمار السكني (Residential Investment). العنصر الثالث من إجمالي الاستثمار المحلي الخاص هو التغير في مخزون قطاع الأعمال(Inventories Change In Business) وهي عبارة عن مبلغ التغير في مخزون الشركات خلال فترة زمنية محددة.

يمكن النظر إلى مخزون قطاع الأعمال كالسلع التي تقوم الشركات بإنتاجها الآن ولكن من أجل بيعها في وقت لاحق .

في المثال بلغ إجمالي الاستثمار المحلي الخاص 14.8 % من الناتج المحلي الإجمالي ، ومنه 10.7 % كان استثمار غير سكني و 4.5 % كان استثمار سكني . إن التمييز بين ما يعد استثماراً وما يعد استهلاكاً أمر مختلف حسب الهدف. يعد شراء شركة ما لسيارة أو شاحنة استثماراً ، بينما يعد شراء العائلات لسيارة أو شاحنة استهلاك سلع معمرة .

التغير في مخزون قطاع الأعمال يعد مفهوماً مربكاً أحياناً بالنسبة للطلاب، فالمخزونات تحتسب كرأس مال أما التغير فيها يحتسب ضمن إجمالي الاستثمار المحلي الخاص، وهذا معقول منطقياً . فالمخزون الذي تملكه شركة ما له قيمة معينة، ويؤدي هدف ما ،أو يقدم خدمة ما للشركة ، ولذلك لديه قيمة واضحة. مثلاً مخزون تاجر سيارات جديدة أو متجر ملابس، أو بضائع تم إنتاجها حديثاً ولكن لم تبع بانتظار عملية الشحن . كل هذه المخزونات لديها قيمة.

و لكن ما هي الخدمة التي تقدمها المخزونات ؟ الشركات تحتفظ بالبضائع في المخزن لعدة أسباب. أحد هذه الأسباب هو تلبية الطلب غير المتوقع . حيث لا يمكن للشركات التنبؤ بالمبيعات، فهي معرضة للصعود و الهبوط . و للمحافظة على رضا الزبائن يجب أن تكون الشركات قادرة على الاستجابة للزيادة غير المتوقعة في الطلب. والطريقة الوحيدة لذلك هي من خلال الاحتفاظ بالمخزون.

تستخدم بعض الشركات المخزون لتقديم خدمات مباشرة للزبائن – الوظيفة الأساسية لتجار التجزئة – ، فمتاجر الملابس و الأجهزة و الخضراوات والفواكه تقدم خدمة للزبائن وهي تأمين حاجاتهم (منفعة مكانية و زمنية). فالمتجر بحد ذاته لا يقوم بالإنتاج، و لكن ببساطة يجمع تشكيلة واسعة من المواد ويضعها للعرض لكي يستطيع المستهلكون المتفاوتون في الأذواق التسوق في مكان واحد. و مثل هذه المتاجر بحاجة إلى أثاث خفيف، موازين، ماكينات لتسجيل المدفوعات النقدية، مبان و الكثير من عمليات الجرد. وتعد تراكمات المخزون هذه جزءاً من التغير في السلع الرأسمالية أو الاستثمار، حيث يتكون التكوين الرأسمالي من المصنع والمعدات والمخزون.

تذكر أن الناتج المحلي الإجمالي ليس القيمة السوقية لإجمالي المبيعات النهائية خلال الفترة وإنما القيمة السوقية لإجمالي الإنتاج. والعلاقة بين إجمالي الإنتاج وإجمالي المبيعات هي :

الناتج المحلي الإجمالي = المبيعات النهائية + التغير في مخزون قطاع الأعمال

إجمالي الناتج (الناتج المحلي الإجمالي) يساوي المبيعات النهائية للسلع المحلية زائد التغير في مخزونات قطاع الأعمال.

إجمالي الاستثمار مقابل صافي الاستثمار

:(Gross Investment Versus Net Investment)

أثناء عمليات الإنتاج، يبدأ رأس المال (خصوصاً الآلات والمعدات) المنتجة في فترات سابقة في التآكل بشكل تدريجي. فالناتج المحلي الإجمالي لا يعطينا الصورة الحقيقية للإنتاج الحقيقي للاقتصاد. حيث يشمل السلع الرأسمالية المنتجة حديثاً دون أن يأخذ في الحساب استهلاكها أثناء العمليات الإنتاجية. حيث تنخفض قيمتها مع مرور الوقت. إن المبلغ الذي تنخفض فيه قيمة الأصل كل فترة يسمى"اهتلاك" (Depreciation). ما هي العلاقة بين إجمالي الاستثمار (I) و الاهتلاك ؟ إجمالي الاستثمار (Gross Investment) هو إجمالي قيمة كل السلع الرأسمالية المنتجة حديثاً (مصنع ، معدات ، مساكن والمخزون) خلال فترة زمنية معينة. حيث إنها تأخذ بالحساب حقيقة أنه يوجد بعض الأصول الرأسمالية التي تتآكل ويجب أن تستبدل. صافي الاستثمار (netinvestment) يساوي إجمالي الاستثمار ناقص الاهتلاك . صافي الاستثمار هو مقياس لكمية التغيرات في التكوين الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة .

صافي الاستثمار الموجب يعني أن قيمة الرأسمال الجديد المنتج تتجاوز قيمة ما يتلف. وصافي الاستثمار السالب يعني أن قيمة الرأسمال الجديد المنتج أقل من قيمة ما يتلف. لهذا إذا كان صافي الاستثمار موجب فإن التكوين الرأسمالي قد زاد، وإذا كان صافي الاستثمار سالب فإن المخزون الرأسمالي قد تناقص. بطريقة أخرى، التكوين

الرأسمالي في نهاية الفترة يساوي التكوين الرأسمالي الموجود في بداية الفترة زائد الاستثمار الصافي.

رأسمال في نهاية الفترة = رأسمال في بداية الفترة + الاستثمار الصافي

***إجمالي الاستهلاك والاستثمار الحكومي**

:Government Consumption and Gross Investment (G)

يتضمن إجمالي الاستهلاك والاستثمار الحكومي نفقات الحكومة والمحافظات على السلع النهائية (القرطاسية ،المستشفيات، المدارس) والخدمات النهائية (رواتب العسكريين، رواتب المجالس النيابية، رواتب المدرسين). بعض هذه النفقات تحتسب كاستهلاك حكومي(نفقات جارية)وبعضها تحتسب استثمار حكومي(نفقات استثمارية). لا تدخل المدفوعات التحويلية الحكومية (مخصصات الضمان الاجتماعي، رواتب المساعدات و العجزة، الخ) ضمن إجمالي الاستهلاك والاستثمار الحكومي وذلك يعود لأن هذه المدفوعات ليست مشتريات لشيء أنتج حالياً. فالمدفوعات لم تقدم بمقابل الحصول على أي من السلع و الخدمات. و بما أن مدفوعات فوائد الدين العام تعد تحويلات، فهي تستثنى من الناتج المحلي الإجمالي على أساس أنها ليست مدفوعات لأجل سلع وخدمات حالية. في الجدول (3-2) يوضح أن الاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار الحكومي بلغ 1972.9 أو 18.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. و الاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار في بلغ 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي. والاستهلاك الحكومي للمحافظات وإجمالي الاستثمار بلغ 12.2 %.

*** صافي الصادرات (Net Exports (EX-IM:**

قيمة صافي الصادرات هي الفرق بين الصادرات Exports (مبيعات السلع والخدمات إلى الدول الأجنبية) والواردات Imports (المشتريات من السلع والخدمات من الخارج) . يمكن أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. في المثال كانت حالة صافي الصادرات سالبة (– 423،6).

السبب وراء إدراج صافي الصادرات ضمن الناتج المحلي الإجمالي بسيط. الاستهلاك، الاستثمار، والإنفاق الحكومي (C، I، G) تتضمن النفقات على السلع التي تم إنتاجها محلياً أو بواسطة الأجانب المقيمين. لهذا فإن مجموع C + I + G تبالغ في قيمة الإنتاج المحلي لأنها تتضمن النفقات على السلع الأجنبية أي الواردات، والتي يجب طرحها من الناتج المحلي الإجمالي لنصل إلى النتيجة الصحيحة.

في الوقت نفسه مجموع C + I + G تقلل من الإنتاج المحلي لأن بعض ما ينتجه البلد يباع خارجاً ، لذلك لا تندرج ضمن الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أي الصادرات، والتي يجب أن تضاف للناتج المحلي الإجمالي. فإذا قامت شركة يابانية بإنتاج أجهزة كومبيوتر وبيعها في ألمانيا، تعد الأجهزة جزءاً من الإنتاج الياباني ويجب حسابه ضمن الناتج المحلي الإجمالي الياباني.

الجدول (3-3) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 2000 - 2009 (بأسعار 2000 الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

YEARS / ITEMS	*2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	السنة / البيان
Total consumption :	**1131091**	**1057211**	**1039221**	**993163**	**966553**	**868570**	**777354**	**685683**	إجمالي الإستهلاك :
Private	897964	858601	839599	831605	807413	712434	644969	573439	خــــاص
Public	233127	198610	199622	161558	159140	156136	132385	112244	عـــــام
Gross Domestic Investment :	**297100**	**266488**	**283099**	**308669**	**288193**	**255767**	**231944**	**156092**	مجمل الإستثمارات المحلية :
Private	153280	153749	146699	164878	141505	120449	85895	56761	خــــاص
Public	143820	112739	136400	143791	146688	135318	146049	99331	عـــــام
Net External Transaction	**-106137**	**-76159**	**-52990**	**-7326**	**-151422**	**-37023**	**9410**	**62847**	صافي التعامل الخارجي
Export of goods & services	363474	448622	459003	452612	375413	381123	307712	326715	الصادرات من السلع والخدمات
Import of goods & services	469611	524781	511993	459938	526835	418146	298302	263868	المستوردات من السلع والخدمات
change in Stock	**100124**	**93976**	**14705**	**-79424**	**53390**	**1713**			التغير في المخزون
Gross Domestic Product	**1422178**	**1341516**	**1284035**	**1215082**	**1156714**	**1089027**	**1018708**	**904622**	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المجموعة الاحصائية – المكتب المركزي للاحصاء- 2010 – الفصل الخامس عشر جدول 12.

أرقام أولية *

2 – 2 طريقة الدخل (The Income Approach):

جدول (3–4) يقدم الطريقة الأخرى في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، طريقة الدخل (The Income Approach). التي تنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي كمصطلح يعبر عمن يحصل عليه كدخل، وليس من يقوم بإنفاقه كمشتريات.

طريقة الدخل تقسم الناتج المحلي الإجمالي إلى 5 مكونات : الدخل القومي (National Income)، الاهتلاك (Depreciation)، الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes) مطروحاً منها الإعانات الحكومية (Subsidies)، صافي المدفوعات إلى قطاع العالم الخارجي (Net Factor Payment To The Rest Of The World) و بنود أخرى.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)= الدخل القومي + الاهتلاك + (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الحكومية) + صافي المدفوعات للعالم الخارجي + بنود أخرى

"تذكر أن إجمالي النفقات يساوي دائماً مجمل الدخل".

*الدخل القومي **National Income**: الدخل القومي هو إجمالي الدخل الذي تجنيه عوامل الإنتاج التي يـ اكها مواطني البلد . الجدول (3–4) يوضح أن الدخل القومي هو مجموع 5 بنود: (1) تعويضات المستخدمين (Compensation Of Employees) (2) دخول المالكين (أصحاب الحرف والمهن) (Proprietors' Income)، (3) أرباح الشركات (Corporate Profits)، (4) صافي الفائدة (Net Interest)،(5) دخل الإيجارات (Rental Income). تعد تعويضات المستخدمين البند الأكبر من البنود الخمسة إلى حد ما، وتتضمن الأجور والرواتب التي تدفعها الشركات والحكومة لأفراد القطاع العائلي. بالإضافة للعلاوات المختلفة التي تضاف للأجور كمساهمات المستخدمين من أجل الضمان الاجتماعي أو صناديق التقاعد الخاصة. و هناك دخول الـ كين ،و هي الدخول الناتجة عن الأعمال غير المنظمة، و أرباح الشركات أي الدخول تي تحصل عليها الشركات. و صافي الفائدة و هي الفائدة التي يدفعها قطاع الأعـ ـ، (أما بالنسبة للفائدة التي يدفعها الأفراد والحكومة لا تحتسب ضمن الناتج الـحا ـ لإجمالي (GDP)

لأنه من المفترض أنها لم تنتج عن عمليات إنتاج سلع و خدمات).و دخل الإيجارات هو الدخل الذي يحصل عليه مالكي العقارات على شكل إيجار.

جدول (3-4) مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل				
	مليون		النسبة المئوية من GDP	
1 الدخل القومي		8340.1		79.8
• تعويضات المستخدمين	5969.5		57.1	
• دخل المالكين	756.5		7.2	
• أرباح الشركات	787.4		7.5	
• صافي الفائدة	684.2		6.5	
• دخل الإيجارات	142.4		1.4	
الدخل القومي		8340.1		
2 الاهتلاك		1393.5		13.3
3 الضرائب غير المباشرة – الإعانات الحكومية		767.9		7.4
4 صافي التعامل مع العالم الخارجي		9.6		0.1
5 بنود أخرى		64.9-		0.6-
الناتج المحلي الإجمالي		10446.2		100.0
الأرقام افتراضية				

*الاهتلاك **Depreciation**: لنعود إلى نقاشنا حول صافي وإجمالي الاستثمار، عندما تتآكل الموجودات الرأسمالية أو تصبح عاطلة، فإن قيمتها تنخفض. يسمى المقياس المستخدم في قياس هذا التناقص في القيمة بالاهتلاك. هذا الاهتلاك جزء من الناتج المحلي الإجمالي في طريقة الدخل. يبدو غريباً إضافة الاهتلاك إلى الدخل القومي عند حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل. ولنفهم لماذا يتم إضافة الاهتلاك، نعود إلى

المثال السابق في هذه الفصل ، وهو أن الاقتصاد مكون من شركة واحدة فقط وإجمالي الإنتاج لهذا العام هو مليون. نفترض أنه بعد أن قامت الشركة بدفع الأجور والفوائد والإيجار بقي لديها 100000 . و نفرض أن أصولها الرأسمالية استهلكت بمقدار 40000 أثناء هذه السنة.

كما رأينا إن الدخل القومي يتضمن أرباح الشركات، ولحساب الأرباح تقوم الشركات بطرح الاهتلاك 40000 من 100000 لتصبح الأرباح 60000 فقط. عندما نحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق لا يتم إنقاص الاهتلاك لأننا نقوم ببساطة بإضافة الاستهلاك والاستثمار ونفقات الحكومة وصافي الصادرات. أما عندما نحسب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل، يجب إضافة الاهتلاك، بسبب طرحها سابقا من المقدار الذي حصلت عليه الشركات (100000). هذا الأمر ضروري من أجل توازن جانبي الدخل والإنفاق. بكلمات أخرى، فان الدخل القومي كما هو معرف في جدول (3-4) يكون متضمناً أرباح الشركات المنظمة بعد ما تم اقتطاع الاهتلاك، لذلك لابد من إعادة إضافة الاهتلاك، في المثال بلغ الاهتلاك 1393.5 أو 13.3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

*الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات الحكومية **Indirect Taxes Minus Subsides**: عند حساب المبيعات النهائية من جانب النفقات، تكون الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes) مثل ضرائب المبيعات، الرسوم الجمركية، رسم التراخيص، متضمنة، لأن هذه الضرائب تحتسب بجانب النفقات، لذلك لابد من حسابها على جانب الدخل أيضاً.

لنفهم لماذا يتم إضافة الضرائب غير المباشرة ؟ لنعود إلى مثالنا وهو وجود شركة واحدة فقط في الاقتصاد. حيث أن الإنتاج الإجمالي هو مليون. إذا كان معدل ضريبة المبيعات لنقول 7 %، فإن مجموع ضريبة المبيعات سيكون 70000، هذه الضرائب سوف تذهب إلى الحكومة ومن ثم فإن الشركات سوف تحصل فقط على 930000 ، وهي

مخصصة للأجور، الفوائد، الإيجارات، الأرباح والاستهلاك. لذلك ، لقياس إجمالي الدخل علينا إضافة ضرائب المبيعات 70000 إلى هذه البنود.

أما الإعانات الحكومية (Subsidies): هي مدفوعات تقدمها الحكومة دون أن تحصل بالمقابل على السلع والخدمات. هذه الإعانات تطرح من إجمالي الدخل القومي لكي نحصل على الناتج المحلي الإجمالي. (تذكر أن ما يدخل في الناتج المحلي الإجمالي هو الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات الحكومية). على سبيل المثال: يحصل المزارعون على دعم من الحكومة، ومن ثم هي دخول لمالكي المزارع، وتُعد جزءاً من الدخل القومي. لكنها لا تأتي من مبيعات المنتجات الزراعية و لا تعد جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، و لتحقيق التوازن بين جانب الإنفاق وجانب الدخل، لابد من إنقاص هذه الإعانات في جانب الدخل.

***صافي المدفوعات إلى قطاع العالم الخارجيNet factor Payments to the Rest of the World**: يساوي صافي المدفوعات إلى قطاع العالم الخارجي مدفوعات عوامل الإنتاج إلى العالم الخارجي ناقص ما تستلمه عوامل الإنتاج من باقي العالم الخارجي .

يضاف هذا البند للسبب التالي: يعرف الدخل القومي بأنه دخل عوامل الإنتاج التي يملكها البلد. أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فهو المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل عوامل الإنتاج الموجودة داخل البلد. أي يشمل الدخل القومي بعض الدخول التي لا يجب أن تحسب في الناتج المحلي الإجمالي. يعني دخول مواطني البلد التي تحصل خارجاً ومن ثم يجب طرحها من الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة فإن الدخل القومي لا يشمل بعض الدخول الذي يجب احتسابها في الناتج المحلي الإجمالي أي دخول الأجانب في البلد، لذلك لابد من إضافة هذا البند. جـــدول (3-4) يوضح أن قيمة صافي المدفوعات مع العالم الخارجي كان موجباً (9.6)، هذا يعني أن مدفوعات عوامل الإنتاج إلى العالم الخارجي تجاوزت ما استلمته من العالم الخارجي.

*بنود أخرى (Other) : في الجدول (3-4) "بنود أخرى" و تتضمن المدفوعات التحويلية في قطاع الأعمال (Business Transfer Payments) و الفرق الإحصائي (Statistical Discrepancy).

حيث يتم طرح المدفوعات التحويلية في قطاع الأعمال من أرباح الشركات المنظمة، ولا تندرج كدخل في مكان آخر. لذلك لا بد من إضافتها لكي نحصل على الدخل الإجمالي. و يتم تحديد الفرق الإحصائي من أجل الأخطاء التي ترتكب أثناء جمع البيانات.

الناتج المحلي الإجماليGross Domestic Product: كما نرى في جدول(3-4)، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة الدخل 10446.2 وهو يساوي المقدار نفسه الذي تم حسابه بطريقة الإنفاق.

الجدول (3-5) الناتج المحلي الاجمالي السوري بطريقة الدخل لعامي 2008 – 2009

ITEM	*2009	2008	البيـــــــان
Compensation of employees	-	-	تعويضات العاملين
Operating Surplus	-	-	فائض العمليات
Production factor income	2393394	2589782	دخل عوامل الإنتـــــاج
Consumption of fixed capital	99499	97504	إهتلاك رأس المال الثـــابت
Net indirect taxes (taxes - subsidies)	26258	-242226	صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب – الإعانات)
Gross domestic Product	2519151	2445060	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المجموعة الاحصائية – المكتب المركزي للاحصاء – 2010 – الفصل الخامس عشر جدول47.

*** أرقام أولية**

الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج :

للانتقال من الناتج المحلي الاجمالي سعر السوق إلى الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الإنتاج نطرح الضرائب غير المباشرة و نضيف الإعانات .

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العناصر= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة+ الإعانات

3 – <u>من الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل الشخصي المتاح</u>

<u>: From GDP To Disposable Personal Income</u>

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أهم بند في حسابات الدخل القومي، هناك عديد من المفاهيم المفيدة التي علينا أن نتعرف عليها. بعض منها موجود في جدول رقم (3–6).

الجدول يوضح في البداية كيف يتم حساب الناتج القومي الإجمالي GNP (Gross National product) من الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross Domestic Product).

جدول (3-6) الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الناتج القومي الإجمالي (GNP)، الناتج القومي الصافي (NNP)، الدخل القومي، الدخل الشخصي، الدخل الشخصي التصرفي	
	مليون
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	**10446.2**
• زائد: المبالغ المستلمة من العالم الخارجي	278.0 +
• ناقص: المبالغ المدفوعة إلى العالم الخارجي	287.6 -
يساوي: الناتج القومي الإجمالي (GNP)	**10436.7**
• ناقص: اهتلاك رأس المال	1393.5 -
يساوي: الناتج القومي الصافي(NNP)	**9043.2**
• ناقص: (الضرائب غير المباشرة - الإعانات)	703.1 -
يساوي: الدخل القومي (National Income)	**8340.1**
• ناقص: (أرباح الشركات - الأرباح الموزعة على المساهمين)	353.6 -
• ناقص: مدفوعات التأمينات الاجتماعية	746.5 -
• زائد: دخل الفوائد الشخصية المحصلة من الحكومة أو من المستهلكين	349.3 +
• زائد: المدفوعات التحويلية للأفراد	1288.0 +
يساوي: الدخل الشخصي (Personal Income)	**8922.2**
• ناقص: الضرائب الشخصية (مباشرة)	1111.9 -
يساوي الدخل الشخصي المتاح (التصرفي) (Disposable Personal Income)	**7810.3**
الأرقام افتراضية	

بما أن الناتج المحلي الإجمالي GDP هو عبارة عن إجمالي منتجات البلد التي تنتجها عوامل الإنتاج الموجودة داخل البلد، بينما الناتج القومي الإجمالي GNP هو إجمالي المنتجات التي تنتجها عوامل الإنتاج التي يملكها البلد. فإذا أخذنا الناتج المحلي الإجمالي وأضفنا له الدخل المتحقق من قبل مواطني البلد في العالم الخارجي (المبالغ المستلمة من العالم الخارجي) وطرحنا منه الدخل المتحقق من قبل الأجانب في البلد (المبالغ المدفوعة إلى العالم الخارجي) فإننا سوف نحصل على الناتج القومي الإجمالي GNP.

بعد أن حسبنا الناتج القومي الإجمالي GNP ، نستطيع أن نحسب الناتج القومي الصافي NNP(Net National Product). لنعود إلى طريقة الإنفاق في حساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتضمن الاستثمار الإجمالي كأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي). في الحقيقة لا يحسب الناتج المحلي الإجمالي بعض التكوين الرأسمالي الذي يتم استخدامه في عمليات إنتاج الناتج القومي. فصافي الناتج القومي NNP هو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي ناقص الاهتلاك. بمعنى الناتج القومي الإجمالي ناقصاً ما هو مطلوب للمحافظة على قيمة التكوين الرأسمالي. بسبب عدم أخذ الناتج المحلي الإجمالي في حساباته اهتلاك التكوين الرأسمالي الذي يمكن أن يحدث، يعد الناتج القومي الصافي مقياساً أفضل لقياس حالة الاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي .

لكي نحصل على الدخل القومي (National Income) ، نطرح (الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات) من صافي الناتج القومي (أي نطرح الضرائب غير المباشرة ونضيف الإعانات). نطرح الضرائب غير المباشرة لأنها محسوبة في صافي الناتج القومي، لكنها لا تتضمن المدفوعات المقدمة إلى عوامل الإنتاج وليست جزءاً من الدخل القومي. ونضيف الإعانات لأنها مدفوعات مقدمة لعوامل الإنتاج وليست جزءاً من الناتج القومي الصافي .

الدخل الشخصي (Personal Income) : هو إجمالي دخل القطاع العائلي .

لحساب الدخل الشخصي من الدخل القومي : يتم طرح بندين: (1) أرباح الشركات ناقص الأرباح الموزعة على المساهمين. (2) مدفوعات التأمينات الاجتماعية. يحتاج الاثنان إلى شرح أكثر.

الأول: بعض أرباح الشركات تدفع إلى القطاع العائلي على شكل أرباح موزعة على المساهمين، وهي جزء من الدخل الشخصي. الأرباح التي تبقى بعد دفع أرباح الأسهم (أرباح الشركات ناقص الأرباح الموزعة على المساهمين) لا تدفع إلى العائلات كدخل. لذلك لابد من طرح أرباح الشركات ناقص الأرباح الموزعة على المساهمين من الدخل القومي عند حساب الدخل الشخصي.

الثاني: مدفوعات التأمين الاجتماعي، هي مدفوعات يتم دفعها للحكومة، بعضها من الشركات وبعضها من الموظفين. ومن ثم لابد من طرحها من الدخل القومي عند حساب الدخل الشخصي بسبب عدم استلام القطاع العائلي هذه المدفوعات .

هناك بندان لابد من إضافتهما للدخل القومي عند حساب الدخل الشخصي: (1) دخل الفوائد الشخصية المحصلة من الحكومة أو من المستهلكين، و (2) المدفوعات التحويلية إلى الأفراد.

إن مدفوعات فوائد الدين العام وفوائد المستهلكين (العائلات) لا يتم حسابها في الناتج المحلي الإجمالي ولا تتأثر بها أرقام الدخل القومي. وبما أن هذه المدفوعات هي دخول تستلمها العائلات، لذلك لابد من إضافتها للدخل القومي عند حساب الدخل الشخصي. يمكن للقطاع العائلي دفع أو قبض فائدة. عموماً فالقطاع العائلي يستلم فوائد أكثر مما يدفع. بالطريقة بنفسها، لا يتم حساب المدفوعات التحويلية إلى الأفراد عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنها ليست نتاج عملية إنتاج أي سلعة أو خدمة. وتعد شيكات الضمان الاجتماعي و المساعدات النقدية الأخرى دخولاً تستلمها العائلات، ولابد من إضافتها للدخل القومي عند حساب الدخل الشخصي.

الدخل الشخصي هو الدخل المستلم من قبل قطاع العائلات قبل دفع ضرائب الدخل الشخصية وبعد دفع مساهمات التأمينات الاجتماعية. أي أن مقدار الدخل الذي يتوجب على القطاع العائلي صرفه أو ادخاره يسمى: الدخل الشخصي التصرفي (Disposable Income)، أو الدخل بعد ضريبة (After-Tax Income). وهو يساوي الدخل الشخصي ناقص الضرائب الشخصية. لكون الدخل الشخصي التصرفي مقدار الدخل الذي يمكن للقطاع العائلي إنفاقه أو ادخاره فهو يعد مفهوماً مهماً .

حيث يوضح جدول رقم (3-7) أن هناك ثلاثة أنواع للإنفاق: (1) الإنفاق الاستهلاكي الخاص، (2) الفوائد المدفوعة من المستهلكين إلى الشركات، (3) المدفوعات التحويلية للعالم الخارجي.

جدول (3-7) الدخل الشخصي التصرفي والادخار الشخصي	
	مليون
الدخل الشخصي التصرفي	**7810,3**
ناقص:	
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	7303,7 -
الفوائد المدفوعة من المستهلكين إلى الشركات	188,4 -
المدفوعات التحويلية للعالم الخارجي	32,3 -
يساوي الادخار الشخصي (Personal Saving)	**285,8**
الادخار الشخصي كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح	**%3,7**
الأرقام افتراضية	

إن المقدار الذي بقي من الدخل الشخصي المتاح بعد طرح مجموع الإنفاق الشخصي هو **الادخار الشخصي personal saving**.

إذا كان دخلك الشخصي المتاح في الشهر هو 500 وتنفق 450، يتبقى لديك 50 في نهاية الشهر، ادخارك الشخصي للشهر هو 50 كما يمكن أن تكون حالة الادخار

الشخصي سالبة: فإذا كنت تكسب 500 وتنفق 600 خلال الشهر. والإنفاق 100 أكثر مما تكسبه، لابد أنك إما أن تستدين من شخص ما، أو تسحب 100 من حساباتك الادخارية أو أن تبيع أحد موجوداتك .

معدل الادخار الشخصي (Personal Saving Rate) و هو نسبة المدخر من الدخل الشخصي المتاح، ويعد مؤشراً مهماً لسلوك القطاع العائلي . فمعدل الادخار المنخفض يعني أن العائلات تنفق أغلب دخولها. أما العالي يعني أن العائلات تتحفظ في إنفاقها. يوضح جدول (3-7) أن معدل الادخار الشخصي كان 3.7 %. حيث تتجه معدلات الادخار للارتفاع خلال فترات الكساد، وذلك عندما يصبح المستهلكون قلقين من مستقبلهم، وللانخفاض خلال أوقات الازدهار، حيث يتحرر الطلب على الإنفاق من التقييد .

4 - الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الحقيقي :(Nominal Versus Real GDP)

لقد عالجنا الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية (Current Prices)، وهي الأسعار التي ندفعها للحصول على السلع والخدمات. عندما يقاس متغير ما بالأسعار الجارية فإنه يوصف بتعبير "الاسمي ".

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP) هو الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالأسعار الجارية، حيث أن كل مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقاسة بالأسعار الجارية.

في عديد من التطبيقات العملية للاقتصاد الكلي ، يعد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقياساً غير مرغوب لقياس الإنتاج. لماذا ؟ افترض أن هناك سلعة واحدة فقط، لنقل البيتزا. في كل من السنة 1 و 2 يتم إنتاج 100 وحدة من البيتزا. ومن ثم فالإنتاج يبقى كما هو في السنة الأولى والثانية. افترض أن سعر البيتزا قد ارتفع من 100 لكل واحدة في السنة 1 إلى 110 لكل واحدة في السنة 2 . الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة 1 هو 10000 (100 وحدة × 100 ليرة لكل وحدة)، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة 2 هو 11000 ليرة (100 وحدة × 110 ليرة لكل وحدة). ومن ثم فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد ارتفع بمقدار 1000، وذلك على الرغم من عدم إنتاج

المزيد من البيتزا. في حال استخدامنا الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقياس النمو، فإننا قد نخطئ بالاعتقاد بأن الإنتاج قد نما ، بينما ما حدث هو ارتفاع في مستوى الأسعار (تضخم).

إذا كان هناك فقط سعلة واحدة في الاقتصاد مثل البيتزا ، فإنه سيكون من السهل قياس الإنتاج ومقارنة قيمة سنة واحدة مع أخرى. حيث نجمع كل قطع البيتزا المنتجة كل سنة. في المثال، الإنتاج هو 100 وحدة في كلا السنتين. في حال ارتفع مقدار القطع المنتجة إلى 105 في السنة 2، يمكن القول إن الإنتاج ازداد بمقدار 5 قطع بين السنة 1 والسنة 2، وهو ما يعادل 5%.ولكن للأسف هناك أكثر من سلعة واحدة في الاقتصاد يتم إنتاجها.

سوف نناقش لاحقاً كيف يتعامل التحليل الاقتصادي مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالنسبة للتغيرات في الأسعار. عندما تقرأ المناقشة القادمة، تذكر أن هذا التعامل ليس بالأمر السهل. حتى في الاقتصاد المكون فقط من سلعتين ، لن يكون واضحا كيف سيتم جمع كل من التفاح والبرتقال مثلا للحصول على مقياس شامل للمنتجات. إن مهمة مكتب الإحصاء هي جمع الآلاف من السلع ، ولكل سلعة سعر يتغير عبر مرور الوقت.

في الفقرات القادمة، سوف نستخدم مفهوم التثقيل (Weight)، سواء التثقيل بالأسعار أو التثقيل بالكميات. ولكن ما هو التثقيل؟ من الأسهل التعرف على هذا المصطلح من خلال المثال التالي. لنفرض أنه في مقرر الاقتصاد هناك فحص نهائي واختباران آخران. في حال بلغ الامتحان النهائي نصف الدرجة والاختباران الآخران ربع الدرجة لكل منهما، فإن التثقيلات هنا هي نصف، ربع، ربع. في حال كانت علامة الامتحان النهائي 80% من العلامة وعلامة الفحصين الآخرين 10% لكل منهما، فإن التثقيلات هي 8، 1، و1. وأهم بند في هذه المجموعة هو ذو التثقيل الأكبر.

4 – 1 حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Calculating Real GDP):

عندما يُعدّل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالنسبة للتغيرات في الأسعار يسمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP). يمكن مناقشة كل الأمور الرئيسة المتضمنة في

حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك باستخدام ثلاثة سلع وسنتين. الجدول (3-8) يقدم كل البيانات التي نحتاجها. يقدم الجدول بيانات حول أسعار وكميات ثلاث سلع لفترة سنتين. سمينا السلع A ، B ، C والسنوات 1 و 2 ، P تشير إلى السعر و Q للكمية.

جدول (3-8) اقتصاد مكون من ثلاثة سلع

	1	2	3	4	5	6	7	8
	الإنتاج		السعر		GDP في السنة 1 بأسعار السنة1 $P_1 X Q_1$	GDP في السنة 2 بأسعار السنة1 $P_1 X Q_2$	GDP في السنة 1 بأسعار السنة2 $P_2 X Q_1$	GDP في السنة 2 بأسعار السنة 2 $P_2 X Q_2$
	السنة 1 Q_1	السنة 2 Q_2	السنة 1 P_1	السنة 2 P_2				
A	6	11	0.50	0.40	3.00	5.50	2.40	4.40
B	7	4	0.30	1.00	2.10	1.20	7.00	4.00
C	10	12	0.70	0.90	7.00	8.40	9.00	10.80
المجموع					12.10 الناتج الاسمي بالسنة 1	15.10	18.40	19.20 الناتج الاسمي بالسنة 2

الملاحظة الأولى من جدول (3-8) هي أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي – بالأسعار الجارية – في السنة الأولى للسلعة A هو سعر السلعة A (0.50) مضروبة بعدد الوحدات المنتجة من السلعة A في السنة 1 (6)، وهو 3.00. بالطريقة نفسها ، الناتج الاسمي في السنة 1 هو 7 × 0.30 = 2.10 بالنسبة للسلعة B و 10×0.70= 7.00 بالنسبة للسلعة C . إن مجموع هذه المبالغ هو 12.10 في العمود (5) ، وهو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة 1 في هذا الاقتصاد البسيط. يتم حساب الناتج المحلي

الإجمالي الاسمي للسنة الثانية باستخدام كميات وأسعار السنة الثانية وهو 19.20 (العمود 8) . ازداد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 12.10 في السنة الأولى إلى 19.20 في السنة الثانية ، بنسبة 58.7 % (يتم حساب التغير النسبي [(19.20 – 12.10)/12.10] ×100 = 587.×100= 58.7 %) .

يعود سبب تغير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بين السنة 1 والسنة 2 إلى تغيرات الأسعار وليس إلى تغيرات في الإنتاج. كيف يمكن لنا أن ننسب ذلك إلى التغيرات في الأسعار أو إلى التغيرات في الكميات. هنا تبدأ الأمور تصبح معقدة. الإجراء الذي يتبعه التحليل الاقتصادي هو تحديد سنة أساس (Base Year) واستخدام أسعار هذه السنة كمثقلات في حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تسمى هذه الطريقة طريقة التثقيل الثابت (Fixed-Weight Procedure)، وذلك بسبب أن التثقيل المستخدم هنا هو الأسعار و هي نفسها لكل السنوات، بمعنى، الأسعار السائدة في سنة الأساس.

لنستخدم طريقة التثقيل الثابت ونعد السنة 1 هي سنة الأساس، ما يعني استخدام أسعار السنة 1 كتثقيلات. ومن ثم نلاحظ في جدول(3–8)، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 1 هو 12.10 (عمود 5) ، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 2 هو15.10 (عمود 6) . لاحظ أن كلا العمودين استخدما أسعار السنة 1، وأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يساوي الحقيقي في السنة 1 لأنها هي سنة الأساس. الناتج المحلي الحقيقي ارتفع من 12.10 إلى 15.10، بزيادة قدرها 24.8 % .

لنستخدم طريقة التثقيل الثابت ونعد السنة 2 هي سنة الأساس، ما يعني استخدام أسعار السنة 2 كتثقيلات. ومن ثم نلاحظ في جدول (3–8)، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 1 هو 18.40 (عمود 7) ، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 2 هو19.20 (عمود 8). لاحظ أن كلا العمودين استخدما أسعار السنة 2، وأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يساوي الحقيقي في السنة 2 لأنها هي سنة الأساس. الناتج المحلي الحقيقي ارتفع من 18.40 إلى 19.20، بزيادة قدرها 4.3 % .

هذا المثال يشير إلى أن معدلات النمو قد تتأثر باختيار سنة الأساس (24.8 % باستخدام أسعار السنة 1 كتثقيلات و 4.3 % باستخدام أسعار السنة 2 كتثقيلات). و من ثم فإن الطريقة القديمة التي استخدمها التحليل الاقتصادي ببساطة هي تحديد سنة واحدة كسنة أساس والقيام بكل الحسابات باستخدام أسعار تلك السنة كتثقيلات. اما الطريقة الجديدة "طريقة تثقيل السـلسـلة "فقـد أضافت تغييرين اثنين مهمين: الأول (باستخدام المثال الحالي) تقسيم الفرق بين 24.8% و 4.3% . ماذا يعني (تقسيم الفرق) ؟ إحدى الطرق هي اخذ متوسط الرقمين، وهو 14.55 %. أو يقوم التحليل الاقتصادي بأخذ المتوسط الهندسي ؟ وهو في مثالنا الحالي 14.09% (يتم حساب المتوسط الهندسي بأخذ الجذر لـ (124.8×104.8 وهو 114.9). هذان المتوسطان (14.55 % و 14.09%) قريبان جداً ، واستخدام أي منهما سوف يؤدي إلى نفس النتائج. المهم هنا هو ليس المتوسط الهندسي المستخدم، ولكن التغيير الأول هو تقسيم الفرق باستخدام أحد أنواع المتوسطات. لاحظ أن هذه الطريقة الجديدة تحتاج إلى سنتين أساسيتين، لأن 24.8 تم حسابها باستخدام أسعار السنة 1 كمثقلات و 4.3 باستخدام أسعار السنة 2 كمثقلات .

التغيير الثاني هو استخدام السنوات 1 و 2 كسنوات أساس عند حساب التغير النسبي بين السنتين 1 و2، ومن ثم استخدام السنوات 2 و 3 كسنوات أساس عند حساب التغير النسبي بين السنتين 2 و 3 وهكذا. تتغير سنتي الأساس بناءً على تغير النتائج خلال الوقت. يتم أخذ سلسلة التغيرات النسبية المحسوبة بهذه الطريقة لتكون سلسلة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن ثم بهذه الطريقة يتم تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالنسبة للتغير في الأسعار. ولكي تتأكد من فهم ذلك، راجع النتائج في جدول (3-8)، كل البيانات التي تحتاجها لكي ترى كيف تتم الأمور موجودة في هذا الجدول .

4- 2 حساب مثبط الناتج المحلي الإجمالي : (Calculating The GDP Deflator)

لننتقل الآن من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس كمي ، إلى مثبط الناتج المحلي الإجمالي – مقياس سعري – . يعد أحد أهداف صانعي السياسة الاقتصادية المحافظة على

بقاء التغير في المستوى العام للأسعار صغيراً . لهذا السبب لا يحتاج صانعو القرار إلى مقاييس جيدة تقيس تغير الناتج الحقيقي فقط ولكن إلى مقاييس جيدة تقيس التغير في المستوى العام للأسعار أيضاً.

مثبط الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) هو أحد مقاييس التغير في المستوى العام للأسعار.

مثبط الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي الاسمي / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي× 100

عند ارتفاع الأسعار يكون المثبط أكبر من المئة أما إذا انخفضت الأسعار فإن المثبط يكون أصغر من المئة .

ويستخدم في حساب معدل التضخم السنوي كما يلي :

معدل التضخم=[مثبط الناتج في السنة(2) – مثبط الناتج في السنة(1)] ÷ مثبط الناتج في السنة (1)×100

5 – محددات مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

: (Limitations Of The GDP Concept)

عموماً نعد أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي هي أمر جيد، إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو عدم نقصانه، يعد عادة أحد الأهداف الأساسية للسياسة الحكومية على مستوى الاقتصاد الكلي، و بسبب بعض المشكلات الخطيرة التي تنتج عندما نحاول استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس الرفاهية، فإننا نشير الآن إلى بعض المحددات لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية.

5- 1 الناتج المحلي الإجمالي و المصلحة الاجتماعية

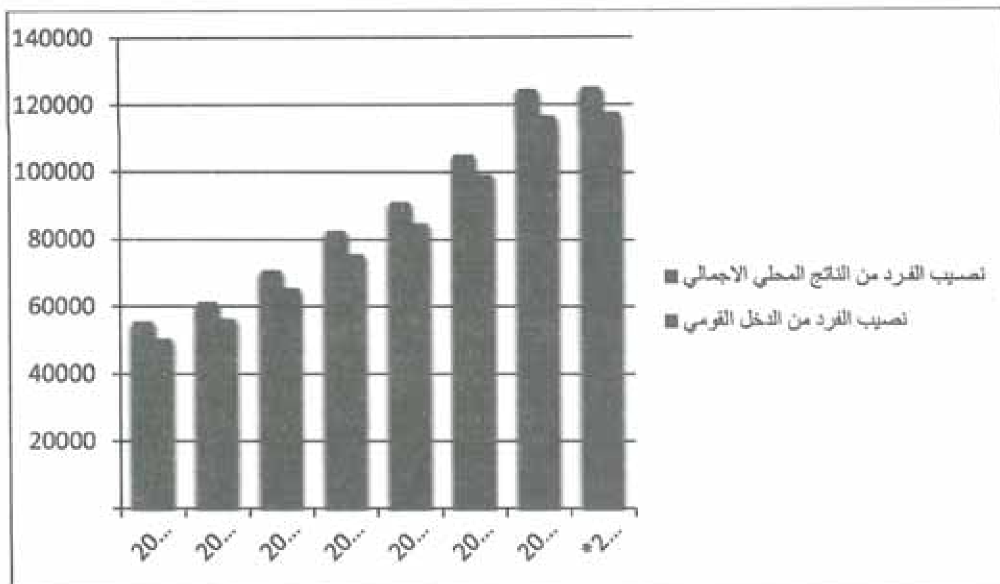
:(GDP and Social Welfare)

أغلب النشاطات غير التجارية و المحلية، كالعمل المنزلي و العناية بالأطفال، لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها إنتاجاً حقيقياً ، و رغم ذلك لو قمتُ بإرسال الأطفال للحضانة أو استخدمتُ أحداً لتنظيف المنزل أو قيادة السيارة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد. حيث أن أجور العاملين في الحضانة أو عمال التنظيف أو السائقين تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بينما الوقت الذي أقضيه في القيام بهذه الأعمال بنفسي لا يُحتسب. إن تغيراً صغيراً في الإجراءات المؤسسية – رغم عدم زيادة الإنتاج – يمكن أن يظهر كتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

ينطبق الأمر أيضا على وقت الراحة، فالقطاع العائلي يرغب بالمزيد من وقت الراحة (دون أن يكون ذلك مفروضاً عليه بسبب قلة الوظائف في الاقتصاد)، و الزيادة في وقت الراحة هي زيادة في الرفاهية الاجتماعية. بالإضافة إلى أن بعض أنواع الزيادات في الرفاهية الاجتماعية يرتبط بنقصان في الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا الزيادة في وقت الراحة خلال فترة تشغيل كامل تؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب استخدام وقت أقل في عملية الإنتاج.

بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي نادراً ما يعكس خسائر أو أمراضاً اجتماعية. إن قواعد محاسبة الناتج المحلي الإجمالي لا تتكيف مع المنتجات الملوثة للبيئة، فكلما كان الإنتاج أكبر كان الناتج المحلي الإجمالي أكبر، بغض النظر عن حجم التلوث الناتج عن تلك العملية.

الشكل (3-1) اعتمادا على البيانات في الجدول (3-9)



الجدول (3-9) نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي والدخل القومي 2000 - 2009 (بالأسعار الجارية)

YEAR / ITEM	*2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	السنة / البيان
Population at mid year (1000 persons)	20125	19644	19172	18717	18269	17921	17550	16320	عدد السكان في منتصف العام (1000 نسمة)
G.D.P at market prices (million S.P)	2519151	2445060	2017825	1704974	1506440	1266891	1074163	904622	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق(م.ل.س)
Per capita G.D.P. At market Prices (S. P)	125175	124469	105249	91092	82459	70693	61206	55430	نصيب الفرد الواحد (ل.س)
G.D.P at factor cost (million S.P)	2492893	2687286	2197538	1862270	1602040	1294049	1032002	879387	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (م.ل.س)
Per capita G.D.P at factor cost (S.P)	123870	136799	114622	99496	87692	72209	58804	53884	نصيب الفرد الواحد (ل.س)
N.D.P. at market prices (million S.P)	2419652	2347556	1937409	1635306	1446467	1217240	1031388	867120	الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (م.ل.س)
Per capita N.D.P. at market Prices (S.P)	120231	119505	101054	87370	79176	67923	58769	53132	نصيب الفرد الواحد (ل.س)

N.D.P at factor cost (million S.P)	2393394	2589782	2117122	1792602	1542067	1244398	989227	841885	الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (م. ل. س)
per capita N.D.P. at factor cost (S.P)	118926	131836	110428	95774	84409	69438	56366	51586	نصيب الفرد الواحد (ل.س)
National income at market Prices (million S.P)	2367959	2294058	1902990	1587469	1379284	1170683	987624	822034	الدخل القومي (م. ل. س)
Per capita N.I (S.P)	117663	116782	99259	84814	75499	65325	56275	50370	نصيب الفرد الواحد (ل.س)

المصدر: المجموعة الحصائية – المكتب المركزي للاحصاء – 2010 – الفصل الخامس عشر جدول 36.

* أرقام أولية

كما أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له علاقة بتوزيع الإنتاج بين الأفراد في المجتمع، فهو مثلا لا يفرق بين الحالة التي يذهب فيها معظم الإنتاج لفئة صغيرة من الناس و الحالة التي يكون فيها الإنتاج مقسماً بالتساوي بين كل الأفراد. لا يمكننا استخدام الناتج المحلي الإجمالي لقياس آثار سياسات إعادة التوزيع (التي تأخذ الدخل من بعض الأفراد و تعطي دخلاً للبعض الآخر). فمثل هذه السياسات لا تملك أثراً مباشراً على الناتج المحلي الإجمالي. إن الناتج المحلي الإجمالي حيادي أيضا بالنسبة لأنواع البضائع التي ينتجها الاقتصاد، حيث أداء السيمفونيات والسجائر ومباريات كرة القدم الاحترافية والمشروبات الغازية و الحليب و الكتب الاقتصادية و القصص المصورة كلها تحتسب متشابهة بغض النظر عن اختلاف قيمها بالنسبة للمجتمع. رغم هذه المحددات، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس مفيد جدا للنشاط الاقتصادي و لصحة المجتمع . و إذا كنت مشككاً أجب على السؤال التالي: هل تفضل الحياة في البلد كما كانت عليه قبل 200 عام، حيث الأنهار أقل تلوثاً و ربما معدل الجريمة أقل، أم فيها كما هي الآن؟ الغالبية سوف تقول أنها تفضل الحاضر، رغم كل السلبيات، فالناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد و متوسط المعيشة القياسي في الوقت الحاضر أكبر بكثير منه قبل 200 عام.

5- 2 الاقتصاد الخفي (The Underground Economy):

هناك عديد من المعاملات تغفل عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها من حيث المبدأ يجب أن تحتسب. معظم المعاملات اللاقانونية تغفل إلا إذا تم "غسلها" Laundered و تحويلها إلى أعمال قانونية. و الدخل المكتسب غير المبلغ عنه لأغراض ضريبية عادة ما يغفل، رغم إضافة بعض التعديلات على حساب الناتج المحلي الإجمالي لأخذ الدخول غير المبلغ عنها بالحسبان. إن الجزء من الاقتصاد الذي يجب أن يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي و لكنه لا يحتسب يدعى أحيانا الاقتصاد الخفي Underground Economy.

التهرب الضريبي يعد عادة أهم محفز للأفراد للمشاركة في الاقتصاد الخفي، الدراسات تقدر حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة بما يتراوح بين 5% و 30%

من الناتج المحلي الإ جمالي، و ذلك مماثل لحجم الاقتصاد الخفي في معظم الدول الأوربية. التقديرات للاقتصاد الخفي في إيطاليا تتراوح بين 10% و 35% من الناتج المحلي الإجمالي، و في أدنى نقطة من المقياس ، التقديرات لسويسرا تتراوح من 3% لـ 5%.

لماذا يجب أن نهتم بالاقتصاد الخفي؟ بسبب أن الناتج المحلي الإجمالي يعكس فقط جزءاً من الأنشطة الاقتصادية بدلا من قياس ما ينتجه الاقتصاد كاملاً، ومن ثم فهو مقياس مضلل. مثلا معدلات البطالة قد تكون أقل مما هي مقاسة بشكل رسمي، إذا كان هناك أفراد يعملون في الاقتصاد الخفي دون أن يبلغوا الحكومة بذلك. أيضا إذا كان حجم الاقتصاد الخفي يتغير من بلد لآخر – كما هي طبيعة الحال – يمكن أن تكون مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الدول مضللة. مثلا الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا سيكون أكبر بكثير إذا ما تم اعتبار القطاع الخفي جزءاً من الاقتصاد، بينما الناتج المحلي الإجمالي لسويسرا لن يتغير كثيرا.

5– 3 نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي

:(Gross National Income Per Capita)

إن المقارنة بين الدول صعبة لأن مثل هذه المقارنة يجب أن تتم بعملة موحدة، عادة يكون الدولار الأمريكي. تحويل قيمة الدخل القومي الإجمالي لليابان إلى الدولار يقتضي التحويل من الين للدولار. و بما أن أسعار الصرف تتغير بشكل درامي خلال فترات قصيرة يكون مثل هذا التحويل صعباً. مؤخرا قام البنك الدولي بتبني نظام قياس جديد للمقارنات العالمية. إن مفهوم الدخل القومي الإجمالي Gross National Income (GNI)هو الناتج القومي الإجمالي محولاً للدولار باستخدام متوسط معدلات تحويل عملات على مدى عدة سنوات ليتناسب مع معدلات التضخم. الجدول (3 – 10)يبين الدخل القومي الإجمالي للفرد (الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على عدد الأفراد) لعدد من الدول في عام 2001.

النرويج تملك أعلى دخل قومي إجمالي للفرد ،ثم الولايات المتحدة الأمريكية ،ثم سويسرا. و اريتيريا لديها دخل قومي إجمالي للفرد بما يقدر بـــ 560 دولار فقط في عام 2008.

الجدول 3-10 الدخل القومي الإجمالي للفرد لبعض الدول- 2008			
البلد	دولار أمريكي	البلد	دولار أمريكي
النرويج	60510	الأرجنتين	14110
الولايات المتحدة	47100	تركيا	13910
سويسرا	42220	ماليزيا	13900
هولندا	41890	جمهورية إيران الإسلامية	11310
السويد	40760	الجزائر	7990
الدانمرك	3[illegible]020	تونس	7560
كندا	[illegible]84[illegible]0	الصين	6280
المملكة المتحدة	3[illegible]50	الأردن	5720
فنلندا	37820	جمهورية مصر العربية	5510
ألمانيا	37510	الجمهورية العربية السورية	4520
أيرلندا	37440	المغرب	4230
بلجيكا	37260	إندونيسيا	3620
أستراليا	35740	العراق	3330
فرنسا	34970	الهند	3040
اليابان	34920	نيكاراغوا	2730
البحرين	33690	فيتنام	2720
إيطاليا	32190	الجمهورية اليمنية	2230
إسبانيا	32060	موريتانيا	2020
ليبيا	16400	نيجيريا	1990
نيوزيلندا	27010	السودان	1930
عمان	24530	غانا	1490
المملكة العربية السعودية	24150	إثيوبيا	880
روسيا	19770	اريتريا	560
المصدر: موقع البنك الدولي www.worldbank .org			

المصطلحات الأساسية

حسابات الدخل والناتج القومي (National Income and Product Accounts): هي بيانات تجمع وتنشر من قبل الحكومة لوصف مختلف مكونات الدخل والناتج القومي في الاقتصاد .

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP): مجموع القيم السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة محددة بواسطة عوامل الإنتاج الموجودة في البلد.

السلع والخدمات النهائية (Final Goods and Services): هي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها لأجل الاستخدام النهائي.

السلع الوسيطة (Intermediate Goods): هي السلع التي يتم إنتاجها من قبل شركة ما لأجل استخدامها وتحويلها في عملية إنتاجية أخرى بواسطة شركة أخرى.

القيمة المضافة (Value Added): هي الفرق بين قيمة السلع عندما تغادر مرحلة الإنتاج وتكلفة السلع عندما تدخل المرحلة.

الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP): القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها ضمن فترة زمنية محددة من قبل عوامل الإنتاج التي يمتلكها مواطنو البلد بغض النظر أين يتم إنتاج المنتجات.

طريقة الإنفاق (Expenditure Approach): طريقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي تقيس المبلغ المنفق على كل السلع النهائية خلال فترة زمنية محددة.

طريقة الدخل (Income Approach): طريقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي تقيس الدخل (الأجور ، الريع ، الفوائد والأرباح) الذي تحققه كل عوامل الإنتاج لإنتاج السلع النهائية .

الإنفاق الاستهلاكي الخاص Personal Consumption Expenditure (C) : هو المكون الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، نفقات المستهلكين على السلع والخدمات .

السلع المعمرة (Durable Goods): هي السلع الاستهلاكية التي تستخدم وتبقى لمدة طويلة نسبياً ، مثل السيارات، الأجهزة المنزلية.

السلع غير معمرة (Nondurable Goods): هي السلع التي تستهلك بسرعة مثل الطعام و الملابس.

الخدمات (Services): هي الأشياء التي نشتريها ولا تحتوي عملية إنتاجها مواد مادية، مثل الخدمات الطبية والقانونية والتعليم.

إجمالي الاستثمار المحلي الخاص Gross Private Domestic Investment (I): إجمالي الاستثمار في رأس المال، أي ما يشتريه القطاع الخاص (ليس القطاع العام) من المساكن الجديدة،مصانع،معدات،والمخزون .

الاستثمار غير السكني (Nonresidential Investment): نفقات الشركات لشراء الآلات والأدوات والمصانع الخ.

الاستثمار السكني (Residential Investment): نفقات الشركات والقطاع العائلي على المساكن الجديدة والشقق السكنية الجديدة.

التغير في مخزون قطاع الأعمال (Change in Business Inventories): هو مقدار التغير في مخزون الشركات خلال فترة زمنية محددة. المخزونات هي عبارة عن السلع التي يتم إنتاجها الآن من أجل بيعها لاحقاً .

الاهتلاك (Depreciations): هو المبلغ الذي تنخفض فيه قيمة الأصول خلال الفترة المعطاة .

إجمالي الاستثمار (Gross Investment): إجمالي قيمة كل السلع الرأسمالية الجديدة (مصنع، معدات، مساكن ومخزون) المنتجة خلال فترة زمنية معينة.

صافي الاستثمار (Net Investment): إجمالي الاستثمار ناقص اهتلاك رأس المال

إجمالي الاستهلاك والاستثمار الحكومي Government Consumption and Gross Investment (G): نفقات الحكومة والمحافظات على السلع والخدمات النهائية .

صافي الصادرات Net Exports (EX-IM): هو الفرق بين الصادرات (مبيعات السلع والخدمات إلى العالم الخارجي)والواردات (المشتريات من السلع والخدمات من العالم الخارجي). يمكن أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة.

الدخل القومي (National Income): إجمالي الدخل الذي تجنيه عوامل الإنتاج التي يملكها مواطنو البلد .

تعويضاتالمستخدمين(Compensation of Employees): وتتضمن الأجور والرواتب، بالإضافة للمكافآت المختلفة و المساهمات التي يقوم بها المستخدمون من أجل الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد الخاصة التي تدفعها الشركات والحكومة للعائلات.

دخول المالكين(Proprietors' Income): هي دخول التي تعود للمالكين نتيجة الملكية.

صافي الفائدة (Net Interest) : الفائدة التي تدفع من قبل قطاع الأعمال.

دخل الإيجارات (Rental Income): وهو الدخل الذي يحصل عليه مالكو الممتلكات على شكل ايجار.

الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes): مثل ضرائب المبيعات، الرسوم الجمركية، رسم التراخيص.

الإعانات الحكومية (Subsidies) : مدفوعات تقدمها الحكومة دون أن تحصل بالمقابل على السلع والخدمات.

صافي المدفوعات إلى قطاع العالم الخارجي (Net Factor Payments to The Rest Of The World): هي المدفوعات إلى قطاع العالم الخارجي مدفوعات عوامل الإنتاج إلى العالم الخارجي ناقص ما تستلمه من عوامل الإنتاج من العالم الخارجي .

الناتج القومي الصافي NNP) Net National Product): إجمالي الناتج القومي ناقص اهتلاك رأس المال ; الناتج القومي الإجمالي ناقص ما هو مطلوب للمحافظة على قيمة التكوين الرأسمالي.

الدخل الشخصي (Personal Income): هو مجموع دخول القطاع العائلي، و يساوي (الدخل القومي)-(أرباح الشركات- توزيعات أرباح الأسهم)- (دفعات التأمين الاجتماعي) + (دخل الفوائد من الحكومة أو الأفراد) + (دفعات الحكومة التحويلية للأفراد). أو هو الدخل المتحصل بعد دفع التأمين الاجتماعي و قبل دفع ضريبة الدخل.

الدخل الشخصي التصرفي أو بعد ضريبة الدخل (Disposable Personal Income or After-tax Income) : الدخل الشخصي ناقص الضرائب الشخصية. مقدار الدخل الذي يتوجب على القطاع العائلي صرفه أو ادخاره .

الادخار الشخصي (Personal Saving): مقدار ما يبقى من الدخل الشخصي المتاح بعد طرح مجموع الإنفاق الشخصي خلال فترة معينة.

معدل الادخار الشخصي (Personal Saving Rate): نسبة المدخر من الدخل الشخصي المتاح. إذا كان معدل الادخار الشخصي منخفضاً فإن القطاع العائلي ينفق مقداراً كبيراً بالنسبة لدخله، وإذا كان عالياً ، فإن القطاع العائلي ينفق بتحفظ وحذر.

الأسعار الجارية(Current Prices) : هي الأسعار التي ندفعها لقاء الحصول على السلع والخدمات .

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP): هو الناتج المحلي الإجمالي المقاس بالأسعار الجارية.

التثقيل (Weight): ربط أهم بند مع باقي البنود في المجموعة بثقل أكبر.

سنة الأساس (Base Year): هي سنة التي يتم اختيارها من أجل التثقيل في طريقة التثقيل الثابت.

الاقتصاد الخفي (Underground Economy): هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي تحدث فيه العمليات ويتولد الدخل فيه دون أن يتم تسجيله وتوثيقه ومن ثم لا يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي .

أسئلة الفصل الثالث

1. ما هي السلع الوسيطة والسلع النهائية، وأي منها يدخل في حساب ال GDP ؟
2. هل تدخل تداولات الأسهم في البورصات في حساب الناتج المحلي الإجمالي؟ و في حال قامت شركة مساهمة قائمة بإصدار أسهم جديدة هل تدخل هذه الأسهم في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، و لماذا؟
3. ما هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDP و الناتج القومي الإجمالي GNP ؟
4. لماذا يدخل صافي الصادرات (Net Export) في حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق؟ و لماذا لا تدخل الإعانات الحكومية (الدعم الحكومي) ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، رغم أنها نفقات تقوم بها الحكومة؟
5. ما هو الفرق بين الاستثمار من وجهة نظر الفرد و بين الاستثمار الكلي ؟
6. لدينا في الجدول التالي اقتصاد بسيط مكون من سلعتين A و B:

	2005		2009	
	السعر	الكمية	السعر	الكمية
السلعة A	500	75	750	110
السلعة B	200	100	380	130

* أحسب GDP الاسمي في كل من عامي 2005 و 2009.
* بفرض 2005 هي سنة الأساس ما هو GDP الحقيقي في عام 2009.
* بفرض 2005 سنة الأساس، احسب مثبط الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.

7. " ناتج محلي إجمالي أكبر لا يعني بالضرورة رفاهية اجتماعية أكبر" . ناقش القول السابق و عزز إجابتك بأمثلة مناسبة

الفصل الرابع

الإنفاق الكلي والدخل التوازني

- مخطط الفصل:

1 -الناتج الكلي والدخل الكلي (Y):

1-1 الدخل و الاستهلاك و الادخار (Y، C، S).

1-2 شرح سلوك الإنفاق.

1-3 الاستثمار المخطط (I).

1-4 الإنفاق الإجمالي المخطط (AE).

2 -الناتج (الدخل) الكلي التوازني:

2-1 طريقة الادخار/الاستثمار في التوازن.

2-2 التعديل باتجاه التوازن.

3 -المضاعف:

3-1 معادلة المضاعف.

3-2 حجم المضاعف في العالم الحقيقي.

3-3 اشتقاق المضاعف.

بعد تعلمنا لكيفية حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) سوف نبدأ الآن نقاشنا لنظرية التحليل الاقتصادي الكلي وكيف يعمل، لكن ما هي العناصر التي تحدده ؟ و ما هي الظروف التي تؤدي لظواهر مثل البطالة و التضخم، و ماذا تستطيع الحكومات أن تتخذ من إجراءات لمعالجتها ؟ إن تحليل مكونات الاقتصاد الكلي عملية معقدة.

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بثلاثة مواضيع أساسية، و هي مستوى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و مستوى الأسعار الكلي ومستوى التشغيل، و هذه الأمور تتأثر بالأحداث في ثلاثة أسواق :

- أسواق البضائع والخدمات (**Goods and Services Markets**).
- الأسواق المالية (النقدية) (**Financial (Money) Markets**).
- أسواق العمل (**Labor Markets**)

و قبل البدء بدراسة الناتج الكلي (Aggregate output) و الدخل الكلي (Aggregate Income)، يجب الانتباه إلى أن الإنتاج و الاستهلاك و غيرها من النشاطات الاقتصادية هي نشاطات مستمرة، لذا ننظر إليها على أنها تتم في سلسلة من الفترات الإنتاجية (Production Periods) المتعاقبة، الفترة الزمنية (Period) قد تكون شهراً أو ربما 3 أشهر، حيث يكون هناك خلال كل فترة :إنتاج و دخول و إنفاق، وفي نهاية كل فترة نستطيع دراسة النتائج، فنرى مثلاً هل كل ما تم إنتاجه في الاقتصاد قد بيع؟ ما هي نسبة الدخل التي أنفقت؟ ما هي النسبة التي ادخرت من الدخل؟ هل من المحتمل أن يرتفع أو ينخفض الدخل (الإنتاج) في الفترة القادمة؟

1 - الناتج الكلي والدخل الكلي

:Aggregate Output and Aggregate Income (Y)

في كل فترة تنتج الشركات كميات من البضائع والخدمات، و نشير إليها بالناتج الكلي (Y) Aggregate Output.الناتج (Output) يتضمن إنتاج الخدمات و السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية، التي تشكل مكونات الناتج الحقيقي (Real Output).

لقد رأينا سابقاً أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكن حسابه إما ببنود الدخل أو الإنفاق لأن كل ليرة تنفق تذهب لشخص ما كدخل، و نحن نستطيع حساب الناتج المحلـــي الإجمالي إما بجمع الإنفاق الإجمالي على البضائع النهائية خلال فترة ما، أو بجمـــع كـــل أشكال الدخل: (أجور، ايجار، فوائد، أرباح) التي تســـتقبل مـــن قبـــل عناصـــر الإنتـــاج (Factors Of Production).

سوف نستخدم المتغير (Y) للإشارة لكل من الناتج الكلي (Aggregate Output) والدخل الكلي (Aggregate Income) لأن لهما القيمة نفسها و لكن من وجهتـــي نظـــر مختلفتين.

عندما يزداد الناتج (Output) هنالك دخل (Income) إضافي يتولد، عمال جـــدد يمكن استخدامهم ودفع أجور لهم، عدد ساعات عمل أكثر، و أرباح أكثر، وعنـــدما يقـــل الإنتاج تنخفض الدخول، بعض العمال يمكن تسريحهم عن العمل أو إعطاؤهم أجوراً أقل، كما تنخفض الأرباح. إذاً في أية فترة، هنالك مساواة تامة بين الناتج الكلي (Aggregate Output) والدخل الكلي (Aggregate Income)، عليك أن تتذكر هـــذه الحقيقـــة كلمـــا واجهت مصطلح، الناتج الكلي (الدخل)، Aggregate Output (Income) و الذي نرمز له بـــ Y.

نستطيع أن نعرف الناتج الكلي (Aggregate Output) أنه مجمل كمية الســـلع و الخدمات المنتجة أو المعروضة في فترة معينة، أي الناتج الكلي يمكـــن أن يعبـــر عـــن الكميات الكلية المعروضة، لأنه يمثل الكميات التي تعرضها الشركات (تنتجها) خلال فترة معينة. في نقاشاتنا التالية سنستخدم مصطلح الناتج الكلي (الدخل) بدلاً من إجمالي الكميات المعروضة، لأن المصطلحين متعادلان، وتذكر أيضاً أن (الناتج الكلـــي) يعنـــي (النـــاتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

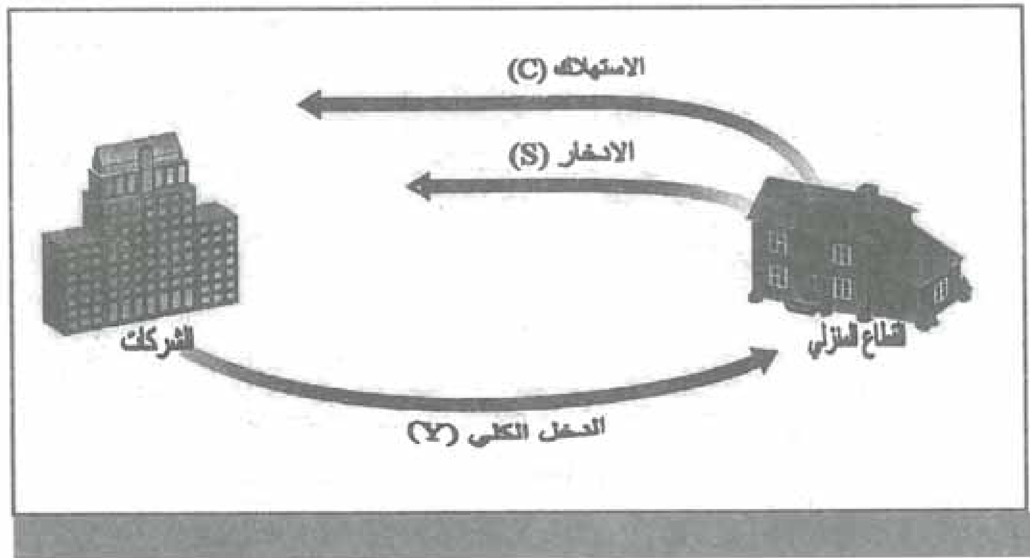
1 – 1 الدخل و الاستهلاك و الادخار
: Consumption،Income, and Saving (S، C،Y)

في كل فترة (شهر أو 3 أشهر) يحصل القطاع العائلي على بعض كميات من الدخل (Y)، سوف نبدأ تحليلنا في اقتصاد بسيط دون قطاع حكومي، وباقتصاد مغلق (Closed Economy) أي دون تصدير أو استيراد، في مثل هذا الاقتصاد يقوم القطاع العائلي بعمل شيئين اثنين بدخله فقط. إما أن يستهلك أو أن يدخر.

هذا يشاهد في الشكل (4–1) ، إن الجزء من دخل القطاع العائلي الذي لا يستهلك في الفترة المعطاة يدعى الادخار (Saving)، إجمالي الادخار العائلي في الاقتصاد (S) هو بالتعريف يعادل الدخل ناقص الاستهلاك (C).

الادخار = الدخل – الاستهلاك

$$S = Y - C$$



الشكل (4–1) الادخار = الدخل الكلي – الاستهلاك

تذكر أن الادخار لا يشير إلى الادخارات الإجمالية المتراكمة مع الوقت، الادخار يشير إلى تلك الحصة أو الجزء من الدخل الذي لا ينفق بتلك الفترة، الادخار (Saving) متغير متدفق Flow Variable، أما المدخرات (Savings) متغير متراكم Stock variable.

1 – 2 شرح سلوك الإنفاق :Explaining Spending Behavior:

التحليل الاقتصادي الكلي، هو دراسة السلوك، لفهم وظيفة التحليل الكلي علينا أن نفهم سلوك القطاع العائلي والشركات. في دراستنا للاقتصاد المبسط حيث لا يوجد قطاع حكومي، هنالك نوعان من سلوك الإنفاق:

- إنفاق القطاع العائلي أي الاستهلاك (Consumption).
- إنفاق الشركات أي الاستثمار (Investment).

استهلاك القطاع العائلي وادخاره

:Households Consumption and Saving

كيف يقرر القطاع العائلي كم يستهلك؟ إن كمية الاستهلاك الكلي في أي فترة معطاة في الاقتصاد تعتمد على عدد من العوامل، بعض محددات الاستهلاك الكلي تتضمن:

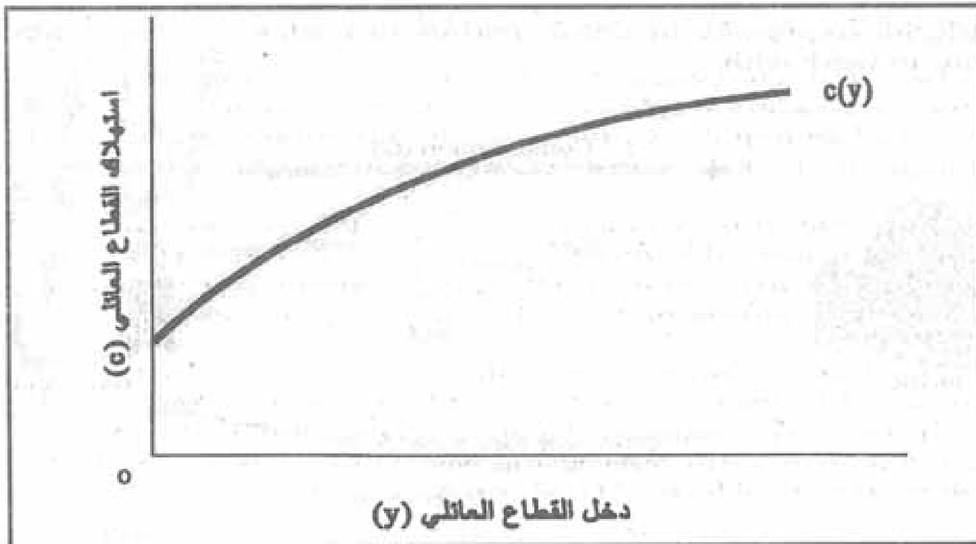
- دخل القطاع العائلي Household Income.
- ثروة القطاع العائلي Household Wealth.
- معدلات الفائدة Interest Rates.
- توقعات القطاع العائلي حول المستقبل Households' Expectations About The Future.

هذه العناصر تعمل مع بعضها لتحدد سلوك الإنفاق والادخار للأفراد، سواء بشكل فردي أو بشكل إجمالي، فالأفراد ذوي الدخل المرتفع أو الثروات الكبيرة ينفقون أكثر من الذين دخلهم أقل وثراؤهم أقل.

كما أن معدلات الفائدة المنخفضة تخفض تكلفة الاقتراض لذلك فإن معدلات الفائدة المنخفضة تحفز الإنفاق (من خلال القروض) ومعدلات الفائدة المرتفعة تزيد تكلفة الاقتراض ومن ثم تخفض الإنفاق ، فكلما ارتفع معدل الفائدة انخفض الاستهلاك والعكس صحيح.

التوقعات الإيجابية حول المستقبل من المحتمل أن تزيد الإنفاق الجاري، بينما عدم التأكد حول المستقبل من المحتمل أن تخفض الإنفاق الجاري. و رغم أن جميع هذه العناصر مهمة، لكننا سوف نركز الآن على العلاقة بين الاستهلاك والدخل، إن كمية الاستهلاك الجارية من قبل القطاع العائلي مرتبطة بشكل مباشر بدخلها تبعاً لأقوال كينز Keynes فالأفراد ذوو الدخل الأكبر يستهلكون أكثر من الناس ذوي الدخل المنخفض.

العلاقة بين الاستهلاك والدخل تدعى دالة الاستهلاك (Consumption Function)، الشكل (4–2) يظهر تابع الاستهلاك الافتراضي للقطاع العائلي بمفرده المنحنى يدعى c (Y)، الذي يقرأ c تابع لـــ y أو الاستهلاك تابع للدخل.



الشكل (4–2) دالة الاستهلاك للقطاع العائلي

هنالك عدة أشياء نلاحظها بالمنحني:

أ – أنه ذو انحدار (ميل) موجب، بمعنى آخر كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك .

ب – المنحنى يتقاطع مع محور الاستهلاك في نقطة أكبر من الصفر. هذا يعني أنه عندما يكون الدخل صفراً يكون الاستهلاك موجباً، حتى إذا كان القطاع العائلي دون دخل أو دخله صفر فهو ما يزال يستهلك لكي يبقى على قيد الحياة . انه يقترض أو يعيش على مدخراته ، لكن الاستهلاك لا يمكن أن يكون معدوماً أو صفراً.

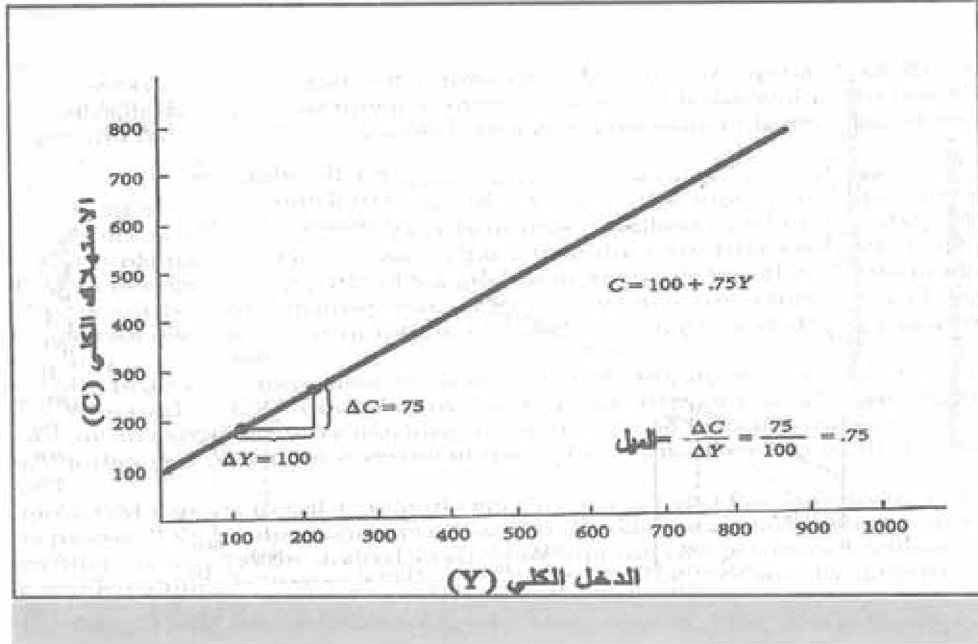
نفترض أن العلاقة الإيجابية الموجودة بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي، للتبسيط، هي علاقة خطية ، أي أنها تمتد على طول خط مستقيم كما في الشكل (4-3)، ولأن تابع الاستهلاك الكلي هو خط مستقيم نستطيع كتابة المعادلة التالية لوصف هذه العلاقة :

$$C = a + b\,Y$$

- Y : الناتج الكلي (الدخل).
- C : الاستهلاك الكلي.
- a : تلك النقطة التي يتقاطع فيها دالة الاستهلاك مع المحور C وهو ثابت يعطي قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً للصفر.
- b : هو ميل الخط، في هذه الحالة $b= \Delta C/\Delta Y$ (لأن الاستهلاك C قيس على المحور العمودي والدخل قيس على المحور الأفقي). في كل مرة يزداد فيها الدخل ($Y\Delta$) وحدة واحدة ، يزداد الاستهلاك بـــ b مرة ، لذلك فإن ($\Delta C = b \times \Delta Y$)، وفي حال إن العلاقة خطية أي تتمثل بيانياً بخط مستقيم فإن الميل الحدي يكون ثابتاً في جميع نقاط المعادلة $b = \Delta C/\Delta Y$

نفترض أن ميل المستقيم في الشكل (4-3) يساوي 0,75 (أي $b = 0{,}75$) إن زيادة في الدخل بمقدار مئة سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار $\Delta C = 75$

$b.\ \Delta Y = 100 \times 0,75 = 75$



الشكل (4-3) دالة الاستهلاك الكلي

الميل الحدي للاستهلاك Marginal propensity to consume (MPC) هو ذلك الجزء من التغير في الدخل الذي يُستهلك .

في تابع الاستهلاك الميل الحدي للاستهلاك (MPC) = 0.75، أي إن الاستهلاك يتغير بـــ 0.75 مرة من تغير الدخل و ميل منحنى الاستهلاك هو (MPC)

(الميل الحدي للاستهلاك = ميل تابع الاستهلاك = $\frac{\Delta c}{\Delta y}$)

الميل الحدي للادخار Marginal propensity to save (MPS) هو ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي يدخر، أو ذلك الجزء من الانخفاض في الدخل الذي ينخفض به الادخار، وبما أن العلاقة خطية فان الميل الحدي للادخار يكون ثابتاً في جميع النقاط .

يوزع الدخل إلى قسمين : الاستهلاك أو الادخار إذا 75% من 1 ليرة زيادة في الـدخل ذهبت للاستهلاك فإن 25% يجب أن تذهب للادخار، وإذا انخفض الدخل بمقدار 1 فـإن الاستهلاك سوف ينخفض بمقدار 75% وسوف ينخفض الادخار بمقدار 25% هذا يقودنا إلى النتيجة التالية :

الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1

$$MPC + MPS = 1$$

بسبب أن C هي الاستهلاك الكلي و Y هو الدخل الكلي ، هذا يتبع أن ميل المجتمع الحدي للاستهلاك ناتج من الدخل القومي. و ميل المجتمع الحدي للادخار ناتج من الدخل القومي.

$Y = C + S$ بقسمة الطرفين على ΔY :

$$\Delta Y/\Delta Y = \Delta C/\Delta Y + \Delta S/\Delta Y$$

والنتيجة : $1 = MPC + MPS$

مثال عددي: الأمثلة العددية المستخدمة في هذا الفصل مبنية على تابع الاستهلاك التالي :

$$C = 100 + 0{,}75\ Y$$

هذه المعادلة ليست إلا امتداداً للشكل العام لتابع الاستهلاك الذي كنا قد ناقشـناه ($C = a + b\ Y$) عند الدخل القومي 0 يكون الاستهلاك 100 مليون (a)، عندما يزداد الدخل يزداد الاستهلاك. سوف نفترض أنه كل 100 مليون زيادة في الدخل (ΔY) سوف يزداد الاستهلاك 75 مليون (ΔC). هذا يعني أن ميل تابع الاستهلاك $b = \Delta C/\Delta Y$ أو $b = 0{,}75$

بذلك فإن الميل الحدي للاستهلاك الذي خرج من الدخل القومي يكون 0,75 وكذلك فإن الميل الحدي للادخار 0,25 . بعض الأرقام التي اشتقت من تابع الاستهلاك أدرجت ورسمت بيانيا في الشكل (4-3) و الجدول (4-1)

الجدول (4-1) الدخل الكلي و الاستهلاك الكلي	
الاستهلاك الكلي	الدخل الكلي
100	0
175	100
250	200
400	400
550	600
700	800
850	1000

الادخار Saving: بما أن الدخل = الاستهلاك + الادخار فإذا عرفنا كمية الاستهلاك الذي سوف ينتج عن مستوى الدخل المعطى سنعرف كمية الادخار، فالادخار هو كل شيء لم يستهلك.

أقسام الادخار:

- الادخار الشخصي Personal Saving: هو الدخل الفردي التصرفي مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي،

  الادخار الشخصي = الدخل الفردي المتاح – الإنفاق الاستهلاكي
- ادخار قطاع الأعمال Business Saving: و يساوي الأرباح المحتجزة للشركات زائداً ودائع (أموال) المتقاعدين.

  ادخار قطاع الأعمال = الأرباح المحتجزة للشركات + ودائع المتقاعدين
- ادخار الحكومة Government Saving: هو فائض الموازنة الحكومية ، يتأرجح و يكون سالباً عندما يكون لدى الحكومة عجز موازنة.

قرارات الادخار :

بعض العوامل العديدة التي تؤثر على القرارات الادخارية للقطاع العائلي وهي الأكثر أهمية:

❖ معدل الفائدة الحقيقي.

- الدخل المتاح.
- الثروة.
- الدخل المستقبلي المتوقع.

أولاً: معدل الفائدة الحقيقي

كلما قل معدل الفائدة الحقيقي ، قلت كمية الادخار وزادت كمية الاستهلاك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

معدل الفائدة الحقيقي هو تكلفة فرصة الاستهلاك.

الليرة المستهلكة غير مدخرة لذلك نكون خسرنا الفائدة التي نكسبها من الادخار. تكلفة الفرصة تزداد بغض النظر إذا ما أقرض الشخص أو اقترض.

يمكن أن ترى لماذا يؤثر معدل الفائدة الحقيقي على الادخار بالتفكير في قروض الادوات المنزلية، إذا قفز معدل الفائدة على القروض إلى 20% سنوياً المستهلكون سيدخرون أكثر(يشترون طعاماً أرخص ويجدون مسكناً أقل أجرة) لتسديد قروضهم بسرعة قدر المستطاع وعدم الاقتراض قدر الامكان ، إذا هبطت معدلات الفائدة إلى 1% المستهلكين سيدخرون أقل ويأخذون قروضاً أكبر.

ثانيا: الدخل المتاح

كلما زاد الدخل المتاح للقطاع العائلي زاد ادخارهم (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) .

ثالثا: الثروة

ثروة القطاع العائلي تساوي أصولها (ما تملك) ناقصاً ديونها (ما عليها).

القوة الشرائية لثروة القطاع العائلي هي القيمة الحقيقية لثروتها إنها كمية البضائع والخدمات التي تستطيع أن تشتريها وكلما زادت ثروة القطاع العائلي قل ادخارهم.

رابعاً: الدخل المستقبلي المتوقع

كلما انخفض الدخل المستقبلي المتوقع كلما زاد الادخار (بفرض ثبات العوامل الأخرى).

ذلك أنه إذا كان هناك قطاعان عائليان لديهما الدخل المتاح نفسه في السنة الجارية، فالقطاع العائلي الذي له دخل مستقبلي متوقع أكبر فإنه سوف ينفق حصة أكبر من الدخل المتاح على استهلاك البضائع والسلع ويقلل الادخار.

في القطاع العائلي الشاب يتوقع دخلاً مستقبلياً أعلى لبضع سنوات ثم دخلاً أقل خلال التقاعد بسبب نموذج الدخل لدورة الحياة، لذلك يدخر الشباب والمتقاعدون أقل والناس ذوو الأعمار المتوسطة يدخرون أكثر ، خطط الادخار تتفاعل مع الخطط الاستثمارية لتحديد معدل الفائدة الحقيقي وكمية الاستثمار والادخار. قبل أن نفهم هذا التفاعل نحتاج إلى إدراك منحنى عرض الادخار .

من الأرقام في الجدول (4-1) نستطيع بسهولة أن نشتق جدول الادخار: عند الدخل 200 الاستهلاك يكون 250 و الادخار يكون سلبياً - 50 (C-S=Y). عند الدخل 400 الاستهلاك 400 والادخار صفر (نقطة التعادل) عند الدخل 800 الادخار يكون موجباً = 100 .

توابع الاستهلاك والادخار التي ناقشناها تظهر في الشكل (4-4) لتحليل العلاقة بينهم سوف نستخدم خط ال45 درجة (المنصف لمستوي المحاور) كحد فاصل للمقارنة بين تابع الاستهلاك والدخل إن خط الزاوية (45) الخط الأسود الثابت في الرسم البياني أدناه يظهر كل النقاط التي تحقق المساواة بين القيم التي على المحور الأفقي و القيم التي على المحور الرأسي، ذلك الخط الفاصل (°45) في الشكل (4-4) يمثل جميع النقاط التي عندها يتساوى الدخل الكلي مع الاستهلاك الكلي ، فعندما يكون تابع الاستهلاك الكلي أعلى من الحد (45) ،الاستهلاك يزيد عن الدخل ويكون الادخار سالباً . و عندما يقطع تابع الاستهلاك الخط (°45) يكون الاستهلاك متعادلاً مع الدخل ويكون الادخار مساوياً الصفر(نقطة التعادل). أما عندما يكون تابع الاستهلاك أسفل خط (°45) يكون الاستهلاك أقل من الدخل، ويكون الادخار موجباً. لاحظ ميل تابع الادخار هو $\Delta S/\Delta Y$ الذي يساوي الميل الحدي للادخار (MPS) .

تابع الاستهلاك وتابع الادخار مرآة لبعضهم بعضاً ليس هناك معلومات تظهر في إحداهما لا تظهر في الآخر، هذه التوابع تُظهر لنا كيف يقسم القطاع العائلي الدخل بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار عند كل مستوى ممكن من الدخل، بمعنى آخر تجسد هذه التوابع السلوك الإجمالي للقطاع العائلي.

الشكل (4-4) يمثل اشتقاق تابع الادخار من تابع الاستهلاك ولأن: $S= Y - C$ من السهل اشتقاق تابع الادخار من تابع الاستهلاك. الخط ذو (45) المنصف لمستوي المحاور والمرسوم من نقطة الأصل يمكن أن يستخدم كأداة مناسبة للمقارنة بين الدخل والاستهلاك بيانياً.

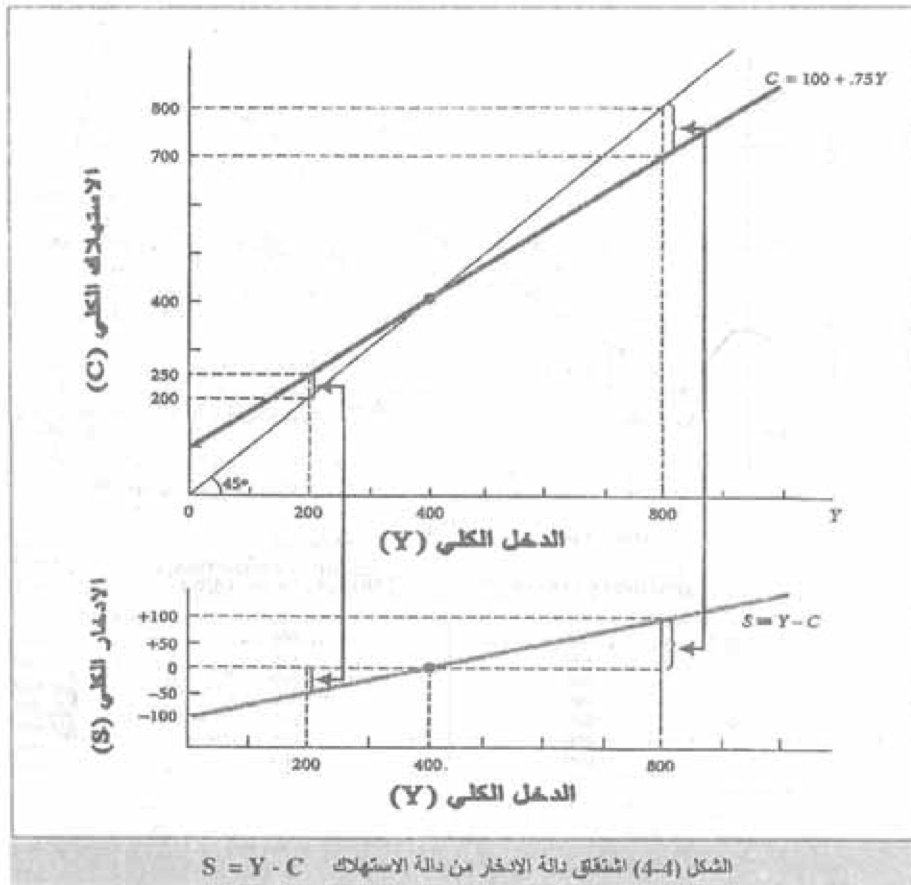
عند $Y = 200$ يكون الاستهلاك 250، الخط (45) (الخط المنصف لمستوي المحاور) يظهر لنا أن الاستهلاك أكبر من الدخل بـ (50) لذلك $S = Y - C = -50$

عند الدخل = 800 الاستهلاك أقل من الدخل بـ (100) لذلك $S = 800 - 700 = 100$.

الميل الوسطي للاستهلاك والادخار:

الميل الوسطي للاستهلاك = الاستهلاك / الدخل ، في نقطة ما . فعند الدخل 80 مثلا يكون الميل الوسطي للاستهلاك = 80/160= 2 ، وعند الدخل 400 يساوي 400/400 =1 وعند الدخل 1000فانه يساوي 1000 /850 = 0.85

الميل الوسطي للادخار = الادخار / الدخل ، في نقطة ما .



الشكل (4-4) اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك S = Y - C

جدول (4−2) الدخل الكلي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي

الدخل الكلي	الاستهلاك الكلي	الادخار الكلي
0	100	−100
100	175	−75
200	250	−50
400	400	0
600	550	50
800	700	100
1000	850	150

1- 3 الاستثمار المخطط (I) Planned Investment:

الاستهلاك الذي كنا قد شاهدناه هو الإنفاق بواسطة القطاع العائلي على السلع والخدمات، لكن ما هو نوع الإنفاق الذي تقوم به الشركات. الجواب هو الاستثمار.

ما هو الاستثمار Investment:

في لغة الاقتصاد الاستثمار يشير دائماً لخلق مخزون رأسمالي. بالنسبة للاقتصادي الاستثمار هو الشيء المُنتج الذي يستخدم لخلق قيمة في المستقبل. "عليك أن لا تخلط الاستخدامين للمصطلح".

عندما تقوم الشركة ببناء مصنع جديد أو تضيف آلات جديدة لأصولها الجارية إنها تقوم بالاستثمار (تستثمر).

عندما يقوم مالك المطعم بشراء طاولات وكراسي ومعدات الطبخ (تجهيزات) يكون عندها يقوم بالاستثمار.

عندما تقوم الكلية (الجامعة) ببناء مركز رياضي لطلابها فهي تقوم بالاستثمار.

سوف نستخدم من الآن (الاستثمار) فقط لنشير إلى مشتريات الشركات من الأبنية والمعدات والآلات والمخزون التي جميعها تضاف إلى أصولها الرأسمالية. تذكر أن المخزون هو جزء من أصل رأس المال وعندما تضيف الشركات مخزوناً إلى مخزوناتها فإنها تقوم بالاستثمار، فهم يقومون بشراء أشياء تخلق قيمة بالمستقبل.

شركات الإنتاج في الصناعة لديها نوعان من المخزون: المدخلات، والمنتجات النهائية. شركة لصناعة السيارات مثلاً لديها مخزون من الإطارات و من الحديد ،وكذلك مجموعة من المحركات وأغطية الصمامات وآلاف من الأشياء الأخرى في قائمة مخزونها، جميعها بانتظار الاستخدام في إنتاج السيارات الجديدة بالإضافة إلى أن الشركة لديها مخزون من السيارات المنتهية بانتظار الشحن .

الاستثمار هو متغير تدفق ويمثل الإضافات إلى الأصل الرأسمالي في فترة محددة و إن قرار الشركة "بكم عليها أن تستثمر في كل فترة " يتحدد بعوامل عدة. لأجل الدراسة، سوف نركز ببساطة على آثار مستويات الاستثمار المعطى على بقية الاقتصاد.

الاستثمار الفعلي Actual Investment والاستثمار المخطط Planned Investment :

واحدة من المعارف الدقيقة والحقيقية للتحليل الاقتصادي الكلي بسيطة ومشوشة: فالشركات قد تجد نفسها مستثمرة لكمية غير التي كانت قد خططت لها.

إن السبب في أن الشركة لا تملك السيطرة على قرارها الاستثماري ،هو أن بعض أجزاء هذا القرار تصنع بواسطة عوامل أخرى في الاقتصاد (هذا لا ينطبق على الاستهلاك، لأننا افترضنا أن القطاع العائلي لديه سيطرة أو تحكم تام على استهلاكه)، الاستهلاك المخطط له = الاستهلاك الحقيقي دائماً.

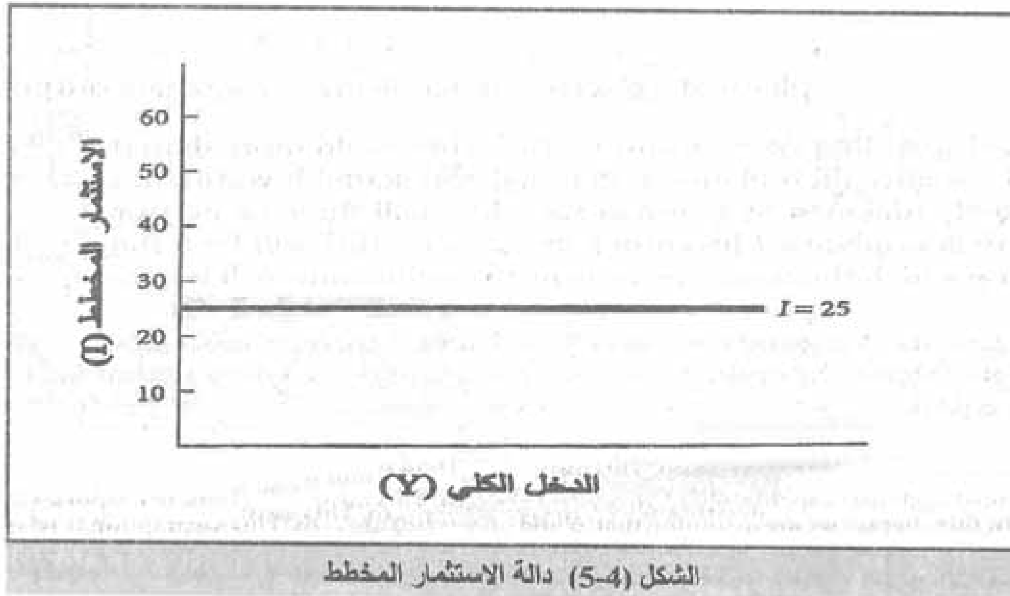
بشكل عام الشركات تستطيع أن تختار مقدار المعدات والأبنية التي ترغب بشرائها في أي فترة معطاة، إذا ما أرادت شركة شراء آلة جديدة لاستخدامها في الإنتاج تستطيع القيام بذلك دون صعوبة ، لكن هنالك جزء آخر من عناصر الاستثمار الذي لا تستطيع الشركات التحكم به أو تتحكم به بشكل جزئي.

نفترض أن شركة صناعة السيارات تتوقع أن تبيع ألف سيارة خلال هذه الفترة الربعية (فترة ربع سنة) ولديها مخزون تعده مناسباً عند هذا المستوى ، إذا الشركة أنتجت وباعت ألف سيارة سوف تبقى محافظة على مخزونها حيث هي الآن (عند المستوى المرغوب). الآن لنفترض أن الشركة أنتجت ألف سيارة لكن بسبب تغير مفاجئ برغبة المستهلك باعت فقط 900 سيارة إن مخزونها من السيارات سوف يرتفع بـــ 100 سيارة. إن تغير مخزون الشركة يساوي الإنتاج ناقصاً المبيعات. إن أحد مكونات الاستثمار (التغير في المخزون) هو بشـــكل جزئي يتحدد بواسطة القطاع العائلي الـــذي لا يقع تحت سيطرة وتحكم الشركات، إذا القطاع العائلي لم يشترِ كما تتوقع الشركات، فإن المخزون سيكون أعلى من المتوقع وسوف تكون الشركات قد أنتجت مخزوناً استثماري لم تخطط لإنتاجه. وبسبب تعديلات المخزون التلقائي التي لا تكون مرغوبة ولا مخطط لها

علينا أن نميز بين الاستثمار الفعلي والاستثمار المرغوب أو المخطط له، سوف نستخدم (I) للإشارة للاستثمار المرغوب أو المخطط له فقط. بمعنى آخر سوف نشير للمشتريات من الأبنية والمعدات والمخزون المخطط له.

فالاستثمار الحقيقي بالمقارنة هو كمية الاستثمار الفعلي الجارية التي تحدث، فإن أصبح مخزون الاستثمار الفعلي أعلى من الذي خططت له الشركات فإن الاستثمار الفعلي سوف يكون أكبر من (I) المخطط له.

لأغراض الدراسة سوف نأخذ كمية الاستثمار التي تقوم بها الشركات مجتمعة خلال كل فترة كثابت عند مستوى معطى، سوف نفترض أن ذلك المستوى ليس متغيراً مع الدخل . في المثال التالي سوف نفرض I= 25 مليون، بغض النظر عن الدخل.
أما منحنى الاستثمار فيكون خطاً أفقياً موازياً لمحور الدخل باعتباره ثابتاً كما في الشكل (5-4):



الشكل (5-4) دالة الاستثمار المخطط

1 – 4 الإنفاق الإجمالي المخطط

:Planned Aggregate Expenditure (AE)

نحن نعرّف إجمالي الإنفاق الكلي المخطط له (AE) في الاقتصاد (البســيط)

= الاستهلاك + الاستثمار المخطط له.

الإنفاق الكلي المخطط = الاستهلاك + الاستثمار المخطط

$$AE = C + I$$

AE: هو الكمية الكلية التي يخطط الاقتصاد لإنفاقها في فترة معينة، سوف نستخدم الآن مفهوم الإنفاق الكلي المخطط لمناقشة مستوى الإنتاج التوازني للاقتصاد.

2 –الناتج (الدخل) الكلي التوازني

: Equilibrium Aggregate output (Income)

حتى الآن كنا قد وصفنا سلوك الشركات والأفراد، سوف نناقش الآن كيف يحقق الاقتصاد التوازن.

كثير من التعاريف للتوازن تستخدم في الاقتصاد. جميعها تشير إلى أن التوازن هو الوضع الذي يستقر فيه الاقتصاد فليس فيه اتجاه للتغيير. في التحليل الاقتصاد الجزئي التوازن يعبر عن وجوده في سوق معين عند السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة. عند تلك النقطة يكون كلا من العارضين والطالبين راضين. سعر التوازن بالنسبة للسلع والخدمات هو السعر الذي عنده يقدم العارضون الكمية التي يريد أن يشتريها الطالبون.

في التحليل الكلي نعرّف التوازن في سوق السلع والخدمات بأنه تلك النقطة التي يتساوى عندها الإنفاق الكلي المخطط مع الناتج الكلي.

الناتج الكلي : Y

الإنفاق الكلي المخطط : $AE = C + I$

التوازن: $Y = AE = C + I$

هذا التعريف للتوازن يمكن أن يحدث فقط إذا كان الاستثمار المخطط والاستثمار الفعلي متساويين.

و لإثبات ذلك لنعتبر Y لا تساوي AE

أولاً : افترض أن الناتج الكلي أكبر من الإنفاق الكلي : $Y > C + I$

عندما يكون الإنتاج الكلي أكبر من الإنفاق الكلي، سوف يكون هنالك مخزون استثماري غير مخطط له الشركات خططت لتبيع أكثر مما باعت من البضائع بشكل فعلي، والاختلال يظهر لنا بزيادة في المخزون غير مخطط لها .

ثانياً: افترض أن : $Y < C + I$

الإنفاق الكلي المخطط > الإنتاج الكلي

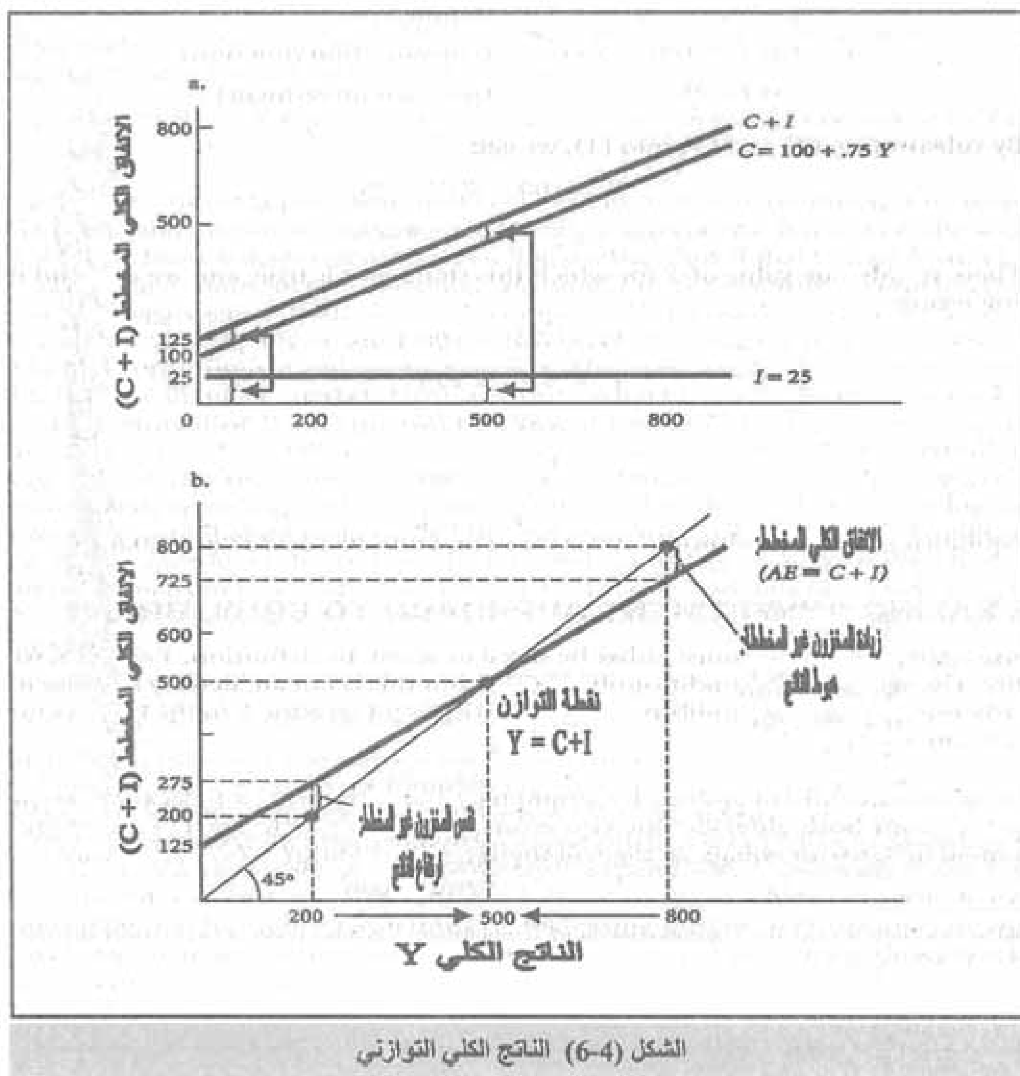
عندما الإنفاق الكلي يزيد عن الإنتاج الكلي تكون الشركات قد باعت أكثر مما خططت له، المخزون الاستثماري سوف يكون أصغر من المخطط له، فالاستثمار المخطط له والفعلي ليسا متساويين. إذاً لا يوجد توازن في سوق السلع والخدمات على المستوى الكلي.

فقط عندما يتساوى الإنتاج تماماً مع الإنفاق المخطط لن يكون هنالك مخزون غير مخطط له، أي عند التوازن الاستثمار غير المخطط = 0 ، وإذا كان هنالك مخزون استثماري غير مخطط في هذه الحالة لن يكون هنالك توازن (عدم توازن).

الجدول (4-3) استخلاص الإنفاق المخطط الكلي و إيجاد التوازن

الأرقام في العمود (2) مبنية على المعادلة: $C = 100 + 0.75Y$

(1) الناتج الكلي (الدخل)(Y)	(2) الاستهلاك الكلي (C)	(3) الاستثمار المخطط (I)	(4) الإنفاق الكلي المخطط (AE) C+I	(5) تغير المخزون الغير مخطط Y- (C+I)	(6) التوازن Y = AE ?
100	175	25	200	-100	NO
200	250	25	275	-75	NO
400	400	25	425	-25	NO
500	**475**	**25**	**500**	**0**	**YES**
600	550	25	575	+25	NO
800	700	25	725	+75	NO
1000	850	25	875	+125	NO



الشكل (4-6) الناتج الكلي التوازني

اشتقاق جدول الإنفاق الكلي المخطط وإيجاد التوازن :

في الجدول (4-3) يشتق جدول الإنفاق الكلي المخطط ويظهر نقطة التوازن لمثالنا العددي، الحسابات في العمود الثاني مبنية على معادلة الاستهلاك (C= 100 + 0.75Y)

لتحديد الإنفاق الكلي المخطط: نضيف الإنفاق الاستهلاكي C للإنفاق الاستثماري المخطط (I) عند كل مستوى من الدخل، أنظر للعمود 1 والعمود 4 ترى مستوى واحداً فقط يكون فيه الإنتاج الكلي والإنفاق الكلي متساويان وهو عند الدخل 500.

الشكل (4-6) يُظهر نفس التوازن بيانياً.

الشكل الأول يضيف الاستثمار المخطط الثابت **25** للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل، ولأن الاستثمار المخطط ثابت فإن تابع الإنفاق الكلي المخطط هو بشكل بسيط: تابع الاستهلاك منزاحاً للأعلى (عمودياً) بقيمة كمية الاستثمار الثابتة.

الشكل الثاني يرسم تابع الإنفاق الكلي المخطط و خط زاوية (45) ،إن الخط ذا الزاوية (45) ممثل على الرسم البياني لجميع النقاط المتغيرة على المحورين الأفقي والعمودي والمتساوية، أي نقطة على الخط (45) هي نقطة توازن ممكنة.

إن تابع الإنفاق الكلي المخطط يقطع الخط (45) في نقطة وحيدة حيث Y = 500

(تلك النقطة حيث يتقاطع الخطان تدعى التوازن الكينزي Keynesian Cross) عند تلك النقطة تتحقق العلاقة:

$$(Y = C + I)$$

الآن دعنا نلقي نظرة على مستويات أخرى للدخل (الإنتاج الكلي)

أولاً: عند Y = 800 هل هذا هو الإنتاج التوازني (أو الدخل التوازني) ؟ إنه ليس كذلك بشكل واضح.

عند Y = 800 يكون الإنفاق الكلي المخطط = 725 (انظر الجدول 4-3) تلك الكمية أقل من الإنتاج الكلي حيث بلغ 800 مليون .و بسبب كبر الإنتاج الكلي عن الإنفاق المخطط

أدى الاختلاف إلى وجود مخزون استثماري غير مخطط في هذه الحالة: المخزون الاستثماري غير المخطط يساوي 75 مليوناً .

ثانياً: عند Y = 200 مليون هل هذه النقطة هي (الإنتاج التوازني) ؟ لا عند Y = 200 مليون يكون الإنفاق المخطط الكلي = 275 مليوناً الإنفاق الكلي المخطط > الإنتاج .

وهناك انخفاض في المخزون بقيمة 75 مليون.

عند Y = 800 ، Y = 200 مليون يكون الاستثمار الفعلي والمخطط غير متساويين، وهنالك استثمار غير مخطط و يكون الاقتصاد خارج التوازن.

فقط عند Y = 500 مليون حيث الإنفاق الكلي المخطط = الإنتاج الكلي و الاستثمار الفعلي = الاستثمار المخطط ، والاستثمار غير المخطط =0 .

بالنهاية : دعنا نجد مستوى التوازن للدخل أو الإنتاج بشكل جبري (رياضياً)

تذكر أننا نعرف التالي:

1) $Y = C + I$ التوازن

2) $C = 100 + 0.75Y$ تابع الاستهلاك

3) $I = 25$ الاستثمار المخطط له

بإبدال 2 و 3 في 1 نجد :

$$Y = 100 + 0.75Y + 25$$

هنالك قيمة وحيدة لـــ Y حيث تكون المساواة صحيحة:

$$Y - 0.75Y = 100+25$$
$$Y- 0.75Y = 125$$
$$0.25Y = 125$$
$$Y = 125/0.25 = 500$$

إن المستوى التوازني للدخل (الإنتاج) هو 500 كما وجدناه في الجدول(4 . 3) والشكل (6 . 4)

التوازن: يحدث عندما لا يكون هنالك اتجاه للتغيير في الاقتصاد الكلي، التوازن يحدث عندما يكون الإنفاق المخطط الكلي = الإنتاج الكلي .

2 – 1 طريقة الادخار / الاستثمار في تحقيق التوازن:

:The Saving Investment Approach to Equilibrium

لأن الدخل الإجمالي إما أن يكون مدخراً أو ينفق بالتعريف فان $Y = C + S$.

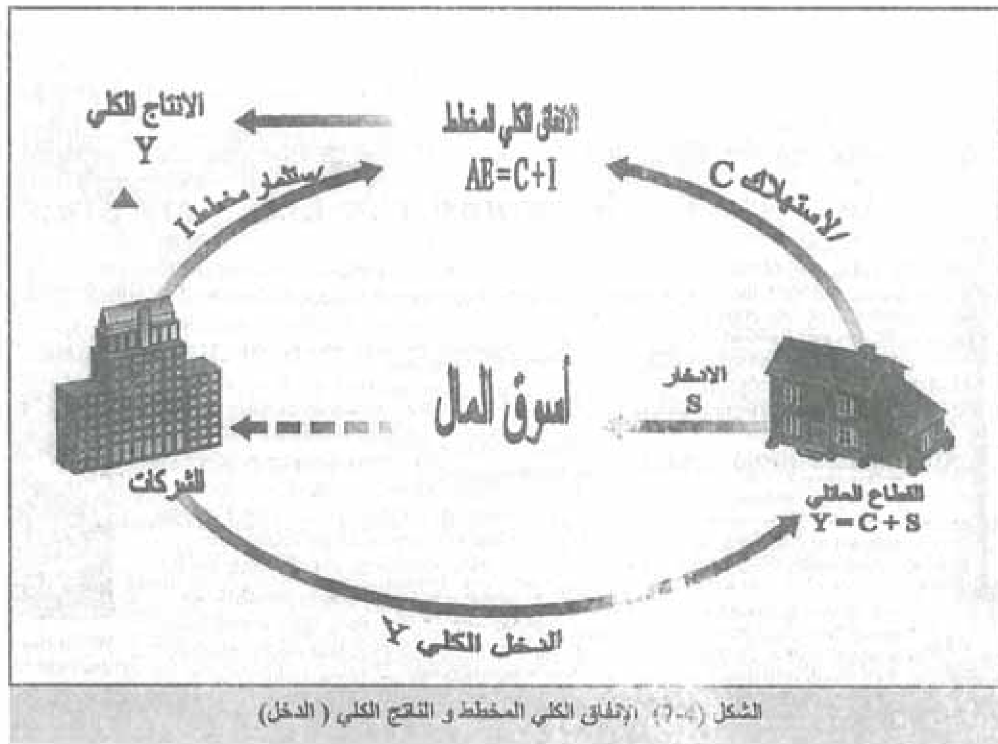
وأيضا $Y = C + I$ فبإحلال $S + C$ مكان Y نستطيع أن نكتب: $C + S = C + I$ وبحذف C من الجانبين نجد أن $S = I$ لذلك فقط عندما يتساوى الاستثمار المخطط والادخار يتحقق التوازن. إن شرط التوازن هو تساوي الادخار مع الاستثمار .

إن مدخل الادخار / الاستثمار في تحقيق التوازن يعود لسبب بديهي إذا تذكرنا شيئين اثنين:

1) الإنتاج والدخل متساويان.
2) الادخار هو الدخل الذي يدخر بسبب عدم إنفاقه.

الادخار هو التسرب خارج تيار الإنفاق، و إذا وجد مقابل هذا التسرب إضافة في بعض عناصر الإنفاق المخطط، يمكن أن يتساوى الإنفاق الكلي المخطط و الإنتاج الكلي ، هذا العنصر هو الاستثمار المخطط.

يمكن أن نرى هذا التأثير في الشكل (4-7) حيث الدخل الكلي المتدفق للقطاع العائلي يذهب للاستهلاك والادخار.



الشكل (4-7): الإنفاق الكلي المخطط و الناتج الكلي (الدخل)

يظهر المخطط البياني أن الادخار يتدفق من القطاع العائلي إلى سوق التمويل. الشركات تستخدم هذا الادخار لتمويل مشاريع الاستثمار. إذا تساوى الاستثمار المخطط من الشركات مع الادخار من القطاع العائلي حينها سوف يكون الإنفاق الكلي المخطط (AE = C+I) متساوياً مع الإنتاج الكلي (Y) ويكون هنالك توازن.

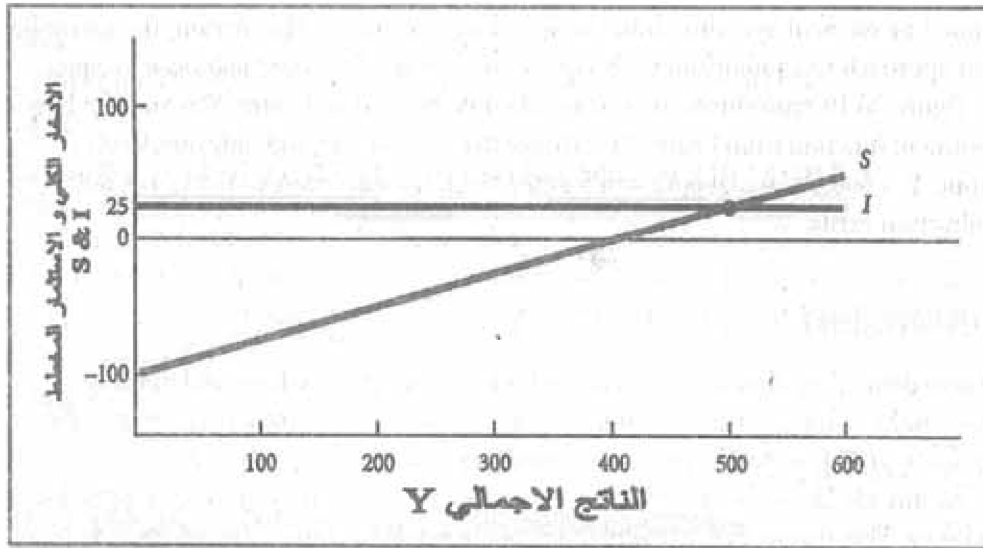
التسرب خارج تيار الإنفاق (الادخار) يتطابق مع الإنفاق الاستثماري الذي يضخ في تيار الإنفاق.

لهذا السبب فإن مدخل الادخار / الاستثمار للتوازن أيضاً يدعى **مدخل التسرب / الإضافة للتوازن Leakage/Injection Approach**.

الشكل (4-8) يقدم تابع الادخار المشتق من الجدول (4-2) وتابع الاستثمار الأفقي من الشكل (4-5) ، لاحظ أن (S = I) فقط عند مستوى الدخل الوحيد Y = 500 . الذي يعني بذلك أنه دخل التوازن:

$$Y = 500$$
$$C = 475$$
$$I = 25$$

وبعبارة أخرى $Y = C + I$ ولذلك تحقق التوازن.



الشكل (4-8) نقطة التوازن عندما S = I

2 – 2 التعديل باتجاه التوازن Adjustment To Equilibrium:

لقد أشرنا إلى التوازن و عرفنا كيف نوجده لكننا لم نبحث عن ردة الفعل لدى المنتجين عندما لا يتحقق التوازن، لنفترض أن المنتجين يمارسون نشاطهم عندما يكون الإنفاق الكلي المخطط أكبر من الناتج الكلي، هذا يعني أنه عندما يفوق الإنفاق الكلي المخطط الناتج الكلي سوف يحدث انخفاض في المخزون الإنتاجي، و من المنطقي بأن المنتجين سوف يستجيبون للانخفاض في المخزون الإنتاجي من خلال رفع ناتج الشركات و بذلك يزداد الدخل (إن كل من الناتج و الدخل هما مقياس لشيء واحد).

فمثلاً شركة السيارات بإمكانها أن تصنع المزيد من السيارات من خلال زيادة عدد العمال أو أن تقوم بتشغيل العمالة الموجودة لديها لساعات إضافية مأجورة و تزيد كمية شرائها من الفولاذ، و أن تزيد من استخدام الكهرباء و هذه النفقات التي تتحملها هذه الشركة تولد دخلاً للقائمين على الإنتاج، الفولاذ، الكهرباء و مصاريف أخرى، فإذا قامت الشركة و باقي الشركات الأخرى بتكوين مخزون إنتاجي سليم لديها من خلال زيادة الإنتاج فإنها ستولد دخولاً إضافية في الاقتصاد الكلي وهذا سيقود إلى زيادة الاستهلاك ، تذكر إذاً أنه عندما يزداد الدخل يزداد الاستهلاك .

إن عملية التعديل سوف تستمر ما دام أن الإنفاق الكلي المخطط هو أكبر من الدخل (الناتج).

فإذا استجابت الشركات للانخفاض في المخزون الإنتاجي وحاولت أن تحافظ على وضع مخزونها على حاله بزيادة الإنتاج ، سوف يتولد دخلاً إضافياً في الاقتصاد الكلي من خلال زيادة الناتج ، و سيحصل إنفاق بشكل مخطط في الاقتصاد بمقدار أكبر من الناتج ، فتؤدي العملية إلى التوازن و بدخل أعلى مما كان سابقاً .

أما إذا كان الإنفاق المخطط هو أقل من الناتج سوف يكون لدينا مخزون إنتاجي إضافي، في هذه الحالة فإن الشركات سوف تستجيب لذلك بتخفيض الناتج و من ثم ينخفض الدخل و من ثم الاستهلاك وهلم جراً حتى يتحقق التوازن و بدخل أقل مما سبق.

الشكل (4-6) يرينا المستوى الأعلى من Y = 500 ، مثل Y = 800 ، فان الناتج سوف ينخفض حتى يصل إلى التوازن عند الدخل 500 ،وعند أي مستوى ادني من Y = 500 مثل Y = 200، فان الناتج سوف يرتفع حتى يصل إلى التوازن عند الناتج 500 .

3 -المضاعف the Multiplier:

أصبحنا نعرف الآن كيف تتحدد قيمة الدخل الذي يحقق التوازن و السؤال الذي يطرح نفسه كم يصبح المستوى التوازني للدخل عندما يتبدل الاستثمار المخطط ؟ و إذا وجد تبدل مفاجئ في الاستثمار المخطط فما هو مقدار استجابة الدخل ؟ بافتراض أنه يتولد بشكل متكرر كما سنرى، إذ إن التغير في الناتج التوازني هو أكبر من التبدل الأولي في الاستثمار المخطط ،و يتبدل الناتج بشكل مضاعف نسبة للتبدل في الاستثمار المخطط، و من ثم يطلق على هذا التضاعف اسم المضاعف والذي يعرف بأنه:

المضاعف : نسبة التبدل في المستوى التوازني للدخل إلى التبدل في المتغير المستقل.

لكن ما المقصود بالمتغير المستقل؟ هو بالتعريف المتغير الذي يتحدد بشكل أولي و لا يعتمد على حالة الاقتصاد، و يعد مستقلاً عندما لا يستجيب للتبدلات التي تطرأ على الاقتصاد.

و في هذا المقطع نعد الاستثمار المخطط هو المتغير المستقل تبسيطاً للشرح والتحليل، و يكون الأساس في أبحاثنا القادمة ، و باعتبار أن الاستثمار المخطط هو المتغير المستقل ، فبإمكاننا أن نتساءل كم هو مقدار التغير في المستوى التوازني للدخل عندما يتغير الاستثمار المخطط ؟

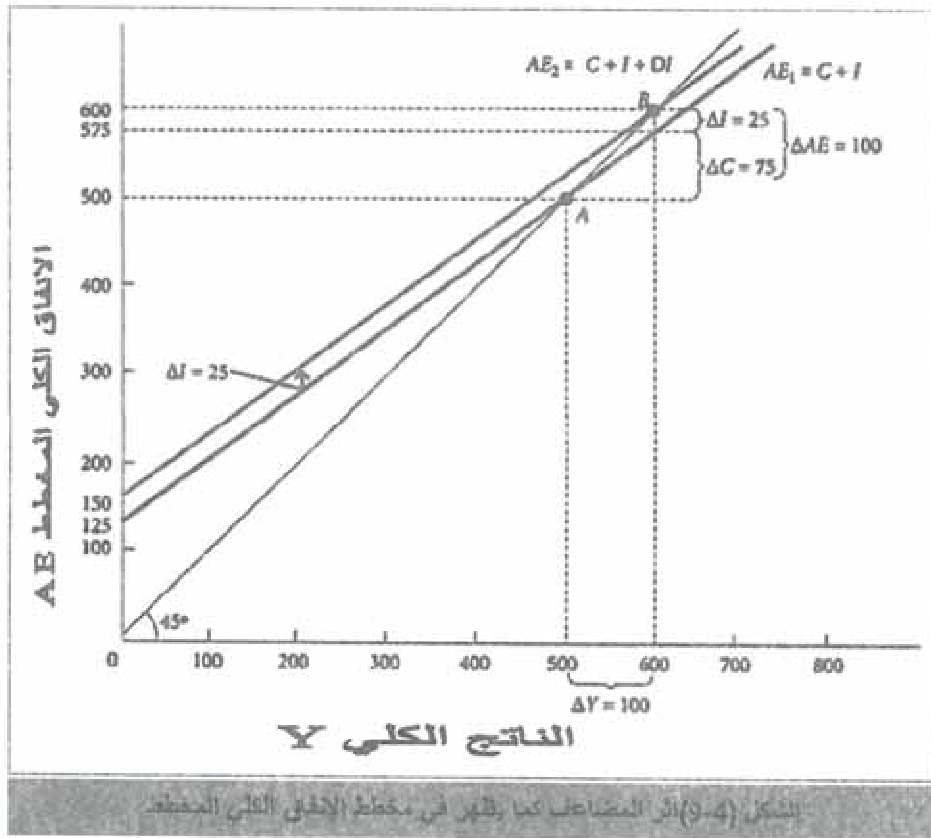
فاذا حدثت زيادة أولية في الاستثمار المخطط بمقدار 25 ، فأن (I) يزداد من 25 إلى 50 و يبقى عند هذا المستوى، فإذا وجد التوازن عند المستوى I = 25 فإن الزيادة في الاستثمار المخطط 25 تسبب عدم التوازن، و سيكون الإنفاق الكلي المخطط أكبر من الناتج الإجمالي بمقدار 25، و سوف تتنبه الشركات سريعاً للانخفاض في المخزون الإنتاجي و بالمحصلة ستقوم هذه الشركات بزيادة الناتج، لنقل أن الزيادة في الاستثمار المخطط تتحقق من خلال الزيادة المتوقعة في الطلب على السفر جواً، هذا سيدفع شركات النقل الجوي إلى شراء المزيد من الطائرات و سيدفع أيضاً شركات تأجير السيارات إلى

شراء المزيد من السيارات، و كذلك شركات الباصات لشراء المزيد من الباصات (كل السلع الرأسمالية) وسيؤدي ذلك إلى رفع الناتج .

لنفرض الآن أن هؤلاء المنتجين قد قاموا برفع الانتاج بمقدار 25 مليوناً فهل هذا سيحقق التوازن؟ طبعاً لا لأنه عندما يرتفع الناتج فإن هذا سيمكن الأفراد من الحصول على دخول إضافية و سيتحول جزء من هذه الدخول إلى إنفاق وهذا سيزيد الإنفاق الكلي المخطط بكمية اكبر، و بعبارة أخرى :إن الزيادة في الاستثمار(I) سوف تقود أيضاً ، و بشكل غير مباشر ،إلى الزيادة في الاستهلاك C و من ثم إنتاج المزيد ، فعندما يقوم مالكو الشركات بتشغيل المزيد من العمال و يزداد إنتاجهم سوف يؤدي ذلك إلى رفع أجورهم و بذلك يكون قد خلق لديهم قوة شرائية ،و من ثم تزداد مبيعات هذه الشركات و تزداد أرباحها، إذاً إن هذه الزيادة في الدخول لن تتبخر و إنما يتم تحويلها إلى القطاع العائلي الذي يقوم بدوره بإنفاق جزء منها ويدخر الجزء الآخر، الزيادة في الإنتاج تقود إلى الزيادة في الدخل، و التي تقود بدورها إلى زيادة في الاستهلاك .

اذا ارتفع الاستثمار المخطط بشكل مبدئي بمقدار 25 مليوناً و بقي عند هذا المستوى ، فإن زيادة الناتج بمقدار25 سوف لن تحقق التوازن لأنها تولد المزيد من الإنفاق الاستهلاكي من خلال شراء المزيد من سلع الاستهلاك من قبل المستهلكين، و من ثم انخفاضات غير مخططة في مخزون مواد الاستهلاك الأساسية (أدوات التنظيف، الأطعمة، الألبسة ...) فإن هذا سيدفع منتجين آخرين إلى زيادة الناتج و تعود الدورة لتبدأ من جديد .

قد يرتفع الدخل و الناتج و بشكل ملحوظ أكثر من الزيادة الأولية في الاستثمار المخطط لكن ما حجم المضاعف ؟ و كم مرة يحدث التضاعف ؟ الإجابة على ذلك في الرسم البياني الآتي الشكل (4-9)



الشكل (4-9) أثر المضاعف كما يظهر في مخطط الإنفاق الكلي المخطط

بافتراض أن الاقتصاد متوازن عند النقطة (A) يكون المستوى التوازني للناتج هو 500 = Y ، و عندما يزداد الاستثمار بمقدار 25 مليوناً فإن هذا سيزيح منحنى الإنفاق الكلي AE إلى الأعلى بمقدار 25 ، لأن الاستثمار هو أكبر بمقدار 25 عند كل مستوى للدخل، و يحدث التوازن الجديد عند النقطة B حيث يكون المستوى التوازني للدخل هو 600 = Y و كما يشاهد أن كلا النقطتين A، B تقعان على خط °45 و يتحقق التوازن .

إذاً لقد ازداد الناتج بمقدار 100 = 600 – 500 بين النقطتين A ، B أو تضاعف بمقدار 4 أمثال الزيادة الأولية في الاستثمار المخطط ، فالمضاعف = 4 في هذا المثال ،

و الإنفاق الكلي هو أيضاً أكبر بمقدار 100 عند النقطة B.فإذا كان الاستثمار هو 25 من مقدار الزيادة 100 فالباقي 75 هو استهلاك إضافي .

النتيجة انه من النقطة A إلى النقطة B أصبح لدينا $\Delta Y = 100$ ، $\Delta I = 25$ ، C= $\Delta 75$.

وهذا ما نلاحظه في الشكل البياني (4-9) أنه عند النقطة A يكون الاقتصاد عند مستوى توازني هو Y = 500 يزداد الاستثمار بمقدار 25 ،ليكون التوازن الجديد عند النقطة B حيث يكون Y = 600 و ارتفع الناتج بمقدار(500 – 600)100 أو بمقدار 4 مرات للزيادة في الاستثمار المخطط ، و إن مقدار الطول (A B) يمثل التغير في الدخل، حيث يكون التغير في الدخل = 100 ، و التغير في الاستهلاك = 75، والتغير في الاستثمار =25 .

والسؤال الآن هو لماذا لا يستمر عمل المضاعف للأبد؟ الجواب هو :لأن جزءاً فقط من الزيادة في الدخل يستهلك في كل دورة، هذا و تصبح الزيادات المتوالية في الدخل أصغر فأصغر في كل دورة من عملية التضاعف و العائدة للتسرب في الادخار حتى يعود التوازن، و يعتمد حجم المضاعف على ميل خط الإنفاق الكلي المخطط فكلما كان الميل أ كثر، كان التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستثمار أكبر، وعندما يكون الاستثمار المخطط ثابتاً كما في مثالنا فإن ميل خط الإنفاق الكلي AE = C + I هو نفسه الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل ، فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زاد المضاعف، وهذا ليس غريباً فالميل الحدي للاستهلاك المرتفع يعني أنه يزداد الاستهلاك كثيرا عندما يزداد الدخل و هكذا كلما تغير الاستهلاك أكثر، كلما كان على الناتج أن يتغير أكثر حتى يتحقق التوازن .

3- 1 معادلة المضاعف The Multiplier Equation:

هل توجد طريقة لتحديد حجم المضاعف دون استخدام الرسم البياني ؟ الجواب هو: نعم يوجد طريقة .

فبفرض أن السوق في حالة توازن عند مستوى دخل هو $Y = 500$ لنفرض الآن أنه يزداد الاستثمار المخطط ب25 و كذلك بالنسبة للإنفاق الكلي المخطط AE الذي يصبح أعلى بمقدار 25 من الناتج، فيؤدي لانخفاض غير مخطط في المخزون مما يدفع المنتجين لزيادة في الناتج مما يؤدي لدورة أخرى من الزيادات، و هكذا..

الآن ما الذي سيعيد التوازن؟ كما سبق دراسته إن الانفاق الكلي المخطط لا يتساوى مع الناتج الكلي إلا إذا كان الادخار يساوي الاستثمار ، و إن تسرب الادخار يجب أن يساوي تماماً حقن الإنفاق الاستثماري المخطط في الاقتصاد ليكون في حالة توازن ، فعندما يرتفع الاستثمار المخطط إلى مستوى جديد و يبقى عنده بمقدار 25 ، وعندما يرتفع الدخل سيرتفع الاستهلاك وكذلك الادخار ،وكما نعلم من شرط التوازن فان التوازن سيعود فقط عندما يرتفع الادخار تماما بنفس الكمية الاولية التي زادها الاستثمار . وبذلك فقط يعود التوازن من جديد .

من الممكن معرفة كم سيزداد الدخل استجابة للزيادة في الاستثمار المخطط قبل حدوث التوازن .سيرتفع الدخل دافعاً الادخار الى الاعلى حتى يتساوى تماماً التغير في الادخار مع التغير في الاستثمار المخطط، عند مستواه الأعلى الجديد ،لأن الزيادة في الادخار هي جزء من الزيادة في الدخل (الميل الحدي للادخار) حيث أن الزيادة في الدخل تستلزم للعودة إلى التوازن أن يكون هناك تضاعف في الاستثمار المخطط . تذكر أن الميل الحدي للادخار هو جزء من الزيادة في الدخل الذي يتم تحويله إلى الادخار ويتم تحديده من خلال التغير في الادخار مقسوماً على التغير في الدخل ، حيث أن MPS = التغير في الادخار / التغير في الدخل ،لأن التغير في الادخار يجب أن يكون مساوياً للتغير في الاستثمار من أجل العودة إلى التوازن ، يمكن أن نبدل التغير في الادخار بـــ التغير في الاستثمار و نكمل الحل و بالتالي يكون $MPS = \Delta I / \Delta Y$

و من ثم يكون $\Delta Y = \Delta I \times 1/MPS$

و كما ترى فإن التغير في الدخل التوازني = التغير الأولي في الاستثمار المخطط Δ I مضروبا بـــ MPS/1 حيث أن:

المضاعف : $Multiplier = 1/ MPC$

$$MPS + MPC = 1$$

$$MPS = 1 - MPC$$

$$Multiplier = 1/ 1- MPC$$

الميل الحدي للاستهلاك في مثالنا 0.75 = MPC و يكون MPS = 0.25 ، و يكون المضاعف هو إما 25% أو 1/ 4 فيكون التغير في الدخل = 4 × 25 = 100.

لاحظ أيضاً أن التحليل نفسه ينطبق مع انخفاض الاستثمار المخطط، فإذا انخفض هذا الأخير بمقدار معين ووصل إلى مستوى اقل فإن الناتج سوف ينخفض بمقدار مضاعف عن الانخفاض في الاستثمار، وعندما يحدث الانخفاض الأول سيخفض المنتجين الإنتاج و يسرحون العمال. النتيجة انخفاض الدخل و من ثم الاستهلاك.

3 – 2 حجم المضاعف في العالم الحقيقي The Size Of The Multiplier In The Real World:

لقد قمنا بدراسة المضاعف و تحديد حجمه ولكن من المهم أن ندرك أن المضاعف الذي استنتجناه يعتمد على صورة مبسطة جدا للاقتصاد :

أولاً .. لقد افترضنا أن الاستثمار المخطط مستقل ، و لا يستجيب للتبدلات في الاقتصاد.
ثانياً .. لقد تجاهلنا دور الحكومة، والأسواق المالية و العالم الخارجي للاقتصاد الكلي ، و لهذه الأسباب فإنه من الخطأ أن ننتقل من هذا الفصل معتقدين أن الدخل القومي يزداد بمقدار 100 من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري المخطط بمقدار 25.

سنرى عندما نتحرر من هذه الفرضيات أن كل ما سنضيفه لتقريب تحليلنا من الواقع سيكون له أثر في تخفيض حجم المضاعف مثل :

1- عندما يتم فرض الضريبة كنسبة من الدخل (كما تكون في اقتصاد حقيقي). عندما ينتعش الاقتصاد، تزداد مدفوعات الضريبة وتعمل كعائق للاقتصاد، و من ثم سينخفض تأثير المضاعف .

2- سنرى أيضا أن الاستثمار المخطط ليس مستقلاً و إنما يعتمد على معدل الفائدة في الاقتصاد و له تأثير في تخفيض حجم المضاعف .

3- حتى الآن لم نناقش كيف يتحدد المستوى العام للأسعار في الاقتصاد ، و عندما نبحث ذلك لاحقا سوف نرى أن جزءاً من التوسع في الاقتصاد قد يأخذ شكل زيادة في المستوى العام للأسعار بدلاً من الزيادة في الناتج ، و عندما يحدث ذلك فإنه يتناقص حجم المضاعف .

4- ينخفض المضاعف أيضاً عندما تدخل الواردات لاحقاً لأن جزءاً من الإنفاق المحلي يتسرب إلى الأسواق الخارجية .

إن هذه الملاحظات تدفعنا للمتابعة في التحليل الاقتصادي، وحتى الآن يمكننا معرفة أن حجم المضاعف في الدول المتقدمة، هو حوالي 1.4 . فزيادة محددة بالإنفاق المستقل بقيمة 10 مليون قد تؤدي لزيادة في الناتج مع الوقت حوالي 14 مليوناً.

3 – 3 اشتقاق المضاعف

من معادلة الاستهلاك $C = a + bY$

حيث ان b :الميل الحدي للاستهلاك ، عند التوازن : $Y = C + I$

الآن سنقوم بحل المعادلتين لـــ Y بدلالة I . بإبدال المعادلة الاولى في المعادلة الثانية نحصل على :

$Y = a + bY + I$ وبتعديل هذه المعادلة كما يلي :

$$Y - bY = a + I$$

$$Y(1 - b) = a + I$$

يمكننا إذاً إيجاد قيمة Y بدلالة I بالقسمة على $(1 - b)$:

$$Y = (a + I)\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

الآن يمكننا زيادة الاستثمار بكمية ما ΔI مع ثبات a ، فإذا ازدادت بـــ ΔI ، يزداد الدخل بمقدار ΔY:

$$\Delta Y = \Delta I \times 1/(1 - b)$$

ولأن b= MPC فإن :

$$\Delta Y = \Delta I \times \frac{1}{1-MPC}$$

فالمضاعف يساوي : $\frac{1}{1-MPC}$

أخيراً ولأن MPC+MPS= 1 فان MPS= 1- MPC

فإن المضاعف يساوي أيضاً : $\frac{1}{MPS}$

التناقض في الاقتصاد (لغز الادخار):

إن جدلاً مثيراً ينتاب شعور الأفراد بمحاولتهم زيادة ادخاراتهم الحالية فيسألون أنفسهم ، أليس من المعقول أن يكون لدينا ادخارات كافية تماماً لمواجهة الأحداث الطارئة ؟ فعندما يزيد الأفراد ما خططوا لإدخاره فإن هذا سيرفع كمية الادخارات باتجاه الأعلى من s 0 إلى s1 ، فالتخطيط هنا هو زيادة الادخار ، و من ثم هبوط في الإنفاق يقود إلى انخفاض في الدخل، و ينخفض الدخل بتضاعف الزيادة الأولية في الادخار، و لكن قبل هذه الزيادة في الادخار يكون التوازن عند النقطة A حيث إن I = s 0 ، Y = 500 لكن عندما يزداد الادخار فإن التوازن ينتقل إلى النقطة B ، و عند هذه النقطة يكون s1 = I فإن التوازن الجديد للناتج يكون عند المستوى300 = y و من ثم يكون الانخفاض في الدخل بمقدار = 200 = 300 – 500 . عن التوازن الأولي

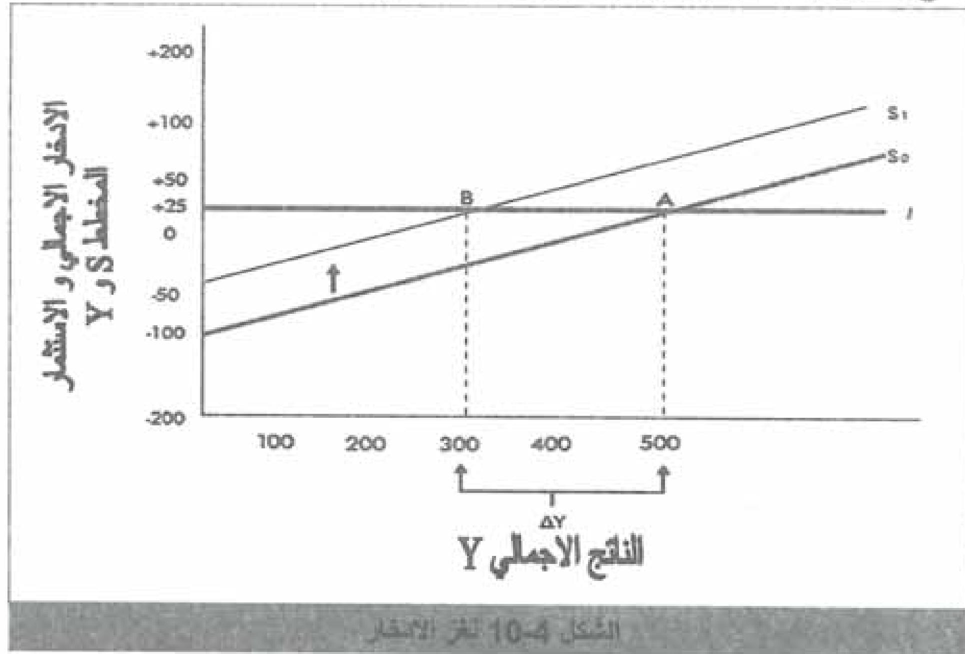
إن قيام الأفراد بتقليل استهلاكهم أدى في الواقع إلى حدوث ما كانوا يخشونه من حالات طارئة (انخفاض الدخل) ، لكن الأسوأ من ذلك هو أنه عند التوازن الجديد قد بقي الادخار على المستوى نفسه الذي كان قبل انخفاض الاستهلاك أي= 25 مليوناً ، ومن ثم قيام الأفراد بادخار كميات أكبر سبب انكماش في الناتج ومن ثم في الدخل . النتيجة أنهم أصبحوا يستهلكون أقل و لم يدخروا أكثر .

و لكي نوضح كيف يكون الادخار في التوازن الجديد معادلاً للادخار في التوازن القديم فإنه من متطلبات التوازن أن يكون الادخار مساوياً للاستثمار المخطط و بما أن الاستثمار المخطط لا يتغير، فإنه يجب ألا يتبدل الادخار لكي يتحقق التوازن، و يظهر هذا التناقض أن التفاعل بين القطاعات الاقتصادية ذو أهمية بالغة.

فلغز الادخار هو تناقضي حيث أنه يتعارض مع الاعتقاد السائد بأن الفلس المدخر هو الفلس المكتسب نفسه، فقد يكون هذا صحيحاً على المستوى الفردي، و لكن عندما يدخر المجتمع بكامله، فالنتيجة هي هبوط في الدخل و ليس ادخاراً متزايداً .

هل يعمل دائما لغز الادخار؟ كما نذكر فقد افترضنا أن الاستثمار المخطط ثابت و لنترك هذا الافتراض لفترة، فلو أن الادخار الإضافي الذي يطمح إليه الأفراد تفادياً

للأوقات الصعبة قد حول باتجاه الاستثمار الإضافي من خلال الأسواق المالية، هذا سيعني ارتفاع منحنى الاستثمار، و من ثم قد يتبدل هذا التناقض .



الشكل 4-10 لغز الادخار

فإذا ازداد الاستثمار، سيتحقق توازن جديد عند المستوى الأعلى للادخار و الدخل. هذه النتيجة على أية حال تعتمد بشكل حاسم على وجود قناة يقوم من خلالها الأفراد بالادخار لتمويل استثمار إضافي .

يوضح الشكل أن الزيادة في الادخار المخطط من s 0 إلى s 1 ، و ينخفض من 500 إلى 300 .هذا و إن انخفاض الاستهلاك المترافق مع زيادة الادخار يؤدي إلى انكماش في الاقتصاد و إلى انخفاض في الدخل و لكن في التوازن الجديد يبقى الادخار كما كان في التوازن الأولي، و من ثم إن زيادة محاولات الادخار قد سببت هبوطاً في الدخل، و لكن دون تغير عام في الادخار .

المصطلحات الأساسية

الناتج الكلي (Aggregate Output): الكمية الإجمالية من السلع و الخدمات المنتجة أو المعروضة في الاقتصاد في فترة محددة.

الدخل الكلي (Aggregate Income): مجمل الدخل المحقق من عوامل الإنتاج كلها في فترة محددة.

الناتج الكلي (الدخل) Aggregate Output (Income): مصطلح مركب يستخدم للتذكير بالمساواة بين الناتج الكلي و الدخل الكلي.

الادخار (S (Saving: هو الجزء من دخل القطاع العائلي الذي لا يستهلك في الفترة المعطاة.

دالة الاستهلاك(Consumption Function): دالة تمثل العلاقة بين الاستهلاك و الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity To Consume (MPC): هو ذلك الجزء من التغير في الدخل الذي يُستهلك .

الميل الحدي للادخار Marginal Propensity To Save (MPS): هو ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي يدخر.

التوازن في سوق السلع والخدمات Equilibrium: تلك النقطة التي عندها يتساوى الإنفاق الكلي المخطط مع الإنتاج الكلي.

الاستثمار Investment: بالنسبة للاقتصادي هو الشيء المُنتج الذي يستخدم لخلق قيمة في المستقبل، وهو مشتريات الشركات من الأبنية والمعدات والآلات والمخزون التي جميعها تضاف إلى أصولها الرأسمالية.

الاستثمار المخطط (Planned Investment): الزيادة في رأس المال و المخزون المخطط له من قبل الشركة.

الاستثمار الفعلي (Actual Investment): كمية الاستثمار الفعلي الذي تم، و تتضمن عناصر مثل التغير غير المخطط في المخزون.

الإنفاق الكلي المخطط له (Planned Aggregate Expenditure(AE: هو الكمية الكلية التي يخطط الاقتصاد لإنفاقها في فترة معينة = الاستهلاك + الاستثمار المخطط له.

المضاعف The Multiplier : نسبة التبدل في المستوى التوازني للدخل إلى التبدل في المتغير المستقل.

أسئلة الفصل الرابع

1. لديك الجدول التالي:

الناتج الكلي (الدخل)	الاستهلاك	الاستثمار المخطط
2000	2100	300
2500	2500	300
3000	2900	300
3500	3300	300
4000	3700	300
4500	4100	300
5000	4500	300
5500	4900	300

- عند كل مستوى من الإنتاج احسب الادخار، و احسب الاستثمار غير المخطط (تغير المخزون)،
- ماذا يمكن أن يحدث عند كل من مستويات الإنتاج المذكورة،
- حدد نقطة التوازن (Equilibrium) من حيث :الدخل ، الاستهلاك ، الادخار ،الاستثمار عند التوازن .

2. لديك المعطيات التالية:

$$C = 200 + 0.8\,Y$$
$$I = 100$$

- احسب الميل الحدي للاستهلاك، و الميل الحدي للادخار.
- ما قيمة الدخل عند التوازن ؟
- ما قيمة كل من الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار عند التوازن ؟
- ما هو شرط التوازن وهل هو محقق ؟

3. بفرض عدم وجود قطاع حكومي و قطاع خارجي ، و كان المضاعف يساوي 5 ، فكيف تؤثر زيادة الاستثمار المخطط بمقدار 10 مليار، على الناتج الإجمالي.

4. بفرض عدم وجود قطاع حكومي و قطاع خارجي:

* إذا كان المضاعف يساوي 4، فكم يساوي الميل الحدي للاستهلاك؟
* إذا كان الميل الحدي للإدخار يساوي 0.2 ، فكم يساوي المضاعف؟
* إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.8 فكم يساوي المضاعف؟

الفصل الخامس

التوازن في اقتصاد مفتوح

الحكومة والسياسة المالية

مخطط الفصل:

1 -دور الحكومة في الاقتصاد:

1-1 المشتريات الحكومية (G) و صافي الضرائب (T) و الدخل التصرفي (Y_d).

1-2 إضافة الضرائب إلى دالة الاستهلاك.

1-3 الناتج الكلي التوازني.

1-4 طريقة (التسريب و الإضافة) في تحقيق التوازن.

2 -تطبيق السياسة المالية (أثر المضاعف):

2-1 مضاعف الإنفاق الحكومي.

2-2 مضاعف الضريبة.

2-3 مضاعف الموازنة المتوازنة.

3 -الموازنة العامة للحكومة:

3-1 الموازنة.

3-2 العجز أو الفائض.

4 -أثر الاقتصاد على الموازنة :

4-1 عائدات الضرائب تعتمد على حالة الاقتصاد.

4-2 بعض نفقات الحكومة تعتمد على حالة الاقتصاد.

4-3 العناصر المتوازنة آلياً.

4-4 السحب المالي.

4-5 الموازنة في مستوى التشغيل الكامل

لاشيء في الاقتصاد يثير الجدل كما يثيره موضوع دور الحكومة في الاقتصاد. ففي الاقتصاد الجزئي يعد تدخل الحكومة في تنظيم المنافسة و تقديم الخدمات مثل الطرقات والتعليم و إعادة توزيع الدخل، أمر فعال ومستحسن من وجهة نظر من يؤمن بأن نظام السوق الحر (Free Market) لا يعمل بشكل جيد إذا تم تركه لوسائله الخاصة.

بينما المعارضون للتدخل الحكومي يقولون :إن الحكومة وليس السوق هي من يقوم بالأداء السيئ، حيث يمكن من وجهة نظرهم إزالة أو تخفيض البيروقراطية ونقص الكفاءة، فيما إذا لعبت الحكومة دوراً أصغر في الاقتصاد.

في الاقتصاد الكلي، النقاش حول ما تستطيع الحكومة فعله؟ و ما عليها أن تفعله؟ هو نقاش ذو صفة مشابهة لما عليه في الاقتصاد الجزئي، بالرغم من اختلاف القضايا. في أحد طرفي النقاش هناك الكينزيون وأتباعهم ممن يعتقدون أن الاقتصاد الكلي يتعرض لتقلبات كبيرة فيما إذا ترك لوحده، و أن على الحكومة أن تتدخل لتقوم بتلطيف تقلبات الدورة الاقتصادية (Business Cycle). هذه الأفكار يمكن ردها إلى تحليل كينز في كتابه النظرية العامة (The General Theory)، والذي يقترح أن الحكومات يمكنها أن تستخدم قدرتها على فرض الضرائب و الإنفاق العام، لزيادة الإنفاق الكلي (aggregate Expenditure) و من ثم تحفيز الإنتاج الكلي (Aggregate Output)، و ذلك في حالات الركود والكساد.

في الطرف الآخر من النقاش هناك من يعتقدون أن الإنفاق الحكومي غير قادر على نشر الاستقرار في الاقتصاد، بل على العكس يعتقدون أنه يترك آثاراً ضارة و يسبب عدم الاستقرار.

أمر واحد يتفق عليه الجميع في هذا الموضوع ، سواء أحبّوا ذلك أم لا، هو أن الحكومات تلعب دوراً مهماً في اقتصادات جميع الدول، لهذا من الضروري تحليل طريقة تأثير الحكومة على عمل الاقتصاد الكلي .

تملك الحكومة أدوات مختلفة – منها تنظيم دخول الشركات وخروجها من الصناعة وإليها، و وضع المعايير لجودة المنتجات، و وضع مستوى الحد الأدنى للأجور، وتنظيم

إفصاح المعلومات – و في الاقتصاد الكلي ندرس الحكومة و أدواتها، خصوصا أن الحكومة تستطيع التأثير على الاقتصاد الكلي من خلال نوعين من السياسات: السياسة المالية (Fiscal Policy) والسياسة النقدية (Monetary Policy).

السياسة المالية (Fiscal Policy)، هي السياسة التي تركز على إنفاق الحكومة وسلوكها الضريبي . أي سياسة موازنتها (Budget Policy). السياسة المالية بشكل عام تنقسم إلى ثلاث فئات:

1 - السياسات المتعلقة بمشتريات الحكومة من السلع والخدمات.

2 - السياسات المتعلقة بالضرائب.

3 - السياسات المتعلقة بالمدفوعات التحويلية (مثل إعانات البطالة، ومساعدات الضمان،والتعويضات الاجتماعية، و تعويضات المحاربين القدماء).

و هناك نوعان للسياسة المالية:

1. **السياسة المالية الانكماشية (Contractionary Fiscal Policy)**: تلجأ لها الحكومة لعلاج حالات التضخم، و ذلك بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي، و ذلك عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب، أو مزيج من الاثنين.
2. **السياسة المالية التوسعية (Expansionary Fiscal Policy)**: تلجأ لها الحكومة لعلاج حالات الانكماش، و ترمي لزيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي، و ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب أو مزيج من الإجرائين.

أما السياسة النقدية (**Monetary Policy**)، والتي ستتم دراستها لاحقاً، فتركز على أداء البنك المركزي بما يتعلق بعرض النقود في الاقتصاد.

1 - دور الحكومة في الاقتصاد Government in The Economy:

هناك بعض المسائل التي تكون درجة سيطرة الحكومة عليها كبيرة، و مسائل أخرى تكون خارجة عن تحكم الدولة. و نحن بحاجة للتمييز بين المتغيرات التي تتحكم

فيها الحكومة بشكل مباشر، والمتغيرات التي تكون نتيجة لقرارات الحكومة المترافقة مع حالة الاقتصاد.

على سبيل المثال: معدلات الضرائب (Tax Rate) يتم التحكم بها من قبل الحكومة، فمن خلال القانون يكون لمجلس الشعب الصلاحية ليقرر من وماذا يجب أن يخضع للضرائب، وبأي معدل؟

و من جانب آخر، فالإيرادات الضريبية (Tax Revenues) ليست عرضة لسيطرة الحكومة بشكل كامل، فمثلاً حجم العائدات من الضرائب الشخصية يعتمد على كل من معدلات الضريبة (Tax Rate) التي ينص عليها القانون، وعلى دخل القطاع العائلي الذي يعتمد على عوامل عديدة لا تخضع لسيطرة الحكومة المباشرة ، مثل كم تقرر العائلات أن تعمل.

كما أن الإيرادات من ضرائب أرباح الشركات تعتمد على كل من معدلات الضرائب على أرباح الشركات، وعلى حجم أرباح الشركات نفسها. حيث أن الحكومة تستطيع أن تتحكم بمعدلات الضرائب على الشركات ولكن ليس بحجم أرباحهم.

النفقات الحكومية (Government Expenditures) أيضاً تعتمد على كل من القرارات الحكومية (Government Decisions) وعلى حالة الاقتصاد. على سبيل المثال: هناك بعض الدول لديها برنامج تأمين ضد البطالة يدفع تعويضات للناس العاطلين عن العمل، عندما يدخل الاقتصاد في كساد يزداد عدد الناس غير المشتغلين ومن ثم تزداد مدفوعات التأمين الحكومية ضد البطالة.

1 – 1 المشتريات الحكومية (G) و صافي الضرائب (T) و الدخل التصرفي Government Purchases G, Net Taxes T, and Disposable) (Y_d) :(Income Y_d

استعرضنا سابقاً المستوى التوازني للناتج القومي لاقتصاد افتراضي بسيط، حيث لا يوجد ضرائب ولا إنفاق حكومي ولا صادرات. وذلك لتقديم فكرة عامة عن كيفية عمل الاقتصاد الكلي. ولنكون أكثر واقعية، نحتاج لاقتصاد يكون للحكومة فيه دور.

و سنقوم بإضافة القطاع الحكومي (Government Sector)، و للتبسيط سنجمع بين نشاطين حكوميين (جباية الضرائب ودفع المدفوعات التحويلية) وذلك في فئة سنسميها صافي الضرائب T (Net Taxes)، و صافي الضرائب يساوي مدفوعات الشركات والقطاع العائلي إلى الحكومة ناقصاً منها المدفوعات التحويلية من قبل الحكومة للقطاع العائلي.المتغير الآخر الذي سنأخذه بالاعتبار هو مشتريات الحكومة (Government Purchases) من السلع والخدمات (G).

مناقشاتنا السابقة حول استهلاك العائلات لم تأخذ الضرائب بالحسبان، فلقد افترضنا أن كل الدخل المتولد في الاقتصاد كان ينفق أو يدخر من قبل العائلات. عندما نتحدث عن دور الحكومة كما في (الشكل 4–1) نرى أن الدخل Y (Income) يتدفق باتجاه العائلات، والحكومة تأخذ دخلاً من العائلات بشكل ضرائب T (Taxes)، لذلك فإن الدخل النهائي الذي تحصل عليه العائلات يسمي الدخل التصرفي أو المتاح (Disposable Income)، أو الدخل ما بعد الضريبة (After-Tax Income) و نرمز له Y_d.

الدخل التصرفي = الدخل الكلي – صافي الضرائب

$$Y_d = Y - T$$

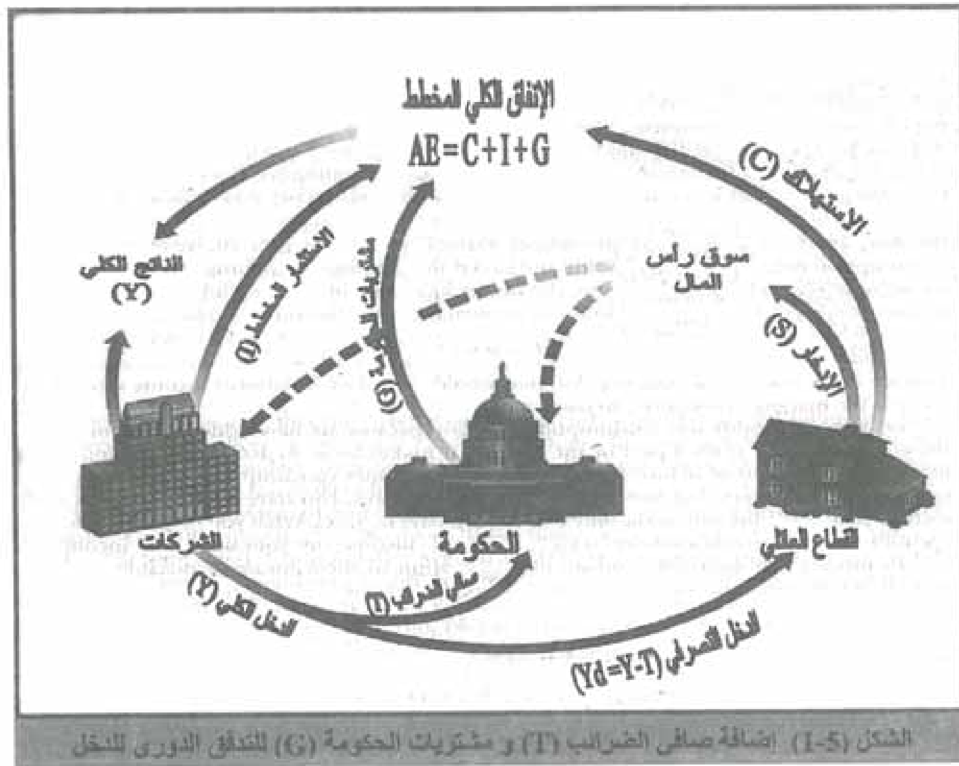
إن الدخل التصرفي يستثني الضرائب المدفوعة من العائلات، ويتضمن المدفوعات التحويلية المدفوعة للعائلات من قبل الحكومة ، والى الآن نحن نفترض أن صافي الضرائب T لا يعتمد على الدخل Y.

إن الضرائب التي لا تعتمد على الدخل تسمى الضرائب المقطوعة (Lump-sum Taxes).

وكما يبين الشكل التالي (5−1)، الدخل التصرفي للعائلات يجب أن يذهب إما إلى الاستهلاك (C) أو إلى الادخار (S).

الدخل التصرفي = الاستهلاك + الادخار

$$Y_d = C + S$$



الشكل (5-1) إضافة صافي الضرائب (T) و مشتريات الحكومة (G) للتدفق الدوري للدخل

و لكننا رأينا أن الدخل التصرفي هو أيضاً الدخل الكلي (Y) ناقصا صافي الضرائب (T)، يمكن كتابة المعادلة كالتالي:

الدخل الكلي – صافي الضرائب = الاستهلاك + الادخار

$$Y - T = C + S$$

و بإضافة صافي الضرائب إلى الطرفين :

الدخل الكلي = الاستهلاك + الادخار + صافي الضرائب

$$Y = C + S + T$$

هذه المطابقة تقول أن الدخل يقسم إلى ثلاثة أجزاء:

الحكومة تأخذ جزءاً وهو صافي الضرائب T، والعائلات تقسم الباقي ما بين الاستهلاك C والادخار S.

ولأن الحكومة تنفق المال على البضائع والخدمات، لابد من توسيع تعريف الإنفاق الكلي المخطط (AE) والذي يعبر عن مجموع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات (C) و الاستثمارات المخططة للشركات (I) والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات (G).

الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + المشتريات الحكومية

$$AE = C + I + G$$

إن عجز الموازنة العامة للحكومة (Budget Deficit)، هو الفرق بين ما تنفقه G، وما تحصل عليه من خلال الضرائب T، في فترة معينة:

العجز الحكومي = الإنفاق الحكومي – صافي الضرائب

عجز الموازنة = G – T

إذا تجاوز الإنفاق الحكومي صافي الضرائب فلابد للحكومة من الاقتراض لتمويل هذا العجز وذلك عبر بيع سندات و أذون الخزينة. في هذه الحالة جزء من مدخرات العائلات

S سيذهب إلى الحكومة، الجزء المنقط في الشكل السابق (5-1)، يعبر عن ذهاب جزء من الادخار للشركات لتمويل مشاريع الاستثمار وجزء آخر يذهب للحكومة لتمويل العجز).

أما إذا كان الإنفاق الحكومي أقل من الضرائب فهذا يعني أن الحكومة تنفق بأقل مما تحصل عليه من جباية الضرائب ،ومن ثم تكون في حالة فائض (Surplus). أي إن الفائض ببساطة هو عكس العجز (Deficit).

1 – 2 إضافة الضرائب إلى دالة الاستهلاك

:(Adding Taxes to Consumption Function)

قمنا سابقاً بفحص السلوك الاستهلاكي لدى العائلات ولاحظنا أن الاستهلاك الكلي C (Aggregate Consumption) يعتمد على الدخل الكلي Y (Aggregate Income) حيث كلما زاد الدخل الكلي زاد الاستهلاك الكلي بشكل عام وهو ما يعبر عنه تابع الاستهلاك الخطي: $C = a + b\,Y$.

حيث تمثل a مقدار الاستهلاك المستقل أو الذاتي حين يكون الدخل مساوي للصفر، وتمثل b الميل الحدي للاستهلاك (MPC). نحتاج لتعديل هذه المعادلة لأننا قمنا بإضافة الحكومة إلى الاقتصاد. ومع تواجد الضرائب يفترض أن يتم تعديل الدخل (Y) إلى الدخل التصرفي (Y_d) بعد اقتطاع الضرائب ليتم تحديد السلوك الاستهلاكي.

مثال : إذا كنت تحصل على دخل مقداره مليون ليرة، ولكنك يجب أن تدفع 950 ألف ليرة كضرائب، ففي هذه الحالة يكون دخلك التصرفي مماثلاً تماما لمن يحصل على 50 ألف ليرة ولكن من دون دفع أي ضرائب.

المعادلة الخطية تصبح كالتالي:

$$C = a + b\,Y_d$$

$$C = a + b\,(Y - T)$$

وهي معادلة تعبر عن الاستهلاك اعتماداً على الدخل التصرفي بدلاً من الدخل قبل الضرائب.

الاستثمار (Investment): تستطيع الحكومة التأثير على السلوك الاستثماري من خلال سياساتها الضريبية المختلفة، كما يتأثر الاستثمار أيضاً بالوضع الاقتصادي ومعدلات الفوائد. و لغرض التحليل الحالي، سنعد الاستثمار (I) متغيراً مستقلاً.

1 – 3 الناتج الكلي التوازني

: Y = C + I + G (Equilibrium Output)

رأينا سابقاً أن التوازن يحدث عندما يكون الناتج الكلي (Y) مساوياً للإنفاق الكلي المخطط (AE). وحيث إن الإنفاق الكلي المخطط في ظل وجود قطاع حكومي هو:

$$AE = C + I + G$$

إذا تصبح معادلة التوازن:

$$Y = C + I + G$$

في حال تجاوز الناتج الكلي (Y) الإنفاق الكلي المخطط (C+I+G)، سيكون هناك زيادة غير مخططة في المخزون، أي إن الاستثمار الفعلي سيتجاوز الاستثمار المخطط . وبشكل معاكس في حال تجاوز الإنفاق الكلي المخطط (C+I+G) الناتج الكلي (Y) فسيكون هناك نقصان غير مخطط له في المخزون.

المثال التالي يوضح تأثير الحكومة في الاقتصاد وشرط التوازن:

أولاً: معادلة الاستهلاك لدينا هي :

$$C = 100 + 0.75\ Y$$

ومع وجود القطاع الحكومي تصبح :

$$C = 100 + 0.75\ Yd$$

أي:

$$C = 100 + 0.75\ (Y - T)$$

ثانياً: نفترض أن الحكومة تشتري سلعاً و خدمات بقيمة 100 مليار ليرة، وتجمع ضرائب بقيمة 100 مليار ليرة، بمعنى أن الحكومة قائمة على موازنة عامة متوازنة (Balanced Budget)، وأن العائدات الضريبية تمول كامل الإنفاق.

ثالثاً: نفترض أن الاستثمار المخطط أيضا يساوي 100 مليار ليرة.

الجدول التالي (5−1)، يوضح المثال:

الجدول 5-1 إيجاد التوازن من أجل I=100، G=100، T=100 (كل الأرقام مقدرة بالمليارات)

(1) الناتج (الدخل) (Y)	(2) صافي الضرائب T	(3) الدخل المتاح $Y_d = Y - T$	(4) الإنفاق الاستهلاكي $C = 100 + 0.75Y_d$	(5) الادخار S Yd - C	(6) الإنفاق الاستثماري المخطط I	(7) مشتريات الحكومة G	(8) الإنفاق الكلي المخطط C+I+G	(9) التغير غير المخطط بالمخزون Y-(C+I+G)	(10) التعديل على عدم التوازن
300	100	200	250	50−	100	100	450	150−	الناتج ↑
500	100	400	400	0	100	100	600	100−	الناتج ↑
700	100	600	550	50	100	100	750	50−	الناتج ↑
900	**100**	**800**	**700**	**100**	**100**	**100**	**900**	**0**	**توازن**
1100	100	1000	850	150	100	100	1050	50+	الناتج ↓
1300	100	1200	1000	200	100	100	1200	100+	الناتج ↓
1500	100	1400	1150	250	100	100	1350	150+	الناتج ↓

ملاحظة: الأرقام افتراضية.

على ســبيل المثال : عند $Y=500$ ، يكون الدخل التصرفي Y_d (Y-T) يســاوي 400 ، وبذلك يكون الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.75(400) = 400$$

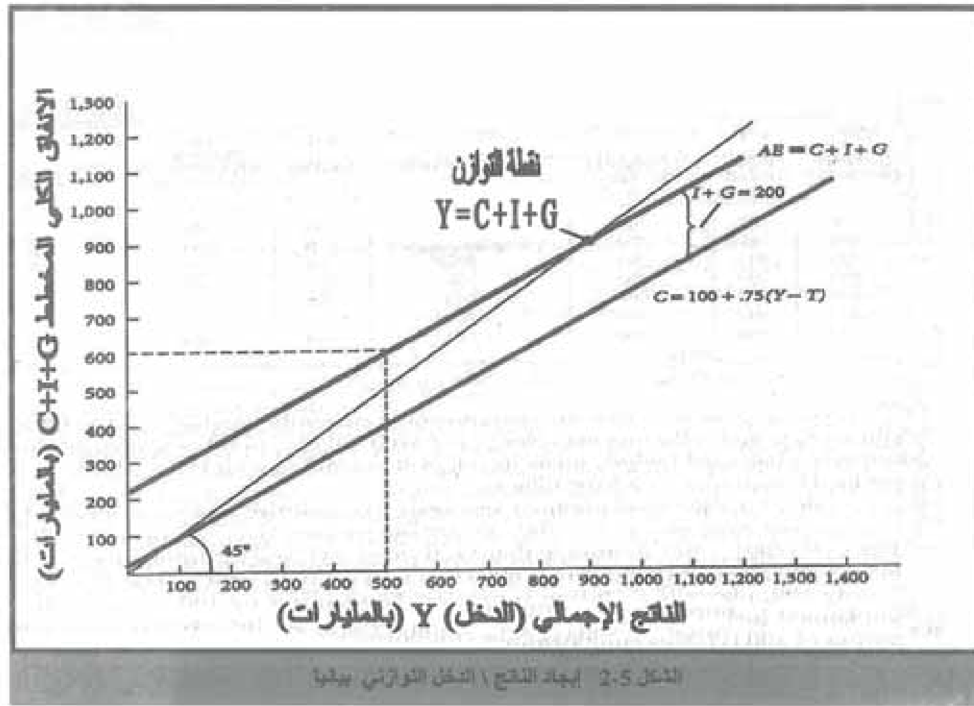
وبفرض أن الاستثمار و الإنفاق الحكومي ثابتان عند 100 ، فإن الإنفاق الكلي المخطط يساوي :

$$AE = C + I + G = 400+100+100 = 600$$

و لأن الناتج الكلي (Y) يساوي 500 ، فإن الإنفاق المخطط أكثر من الناتج بمقدار 100 وكنتيجة لذلك ، هناك تناقص غير مخطط له في المخزون مقداره 100 ، مما يعطي الشركات حافزاً لزيادة الإنتاج. وهكذا فإن الناتج عند مستوى 500 هو تحت مستوى التوازن. إذا كانت $Y=1300$، ستكون $Y_d=1200$ ، وستكون $C=1000$ ، وسيكون الإنفاق الكلي المخطط 1200.هنا ، الإنفاق المخطط أقل من الناتج الكلي ، وسيكون هناك زيادة غير مخطط لها في المخزون مما سيدفع الشركات لتخفيض إنتاجها. وهكذا سيكون ناتج 1300 فوق مستوى التوازن. فقط في حال كان الناتج الكلي (Y) مساوياً 900 عندها سيتوازن الناتج الكلي مع الإنفاق الكلي المخطط، ويتحقق مستوى التوازن.

من الرسم البياني أدناه (الشكل 5-2)، نستطيع استخراج مستوى التوازن السابق بيانياً، أولاً نرسم منحنى دالة الاستهلاك، آخذين بالاعتبار موضوع صافي الضرائب و الذي يســاوي في المثال 100، أي إن دالة الاستهلاك $C= 100 + 0.75Y_d$ ، نكتب: $C =$ $100 + 0.75(Y\text{-}T) \leftarrow C = 100 + 0.75(Y\text{-}100) \leftarrow$

$C = 100 + 0.75\ Y - 75 \leftarrow C= 25 + 0.75Y$ ، أي في حال كان الدخل مساوياً للصفر يكون الاستهلاك مساوياً لــ 25، الميل الحدي للاستهلاك لم يتغير حيث بقي في مثالنا يساوي 0.75، لاحظ أن منحنى تابع الاستهلاك في الشكل يأخذ نقاط المحور الأفقي من العمود 1 في الجدول و نقاط المحور العمودي من العمود 4.



الشكل 2-5 إيجاد الناتج \ الدخل التوازني بيانيا

الإنفاق الكلي المخطط يضيف الاستثمار المخطط إلى الاستهلاك. و الآن بالإضافة إلى الاستثمار المخطط (I=100) ، لدينا الإنفاق الحكومي (G=100) ، ولأن كلاً منهما مقدار ثابت عند كل مستوى من الدخل سنضيف مقدار (I+G=200) للاستهلاك في كل مستوى من الدخل، وستكون النتيجة منحنى AE الجديد، و هو يأخذ نقاط المحور الأفقي من العمود 1 في الجدول و نقاط المحور العمودي من العمود 8.

خط الزاوية 45 يساعد في إيجاد مستوى التوازن للناتج الحقيقي وهو 900 ، و في أي مستوى فوق أو تحت هذا المستوى التوازني يكون هناك عدم توازن .

1 – 4 طريقة (التسريب و الإضافة) في تحقيق التوازن

:(The Leakage/Injection Approach to Equilibrium)

الحكومة تأخذ الضرائب (T) من الدخول المتدفقة وهذا يعد تسرباً، و الادخارات العائلية (S) التي تقتطع من الدخول تعد تسرباً من تدفق الدخل. وبالمقابل، يعد الإنفاق الحكومي (G) والاستثمار المخطط (I) بمثابة حقن، وعند تساوي التسربات (T+S) مع الحقن (G+I) يكون هناك مستوى توازني.

للوصول للنتيجة السابقة، نعرف أنه عند مستوى التوازن يتساوى الدخل الكلي Y مع الإنفاق الكلي المخطط AE، كما نعلم أن (AE=C+I+G)، و أن (Y=C+S+T). أي عند مستوى التوازن لدينا:

$$C+S+T = C+I+G \quad \rightarrow \quad S+T = I+G$$

2 –تطبيق السياسة المالية (تأثير المضاعف) Multiplier Effect:

من خلال ملاحظة الشكل 5–2 نجد أن الحكومة إذا كانت قادرة على تغيير مستويات الضرائب T أو الإنفاق الحكومي G ، فإنها ستكون قادرة على تغيير المستوى التوازني للناتج/الدخل الكلي. هذا بفرض أنها قادرة على التحكم في كل من G،T.

سنستعرض ثلاثة أنواع من المضاعفات :

1 –مضاعف الإنفاق الحكومي (Government Spending Multiplier).
2 –مضاعف الضريبة (Tax Multiplier).
3 –مضاعف الموازنة المتوازنة (Balanced-Budget Multiplier).

2 – 1 مضاعف الإنفاق الحكومي
:Government Spending Multiplier

بفرض أن الاقتصاد في حالة التوازن كما في الشكل البياني السابق (الشكل 5-2). الإنتاج الكلي والدخل الكلي عند مستوى 900 مليار ليرة لكل سنة ، والحكومة حاليا تشتري بضائع وخدمات بقيمة 100مليار ليرة وتقوم بتمويلهم عبر ضرائب بـــ 100مليار ليرة، أي أن الموازنة متوازنة. إضافة إلى ذلك ، القطاع الخاص يستثمر (ينتج بضائع رأسمالية) بمعدل 100مليار ليرة كل سنة.

و لكن تم ملاحظة مشكلة تتمثل بمستوى بطالة مرتفع، و تقرر تخفيضها عبر زيادة الناتج والدخل الكلي، و وبعد إجراء الدراسات، تحدد أن مستوى البطالة المقبول يتحقق فقط إذا زاد الناتج الكلي إلى 1100 مليار ليرة. الآن عليك أن تحدد كيف يمكن للحكومة استخدام الضرائب و الإنفاق الحكومي (السياسة المالية) لزيادة مستوى التوازن للناتج/الدخل الكلي؟

بفرض هناك سياسة لإبقاء مستوى الضرائب على الوضع الحالي دون تغيير (أي أن T لن تتغير لعدة سنوات)، مما يعني أننا نستطيع التحكم بالإنفاق الحكومي G فقط ، أي أن لديك القدر على زيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الضرائب ثابتة.

و لزيادة الإنفاق الحكومي من دون زيادة الضرائب، على الدولة أن تقترض. عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من إيرادات الضرائب تواجه الحكومة عجزاً وهو الفرق مابين G و T والذي سيتم اقتراضه في هذه الحالة.

إذاً كم هي الزيادة في الإنفاق المطلوبة لتوليد زيادة مقدارها 200 مليار ليرة في المستوى التوازني للناتج بحيث تدفعه لمستوى 1100 مليار ليرة وتخفض بذلك البطالة للمستوى المقبول ؟ قد تقول أنه لأننا نحتاج لزيادة الدخل بمقدار 200، يجب علينا زيادة الإنفاق الحكومي بالكمية نفسها. ولكن ماذا سيحدث؟ الزيادة في الإنفاق الحكومي ستجعل الاقتصاد خارج مستوى التوازن.

بما أن الإنفاق الحكومي G هو جزء من الإنفاق الكلي، فإن الإنفاق الكلي المخطط سوف يزيد بمقدار 200. الإنفاق المخطط سيكون أكبر من الناتج ، والمخزون سيكون أقل من المخطط ، والشركات ستجد الحافز لزيادة الناتج. وبافتراض زيادة الناتج الكلي بمقدار 200 المرغوبة . من الممكن أن نقول إننا قمنا بزيادة الإنفاق بمقدار 200 والناتج الكلي أيضا بمقدار 200 ، إذاً تمت العودة إلى التوازن. لكن في الواقع الموضوع أكثر من ذلك. ففي اللحظة التي يزداد فيها الناتج الكلي، يقوم الاقتصاد بتوليد دخول أكثر وهذا هو الأثر الذي كنا نرغب به: خلق المزيد من التشغيل. إن العمال الموظفين هم مستهلكون أيضاً، وبعض من دخولهم سيذهب للإنفاق. ومع مستوى أعلى للاستهلاك، الإنفاق المخطط سيكون أكبر من الناتج الكلي، والمخزون يكون أقل من المخطط، والشركات ستزيد من إنتاجها، وهكذا ستزيد الدخول مرة أخرى. هذه المرة، الشركات تتجاوب مع الإنفاق الاستهلاكي الجديد، والدخل الكلي يتجاوز 1100.

هذه القصة تعبر عن فعل المضاعف، فعلى الرغم من أن المتغير كان هو الإنفاق الحكومي وليس الاستثمار المخطط، فإن التأثير هو نفسه تأثير المضاعف الذي تم شرحه سابقاً. أي إن زيادة في الإنفاق الحكومي لها التأثير نفسه على المستوى التوازني للناتج و الدخل الكلي بالنسبة للزيادة في الاستثمار المخطط.

ليرة واحدة إضافية من الإنفاق الحكومي أو الاستثمار المخطط لها نفس الأثر على الناتج التوازني . والمعادلة لمضاعف الإنفاق الحكومي هي نفسها بالنسبة لمضاعف التغير في الاستثمار المخطط .

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{MPS}$$

حيث MPS: الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save بشكل عام ، يعرف مضاعف الإنفاق الحكومي بأنه نسبة التغير في مستوى الناتج الكلي التوازني، للتغير في الإنفاق الحكومي.

تذكر أننا كنا نفكر بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200. الآن يمكن استخدام تحليل المضاعف لنرى ما هو المستوى التوازني الجديد للناتج Y؟ قيمة المضاعف في مثالنا هي 4 لأن الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 و بالتالي يكون الميل الحدي للادخار مساوياً لــ 0.25 = 0.75 - 1 ، ويكون مضاعف الإنفاق الحكومي (4 = 1/0.25) وهكذا فإن Y ستزداد بمقدار (800 = 200 *4) . و لأن المستوى الأولي لها كان 900 ، فإن المستوى التوازني الجديد سيكون (1700 = 800 + 900) وذلك عند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200. إن مستوى 1700 أكبر بكثير من مستوى 1100 والذي حسبناه كضرورة لتخفيض معدل البطالة إلى المستوى المطلوب. وبالعودة إلى السابق قليلا ، إذا أردنا زيادة Y بمقدار 200 ، و إذا كان المضاعف يساوي 4، إذاً نحتاج لزيادة G فقط بمقدار (200/4=50)

إذا كان تغير G بمقدار 50 ، سيتغير المستوى التوازني لــY بمقدار 200 ، وستكون قيمته : (900+200=1100) ، بالنظر إلى الجدول التالي (جدول 5-2) يمكن ملاحظة ما يلي:

عندما كان الإنفاق الحكومي 100، الناتج (الدخل) الكلي كان مساوياً للإنفاق الكلي المخطط AE (C+I+G) عند مستوى Y=900 ، الآن زاد الإنفاق الحكومي إلى 150، وعند Y=900، يكون الإنفاق الكلي المخطط (C+I+G) أكبر من Y، ويكون هناك هبوط في المخزون غير المخطط ، ويزداد الناتج لدى الشركات ولكن بكم ؟ المضاعف يخبرنا بأن المستوى التوازني للدخل سيزداد بمقدار أربعة أضعاف تغير الإنفاق الحكومي .

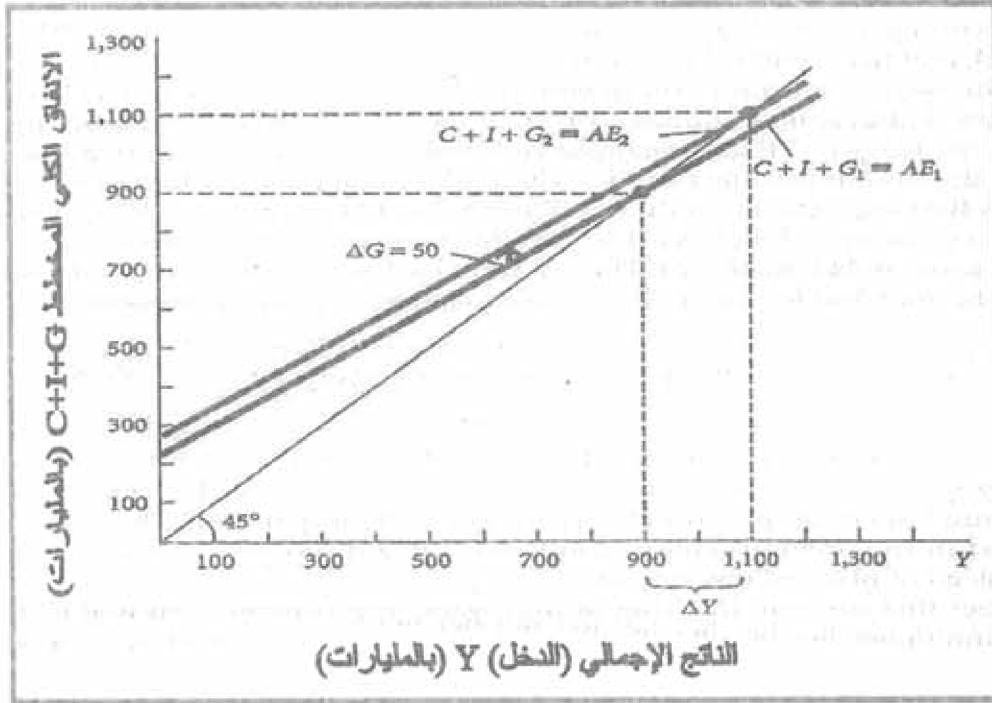
إذا كانت Y=1100، الاستهلاك سيكون (850 = (C=100+0.75(1000) و الآن الاستثمار يساوي100، و الإنفاق الحكومي (150 = 50 + 100) ، فيكون الإنفاق الكلي المخطط AE يساوي :

(850+100+150=1100) أي أن Y=AE و الاقتصاد في حالة توازن.

الجدول 5-2 إيجاد التوازن بعد زيادة الإنفاق الحكومي 50 مليار (زادت G من 100 في الجدول 4-1 إلى 150 هنا)

(1) الناتج (الدخل) (Y)	(2) صافي الضرائب T	(3) الدخل المتاح $Y_d = Y - T$	(4) الإنفاق الاستهلاكي $C = 100 + 0.75Y_d$	(5) الادخار S $Yd - C$	(6) الإنفاق الاستثماري المخطط I	(7) مشتريات الحكومة G	(8) الإنفاق الكلي المخطط C+I+G	(9) التغير غير المخطط بالمخزون Y-(C+I+G)	(10) التعديل على عدم التوازن
300	100	200	250	50−	100	150	500	200−	الناتج ↑
500	100	400	400	0	100	150	650	150−	الناتج ↑
700	100	600	550	50	100	150	800	100−	الناتج ↑
900	100	800	700	100	100	150	950	50−	الناتج ↑
1100	**100**	**1000**	**850**	**150**	**100**	**150**	**1100**	**0**	**توازن**
1300	100	1200	1000	200	100	150	1250	50+	الناتج ↓

والشكل البياني التالي (الشكل 5−3) يوضح كيف تؤدي زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار 50 إلى انتقال دالة الإنفاق الكلي المخطط إلى أعلى ويكون المستوى التوازني الجديد عند تقاطع منحنى AE2 لخط زاوية 45.



الشكل 5-3 مضاعف الإنفاق الحكومي

2 – 2 مضاعف الضريبة (Tax Multiplier):

إن السياسة المالية تتألف من السياسات المتعلقة بالإنفاق و السياسات المتعلقة بالضرائب. ولرؤية ما هو أثر سياسة الضرائب على الاقتصاد، افترض أنك تريد التقدم بخطة لتخفيض البطالة إلى مستوى مقبول، ولكن من دون الزيادة في الإنفاق الحكومي. بدلاً من زيادة الإنفاق الحكومي في خطتك تقرر أن تخفض الضرائب وتحافظ على

المستوى الحالي من الإنفاق، وذلك لأن تخفيض الضرائب سيزيد من الدخل التصرفي، مما سيقود غالباً إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. (تذكر القاعدة الأساسية التي تقول: إن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك). هل نقصان الضرائب يؤثر في الناتج (الدخل) الكلي، كما حصل مع الزيادة في الإنفاق الحكومي G؟

إن نقصان الضرائب سيزيد الدخل، والحكومة لا تنفق بأقل مما كانت تنفق قبل تخفيض الضرائب، والعائلات تجد أن لديها دخلاً بعد الضريبة (دخلاً تصرفياً) أكثر من السابق . هذا يقود إلى زيادة في الاستهلاك والى زيادة في الإنفاق الكلي المخطط، مما يعني أن المخزون أقل من المخطط ومن ثم سيزداد الناتج لدى الشركات.

عندما يزداد الناتج، سيتم توظيف المزيد من العمال، وبالتالي سيتم توليد المزيد من الدخول، مسببة جولة ثانية من الزيادة في الاستهلاك (زيادة ثانوية) وهكذا سيزداد الدخل بمضاعف الانخفاض بالضرائب.

ولكن مضاعف التغير في الضرائب، لا يشبه مضاعف التغير في الإنفاق الحكومي.

لماذا يختلف مضاعف الضرائب عن مضاعف الإنفاق الحكومي؟ للإجابة على ذلك، نحتاج إلى مقارنة الطرق التي يعمل بها كل من تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد. فعندما تزيد الحكومة الإنفاق، هناك تأثير مباشر وفوري على الإنفاق الكلي في الاقتصاد. ولأن G جزء من الإنفاق الكلي المخطط، فتؤدي زيادتها إلى زيادة متساوية في الإنفاق الكلي المخطط. أما عندما تنخفض الضرائب، لا يوجد هناك تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي، ولكن تؤثر فقط على الدخل التصرفي للعائلات والذي يؤثر بدوره على الاستهلاك الذي هو جزء من الإنفاق الكلي.

لنفترض أن الحكومة تقرر أن تخفض الضرائب بمقدار ليرة واحدة. بكم سيزيد مقدار الإنفاق؟

إن الميل الحدي للاستهلاك MPC يدلنا على تغير الإنفاق الاستهلاكي عند تغير الدخل التصرفي. وفي مثالنا، الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 ، وهذا يعني أنه إذا زاد دخل العائلات بعد الضريبة بمقدار ليرة واحدة ، فإن استهلاكهم لن يزيد بكامل الليرة، بل فقط بمقدار 0.75 ليرة (ويكون الباقي 0.25 عبارة عن ادخار).

باختصار، عندما يزداد الإنفاق الحكومي مقدار ليرة واحدة، فإن الإنفاق الكلي المخطط يزداد مبدئياً بكامل المبلغ، أي بكامل G. وعندما تنخفض الضرائب، فإن الزيادة المبدئية في الإنفاق الكلي المخطط هي فقط أمثال الميل الحدي للاستهلاك MPC في الضرائب. ولأن الزيادة الأولية في الإنفاق الكلي المخطط عند تخفيض الضرائب أصغر منها بالنسبة لزيادة الإنفاق الحكومي، فإن التأثير النهائي للضرائب على التوازن الكلي للدخل سيكون أصغر. يمكن حساب حجم مضاعف الضرائب بالطريقة بنفسها التي حسبنا فيها مضاعف الزيادة في الاستثمار والزيادة في الإنفاق الحكومي. التغير النهائي في مستوى التوازن للناتج (الدخل) الكلي (Y) هو :

$$\Delta Y = \text{التغير المبدئي في الإنفاق الكلي} \times \frac{1}{MPS}$$

ولأن التغير الأولي في الإنفاق الكلي الذي سببه التغير في الضرائب ΔT هو (-ΔT * MPC) ، فيمكن بالتبديل في المعادلة إيجاد مضاعف الضرائب:

$$\Delta Y = (-\Delta T \times MPC) \times \frac{1}{MPS} = -\Delta T \times \frac{MPC}{MPS}$$

ولأن تخفيض الضرائب سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والناتج، وزيادة الضرائب تؤدي إلى تقليص الإنفاق الاستهلاكي والناتج، نجد أن مضاعف الضريبة هو مضاعف سلبي :

$$\text{مضاعف الضريبة} = -\frac{MPC}{\mathrm{MPS}}$$

جبرياً، إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75 ، فالميل الحدي للادخار هو 0.25.

و من ثم فإن مضاعف الضريبة يساوي (3- = 0.75\0.25-) فمثلا يؤدي تخفيض الضرائب بمقدار 100 إلى زيادة في مستوى التوازن بمقدار 300 = 3- * 100- .

وهذا مختلف كثيراً عن تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي الذي كان يساوي 4 ، فتحت هذه الظروف ستؤدي الزيادة في G إلى زيادة المستوى التوازني إلى 400 = 4*100.

2 – 3 مضاعف الموازنة المتوازنة (Balanced-Budget Multiplier):

ناقشنا إلى الآن ما يلي :

1 -التغير في الإنفاق الحكومي من دون التغير في الضرائب.

2 -تغير الضرائب من دون التغير في الإنفاق الحكومي.

ماذا لو أنه تمت زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بالمقدار نفسه ؟ أي ماذا لو قررت الحكومة زيادة إنفاقها عبر زيادة الضرائب المفروضة بالكمية نفسها ؟ إن عجز موازنة الحكومة لن يتغير لأن الزيادة في الإنفاق سيقابلها زيادة في الدخل المتحصل من الضرائب.

يمكن في هذه الوضع أن تفكر بأن هذه الحالة من الزيادة المتساوية في الإنفاق والضرائب ليس لها تأثير على الدخل التوازني، ولكن هذا ليس صحيحاً. على سبيل المثال، لو زادت الحكومة إنفاقها بمقدار 40 مليار ليرة، وبفرض أن الضرائب ثابتة، فهذا يعني بحسب تحليلنا السابق أن مستوى الدخل التوازني سيزيد بمقدار 40 مضروبة بمضاعف الإنفاق الحكومي ويساوي في مثالنا 4، أي أن الدخل التوازني سيرتفع بمقدار 160.

الآن افترض أنه بدلاًمن إبقاء الضرائب ثابتة ، سيتم تمويل الإنفاق عبرزيادة مماثلة في الضرائب ، وذلك للمحافظة على موازنة متوازنة.ماذا سيحدث للإنفاق الكلي كنتيجة لارتفاع كل من G و T ؟ هناك أثران أوليان:

الأول: الإنفاق الحكومي يرتفع بمقدار 40 وهذا الأثر مباشر وعاجل و إيجابي.

الثاني : ناجم عن أن الحكومة تجمع ضرائب بمقدار 40 ، وهذه الزيادة في الضرائب لها أثر سلبي على الإنفاق الكلي في الاقتصاد، ولكن هذا الأثر لا يوازن الأثر الأول المتعلق بالزيادة في الإنفاق الحكومي .

الأثر النهائي لزيادة الضرائب على الإنفاق الكلي يعتمد على كيفية تعامل العائلات معه. وكل ما نعرفه عن سلوك العائلات حتى الآن هو أنهم ينفقون 75% من دخولهم ويدخرون 25 % . ونعلم أنه عندما يهبط الدخل التوازني، سينخفض كل من الاستهلاك والادخار .الزيادة في الضرائب بمقدار 40، تقلل من الدخل التصرفي بمقدار 40 ، وهذا يعني أن الاستهلاك سينخفض بمقدار 40 مضروبة بالميل الحدي للاستهلاك أي = 40*0.75 (30) والنتيجة الصافية هي أن الإنفاق الحكومي يزداد بمقدار 40 والاستهلاك ينخفض بمقدار 30 .

الإنفاق الكلي يزداد بمقدار 10 مباشرة (30 - 40) بعد الزيادة التحفيزية للإنفاق الحكومي والضرائب في الموازنة المتوازنة. اذاً، إن زيادة كل من G و T في الموازنة المتوازنة ستزيد الناتج ولكن بكم ؟ ما هو مضاعف هذه الموازنة المتوازنة ؟

مضاعف الموازنة المتوازنة = 1

ولمعرفة الأثر النهائي للزيادة التحفيزية في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، نحتاج لإضافة اثر المضاعف لكل منهما. مضاعف الإنفاق الحكومي هو 1\MPS ، ومضاعف الضرائب هو MPC\MPS–

وبجمع المضاعفين ينتج لدينا: (1-MPC)\MPS وذلك لأن MPC+MPS = 1

وبما أن 1-MPC=MPS

إذاً : MPS/MPS = 1

الجدول 5-3 إيجاد التوازن بعد زيادة الإنفاق الحكومي و الضرائب بمقدار 200 مليار .

(1) الناتج (الدخل) (Y)	(2) صافي الضرائب T	(3) الدخل المتاح $Y_d = Y - T$	(4) الإنفاق الاستهلاكي $C = 100 + 0.75Y_d$	(5) الإنفاق الاستثماري المخطط I	(6) مشتريات الحكومة G	(7) الإنفاق الكلي المخطط C+I+G	(8) التغير غير المخطط بالمخزون Y-(C+I+G)	(9) التعديل على عدم التوازن
500	300	200	250	100	300	650	150-	الناتج ↑
700	300	400	400	100	300	800	100-	الناتج ↑
900	300	600	550	100	300	950	50-	الناتج ↑
1100	**300**	**800**	**700**	**100**	**300**	**1100**	**0**	**توازن**
1300	300	1000	850	100	300	1250	50+	الناتج ↓
1500	300	1200	1000	100	300	1400	100+	الناتج ↓

وبالعودة إلى مثالنا، تذكر أنه باستخدام مضاعف الإنفاق الحكومي، فإن زيادة مقدارها 40 في G سترفع الناتج التوازني بمقدار 160. وكما نعلم، فإن زيادة الضرائب بمقدار 40 ستقلل المستوى التوازني بمقدار 120 (حيث مضاعف الضرائب يساوي 3-)، وسيكون الأثر الصافي هو 40 = 120-160.

إذاً أصبــح من الواضــح الآن أن الأثر على المستوى التوازني يساوي الزيادة المتوازنة في G و T.

أي أن، الأثر الصافي على المستوى التوازني الناتج عن التغير في كل من G و T هو مطابق تماماً لحجم الزيادة الأولية في أحدهما.

إذا أردنا زيادة Y بمقدار 200 من دون زيادة العجز، فإن زيادة في G و T بمقدار 200 ستحقق المطلوب.

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي لها أثر أولي مباشر على الإنفاق الكلي المخطط ولكن الزيادة في الضرائب ليست كذلك. الأثر الأولي لزيادة الضرائب يكون عندما تقلل العائلات من استهلاكها بعدد مرات الميل الحدي للاستهلاك، هذا التغير في الاستهلاك هو أقل من التغير في الضرائب لأن الميل الحدي للاستهلاك هو اقل من الواحد الصحيح.

وإن التحفيز الإيجابي الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي يكون أكبر من التحفيز السلبي الناجم عن زيادة الضرائب، ويكون الأثر الصافي هو مضاعف الموازنة المتوازنة والمساوي للواحد الصحيح.

الجدول التالي (5-4) يلخص كل ما قلناه عن مضاعفات السياسة المالية:

الجدول 5-4 ملخص مضاعفات السياسة المالية			
	الحافز السياسي	المضاعف	الأثر النهائي على توازن الدخل
مضاعف الإنفاق الحكومي	الزيادة أو النقصان في مستوى مشتريات الحكومة ΔG	$\frac{1}{MPS}$	$\Delta G . \frac{1}{MPS}$
مضاعف الضريبة	الزيادة أو النقصان في مستوى صافي الضرائب ΔT	$\frac{-MPC}{MPS}$	$\Delta T. \frac{-MPC}{MPS}$
مضاعف الموازنة المتوازنة	تزامن الزيادة أو النقصان في مستوى مشتريات الحكومة و صافي الضرائب في الموازنة المتوازنة $\Delta G = \Delta T$	1	ΔG
الميل الحدي للاستهلاك MPC : b الميل الحدي للادخار MPS : 1-b			

الضريبة نسبة من الدخل:

افترضنا حتى الآن ان الضريبة قيمة ثابتة مهما تغير الدخل، ولنقترب الى الواقع أكثر سندرس التوازن في حال كانت الضريبة نسبة من الدخل أي $T= -To +tY$ تحتوي هذه المعادلة قسمين الاول ثابت To عندما يكون الدخل يساوي الصفر ، والثاني هو معدل الضريبة t الذي يظهر مقدار تغير الضريبة عند تغير الدخل . لنفترض ان

الضريبة الثابتة 200- وان معـدل الضريبـة 20% فان معادلة الضريبة ستكون $T = -200 + 0.2\,Y$.

لاحظ انه عند الدخل 0 ، فان الحكومة ستجبي صافي ضرائب سالبة وهذا يعني انها تدفع 200 مدفوعات تحويلية . عندما يرتفع الدخل فان كمية الضرائب المحصلة سترتفع .

اما اثر ذلك على معادلات التوازن فانه سيكون كما يلي :

$$Yd = Y - T$$

$$= Y - (-To + tY)$$

أما معادلة الاستهلاك $C = a + b(Y - To - tY)$

$$C = a + bY - bTo - btY$$

اما الدخل عند وضع التوازن فيتحقق عندما : $Y = C + I + G$

$$Y = a + bY - bTo - btY + I + G$$

$$Y = (1/\ 1 - b + bt)\,(a + I + G - bTo)$$

هذا يعني ان اي زيادة في الانفاق بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لزيادة الدخل التوازني بمقدار :

$$1/\ 1 - b + bt$$

وهـذا هو المضاعـف الانفاقي في اقتصـاد مفتوح وعند معدل ضريبة مرتبط بالدخل أما مضاعف الضرائب في هذا الاقتصاد فيكون :

$$-b/\ 1 - b + bt$$

3 الموازنة العامة للحكومة (Government Budget)

بما أن السياسة المالية هي التحكم بالمكونات الموجودة في الموازنة الحكومية و إدارتها (الإيرادات و النفقات)، نحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار مكونات الموازنة في دراستنا للاقتصاد الكلي. الموازنة الحكومية هي وثيقة معقدة وكبيرة، تصدر في كل سنة ويدرج فيها بشكل مفصل ما تخطط له الحكومة من إنفاق، بالإضافة لكل مصادر إيراداتها المتوقعة للسنة القادمة، وتنتج عن مزيج وتفاعل من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تخدم الموازنة ثلاث وجهات نظر:

أولا: هي وثيقة سياسية تخدم مجموعات أو أقاليم محددة (كبار السن يستفيدون من التأمين الاجتماعي، المزارعون من دعم الأسعار الزراعية)، وتحمل هذه الوثيقة العبء (الضرائب) على مجموعات أخرى.

ثانياً: الموازنة هي انعكاس لأهداف الحكومة التي تريد تحقيقها، على سبيل المثال: بالإضافة إلى مساعدة المزارعين، يهدف دعم الأسعار الزراعية للحفاظ على ما يسمى (المزرعة العائلية)، كما يهدف الحسم الضريبي على الشركات المتعلقة بالبحث والتطوير عن منتجات جديدة إلى تشجيع البحث.

أخيراً: الموازنة يمكن أن تكون تجسيداً لبعض المعتقدات حول: كيف يجب على الحكومة أن تدير الاقتصاد الكلي؟ وإن جوانب الاقتصاد الكلي الموجودة في الموازنة هي فقط جزء من قصة أكثر تعقيداً ويمكن أن تهم علماء السياسة أكثر من الاقتصاديين.

3 – 1 الموازنة (The Budget):

الجدول التالي (5-5) يمثل نسخة مكثفة ومختصرة جداً عن الموازنة الحكومية . نلاحظ أنه في المثال قامت الحكومة بتحصيل 1873.3 مليار وحدة نقدية ، وبشكل كبير من

ضرائب الدخل الشخصي (854.8 مليار) و من المساهمات في نظام التأمين الاجتماعي (737.1 مليار) المكون من ضرائب التأمين الاجتماعي الخاصة بالموظفين و أصحاب التوظيف). المتحصلات من ضرائب الشركات بلغت 179.8 مليار أو ما يشكل 9.6% فقط من إجمالي المتحصلات. بشكل عام تكون ضرائب الشركات كنسبة مئوية من متحصلات الحكومة هي مبالغ صغيرة جداً نسبة إلى الضرائب الشخصية وضرائب الضمان الاجتماعي.

الحكومة في المثال دفعت 2075 مليار وحدة نقدية كنفقات، منها 931.7 مليار ما تمثل المدفوعات التحويلية (ضمان اجتماعي، تعويضات التقاعد العسكري، تعويضات البطالة) - يجب علينا التذكر أن هناك فرقاً هاماً بين المدفوعات التحويلية وبين مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، حيث الكثير من موازنة الحكومة تذهب إلى ما يصنفه الاقتصاديون تحت عنوان المدفوعات التحويلية، وبالنسبة للإنفاق الحكومي يتم فقط حساب مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، أما المدفوعات التحويلية فيتم حسابها كجزء من صافي الضرائب- ، أما عن الاستهلاك فبلغ 586.5 مليار كثاني أكبر مكون للنفقات يليه الهبات المقدمة كمساعدة للدولة والحكومات المحلية بمبلغ 305.7 مليار و أخيراً الفوائد على الدين الحكومي بمقدار 207.8 مليار.

الجدول 5-5 إيرادات و نفقات الحكومة، (بمليارات الوحدات النقدية)		
	الكمية	النسبة من المجموع
الإيرادات:		
* الضرائب على الأشخاص	845.8	45.2
* الضرائب على الشركات	179.8	9.6
* الضرائب غير المباشرة على الأعمال	110.6	5.9
* مساهمة الضمان الاجتماعي	737.1	39.3
المجموع	1873.3	100.0
النفقات الجارية:		
* الاستهلاك	586.5	28.3
* المدفوعات التحويلية	931.7	44.9
* اعتمادات المجالس المحلية و مجالس المحافظات.	305.7	14.7
* صافي مدفوعات الفوائد	207.8	10.0
* صافي الإعانات للمؤسسات الحكومية	43.7	2.1
المجموع	2075.4	100.0
الفائض (+) أو العجز (-) (الإيرادات – النفقات)	- 202.1	
الأرقام افتراضية		

الجدول (S-6) :الموارد و المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة السورية 2010 - 2011(ملايين الليرات السورية)			
الموارد التقديرية في الموازنة العامة (ملايين الليرات السورية)			
	2010	2011	
Tax Revenues and Duties	**278428**	**325005**	إيرادات الضرائب والرسوم
Taxes on Income, Profits and Capital Earnings	148200	177500	ضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
Taxes on Salaries and Wages	9000	12000	ضرائب على الرواتب والأجور
Taxes on Property	4290	4510	ضرائب على الممتلكات
Taxes on Goods and Services	74201	76700	ضرائب على السلع والخدمات
Taxes on International Trade	29100	39300	ضرائب على التجارة الدولية
Other Taxes	13637	14995	ضرائب أخرى
Proceeds of Public Services and Properties	42816	54272	بدلات الخدمات وإيرادات وأملاك الدولة
Miscellaneous Revenues	79250	75190	إيرادات متنوعة
Use of Reserves	0	0	المأخوذ من الاحتياطي
Others	79250	75190	مختلفة
Available Surplus	177092	194192	الفائض المتاح
Budget Surplus	168079	185005	فائض الموازنة
Liquidity Surplus	0	0	فائض السيولة
Municipalities	9013	9188	البلديات
Exceptional Proceeds	**176414**	**186341**	**متحصلات استثنائية**
Foreign Loans and Resources	11935	18852	قروض وموارد خارجية
Local Resources	164479	167489	موارد داخلية
Other Investment Revenues	0	0	إيرادات استثمارية أخرى
Total	**754000**	**835000**	**المجموع**

المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة (ملايين الليرات السورية)			
	2010	2011	
By Function			حسب الوظيفة
Community, Social and Personal Services	480875	520817	الخدمات الجماعية والاجتماعية الشخصية
Services Administration	12209	12084	إدارة الخدمات
Administration and Judiciary	138887	147062	الإدارة والقضاء
National Security	108907	120291	الأمن القومي
Foreign Affairs and Information	10845	11986	الشؤون الخارجية والإعلام
High Education	29904	32300	التعليم العالي
Education	55732	59113	التربية
Culture and National Guidance	2309	2625	الثقافة والإرشاد القومي
Social Welfare	10674	12769	الرعاية الاجتماعية
Economy and Finance	111408	122588	الاقتصاد والمال
Agriculture, Forestry and Fishing	33489	36439	الزراعة والغابات والأسماك
Extractive Industry	17991	22955	الصناعة الاستخراجية
Manufacturing Industry	8110	7335	الصناعة التحويلية
Electricity, Gas and Water	55721	68670	الكهرباء والغاز والماء
Building and Construction	1190	1386	البناء والتشييد
Commerce	4060	2802	التجارة
Transport, Communication and Storage	35389	39187	النقل والمواصلات والتخزين
Finance, Insurance and Real Estate	4730	4971	المال والتأمين والعقارات
Other Expenditures	112445	130437	نفقات أخرى
Total	754000	835000	المجموع

By Economic Purpose			حسب التصنيف الاقتصادي
Current Expenditures	341772	360146	**نفقات جارية**
Wages and Salaries	154465	155500	رواتب وأجور
Administration Expenditures	33236	33525	نفقات إدارية
Transfers and Subsidies	36947	43518	نفقات تحويلية
Other Expenditures	117123	127603	نفقات أخرى
Investment Expenditures	327000	380000	**نفقات استثمارية**
Local Financing	315065	361148	موارد محلية
Foreign Financing	11935	18852	موارد خارجية
Lending and other Repayable Liabilities	85228	94854	**الديون والالتزامات الواجبة الأداء**
Total	754000	835000	**المجموع**
المصدر: مصرف سورية المركزي – النشرة الاحصائية الربعية – المجلد 28 العدد(1-2-3-4) – 2010			

3 – 2 العجز أو الفائض (The Surplus or Deficit):

الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها يسمى الفائض(+) أو العجز (-). ومن خلال الجدول السابق (4-5) نلاحظ أن الحكومة أنفقت أكثر مما حصلت خلال الفترة مما أدى بالنتيجة إلى عجز بمقدار 202.1 مليار وحدة نقدية. فائض الموازنة (Budget Surplus) هو عندما تفوق إيرادات الحكومة نفقاتها.

أما عجز الموازنة (Budget Deficit) فهو عندما تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، و تكون الحكومة أمام مشكلة تمويل هذه النفقات من عدة خيارات تنتقي منها حسب سياساتها و توجهاتها، حيث لكل مصدر إيجابيات و سلبيات:

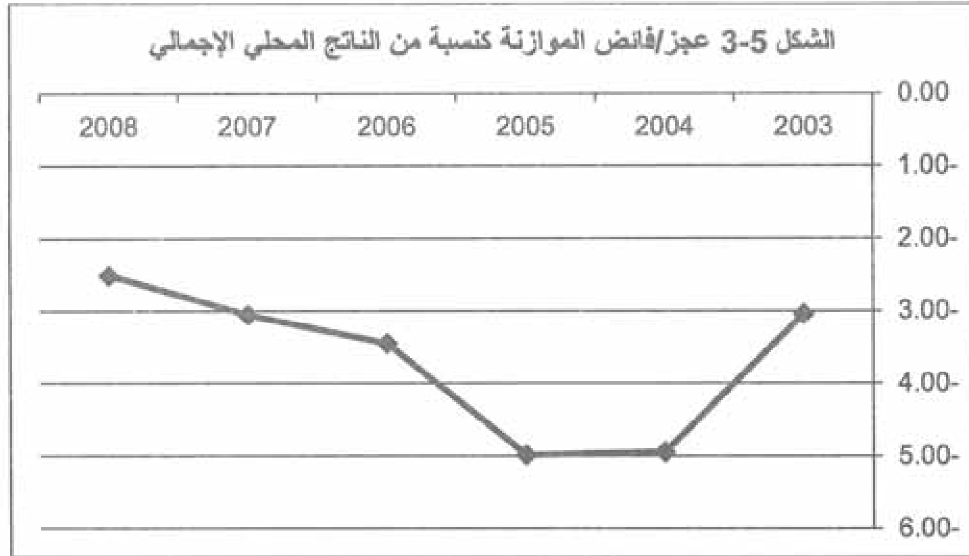
- تقوم الحكومة بتقليص نفقاتها، أو زيادة إيراداتها بالبحث عن موارد إضافية.

- أو تقوم الحكومة بالاقتراض، و هناك مصدران للاقتراض:

* الاقتراض من مصادر خارجية، سواء دول أخرى أو جهات رسمية دولية، لكن ذلك قد يسبب ضغوطاً سياسية و اقتصادية، كما أن الجهات المقرضة تتحكم بأسعار الفائدة.

* الاقتراض من مصادر داخلية، و ذلك عن طريق إصدار سندات حكومية (طويلة الأجل) أو أذونات خزينة (قصيرة الأجل)، و تقوم الحكومة ببيع هذه السندات الحكومية للجمهور، أي أن الحكومة تصدر وثائق ورقية تعد فيها بدفع مبلغ محدد مع فائدة وذلك في المستقبل، وبالمقابل تحصل على الأموال من المشترين لهذه الأوراق وتستخدم هذه الأموال في تمويل نفقاتها .هذا المصدر يؤدي لامتصاص بعض الكتلة النقدية في التداول (تحويل النقود من أيدي المواطنين إلى الحكومة)، مما قد يؤدي لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري، و قد يؤدي للانكماش، لكن عرض النقود لا يتغير لأن ما ينقص من أرصدة المواطنين يضاف لأرصدة الحكومة.

- و هناك مصدر آخر، يتم اللجوء إليه كحل أخير، و هو الاقتراض من المصرف المركزي (الإصدار النقدي)، أي طبع المزيد من الأوراق النقدية لتمويل عجز الموازنة، و ذلك يؤدي لزيادة الكتلة النقدية و زيادة الإنفاق و ما يترتب على ذلك من آثار تضخمية، لا تكون محبذة . و قد يتم المزج بين هذه المصادر، و يتم القرار بعد دراسة مفصلة، للإيجابيات أو السلبيات المترافقة مع كل مصدر.



المصدر : النشرة الإحصائية الربعية , المجلد: (47) , العدد : (1-2) , السنة : (2009)

الدين العام (The Debt): عندما يحصل عجز لدى الحكومة، و تقوم بالاقتراض لتمويل نفقاتها. فإن هذا الاقتراض يزيد من الدين العام (إجمالي المبلغ الذي تدين به الحكومة). أي أن الدين العام هو المجموع الكلي لكل العجوزات المتجمعة ناقصاً الفوائض المتحققة.

بلغ العجز المقدر المبين في مشروع الموازنة العامة للدولة (سورية) لعام 2010, (176,413)مليار ل.س و ورد في بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2010, و تحت بند إدارة العجز:

" إن وزارة المالية حددت سياسة تمويل العجز و إدارة هذا العجز وفق الأولويات الآتية:

1) تمويل العجز عن طريق زيادة الإيرادات المحلية سواء من الضرائب و الرسوم (من دون فرض ضرائب و رسوم جديدة), أو الاستثمارية عن طريق زيادة الفوائض الاستثمارية التي ستورد إلى الخزينة العامة للدولة.. و هذه الزيادة ستسهم في خفض العجز المقدر في الموازنة, و بالمقابل فإن انخفاض هذه الإيرادات ستؤدي لزيادة العجز المقدر.
2) تمويل العجز عن طريق ضبط الإنفاق العام غير المنتج..
3) تمويل العجز عن طريق:
   ← الاقتراض الداخلي: و الحكومة عازمة على تفعيل سوق السندات خلال 2010.
   ← الاقتراض الخارجي إن توفر بشروط ميسرة.
4) تمويل العجز عن طريق السحب من احتياطيات وزارة المالية لدى مصرف سورية المركزي.
5) تمويل العجز عن طريق الاقتراض من مصرف سورية المركزي.

إن تمويل العجز حسب البندين الأخيرين لا نحبذهما لأنهما سيسهمان في زيادة معدل التضخم."

4- تأثير الاقتصاد على موازنة الحكومة (The Economy's Influence on the Government Budget):

بعض أجزاء موازنة الحكومة تعتمد على حالة الاقتصاد ، والتي لايوجد تحكم مباشر للحكومة فيها . فيما يلي بعض الطرق التي يؤثر بها الاقتصاد على الموازنة:

4 – 1 عائدات الضرائب تعتمد على حالة الاقتصاد :

تقوم الحكومة بإصدار القوانين التي تحدد معدلات الضرائب و الشرائح الضريبية، وهي المتغيرات التي تستطيع الحكومة أن تتحكم بها. تعتمد الإيرادات الضريبية على الدخل الخاضع للضريبة، و يعتمد الدخل نفسه على حالة الاقتصاد، وهو شيء لا تستطيع الحكومة التحكم به. الحكومة يمكنها أن تضع ضريبة على الدخل الشخصي مقدارها 20%، ولكن العائد من تلك الضريبة يعتمد على متوسط الدخل المكتسب من قبل العائلات.حيث تجمع الحكومة مثلاً إيرادات أكثر عندما يكون الدخل 40000 ليرة بدلاً من 20000 ليرة.

كما تعتمد الإيرادات الضريبية على أرباح الشركات، و التي بدورها تعتمد على الوضع الاقتصادي، إذ تستطيع الحكومة أن تفرض 14% مثلا على أرباح الشركات ، التي قد تحقق ربحاً كبيراً أو صغيراً، أو قد لا تحقق أرباح على الإطلاق و ذلك خاضع للوضع الاقتصادي، و لوضع الشركة نفسها.

كما تتأثر العائدات الضريبية، بالتهرب الضريبي و التجنب الضريبي، و تستطيع الحكومة الحد من هذا التسرب في الحصيلة الضريبية من خلال الرقابة ووضع عقوبات على التهرب و سد الثغرات القانونية، لكن حتى في حال قامت الحكومة بهذه الإجراءات، فإن الأمر متعلق أيضاً بعوامل مثل الوعي الضريبي لدى المواطنين.

4 – 2 بعض نفقات الحكومة تعتمد على حالة الاقتصاد :

بعض المكونات في جانب النفقات من الموازنة الحكومية أيضا تعتمد على حالة الاقتصاد، عند توسع الاقتصاد، تنخفض البطالة، والنتيجة هي انخفاض تعويضات البطالة و مساعدات ذوي الدخل المحدود. بعض الأفراد ممن يأخذون هذه التعويضات خلال الأوقات الاقتصادية السيئة يصبحون قادرين على إيجاد أعمال عندما تتحسن حالة الاقتصاد حيث يبدؤون بكسب دخل كافٍ ، كما أن المدفوعات التحويلية تخفض بشكل تلقائي خلال فترة التوسع الاقتصادي . وخلال فترة الكساد ، تميل المدفوعات التحويلية للزيادة لأن هناك الكثير من الناس من دون عمل ويزداد عدد الفقراء.

سبب آخر يجعل الإنفاق الحكومي لا يمكن التحكم به تماماً هو أن التضخم غالباً ما يرتفع في فترات الانتعاش الاقتصادي، وهذا يقود الحكومة إلى الإنفاق أكثر مما خططت له . افترض أن الحكومة طلبت شراء 10 طائرات بسعر2 مليون دولار لكل واحدة وأن التضخم تسبب في جعل السعر الفعلي أعلى من المتوقع . فإذا قررت أن تشتري الطائرات بأي حال، فستكون مجبرة على زيادة إنفاقها، ويكون الانفاق الزائد غير مخطط .

4 – 3 العناصر المساعدة على التوازن تلقائيا (Automatic Stabilizers):

عندما يتوسع الاقتصاد تزداد متحصلات الحكومة من الضرائب، وأيضاً تهبط المدفوعات التحويلية ، مما يقلل من النفقات الحكومية. عناصر العائدات والنفقات التي تتغير تجاوباً مع النشاط الاقتصادي بطريقة ما لتهدئ التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تسمى العناصر المتوازنة آلياً ، حقيقة أن بعض الإيرادات تميل تلقائياً للزيادة ، وأن بعض النفقات تميل تلقائياً للهبوط في حالة توسع الاقتصاد تعني أن فائض الحكومة أكبر أو أن العجز أصغر مما يمكن أن يكون عليه. أما في حالة الركود الاقتصادي فإن الإيرادات الحكومية تهبط، والمدفوعات التحويلية تزيد مما يوهمنا بأن الحكومة تحاول تحفيز الاقتصاد، بينما في الواقع تساعد الظروف الاقتصادية تلقائياً على التوازن.

عند انكماش الاقتصاد أو توسعه، تحدث التغيرات التلقائية في الإيرادات والنفقات الحكومية والتي تميل لتقليل التغير في الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق التوازن فيه تلقائيا .

4– 4 السحب المالي (Fiscal Drag):

السحب المالي هو الزيادة او الانخفاض في الضرائب نتيجة للتغير في الدخل والانتقال ضمن النظام الضريبي الى شرائح ضريبية أعلى أو أخفض حسب التغير في الدخول .

إذا كان الاقتصاد على ما يرام (النشاط الاقتصادي)، الدخل سيكون مرتفعاً وكذلك ستكون عائدات الضرائب وذلك لسببين :

الأول: هناك دخل أكثر ليتم فرض الضريبة عليه حيث يكسب الناس أموالاً أكثر.

ثانياً: بما أن الناس يكسبون دخولاً أكثر ، فهم بذلك ينتقلون إلى شرائح ضريبية أعلى ويرتفع معدل الضريبة التي يدفعونها . هذا النوع من الزيادة في معدلات الضرائب نسميه السحب المالي، لأن الزيادة في متوسط معدلات الضرائب الناتجة عن انتقال الناس إلى شرائح ضريبية أعلى يعمل عمل الجر أو السحب للاقتصاد. عند التوسع الاقتصادي وزيادة الدخل ،فإن آلية زيادة الضرائب التلقائية تبدأ بالعمل، معدلات الضرائب ترتفع وتقلل من دخل ما بعد الضريبة وهذا يبطئ التوسع . والعكس صحيح أيضاً في فترات الانكماش .

4- 5 الموازنة في مستوى التشغيل الكامل (Full-Employment Budget):

رغم أن حالة الاقتصاد تؤثر على عجز الموازنة بقوة ، فاننا لا نستطيع الحكم بدقة لا على غرض ولا على نجاح السياسات المالية بمجرد النظر إلى الفائض أو العجز فقط ، و بدلاً من مجرد النظر ببساطة إلى حجم الفائض أو العجز، قام الاقتصاديون بتطوير طريقة بديلة لقياس فعالية السياسة المالية. و هي : النظر لما ستكون عليه الموازنة بافتراض أن الاقتصاد ينتج عند مستوى التشغيل الكامل ، وهو ما نسميه (موازنة التشغيل الكامل) التي تمكننا من إنشاء معيار لتقييم السياسة المالية .

إن التمييز بين موازنة التشغيل الكامل والموازنة الفعلية هو شيء ضروري . بفرض أن الاقتصاد في حالة كساد وأن العجز 250 مليار وحدة نقدية ، و بفرض أيضاً أنه من المتوقع عند وضع التشغيل الكامل ان يبلغ العجز 75 مليارفقط ، إن عجز الـ 75 مليار سيبقى حتى في حالة التشغيل الكامل ، و ذلك يعود لبنية برامج الضرائب و الانفاق وليس لحالة الاقتصاد .

هذا العجز الذي يبقى في حالات التشغيل الكامل يدعى العجز الهيكلي (Structural Deficit). إن مبلغ الـ 175 ملياراً (250 مليار – 75 مليار) هو جزء من العجز الحاصل بسبب حقيقة أن الاقتصاد في حالة كساد يعرف باسم العجز الدوري (Cyclical Deficit) ، و وجود هذا العجز يعتمد على موقع الاقتصاد في الدورة الاقتصادية (في مرحلة الانكماش او الانخفاض) ويتوقف وجوده عند بلوغ حالة التشغيل الكامل، أي أن العجز الدوري لموازنة التشغيل الكامل هو صفر .

المصطلحات الأساسية

السياسة المالية (Fiscal Policy): هي سياسات الحكومة بما يتعلق بنفقات الحكومة و ايراداتها.

السياسة النقدية (Monetary Policy): هي الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي في الدولة بما يتعلق بالعرض النقدي.

صافي الضرائب (Net Taxes T): هي الضرائب المدفوعة من قبل الشركات و الأفراد للحكومة، مطروحاً منها المدفوعات التحويلية من الحكومة للأفراد.

الدخل المتاح أو التصرفي (Disposable Income): هو مجمل الدخول مطروحاً منها صافي الضرائب، أي $Y_d = Y - T$

عجز الموازنة (Budget Deficit) : هو الفرق بين ما تنفقه الحكومة و ما تحصل عليه من ضرائب (ايرادات) في فترة معينة ، أي : Budget Deficit = G - T.

مضاعف الإنفاق الحكومي (Government Spending Multiplier): نسبة التغير في مستوى الناتج التوازني إلى التغير في الإنفاق الحكومي.

مضاعف الضريبة (Tax Multiplier): نسبة التغير في مستوى الناتج التوازني إلى التغير في الضرائب.

مضاعف الموازنة المتوازنة (Balanced-Budget Multiplier): نسبة التغير في مستوى الناتج التوازني إلى التغير في الإنفاق الحكومي ، عندما يُقابل التغير في الإنفاق الحكومي بتغير مساو له في الضرائب ، و مضاعف الموازنة المتوازن مساو للواحد .

العناصر المتوازنة آلياً (Automatic Stabilizers): هي عناصر عائدات و نفقات في الموازنة الحكومية، تتغير بشكل أوتوماتيكي حسب حالة الاقتصاد، وتؤدي لبقاء الـــناتج المحلي الإجمالي GDP متوازناً.

السحب المالي (Fiscal Drag): التأثير السلبي على الاقتصاد الذي يحصل عندما يزداد متوسط معدل الضرائب بسبب انتقال دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى في حالات الازدهار الاقتصادي.

موازنة التشغيل الكامل (Full-Employment Budget): هي ما يمكن أن تكون عليه موازنة الحكومة في حال كان الإنتاج يتم عند مستوى التشغيل الكامل.

العجز الهيكلي (Structural Deficit): هو العجز الذي يبقى عند مستوى التشغيل الكامل.

العجز الدوري (Cyclical Deficit) : هو العجز الذي يحصل جراء مرور الاقتصاد في فترات الكساد .

أسئلة الفصل الخامس

1. ما المقصود بالسياسة المالية و السياسة النقدية ؟ و ما هي الجهات المسؤولة عن وضع هاتين السياستين و الإشراف على سيرها في سوريا ؟
2. ما هي أدوات السياسة المالية ، و كيف تمكننا هذه الأدوات من التحكم بسير الاقتصاد ؟
3. ما هي العوامل التي تحدد نفقات و عائدات الحكومة ؟
4. في عام 2010 :

* جمع البلد A ضرائب (500000) وحدة نقدية، وأنفق (450000) ، فهل حقق البلد فائضاً أم عجزاً في الموازنة ؟ و كم قيمته ؟
* جمع البلد B ضرائب (250000)وحدة نقدية ، و أنفق (350000) ، فهل حقق البلد فائضاً أم عجزاً في الموازنة ؟ و كم قيمته ؟

5. إذا كانت دالة الاستهلاك، $C= 100 + 0.6\ Y_d$، إذا كان الدخل 1000، و صافي الضرائب 300 ، فكم يساوي الاستهلاك؟

6. انظر للجدول أدناه و أجب عن الأسئلة؟

الناتج(الدخل)	الإنفاق الاستهلاكي	صافي الضرائب	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الحكومي
200	100	100	200	100
400	300	100	200	100
600	400	100	200	100
800	500	100	200	100
1000	600	100	200	100
الأرقام بمليارات الوحدات النقدية				

* عند مستوى إنتاج 600 مليار وحدة نقدية، كم يساوي الإنفاق الكلي؟
* عند مستوى إنتاج 600 مليار وحدة نقدية، هناك تغير غير مخطط في المخزون، ما قيمته؟
* عند مستوى إنتاج 1000 مليار وحدة نقدية، كم يساوي الإنفاق الكلي؟
* عند مستوى إنتاج 1000 مليار وحدة نقدية، هناك تغير غير مخطط في المخزون، ما قيمته؟
* أي مستوى من الإنتاج يمثل الإنتاج التوازني؟ وما قيمة الاستهلاك والادخار عند التوازن؟
* اكتب معادلة الاستهلاك واوجد الدخل التوازني رياضياً .
* عند مستوى إنتاج 400 مليار وحدة نقدية، كم يساوي الدخل التصرفي؟

الفصل السادس

الاقتصاد المفتوح و معدلات أسعار الصرف وميزان المدفوعات

مخطط الفصل:

1. توازن الناتج (الدخل) في اقتصاد مفتوح :

1- 1 القطاع الخارجي و الإنفاق الكلي المخطط .

1- 2 الصادرات و الواردات و الأثر الراجع للتجارة.

1- 3 أسعار الصادرات و الواردات و الأثر الراجع للسعر.

2. الاقتصاد المفتوح مع معدلات صرف مرنة :

2- 1 سوق القطع الأجنبي.

2- 2 العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

2 - 3 تأثير سعر الصرف على الاقتصاد.

3 . ميزان المدفوعات:

3- 1 الحساب الجاري.

3- 2 حساب رأس المال.

1 – توازن الناتج (الدخل) في اقتصاد مفتوح Equilibrium Output (Income) In An Open Economy:

نتحول الآن إلى التحليل في اقتصادٍ مفتوح . كيف يتحدد سريان التجارة و رأس المال ؟ و ما هي الآثار التي يتركها على اقتصاديات الدول المعنية ؟ لتبسيط النقاش سنفترض أن معدلات الصرف ثابتة .

1 – 1 القطاع الخارجي و الإنفاق الكلي المخطط The International Sector And The Planned Aggregate Expenditure:

تتناول أوصافنا السابقة للمضاعف سلوك المستهلكين من القطاع العائلي (C) ، سلوك الاستثمار المخطط للشركات (I) ، إنفاق الحكومات (G) و قد عرّفنا مجموع هذه الأجزاء الثلاثة بالإنفاق الكلي المخطط (AE).

لنحلل القطاع الخارجي يجب ضم السلع و الخدمات التي يصدرها البلد لبقية العالم و ما يستورده أيضا، إذا رمزنا للصادرات (EX) سيكون واضحاً أن (EX) جزء من الإنتاج الكلي و الدخل الكلي.

مثلاً زجاجات زيت الزيتون السوري المباعة خارجاً هي جزء من الإنتاج مثل أي زجاجة زيت مباعة في سوريا ، الصادرات تمثل طلباً على الإنتاج المحلي ليس فقط من قبل الشركات العائلية و الحكومية إنما من قبل بقية العالم. ماذا عن الواردات ؟

الواردات (IM) ليست جزءاً من الإنتاج المحلي، بالتعريف الواردات لا تنتج من قبل البلد الذي يستوردها. عندما ننظر للإنفاق الاستهلاكي الكلي و الاستثمار العام الذي تنفقه الشركات و الإنفاق الحكومي الإجمالي تكون الواردات متضمنة في حساب الإنتاج المحلي، بشكل دقيق يجب أن نطرح الأجزاء من (الاستهلاك و الاستثمار و الانفاق الحكومي) التي تشكل الواردات .

الإنفاق الإجمالي المخطط في اقتصاد مفتوح:

$$AE = C + I + G + EX - IM$$

الحدين الأخيرين مع بعضهما (EX - IM) يشكلان صافي صادرات البلد من السلع و الخدمات.

تحديد مستوى الواردات Determining The Level Of Imports:

ما الذي يحدد مستوى الواردات و الصادرات لبلد ما ؟ نحن نفترض أن مستوى الواردات هو تابع من توابع الدخل (Y)، لسبب بسيط عندما يزداد الدخل، فالمواطنون يشترون أكثر من كل السلع (ملابس ، سيارات ، جبنة ، أجهزة تلفزيون ، فولاذ ، مسجلات ...)، عندما يرتفع الدخل فإن الاستيراد يميل لأن يرتفع أيضا.

و شكل المعادلة : $IM = m\,Y$

حيث Y هي الدخل و m الميل الحدي للواردات و هو رقم موجب نفترضه أصغر من الواحد ، و لولا ذلك فإن زيادة ليرة واحدة في الدخل تولد زيادة أكثر من ليرة في الواردات ، و هذا غير معقول .

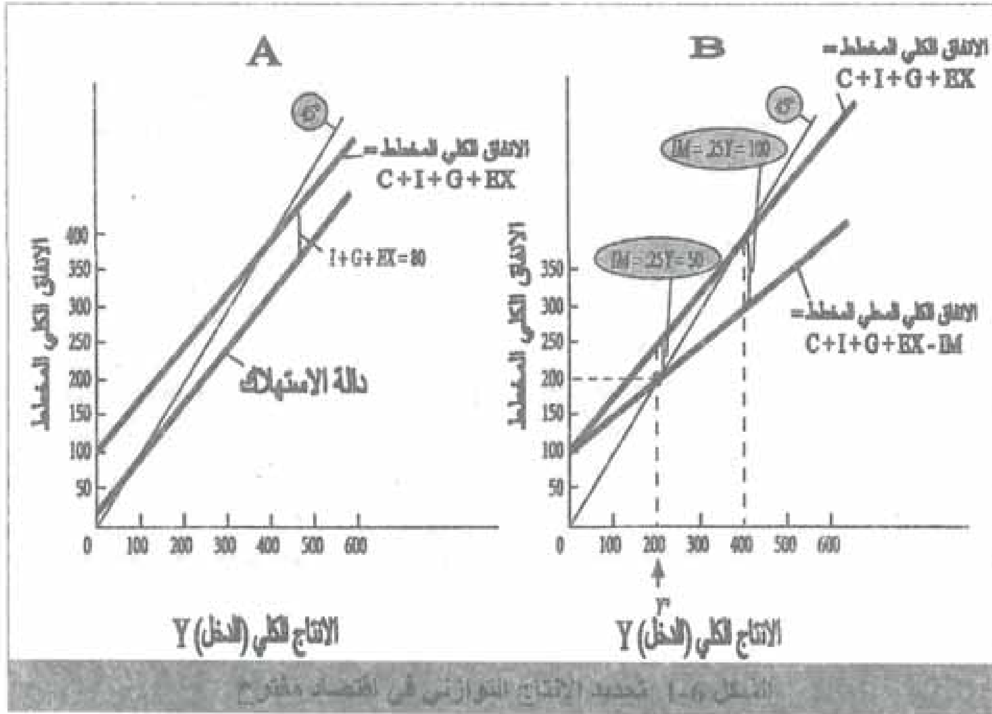
نذكر أن الميل الحدي للاستهلاك يقيس التغير في الاستهلاك ، الذي ينتج من التغير في الدخل بمقدار ليرة واحدة. وبشكل مشابه فالميل الحدي للاستيراد (Marginal Propensity To Import)، هو التغير في الواردات الناتج عن التغير في الدخل بليرة واحدة و سمي اختصاراً بـــ (MPM) او m.

إذا كانت m =0.2 ، أو 20% ، و الدخل 1000 ليرة عندئذ الواردات تساوي : 1000*20% =200 إذا ارتفع الدخل من 1000 الى 1100 عندئذ التغير في الواردات = 100*20% = 20 ، "نحن نفترض أن الصادرات Ex غير متأثرة بصورة مباشرة بحالة الاقتصاد".

الحل من أجل التوازن Solving For Equilibrium:

آخذين بعين الاعتبار افتراض كيفية تحديد الواردات ، نحن نستطيع أن نجد حلاً من أجل توازن الدخل ، هذا الإجراء موضح في الشكل (6-1)، بداية من الخط المعبر عن دالة الاستهلاك في القسم A سنبني تدريجياً أجزاء الإنفاق الكلي المخطط مفترضين

للتبسيط أن الاستثمار المخطط و المشتريات الحكومية و الصادرات كلها ثابتة وغير معتمدة على الدخل.



الشكل 6-1 تحديد الإنتاج التوازني في اقتصاد مفتوح

بإضافة الكميات المثبتة بالاستثمار و الإنفاق الحكومي و الصادرات الى الاستهلاك نحن ننتقل بسهولة من خط دالة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل. في هذا المثال أخذنا حالة الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات = 80 و هذه الأمور تتضمن الإنفاق على الواردات ،و التي هي ليست جزءاً من الناتج المحلي، لنحصل على الإنفاق على الناتج المحلي من السلع يجب أن نطرح الكمية التي استوردت عند كل مستوى من مستويات الدخل، في الشكل B نفترض أن m =25% من الدخل الاجمالي أو الكلي المنفق على السلع والخدمات المنتجة في بلدان أجنبية ، وفقا لهذا الافتراض الواردات هي جزء ثابت من الدخل الكلي ، لذلك عند مستويات أعلى من الدخل ستنفق كمية أكبر على السلع و الخدمات الأجنبية .على سبيل المثال عند دخل Y=200

فإن الواردات =25%*(Y) = 25% * 200= 50 . أما عند الدخل 300 فان الواردات = 25 % * (Y) = 25% * 300 = 75 .

يحدث التوازن عندما يكون الإنفاق الاجمالي المحلي المخطط مساوياً للإنتاج المحلي الاجمالي ، هذا صحيح عند مستوى واحد فقط من الإنتاج الاجمالي ، وهو يحدث كما يظهر بيانيا عند الدخل 200 (الشكل 6-1 B). فاذا كان الدخل أقل من الدخل التوازني ،فإن الانفاق الكلي سوف يفوق الناتج ، والمخزون سيكون أقل من المخطط ، والناتج سيرتفع . أما عند مستويات دخل أعلى من التوازن ، الناتج سيفوق الانفاق المخطط ، والمخزون سيكون أعلى من المخطط ، والناتج سوف ينخفض .

مضاعف الاقتصاد المفتوح The Open Economy Multiplier:

إن كل ذلك له تأثيرات على حجم المضاعف (الذي تعرفنا عليه في الفصل الرابع) ، لنعتبر وجود زيادة مستمرة في المشتريات الحكومية G، مبدئيا الزيادة في G ستجعل الإنفاق الإجمالي المخطط أكبر من الإنتاج الإجمالي، الشركات المحلية سيكون مخزونها أقل من المخطط، و لذلك ستزيد إنتاجها ولكن زيادة الإنتاج تعني دخلاً أكبر و دخول المزيد من العمال في العمل و تزداد الأرباح. بعض الدخل الإضافي يدخر و بعضه الآخر ينفق، الاستهلاك الإضافي المنفق يقود إلى دورة ثانية للمخزون كونها أقل من المخطط و رافعة للإنتاج، توازن الإنتاج يرتفع بمقدار مضاعف عن الزيادة المبدئية في المشتريات الحكومية ،و هذا هو المضاعف.

لقد أوردنا سابقا أن المضاعف البسيط = $\frac{1}{1-MPC}$ او $\frac{1}{MPS}$ ، أي : إن زيادة مستمرة في المشتريات الحكومية = ΔG سوف تؤدي إلى زيادة في الناتج المخطط {(1/(1-MPC)} * ΔG

إذا كان MPC=0.75 و زادت المشتريات الحكومية بمقدار 10 مليار، فإن الدخل التوازني ســيرتفع بمقدار 4 * 10 = 40 مليار .

المضاعف هنا = { 1/(1-0.75) } = { 1/25% } = 4 .

في اقتصاد مفتوح : بعض الزيادة في الدخل و المتأتية من الزيادة في (G) تنفق على الواردات بدلا من السلع و الخدمات المنتجة محلياً ،.إن الجزء من الدخل المنفق على الواردات لا يزيد الإنتاج المحلي Y، فالواردات منتجة من قبل الأجانب .

لنحسب المضاعف نحتاج أن نعرف كم من الزيادة الحاصلة في الدخل تستعمل لزيادة الاستهلاك المحلي ،حيث نفترض أن كل الواردات هي سلع استهلاكية ،(في الواقع إن بعض الواردات هي سلع استثمارية و البعض الآخر هو مشتريات حكومية) بحالات أخرى نحتاج أن نعرف الميل الحدي لاستهلاك السلع المحلية .

الاستهلاك المحلي هو(C - IM)أي (الاستهلاك – الواردات) إذاً الميل الحدي للاستهلاك المحلي هو الميل الحدي لاستهلاك كل السلع مطروحاً منه الميل الحدي للاستيراد. إن الميل الحدي لاستهلاك السلع المحلية هو : (MPC-MPM) . نتيجة لذلك فإن :

$$\text{مضاعف الاقتصاد المفتوح} = \frac{1}{1-(MPC-MPM)}$$

لو فرضنا أن MPC=75% و MPM=25% فإن المضاعف = $\frac{1}{\%50}$ = 2 هذا المضاعف أصغر من المضاعف فيما لو لم نأخذ الواردات في الحسبان و الذي هو 4 .

الموجز في نموذج المضاعف في الاقتصاد المفتوح (– OPEN ECONOMY MULTIPLIER MODEL) هو : أن تأثير الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي أو الاستثمار على الدخل و الذي هو المضاعف يكون أصغر في الاقتصاد المفتوح منه في الاقتصاد المغلق . السبب هو عندما يتزايد الإنفاق الحكومي (أو الاستثمار) و يتزايد الدخل و الاستهلاك فإن بعضاً من الإنفاق الاستهلاكي الإضافي الناتج يكون على السلع و الخدمات الأجنبية المستوردة .

1 – 2 الصادرات والواردات و الأثر الراجع للتجارة (التغذية الراجعة) Imports And Exports And The Trade Feedback Effect:

افترضنا للتبسيط أن مستوى الواردات يعتمد فقط على الدخل و أن مستوى الصادرات ثابت . في الواقع إن كمية الإنفاق على الواردات تعتمد على عوامل أخرى غير الدخل ، و الصادرات ليست ثابتة . سننظر إلى الأمر بصورة أكثر واقعية :

محددات الواردات The Determinants Of Imports:

العوامل نفسها التي أثرت بسلوك الاستهلاك العائلي و سلوك استثمار الشركات سوف تؤثر بشكل مشابه على الطلب على الواردات. لأن بعض السلع المستوردة هي سلع استهلاكية و بعضها الآخر سلع استثمارية. على سبيل المثال :أي شيء يزيد الإنفاق الاستهلاكي من المحتمل أن يزيد الطلب على الواردات. فأي شيء يزيد الإنفاق الاستثماري من المحتمل أن يزيد الطلب على الواردات ،فان تناقص معدلات الفائدة مثلا سوف يشجع الإنفاق على كل من السلع المنتجة محلياً و السلع المنتجة أجنبياً. كما يوجد اعتبار إضافي في تحديد الانفاق على الواردات : هو الأسعار النسبية للمنتجات المحلية و المنتجات الأجنبية، إذا انخفضت أسعار السلع الأجنبية نسبة لأسعار السلع المحلية سوف يتم استهلاك السلع الأجنبية أكثر من السلع المحلية. عندما تكون السيارات اليابانية رخيصة مقارنة مع السيارات الأمريكية فإن استهلاك السيارات اليابانية سيكون مرتفعا والعكس صحيح .

محددات الصادرات The Determinants Of Exports:

نستغني الآن عن فرضية أن الصادرات ثابتة .ان الطلب على الصادرات المحلية من قبل البلدان الأخرى يكون هو نفسه الطلب على الواردات من قبل تلك الدول .

إن إجمالي الإنفاق على الواردات في دولة خارجية هو تابع للعوامل التي شرحناها سابقا ، عدا أن المتغيرات هنا متغيرات خارجية و ليست متغيرات محلية ، وهذا بدوره صحيح بالنسبة لباقي الدول. إن الطلب على صادرات محلية يعتمد على النشاط الاقتصادي في بقية العالم: الأجور الحقيقية في بقية العالم، الثروة، دخول غير قوة العمل، معدلات الفائدة و أسعار السلع المحلية نسبة إلى أسعار السلع في بقية دول العالم ، و ما إلى ذلك. إذا

تزايد الإنتاج الأجنبي فإن صادرات البلد تميل للزيادة و كذلك فصادرات البلد تميل للارتفاع عندما تنخفض الأسعار المحلية نسبة إلى نظيراتها في بقية العالم .

التأثير الراجع للتجارة The Trade Feedback:

نستطيع الآن أن نجمع بين الطلب على الواردات والطلب على الصادرات لكي نناقش التأثير الراجع للتجارة . بفرض أن سوريا وجدت أن صادراتها تتزايد لأن العالم وجد أنه يفضل المنسوجات السورية عن غيرها إن هذا سيؤدي لزيادة الإنتاج السوري (الدخل) و الذي سيؤدي إلى زيادة في الواردات السورية إن التأثير الراجع للتجارة يبدأ هنا . ذلك لأن الواردات السورية هي صادرات شخص آخر لذلك فإن الطلب الإضافي على الواردات من قبل سوريا يزيد من صادرات بقية دول العالم . عندما تزداد صادرات بلدان أخرى إلى سوريا فإن إنتاج هذه البلدان و دخولها سترتفع أيضا ، وهذا يقود إلى زيادة الطلب على الواردات من بقية العالم بعض الاستيراد الإضافي المطلوب من بقية العالم يأتي من سوريا ،لذلك فإن الصادرات السورية تزداد ،إن الزيادة في الصادرات السورية تنعش النشاط الاقتصادي السوري أكثر، وهذا سيقود إلى زيادة إضافية أخرى على الطلب السوري على الاستيراد، و هكذا دواليك .

الزيادة في الواردات السورية تزيد صادرات دول أخرى، و هذا يحفز اقتصاديات هذه الدول ، و يزيد وارداتها، و هذا يزيد صادرات سوريا، و هذا يشجع الاقتصاد السوري و يزيد وارداته، و هكذا دواليك .... و هذا ما يعرف بتأثير التجارة الانعكاسي ((الراجع)) بمعنى آخر :أي زيادة في النشاط الاقتصادي السوري يقود إلى زيادة عالمية في النشاط الاقتصادي و التي تعود بالنفع على سوريا .

1 - 3 أسعار الواردات و الصادرات و أثر السعر الراجع Imports and Exports Prices And The Price Feedback Effect:

كنا قد تحدثنا عن ثمن الواردات و لكننا لم نناقش العوامل التي تؤثر في أسعار الواردات و هو موضوع شائك حيث تؤخذ بالحسبان أكثر من عملية واحدة

عندما نتحدث عن ثمن الواردات، هل نعني السعر بالليرة أم بالدولار، الين ، اليورو ....؟

و لأن صادرات بلد هي واردات بلد آخر فالسؤال نفسه يطرح من أجل الصادرات . عندما تصدر الصين سيارات إلى سوريا. فالمصنعون معنيون بثمن السيارات باليوان (العملة الصينية)، لأنه هو المستعمل في المعاملات بالصين، المستهلكون السوريون يهتمون بثمن السيارات بالليرة ، لأنها هي المستعملة في المعاملات في سوريا .

إن صلة الوصل بين السعرين هو سعر صرف اليوان/ الليرة. إن أي زيادة في أسعار الصادرات الصينية تعني زيادة أسعار الواردات السورية من الصين ، لذلك عندما ترتفع أسعار الصادرات الصينية دون تغير سعر الصرف ، فإن أسعار الواردات السورية ترتفع . تؤثر أسعار الصادرات من الدول الأخرى على أسعار الواردات السورية، كما تميل أسعار الصادرات في أي بلد لأن تتحرك إلى درجة قريبة إلى حد كبير مع المستوى العام للأسعار في ذلك البلد ، فإذا مرت الصين بحالة ارتفاع عام في الأسعار فمن المحتمل أن ينعكس هذا الارتفاع على أسعار كل السلع المنتجة محليا و كل البضائع المصدرة وغير المصدرة ، و من المحتمل أن يؤثر المعدل العام للتضخم في الخارج على أسعار الواردات السورية فإذا كان معدل التضخم في الخارج مرتفعا فمن المحتمل أن ترتفع أسعار الواردات السورية أيضاً.

التأثير الراجع للسعر The Price Feedback Effect:

لقد رأينا أنه عندما يمر بلد بزيادة في الأسعار المحلية فإن أسعار الصادرات ترتفع أيضاً ، و كذلك عندما ترتفع أسعار الواردات في بلد ما فإن أسعار السلع المحلية من الممكن أن ترتفع أيضاً استجابة لذلك ، و هناك على الأقل حالتان من الممكن أن تحدثا :

<u>أولا :</u> إن أي زيادة في أسعار الواردات من المواد الأولية سوف تحول منحنى العرض الإجمالي للبلد نحو اليسار ، و قد ناقشنا استجابة الاقتصاد الكلي للتغير المفاجئ للتكلفة و إن انتقال منحنى العرض الإجمالي نحو اليسار سيؤدي الى زيادة التكلفة مما يجعل الناتج الإجمالي ينخفض ، و الأسعار ترتفع .

<u>ثانيا:</u> إذا ارتفعت أسعار الواردات نسبياً بالمقارنة مع الأسعار المحلية ، فالقطاع العائلي سيميل لاستعاضة السلع و الخدمات المنتجة محلياً بالواردات ، إن هذا يعادل الانتقال

لليمين لمنحنى الطلب الإجمالي ، فإذا كان الاقتصاد المحلي يشتغل عند الجزء المائل نحو الأعلى من منحنى العرض الإجمالي : فان مستوى السعر المحلي الإجمالي سيرتفع استجابة للزيادة في الطلب الكلي . إن الشركات في حالة المنافسة الكاملة سترى أن السوق قد حددت ارتفاعاً في الأسعار ، كذلك الشركات في حالة المنافسة غير الكاملة ستشهد زيادة في الطلب على منتجاتها .

أظهرت الدراسات أن ثمن السلع المنتجة في بلد ما تتأثر كثيراً بأسعار السلع المستوردة ، مع ذلك فهذه ليست نهاية القصة بفرض بلد ما وليكن س : شهد زيادة في مستوى أسعار المواد المحلية ، فإن هذا سيزيد أسعار صادراتها إلى ص (ولكل الدول الأخرى) إن الزيادة في أسعار الواردات الى ص سيقود الى زيادة في الأسعار المحلية لـــ ص. ان ص تصدر أيضا الى س ، الزيادة في الأسعار عند ص تسبب زيادة أسعار الصادرات الى س و الذي بدوره يحرض على ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية في س .

هذا يسمى تأثير السعر الراجع: بمعنى أن التضخم يمكن تصديره ، فالزيادة في مستوى الأسعار في بلد ما تستطيع أن تقود الأسعار في بلدان أخرى نحو الأعلى، و التي بدورها تشجع على الزيادة في مستوى الأسعار في البلد الأول، ومن خلال أسعار الصادرات و الواردات فإن زيادة الأسعار المحلية يمكن ان ترجع وتنعكس عليها .

من المهم أن ندرك أن النقاش حتى الآن كان قد ارتكز على افتراض ثبات معدلات الصرف . لكن الحقيقة عند معدلات الصرف المرنة هي أكثر تعقيداً، و هذا ما سنوضحه في الفقرت التالية.

2 – الاقتصاد المفتوح مع معدلات صرف مرنة The Open Economy With Flexible Exchange Rates:

أصبحت اقتصاديات العالم متداخلة بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، حتى إننا لا نجد اقتصاداً يعمل بشكل منعزل، فالأحداث الاقتصادية في بلد ما لها انعكاسات مهمة على اقتصاديات بلدان أخرى، والتجارة الدولية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي الحالي .

تتبادل الدول تجارياً مع بعضها بعضاً لتحصل على السلع و الخدمات التي لا تستطيع إنتاجها، أو لأن دولاً أخرى تنتجها بكلفة أقل . فالبلدان الأخرى تزود سورية ببعض السلع و الخدمات، و سورية تزود العالم بالسلع و الخدمات .

من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، الاختلاف الرئيس بين صفقة محلية و صفقة عالمية هو عملية تبادل العملات، فعندما يشتري أفراد من بلدان مختلفة، و يبيعون بين بعضهم ،عندها تتم عملية تصريف العملات. فالتبادل العالمي يجب أن يدار بطريقة تسمح لكلا الشركاء في العملية التجارية (الصفقة) أن يتموا صفقاتهم بعملاتهم الخاصة. اتجاه التجارة بين بلدين يعتمد على – أسعار الصرف – الذي هو سعر عملة أحد البلدين بالنسبة لعملة البلد الآخر. فمثلا إذا كان الين الياباني مرتفعاً (هذا يجعل الدولار منخفضاً) فإن كلا من اليابانيين و الأمريكيين سيشترون من منتجين أمريكيين، أما إذا كان الين منخفضاً (الدولار مرتفع) فإن اليابانيين و الأمريكيين سيشترون من المنتجين اليابانيين.

تتجه التجارة في كلا الاتجاهين و ضمن مجال محدد من أسعار الصرف. كل بلد يتخصص بإنتاج السلع التي تتمتع بميزة مقارنة (يستطيع إنتاجها بكلفة أقل من غيره)، و من ثم تحقق التجارة المنفعة المتبادلة ، و بما أن أسعار الصرف هي عامل في تحديد اتجاه التجارة العالمية ، فإن الآلية التي تتحدد بها مهمة جداً .

– منذ نهاية القرن الماضي و بداية القرن الجديد و النظام النقدي العالمي قد تغير عدة مرات بسبب اتفاقيات و أحداث عالمية. في أوائل القرن الماضي كل العملات تقريباً مرتبطة بالذهب، حيث أن قيمتها كانت عدداً ثابتاً من الأونصات الذهبية، الأمر الذي حدد قيمتها في التجارة العالمية (معدلات الصرف).

– في عام 1944، و في ظل نظام نقدي عالمي فوضوي و باقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتمعت في بريتون وودز (Bretton Woods) في الولايات المتحدة، مجموعة كبيرة من الخبراء ممثلين 44 بلداً و قرروا عددا من الاتفاقيات ، أسست نظاماً لمعدلات الصرف الثابتة، وافقت بموجبه كل دولة على أن تشارك في شراء عملتها وبيعها في سوق القطع الأجنبي عند الضرورة للمحافظة على القيمة المتفق عليها لعملتها .

– بقي نظام معدلات الصرف الثابتة الموضوع باتفاقيات بريتون وودز إلى حد كبير كاتفاق نقدي عالمي حتى عام 1971 ، في نهاية 1971 قررت أمريكا و دول أخرى التخلي عن نظام معدلات الصرف الثابتة لصالح التعويم أو معدلات الصرف المحددة بناء على عوامل السوق ، فبينما كانت الحكومات سابقاً تتدخل لتضمن السيطرة على تحركات معدلات الصرف ، أصبحت معدلات الصرف اليوم تتحدد بدرجة كبيرة بفعل قوى العرض و الطلب غير المنضبطة . إن فهم كيفية تفاعل اقتصاد ما مع بقية العالم عندما تكون معدلات الصرف غير ثابتة ليس بالأمر السهل .

عندما نفترض نظاماً بمعدلات صرف غير ثابتة، فإن معدلات الصرف تحدد سعر السلع المستوردة بالنسبة للسلع المحلية، و لها آثار بالغة الأهمية على مستوى الواردات و الصادرات. بفرض مثلاً أن الدولار انخفض 20% أمام الليرة السورية ، فالدولار في هذه الحالة يشتري ليرات أقل، و الليرات تشتري دولارات أكثر. إن كلاً من المواطنون السوريين الذين يعرفون إمكانية حصولهم على دولارات أكثر مقابل الليرات ، و المواطنين الأمريكيين الذين يحصلون على ليرات أقل مقابل الدولار يجدون أن السلع و الخدمات الاميركية أكثر جاذبية، إن تحركات معدلات الصرف لها تأثير مهم على الواردات والصادرات و على تحركات رأس المال بين الدول .

2 – 1 سوق القطع الأجنبي The Market For Foreign Exchange:

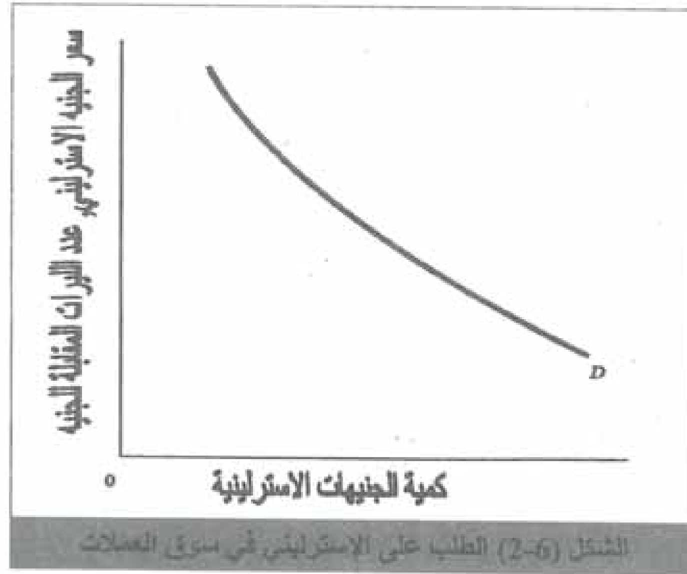
ما الذي يحدد معدل الصرف ضمن نظام تعويم العملة ؟ لنشرح هذا نفترض وجود بلدين فقط هما سوريا و بريطانيا ،من الأسهل فهم العالم من خلال بلدين فقط، و معظم النقاط التي سنصل إليها ممكن أن تعمم على العالم مع عدة شركاء تجاريين .

العرض و الطلب على الجنيهات الإسترلينية :

الحكومات و المواطنون (القطاع الخاص) و البنوك والشركات تتبادل الجنيهات بالليرات، و الليرات بالجنيهات في حالة البلدين المفترضين، من يطلب الجنيهات هم حاملو الليرات والراغبون بتبديلها بجنيهات. والذين يعرضون الجنيهات هم حاملو جنيهات يرغبون بتبديلها بليرات. من المهم ألا نخلط بين عرض الليرات و الجنيهات في سوق القطع الأجنبي، وبين عرض النقود السورية أو البريطانية في بلدها (الكتلة النقدية المعروضة)

،التي تعني كل النقود الموجودة حالياً في التداول، إن عرض الليرات في سوق القطع الأجنبي هو عدد التبادلات التي يرغب حاملوها بتبديلها بجنيهات في فترة زمنية معينة، تتحدد أسعار الصرف من خلال الطلب على الليرات وعرضها في سوق القطع الاجنبي، و يحدد من ثم الطلب والعرض المحلي الإجمالي على الأرصدة النقدية مستوى معدل الفائدة.

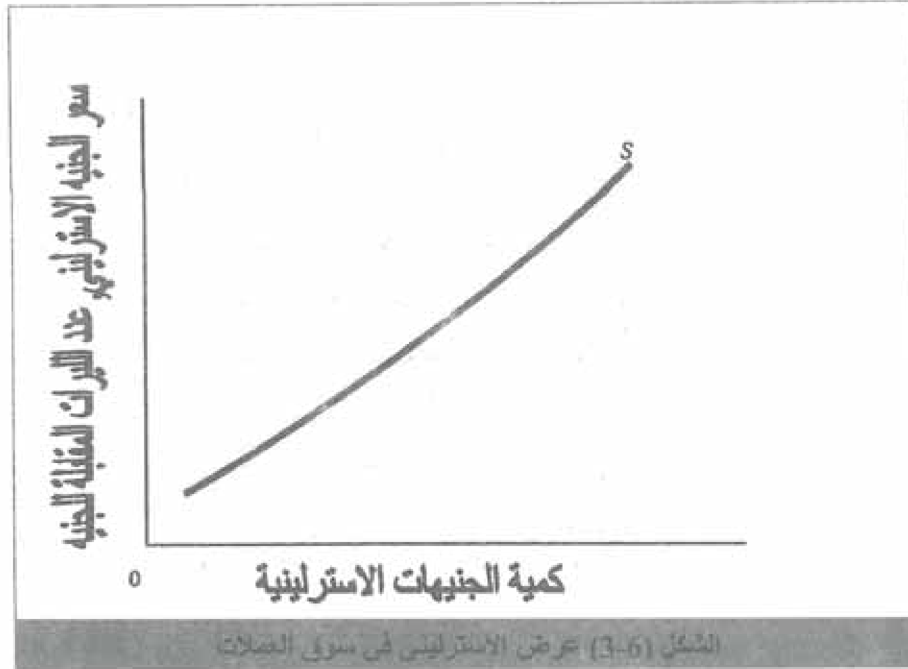
الشكل (6-2) يظهر منحني الطلب على الجنيهات في سوق القطع الاجنبي عندما يكون سعر الجنيه منخفضا فنحتاج لليرات أقل لشراء السلع و الخدمات البريطانية أو للسفر إلى لندن مثلا.



الشكل (6-2) الطلب على الإسترليني في سوق العملات

إن صافي الأسعار مخفضاً بالليرة سيزيد الطلب على المنتجات البريطانية ا سنع و يشجع السياحة و الاستثمار في بريطانيا، إذا كانت أسعار الجنيه في بريطانيا : تتغير فإن كل زيادة في الكمية المطلوبة من السلع و الخدمات البريطانية من قبل الأ نب ستزيد كمية الطلب على الجنيهات. منحني الطلب على الجنيهات يكو: له ـ سالب، الشكل

(3-6) يظهر منحني العرض للجنيهات في سوق القطع الاجنبي، عند مستوى سعر صرف أعلى كل جنيه يشتري ليرات أكثر ،جاعلا ذلك سعر المنتجات السورية أقل بالنسبة للبريطانيين ، أماعندما يكون سعر الجنيه مرتفعاً فإن البريطانيين مستعدون أكثر لشراء المنتجات السورية الصنع – قيمة الليرة منخفضة – .



الشكل (3-6) عرض الاسترليني في سوق العملات

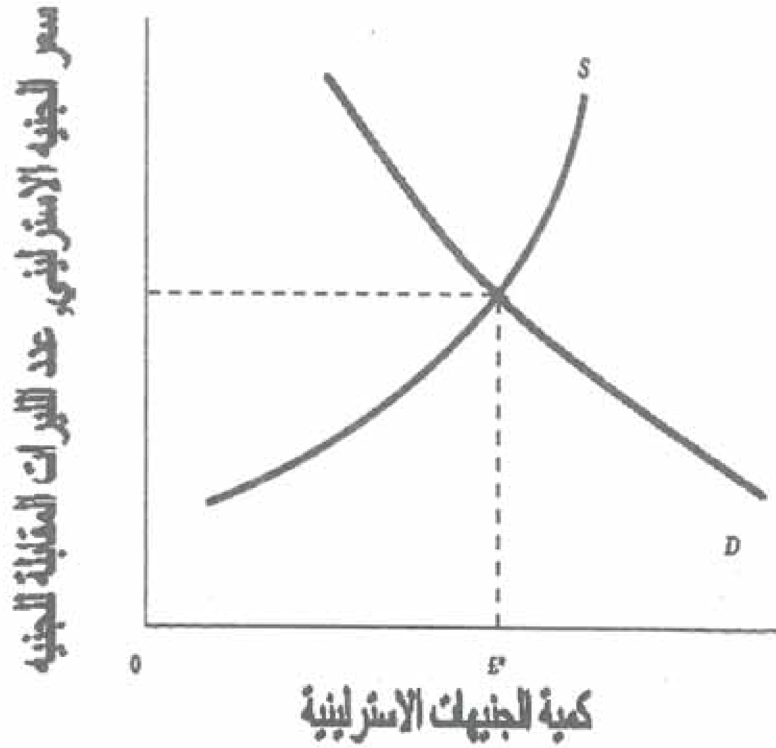
إن الزيادة في الطلب البريطاني على السلع والمنتجات السورية من المحتمل أن تزيد كمية الجنيهات المعروضة، في هذه الحالة منحنى العرض للجنيهات في سوق القطع الاجنبي يكون ميله موجباً .

توازن سعر الصرف The Equilibrium Exchange Rate:

تحدد أسعار الصرف ،عندما يسمح بتعويم سعر الصرف ، بالطرق نفسها التي تحدد بها الأسعار الأخرى. إن توازن سعر الصرف يحدث عند النقطة التي تكون عندها كمية العملة الاجنبية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة من هذه العملة ، و زيادة الطلب

على الجنيه – كمية الطلب أكثر من الكمية المعروضة – سيسبب ارتفاع سعر الجنيه بالنسبة لليرة ، و الزيادة في عرض الجنيه ستخفض قيمته أمام الليرة .

و يتّحقق سعر الصرف التوازني عندما يتساوى عرض العملة مع الطلب عليها الشكل (6–4).



2 – 2 العوامل المؤثرة على سعر الصرف

:Factors That Affects Exchange Rates

هناك عوامل مؤثرة على معدلات الصرف، مثل التغيرات في الاستيراد والتصدير ، بناء شركات و مصانع في الدول الأخرى، السفر، شراء سندات و أسهم حكومية أصدرتها الدول الأخرى، الاستثمار في الدول الأخرى.

- **تكافؤ القوة الشرائية – قاعدة السعر الواحد:**

إذا كانت تكاليف نقل البضائع بين البلدين متدنية . فمن المتوقع أن يكون سعر السلعة نفسه تقريباً في كلا البلدين. سنعد أن قاعدة السعر الواحد نسبة لسلعة ، مع تكلفة نقل متدنية محققة. إن سعر السلعة يجب أن يكون نفسه بغض النظر عن مكان شرائها،إذا طبقت قاعدة السعر الواحد بالنسبة لكل السلع، و إذا استهلك كل بلد سلة السلع السوقية نفسها فإن معدل الصرف بين العملتين سوف يتحدد ببساطة بمستويات السعر النسبية للبلدين. إذا كان سعر الكرة في مصر 10 جنيهات، وفي سوريا 120 ليرة، فسعر الصرف بين العملتين يكون /1/ جنيه مصري لكل /12/ ليرة سورية، إذا كان سعر الصرف هو واحد جنيه مصري لكل 10 ليرات فهذا سيجعل الناس يشترون الكرات في مصر، و يبيعونها في سوريا، و هذا سيزيد الطلب على الجنيه المصري في سوريا ، لذلك ترتفع أسعارها بالليرات السورية حتى النقطة التي لا يحقق فيها أي شخص الربح من شحن الكرات عبر وسائل النقل، و هذا سيوقف العملية .

هناك بعض العوامل التي تمنع تطبيق قاعدة السعر الواحد منها :

– إن النظرية القائلة: إن معدلات التعادل سوف تتبدل لتجعل سعر السلع المتشابهة في بلدان مختلفة هي نفسها معروفة بنظرية تكافؤ القوة الشرائية ، وفقا لهذه النظرية إذا كان شراء سلعة ما يتطلب من العملة عشرة أمثال ما يتطلبه شراء السلعة نفسها في بلد آخر ،عند ذلك سعر صرف التوازن يجب أن يكون 10 وحدات من العملة الأولى لكل وحدة من الثانية. لكن في الواقع تكاليف نقل العديد من السلع هي ضخمة إلى حد كبير و قاعدة السعر الواحد لا تطبق على هذه السلع لذلك قد نجد اختلافات في هذه القاعدة تنشأ عن صعوبة وغلاء تكاليف النقل .

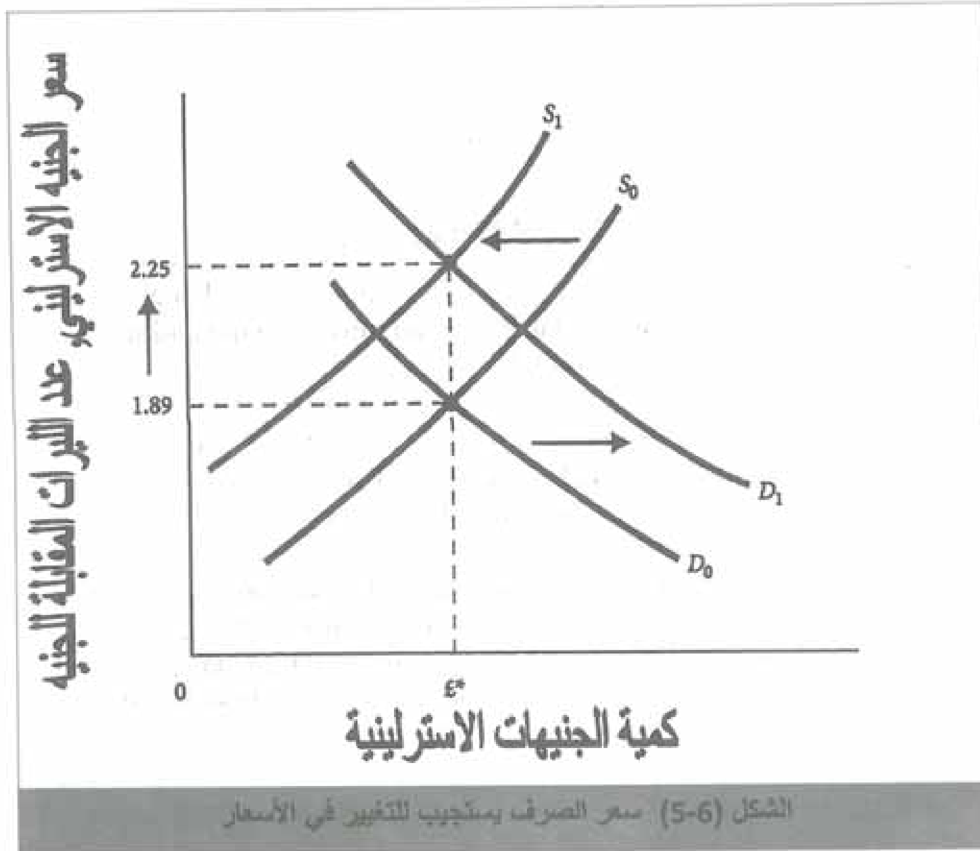
- على الرغم من أن عدة سلع قد تكون بديلة عن بعضها بعضاً و لكنها ليست مطابقة تماماً ،على سبيل المثال : سيارة رولزرايز و سيارة هوندا كلتاهما سيارة ، و لكن لا يوجد سبب لتحديد سعر الصرف بين الجنيه و الين ليجعل سعر هاتين السيارتين متساوياً ، إضافة لذلك تستهلك الدول سلات سلع سوقية مختلفة ، لذلك ليس من المتوقع أن مستويات السعر الإجمالي سوف تتبع قانون السعر الواحد .

- إن معدلاً عالياً من التضخم في بلد ما نسبة لبلد آخر يؤثر بدرجة كبيرة على معدل التبادل بين البلدين و هناك اتجاه عام لعملات الدول التي تشهد حالة تضخم مرتفعة بان تنخفض قيمتها نسبياً .

الشكل (6-5) يظهر التعديل المحتمل حدوثه تبعاً للزيادة في مستوى الأسعار السوري نسبة لمستوى الأسعار البريطاني ، هذا التغير في الأسعار النسبية سوف يؤثر على مواطني كلا البلدين ، إن الأسعار المرتفعة تجعل الواردات أقل غلاء نسبياً ،و من المحتمل أن يزيد المواطنون السوريون إنفاقهم على الواردات من بريطانيا جاعلين بذلك الطلب على الجنيهات ينتقل الى اليمين من D0 إلى D1 في الوقت نفسه يرى البريطانيون أن السلع السورية تصبح أكثر غلاءاً و يخفضون طلبهم على الصادرات السورية .

و بناء عليه فإن عرض الجنيهات ينتقل إلى اليسار من S0 الى S1 و النتيجة هي زيادة في سعر الجنيه .

قبل التغير في الأسعار النسبية كل واحد جنيه يباع بـــ 1.89 و بعد التغير 1 جنيه يكلف 2.25 (الجنيه ترتفع قيمته و الليرة تقل قيمتها).



الشكل (6-5) سعر الصرف يستجيب للتغيير في الأسعار

- **معدلات الفائدة النسبية :**

هناك عامل آخر يؤثر على معدلات التبادل لبلد معين و هو مستوى معدل الفائدة نسبة الى معدلات الفائدة في البلدان الأخرى ، فإذا كان معدل الفائدة 6% في أمريكا و 8% في بريطانيا فالناس الذين لديهم مال للإقراض يكون لهم دافع لشراء أوراق مالية بريطانية بدلاً من الأوراق الأمريكية ،على الرغم من صعوبة شراء أوراق مالية في بلد من بلد آخر، ولكن بالنسبة للبنوك العالمية و شركات الاستثمار هذا أمر يسير. إذا كان معدل الفائدة في أمريكا أقل من بريطانيا ،سيكون هناك تحركات للمخصصات المالية خارج الأوراق المالية الأمريكية باتجاه الأوراق المالية البريطانية ، مثلا تحول الشركات و البنوك أموالها الى الأوراق المالية ذات العائدية الأعلى .

كيف يشتري بنك أمريكي أوراق مالية بريطانية ؟؟ إنه يأخذ دولاراته يشتري بها جنيهات، و يستعمل الجنيهات لشراء أوراق مالية بريطانية ، إن شراء البنك للجنيهات يؤدي لرفع سعر الجنيه في سوق القطع الأجنبي فالطلب المتزايد على الجنيه يزيد سعر الجنيه و ينقص سعر الدولار هذا يعني أن معدل الفائدة المرتفع في بريطانيا نسبة الى معدل الفائدة الأمريكية يقود الى تخفيض سعر الدولار ، وارتفاع سعر الجنيه .

2 - 3 تأثير معدلات الصرف على الاقتصاد The Effects Of Exchange Rates On The Economy:

سنشرح بعض محتويات أسعار الصرف العائمة ، نذكر أنه عندما تكون أسعار الصرف ثابتة فالقطاع الداخلي ينفق بعض دخله على المستوردات و سيكون المضاعف أصغر مما هو عليه في نواح أخرى. ستكون المستوردات ضمن التسرب(السحب) من التدفق الدائري تماماً مثل الضرائب و المدخرات، و على العكس فالصادرات ستكون ضمن الاضافة (الضخ) إلى التدفق الدائري . وعليه فصافي الصادرات تمثل إنفاقاً على السلع و الخدمات المحلية الصنع و التي يمكن أن تحفز الناتج .

يصبح العالم معقداً أكثر بكثير عندما نترك أسعار الصرف عائمة لأن :

أولا : يعتمد مستوى الصادرات و الواردات على أسعار الصرف إضافة للدخل و عوامل أخرى ، فعندما تسبب أحداث ما تعديل أسعار الصرف فإن مستوى الصادرات و الواردات سوف يتغير، و هذه التغيرات ستؤثر بالتتابع على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و على مستوى الأسعار .

ثانيا : إن سعر الصرف نفسه يجاري التغيرات في الاقتصاد ، بفرض أن الحكومات تحفز الاقتصاد من خلال سياسة نقدية توسعية ، فإن ذلك سيؤثر بأسعار الفائدة ، و التي ربما تؤثر بأسعار الصرف .

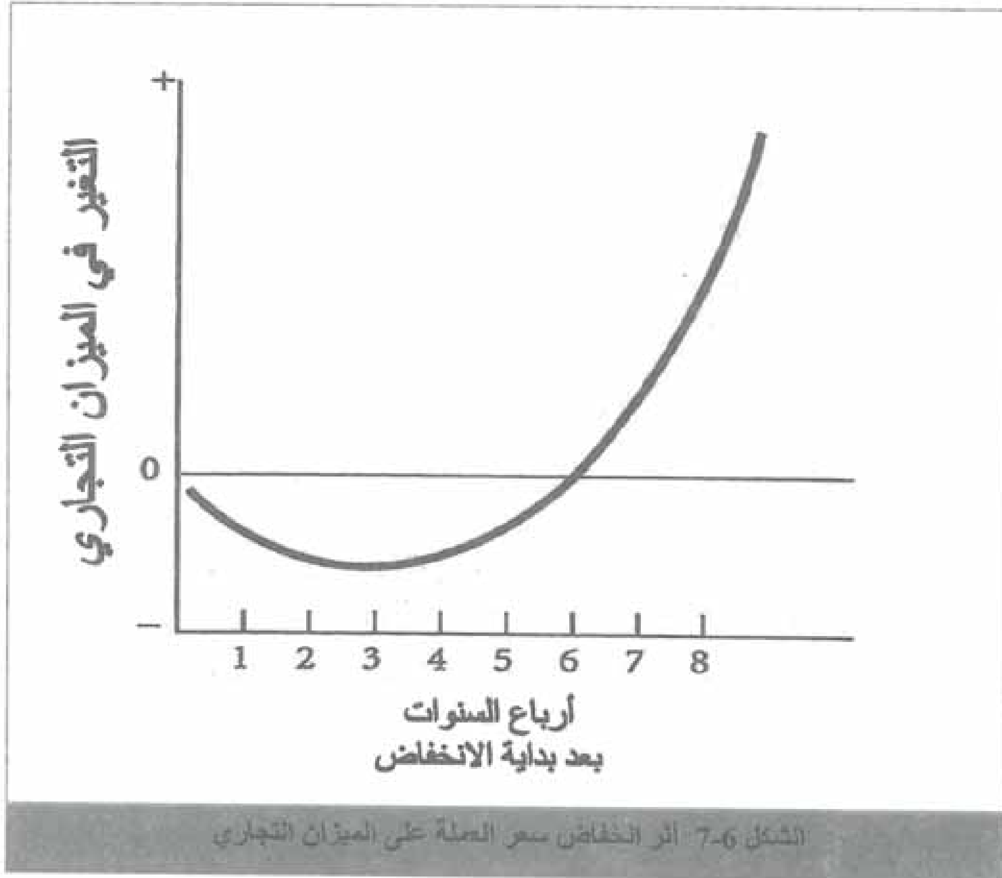
تأثير سعر الصرف على الصادرات و الواردات و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

عندما تنخفض القيمة المحلية لسعر الصرف فإن أسعار المستوردات سترتفع، و أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية تنخفض ، عندما تنخفض قيمة الليرة تصبح المنتجات السورية أكثر تنافسية مع المنتجات المنتجة في بقية العالم، و ستبدو البضائع الأجنبية مرتفعة الثمن بالنسبة للمواطن السوري حيث يعمل تخفيض قيمة العملة المحلية كمحفز للاقتصاد، و بفرض أن قيمة الليرة انخفضت سيزداد إنفاق المشترين الأجانب على البضائع السورية، و يُحل المشترون المحليون البضائع المحلية محل المستوردة و من ثم فالإنفاق الإجمالي على الناتج المحلي سيزيد، و المخزون سينخفض، و يزداد الناتج الإجمالي المحلي، إن تخفيض قيمة العملة في بلد ما سيؤدي الى زيادة ناتجها المحلي الإجمالي .

أسعار الصرف و الميزان التجاري (منحنى J)

لأن انخفاض العملة يميل الى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات يظن البعض أن هذا سيخفض من عجز الميزان التجاري للدولة لكن حقيقة الأمر أن تأثير انخفاض العملة على الميزان التجاري غامضة .

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أنه عندما تبدأ العملة بالانخفاض من المحتمل أن يتدهور الميزان التجاري خلال الفترات الأولى ربما (من 3 الى 6 اشهر) لكن بعد ذلك يتحسن الميزان التجاري عند رسم هذا التأثير فإنه يشكل منحنياً يشبه الحرف J . الحركة في الميزان التجاري الموصوفة هنا تدعى تأثير المنحنى J . النقطة المهمة في هذا الشكل هي أن الميزان التجاري يصبح أسوأ قبل أن يتحسن نتيجة لانخفاض قيمة العملة .



الشكل 6-7 أثر انخفاض سعر العملة على الميزان التجاري

السؤال : كيف يحدث المنحى J ؟

نذكر بأن الميزان التجاري يساوي العائدات من الصادرات مطروحاً منها تكاليف المستوردات متضمناً استيراد وتصدير الخدمات .

الميزان التجاري = (كمية الصادرات × السعر بالعملة المحلية) – (كمية المستوردات × السعر بالعملة المحلية)

يؤثر انخفاض قيمة العملة على العناصر الموجودة في الجانب الأيسر من المعادلة بالشكل التالي :

1 -تزداد كمية الصادرات و تنخفض كمية المستوردات، إذ كليهما لهما تأثير إيجابي على الميزان التجاري (انخفاض العجز التجاري أو ارتفاع الفائض التجاري)

2 -من المحتمل ألا يتغير سعر الصادرات بالعملة المحلية كثيراً على الأقل حالياً ولكن يتغير سعر الواردات عندما يتغير مستوى الاسعار لكن لن يكون التأثير الأولي للانخفاض في مستوى الأسعار المحلي كبيراً .

3 -يزداد سعر عملة الواردات: ستكون الواردات لداخل البلد غالية أكثر من قبل لان العملة المحلية تشتري القليل من الين او اليورو ....الخ، ان زيادة سعر عملة الواردات لها تأثير سلبي على الميزان التجاري ... يمكن أن يذهب التأثير الصافي لانخفاض قيمة العملة بأي من الطرق .

يحفز الانخفاض الصادرات و يخفض من المستوردات، و لكنه أيضاً يزيد من سعر عملة المستوردات، يبدو أن التأثير السلبي يسيطر أولا. بشكل عام نلمس تأثير انخفاض العملة على أسعار المستوردات بسرعة لكن ذلك يأخذ وقتاً، بالنسبة لتجاوب كميات الصادرات والواردات لتغيرات السعر .

في المدى القصير تزداد قيمة المستوردات أكثر من قيمة الصادرات و لذلك يسوء الميزان التجاري. النتيجة الحالية تبدو سلبية، لكن بعد أن تأخذ الصادرات والواردات وقتها لتتجاوب سيتحول الأثر الصافي إلى نتيجة إيجابية، وكلما كانت مرونة الطلب عالية على الصادرات والواردات كلما تحسن الميزان التجاري بشكل أسرع.

معدلات الصرف و الأسعار

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية الى زيادة مستوى الأسعار، ولهذا سببان :

الأول : تكون العملة المحلية أقل غلاء و من ثم تكون المنتجات أكثر تنافسية في الأسواق العالمية لذلك تزداد الصادرات، بالإضافة لذلك يميل المشترون المحليون لإحلال المنتجات المحلية محل المستوردات الجديدة الأعلى ثمناً ،هذا يعني ارتفاع الإنفاق الإجمالي المخطط على السلع و الخدمات المنتجة محلياً و من ثم يميل منحنى الطلب الإجمالي نحو اليمين و تكون النتيجة : مستوى أسعار أعلى أو ناتج أكبر أو كليهما (ربما أنت بحاجة لرسم مخطط AD/AS لتؤكد صحة ذلك)إذا اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل فالنتيجة ستكون ارتفاع الأسعار .

الثاني: يؤدي انخفاض قيمة العملة الى ارتفاع قيمة المدخلات (المواد الأولية) ، فإذا ارتفعت كلفتها فإن منحنى العرض الإجمالي يميل نحو اليسار،وفي حال كان الطلب الإجمالي ثابتاً فإن النتيجة لذلك ارتفاع مستوى الأسعار أيضاً .

السياسة النقدية مع معدلات الصرف المرنة:

لندمج كل ما أخذناه في هذا الفصل معاً، و نرى ما سيحدث عند استخدام سياسة نقدية لتحفيز الاقتصاد أولاً و من ثم لكبح الاقتصاد .

بفرض أن الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل و يقرر البنك المركزي توسيع عرض النقد.. يوسع حجم الاحتياطيات في النظام من خلال شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوح .

هذا يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة، ومن ثم يحفز الإنفاق الاستثماري المخطط و كذلك الإنفاق الاستهلاكي. إضافة لذلك فالإنفاق يسبب تخفيض المخزون عن الزيادة المخططة والفعلية للناتج الإجمالي، و ينتج أثران إضافيان :

1 -تؤثر أسعار الفائدة المنخفضة بسوق الأوراق المالية الأجنبية لأن أسعار الفائدة المخفضة إنما تقلل الطلب الأجنبي على الأوراق المالية المحلية مما يؤدي لانخفاض سعر صرف العملة.

2 -سيتوجه مدراء الاستثمارات المحلية لشراء الأوراق المالية الأجنبية (التي تدفع الآن نسبيا أسعار فائدة أعلى) ومن ثم يزيد عرض العملة المحلية، مما يؤدي أيضاً لتخفيض سعر الصرف .

كلتا الحالتين تدفع قيمة العملة نحو الانخفاض و تكون العملة الأرخص شيئاً جيداً إذا كان هدف السياسة النقدية التوسعية تحفيز الاقتصاد المحلي، لأن العملة الأرخص تعني صادرات أكثر و واردات أقل وإذا أحل المستهلكون البضائع المحلية الصنع محل البضائع المستوردة، كلاهما يزيد الصادرات و يخفض الواردات، و ذلك يعني إنفاقاً أكثر على المنتجات المحلية، و من ثم يزداد المضاعف بشكل فعلي .

و بفرض أن التضخم هو المشكلة ، و يرغب البنك المركزي تخفيضه من خلال تقليص حجم العملة ، هنا أيضا تساعد معدلات الصرف العائمة ....

تعمل السياسة النقدية الانكماشية من خلال معدلات فائدة أعلى لأن معدلات الفائدة العالية تخفض من الاستثمار و الإنفاق على الاستهلاك كما تخفض أيضاً من التوسع الإجمالي إذ يخفض الناتج و كذلك المستوى العام للأسعار،وتجذب معدلات الفائدة العالية المشترين الأجانب للسوق المالية المحلية دافعة أسعار العملة للارتفاع. إن رفع قيمة العملة تخفض من سعر المستوردات، و يزيح الانخفاض في سعر المستوردات منحنى العرض الإجمالي الى اليمين، الذي يساعد على مواجهة التضخم .

السياسة المالية مع معدلات الصرف المرنة :

لا يعمل كل من الانفتاح الاقتصادي و معدلات الصرف المرنة لمصلحة صانعي القرار، خذ بعين الاعتبار سياسة الاقتطاع الضريبي لتحفيز الاقتصاد ، لنفترض أن الحكومة سنت قانوناً لتخفيض الضريبة على أساس زيادة الإنتاج ، سيرتفع الإنفاق العائلي ، لكن لن يكون كل الانفاق على المنتجات المحلية، سيتسرب جزء خارج الاقتصاد، و من ثم سيخفض المضاعف. بينما يرتفع الدخل و كذلك طلب النقود ، ليس الطلب على النقود في سوق الأوراق المالية الأجنبي، لكن كمية النقود التي يرغب الأفراد احتجازها لمدفوعاتهم ، و ما لم يحتو البنك المركزي التغير بشكل كامل ، فإن معدل الفائدة سيرتفع ،و المعدلات المرتفعة تميل لجذب الطلب الأجنبي على الأوراق المالية الحكومية، مما يؤدي إلى رفع سعر العملة نحو الأعلى، و الذي يحد من فاعلية الاستقطاع الضريبي .

إذا ارتفعت قيمة العملة فإن الصادرات ستكون أقل تنافسية في الأسواق العالمية، و من ثم ستنخفض كمية الصادرات، و كذلك العملة القوية تجعل استيراد البضائع يبدو أسهل، و ينفق المواطنون على المنتجات الأجنبية أكثر من إنفاقهم على المنتجات المحلية، و من ثم ينخفض المضاعف. دون قيود البنك المركزي هناك ثلاثة عوامل تعمل على تخفيض المضاعف :

1 - ربما معدلات الفائدة الأعلى بسبب الزيادة في الطلب على النقود تكبح الاستهلاك و الاستثمارات الخاصة .

2 - بعض الزيادة في الدخل من التوسع ستنفق على المستوردات .

3 -تسبب معدلات الفائدة الأعلى زيادة في قيمة العملة ، و تثبط قيمة الصادرات ، و لكن تشجع الواردات .

3- ميزان المدفوعات The Balance Of Payments:

أحيانا نجمل كل العملات الأجنبية (الدولار ،اليورو ، الجنيه الإسترليني ، الين الياباني..) بـــ القطع الأجنبي الذي هو ببساطة كل العملات عدا العملات المحلية لبلد معين، مثال: في سورية (الليرة السورية). طلب سورية على عملات أجنبية ينشأ من أن مواطنيها يريدون أن يشتروا أشياء مسعرة في دول أخرى ، مثل :السيارات الكورية و العطلات في تركيا والإلكترونيات اليابانية، عندما يقرر السوريون أن يشتروا فإن الكوريين و الأتراك و اليابانيين يحصلون على الليرات السورية و التي هي من وجهة نظرهم عملة أجنبية .
من أين تأتي العملة الأجنبية: ببساطة من سورية (مواطنيها و شركاتها) فأنت تكسب عملة أجنبية عندما تبيع المنتجات أو الخدمات أو الموجودات إلى دول أخرى.

تماما كما تربح تركيا عملة أجنبية (قطع أجنبي) عندما يزورها السواح السوريون، أما سورية فتكسب القطع الأجنبي (في هذه الحالة الليرة التركية) عندما يأتي السواح الأتراك لزيارة سورية. و بشكل مشابه فإن مشتريات الأجانب من أسهم الشركات السورية، أو العقارات يزيد مخزون سورية من القطع الأجنبي.

- سجل صفقات الدولة للــــ ((البضائع و الخدمات و الأصول)) مع بقية العالم يسمى ميزان مدفوعاتها. ميزان المدفوعات هو أيضا سجل موارد الدولة ((عرض و طلب)) للقطع الأجنبي .

3 - 1 الحسا ب الجاري The Current Account:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين رئيسين هما الحساب الجاري(The Current Account) و حساب رأس المال(The Capital Account)،فيما يلي نقدم معلومات عن ميزان مدفوعات افتراضي لبلد ما في سنة معينة .

الجدول (6-1) ميزان مدفوعات	
كل الصفقات التي تُدخل القطع الأجنبي للدولة تكون دائنة (+) في الحساب الجاري،كل الصفقات التي تسبب تقليل القطع الأجنبي في الدولة تكون مدينة (-) في الحساب الجاري .	
الحساب الجاري	
صادرات السلع	682.6
واردات السع	- 1166.9
1 -صافي الصادرات من السلع	- 484.3
صادرات الخدمات	289.3
وادرات الخدمات	- 240.5
2 -صافي صادرات الخدمات	48.8
الدخل المحقق من الاستثمارات	244.6
الدخل المدفوع للاستثمارات	- 256.5
3 -صافي دخل الاستثمار	- 11.9
4 -صافي المدفوعات التحويلية	- 56.0
5 -رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4)	- 503.4
حساب رأس المال	
6 -التغير في الأصول الخاصة في الخارج	- 152.9
7 -التغير في الأصول الأجنبية الخاصة في البلد	533.7
8 -التغير في الأصول الحكومية في الخارج	- 3.3
9 -التغير في الأصول الأجنبية الحكومية في البلد	96.6
10 - رصيد حساب رأس المال (6+7+8+9)	474.1
11 - الفروقات الإحصائية	29.3
12 - ميزان المدفوعات (5+10+11)	0
الأرقام افتراضية و بمليارات الوحدات النقدية	

بداية الحساب الجاري: البند الأول في الحساب الجاري هو تجارة البلد من **السلع** ، هذه الفئة تتضمن الصادرات و التي تكسب القطع الأجنبي و تشكل عنصراً دائناً، الواردات تستنفذ القطع الأجنبي و تشكل عنصراً مديناً.

البند الثاني في الحساب الجاري هو الخدمات: مثلا سورية عندما تشحن صادراتها لمصر، يمكن أن تشتري تأميناً من شركة تأمين مصرية ، زارع زهور ألماني يمكن أن يشحن زهوراً إلى سورية على خطوط طيران سورية . في الحالة الأولى سورية تستورد خدمات لذلك فهي تستنفذ القطع الأجنبي، في الحالة الثانية سورية تبيع الخدمات للأجانب وتكسب القطع الأجنبي . الفرق بين صادرات الدولة من السلع والخدمات ووارداتها من السلع و الخدمات يسمى الميزان التجاري (Balance Of Trade).

يكون البلد في حالة عجز تجاري(Trade Deficit)إذا كانت الصادرات من السلع و الخدمات أقل من الواردات من السلع و الخدمات . العجز التجاري في المثال كان هائلاً : 435.5 مليار (448.3 − 48.8).

يتعلق البند الثالث في الحساب الجاري بدخل الاستثمارحيث يحصل المواطنون السوريون الذين يملكون أصولاً أجنبية مثل الأسهم والسندات و العقارات (كالأبنية و المعامل في الخارج) على دخول ، إن أرباح الأسهم ، الفوائد ، الريع ، والأرباح المدفوعة لملاك الأصول السوريين تمثل مصدراً من مصادر القطع الأجنبي . و بشكل معاكس عندما يكسب الأجانب دخولاً مثل أرباح الأسهم ، الفوائد ، الأرباح من حيازة الأصول في سورية ، فإن القطع الأجنبي يستنفذ .

البند الرابع: في الجدول (6−1) إن صافي المدفوعات المحولة ، الدفعات المحولة من سورية للأجانب هو استعمال آخر للقطع الأجنبي، بعض هذه المدفوعات المحولة تكون من القطاع الخاص – المواطنين السوريين – و بعضها من الحكومة السورية ، يمكن أن ترسل شيكاً إلى منظمة للإعانة في إفريقيا، و بشكل معاكس بعض الأجانب يقومون بتحويل مدفوعات لسورية ، صافي المدفوعات يشير للفرق بين المدفوعات من سورية للأجانب و بين المدفوعات من الأجانب لسورية. إذا جمعنا صافي الصادرات من السلع و

الخدمات و صافي دخل الاستثمار و صافي المدفوعات المحولة ، عندئذ نحصل على رصيد الحساب الجاري .

رصيد الحساب الجاري يُظهر كم صرفت الدولة على السلع و الخدمات الأجنبية و مدفوعات دخل الاستثمار و التحويلات نسبة إلى ما كسبته من الدول الأخرى ،عندما يكون الرصيد سالباً هذا يعني أن الدولة أنفقت على السلع و الخدمات الأجنبية و دخل الاستثمار و المدفوعات أكثر مما كسبت من مبيعاتها من السلع و الخدمات لبقية العالم. فإذا أنفقت الدولة على السلع و الخدمات الأجنبية أكثر مما كسبت فإن حالة صافي الثروة لديها يجب أن ينقص بالنسبة لباقي العالم. (*نقصد بكلمة صافي*: أصول الدولة في الخارج مطروحاً منه التزاماتها تجاه العالم كله) .

3 – 2 حساب رأس المال The Capital Account:

إن حساب رأس المال ضمن ميزان المدفوعات يسجل التغيرات في الموجودات والمطاليب حيث يوجد لكل صفقة مسجلة في الحساب الجاري صفقة معادلة مسجلة في حساب رأس المال .

مثلاً شراء سيارة يابانية من قبل مواطن سوري – بفرض سعر صرف(ين // ليرة) هو 2 ين مقابل كل ليرة، و سعر السيارة هو 2 مليون ين، أي مليون ليرة. يأخذ المواطن السوري المليون ليرة و يشتري 2 مليون ين، و يشتري سيارة، في هذه الحالة الواردات تزداد بمقدار مليون ليرة في الحساب الجاري، و الموجودات السورية تزداد بمقدار مليون في حساب رأس المال. حالة صافي الثروة السورية بالنسبة لباقي العالم تنقص بمقدار مليون ليرة

النقطة الرئيسية في التحليل هي ملاحظة أن الزيادة في الواردات السورية ينتج عنها زيادة في الموجودات الأجنبية في سوريا، يجب أن تدفع من أجل الواردات بغض النظر عن العملة التي يجب أن تدفع بها (في هذا المثال الليرات السورية)، و على العكس فزيادة الصادرات ينتج عنها زيادة الموجودات السورية في الخارج ، لأن الأجانب يجب أن يدفعوا لأجل الصادرات السورية ، الجدول (6–1) يظهر أنه في المثال الأصول الموجودة في الخارج تندرج في قسمين :

1- ملكية خاصة 2- ملكية حكومية .

بشكل مشابه الموجودات الأجنبية في الدولة تنقسم إلى أجنبي خاص و أجنبي حكومي أو بمعنى ملكية خاصة أجنبية و ملكية حكومية أجنبية، في الجدول مجموع الأسطر : 6 -7 -8 -9 تسمى رصيد حساب رأس المال (السطر10) .

إذا لم يكن هناك أخطاء في جمع المعلومات فإن رصيد حساب رأس المال سوف يعادل الرصيد السالب للحساب الجاري ، لأنه كما ذكرنا سابقا : إن لكل صفقة في الحساب الجاري صفقة مكافئة في حساب رأس المال .

هناك طريقة لمعرفة حساب رأس المال هي التغير في حالة صافي الثروة للدولة بالنسبة لبقية العالم ، فإذا كان رصيد حساب رأس المال إيجابياً فهذا يعني أن التغير في الأصول الأجنبية محلياً أكبر من التغير في الأصول الوطنية في الخارج وهذا يشكل نقصا في حالة صافي الثروة للبلد .

الجدول(6-1) يظهر أن رصيد حساب رأس المال في المثال كان 5.3 مليار و الذي يعني أن البلد المعني أنفق إلى حد كبير أكثر مما كسبه بالنسبة لبقية العالم .

إذا كان رصيد الحساب الجاري مقاسا بشكل صحيح ، فإن حالة صافي الثروة في المثال بالنسبة لبقية العالم تكون قد انخفضت بـــ 503.4 مليار في ذلك العام، في هذه الحالة رصيد حساب رأس المال يجب أن يكون 503.4 مليار. في الواقع رصيد حساب رأس المال هو 474.1 مليار، لذلك فإن خطأ القياس المسمى بالفروقات الإحصائية هو 29.3 مليار(سطر 11) ، و رصيد المدفوعات (سطر12) هو مجموع رصيد الحسا ب الجاري و رصيد رأس المال ، و الفروقات الإحصائية يجب أن تكون دائما = 0
من المهم أن نلاحظ في الجدول أنه رغم انخفاض حالة صافي الثروة ، فإن التغير في الموجودات في الخارج زاد على نحو كبير (152.9 مليار في القطاع الخاص + 3.3 مليار في القطاع الحكومي).كيف يمكن ذلك ؟

لأن هناك زيادة أكبر في الموجودات الأجنبية داخل البلد (533.7 مليار في القطاع الخاص + 96.6 مليار في القطاع الحكومي)، فإن صافي التغير (التغير في الأصول الأجنبية في الداخل – التغير في الأصول الوطنية في الخارج) يساوي عكس رصيد الحساب الجاري بغض النظر عن الخطأ الإحصائي ، وليس فقط التغير في الأصول الوطنية في الخارج .

هناك عدة عمليات تسجل في حساب رأس المال و لا تتعلق بالحساب الجاري . لنأخذ مثلا شراء أوراق مالية بريطانية من قبل مواطن سوري . يتم هذا من خلال بيع المواطن السوري لليرات السورية مقابل جنيهات و استخدام الجنيهات لشراء الورقة المالية البريطانية .

بعد هذه العملية: الموجودات السورية في الخارج تكون قد زادت، وأصبحت سورية الآن تملك أوراقاً مالية بريطانية أكثر كما زادت الأصول الأجنبية في سورية (الأجانب الآن يملكون ليرات سورية أكثر)، إن شراء ورقة مالية يسجل كعنصر سالب في السطر 6 من الجدول (6–1) و الزيادات في الممتلكات الأجنبية بالليرات السورية يسجل كعنصر موجب في السطر 7 ، هذان العنصران يعدلان بعضهما، وهذا ما يحدث عندما يكون التبديل بنوع معين من الأصول مقابل آخر بالنسبة لبقية العالم .

الجدول (6-2) ميزان المدفوعات للجمهورية العربية السورية 2007- 2009 (ملايين الدولارات الامريكية)				
	2007	2008	2009	
Current Account Balance	**459**	**441**	**-1161**	الحساب الجاري
Trade Balance	-521	-773	-3049	الميزان التجاري
Exports	11756	15334	10883	الصادرات
Imports	12277	16107	13933	الاستيراد
Services Balance	849	1212	1932	ميزان الخدمات
Income Balance	-689	-1149	-1107	ميزان الدخل
Current Transfers	821	1150	1062	التحويلات الجارية
Financial and Capital Account Balance	**833**	**831**	**2129**	الحساب الرأسمالي والمالي
Capital Transfers	118	73	210	التحويلات الرأسمالية
Direct Investment	1242	1466	2570	الاستثمار المباشر
Portfolio Investment	0	-55	-241	استثمار الحافظة
Other Investments	-527	-652	-410	استثمارات أخرى
Total Current, Capital and Financial Accounts	**1292**	**1272**	**968**	مجموع الحساب الجاري والرأسمالي والمالي
المصدر: مصرف سورية المركزي - النشرة الاحصائية الربعية - المجلد 28 العدد(1-2-3-4) - 2010				

المصطلحات الأساسية

سعر الصرف Exchange Rate: سعر عملة بلد ما نسبة للعملات الأخرى.

القطع الأجنبي Foreign Exchange: جميع العملات الأخرى، عدا العملة المحلية للبلد المعني.

ميزان المدفوعات Balance Of Payment: سـجل لجميـع مبادلات السلع و الخدمات و الأصول للبلد مع بقية العالم.

الميزان التجاري Balance Of Trade: صادرات البلد من السلـع و الخدمات مطروحاً منها وارداتها من السلع و الخدمات.

العجز التجاري Trade Dificit: عندما تفوق واردات بلـد مـا من السـلع و الخدمات ما يصدره من السلع و الخدمات.

رصيد الحساب الجاري Balance On Current Account: صافي الصادرات من السلع و الخدمات بالإضافة إلى صافي دخل الاستثمار و صافي المدفوعات التحويلية.

الميل الحدي للاستيراد Marginal Propensity To Import MPM: التغير في الاستيراد الناتج عن تغير الدخل وحدة نقدية واحدة.

الأثر الراجع للتجارة Trade Feedback Effect: ميل الزيادة في النشاط الاقتصادي في بلد ما للتأثير بالزيادة على النشاط الاقتصادي العالمي، و الذي يقود لأثر راجع على ذلك البلد.

الأثر الراجع للسعر Price Feedback Effect: العملية التي من خلالها يكون للزيادة المحلية في الأسعار في بلد ما أثر راجع على ذلك البلد ، من خلال أسعار الصادرات و الواردات، حيث قد يؤدي ارتفاع الأسعار في بلد ما إلى ارتفاعها في بلدان أخرى، مما يساهم في المزيد من ارتفاع الأسعار في البلد الأول.

أسئلة الفصل السادس

1. عمَّ يعبر ميزان المدفوعات ، و ما هي أقسامه ؟
2. ما الذي يحدد سعر صرف العملة ؟
3. ما هو أثر الصادرات و الواردات على القطع الأجنبي و ميزان المدفوعات ؟
4. ما أثر سعر الصرف على الصادرات و الواردات ؟
5. في حال كان الإنفاق الكلي يساوي 100 مليار، و الإنفاق الاستهلاكي 40 مليار، و الإنفاق الاستثماري 20 مليار، و الإنفاق الحكومي 30 مليار، فهل هناك فائض أم عجز تجاري ؟ و ما قيمته ؟
6. فسر الأثر الراجع للتجارة، و الأثر الراجع للسعر.
7. كيف تؤثر السياسة المالية التوسعية على اقتصاد مفتوح في ظل اسعار صرف مرنة ؟
8. لماذا يختلف حجم المضاعف في اقتصاد مفتوح عن حجمه في اقتصاد مغلق ؟

الفصل السابع

العرض و الطلب على النقود

مخطط البحث

1- نظرة عامة على النقود

1-1 ما هي النقود؟

1-2 النقود السلعية و النقود الورقية الإعتبارية.

1-3 قياس عرض النقود.

2- كيف تقوم المصارف بخلق النقود؟

2-1 نظرة تاريخية.

2-2 نظام البنوك الحديثة.

2-3 خلق النقود.

2-4 المضاعف النقدي.

3- المصرف المركزي و عرض النقود:

3-1 نسبة الاحتياطي القانوني.

3-2 سعر الخصم.

3-3 عمليات السوق المفتوح.

3-4 منحنى عرض النقود

4- الطلب على النقود:

4-1 دافع المعاملات

4-2 إدارة النقود و الرصيد الأمثل

4-3 دافع المضاربة

4-4 الطلب الكلي على النقود

4-5 حجم المعاملات و المستوى العام للأسعار

4-6 محددات الطلب على النقود

ســنبدأ في هذا البحث بدراســة ماهية النقود، و معرفــة الدور الذي تلعبه في الاقتصاد، و القوى التي تحدد عرض النقود، و سنرى كيف تقوم المصارف بخلق النقود، و الدور الذي يلعبه المصرف المركزي و الأدوات التي يملكها للتحكم في عرض النقود.

نماذج و نظريات الاقتصاد الجزئي تهتم بشكل أساسي بالكميات الحقيقية، و الأسعار النسبية، و لكن في الاقتصاد الكلي نهتم بمعرفة جوهر النقود و عرضها و الطلب عليها.

1 - نظرة عامة عن النقود (An Over View Of Money):

غالباً ما تسمع الناس يقولون عن أحدهم أنه يجني الكثير من النقود، بمعنى أن لديه أجراً مرتفعاً ، أو يقولون إن أحداً يملك الكثير من النقود، بمعنى أن لديه ثروة كبيرة، صحيح أن أرباب العمل يستخدمون النقود لدفع أجور الموظفين، و أن الثروات قد تتجمع لدى الأفراد على هيئة نقود، لكن مصطلح النقد لا يعني الأجر أو الثروة.

لكي نفهم كيف أن النقود و الأجر ليسا الشيء نفسه ،لنفكر كيف أن ورقة نقدية من فئة 500 ليرة قد تنتقل بين آلاف الأشخاص خلال سنة ما دون أن تستخدم لدفع مرتب أحد، افرض أنك حصلت على 500 ليرة من جهاز صراف آلي، و قمت لاحقاً بإنفاقها في مطعم لقاء وجبة طعام، ثم قام البنك بإيداع هذه الورقة النقدية في البنك، و في اليوم التالي أعطى البنك هذه الورقة النقدية لشخص يقوم بتحصيل شيك، وقام هذا الشخص بإنفاقها في شراء تذكرة حفلة موسيقية، لاحظ كيف أن الورقة النقدية انتقلت بين أشخاص كثر دون أن تستخدم لدفع مرتب أحد.

1 – 1 ما هي النقود؟ (What is Money?)

سنصل لاحقاً لتعريف عام للنقود، لكن أولاً نبدأ بوضع أفكار أساسية عن ماهية النقود.

"النقود أي شيء يحظى بالقبول العام كوسيط في المبادلة (Medium of Exchange)".

معظم الناس يعدّون القدرة في الحصول على النقود و إنفاقها أمراً من المسلمات، فعندما يسير النظام النقدي في بلد ما بشكل جيد، تكون الآليات الأساسية لعمل النظام غير مرئية،

و يعدّ الأفراد أن قدرتهم علـــى الدخول إلى أي متجر أو مطعــم أو محطة وقــود و شراء ما يريدون طالما أنهم يملكون ما يكفي من الأوراق النقدية لذلك، أمراً مسلماً به.

فكرة أنك تستطيع شراء أي شيء تريده بوساطة النقود، هي أمر واضح و طبيعي لدرجة قد تظن أن ذكرها هو أمر سخيف، لكن لنتوقف لحظة و نفكر، لماذا يكون مالك المتجر على استعداد أن يعطيني علبة من العصير تملك قيمة حقيقية و تشبع لدي حاجة، مقابل قطعة من الورق لا تحمل قيمة بحد ذاتها. الجواب يكمن بمعرفة ما هي النقود؟ و يمكن أن نقول إن النقود هي: وسيلة للتبادل، و مخزن للقيمة، و وحدة حساب.

a) النقود وسيلة دفع أو وسيط في التبادل (Money is a means of Payment or a medium of Exchange): إن النقود هي أمر حيوي لعمل اقتصاد السوق، تخيل شكل الحياة دونها، البديل للنظام النقدي هو المقايضة Barter أي عندما يبادل الأفراد السلع و الخدمات مقابل سلع و خدمات أخرى بشكل مباشر، بدلاً من القيام بذلك عبر وسيط هو النقود.

لنرَ كيف يعمل نظام المقايضة، بفرض أنك بحاجة لبعض البيض و الخبز و الحليب لتناول الفطور، بدلاً من الذهاب للمتجر و شراء كل هذه السلع منه مقابل النقود، فإنك مضطر لإيجاد أحد يملك هذه السلع و على استعداد أن يقوم بمقايضتها، كما أنك يجب أن تملك شيئاً يريده هذا الشخص ، أن تملك بعض الأقلام للمقايضة لن يفيدك بشيء إذا كان هذا الشخص ليس بحاجة للأقلام.

نظام المقايضة يتطلب وجود تقابل مزدوج للحاجات، لكي يتم التبادل، أي يجب أن أجد شخصاً يملك ما أريد، و بدوره يريد ما أملك.

سابقاً عندما كانت السلع المتداولة قليلة، و الاقتصاد لم يكن بالتعقيد الذي عليه الآن كانت المقايضة هي النظام السائد، و لكن مع اتساع التبادل بين الأفراد وتشابك العلاقات الاقتصادية لم يعد استخدام المقايضة أمراً سهلاً ، واستخدام النقود في عملية التبادل يزيل مشكلة "التقابل المزدوج للحاجات"، ففي ظل النظام النقدي يتم استبدال النقود بالسلع و الخدمات عندما يقوم الفرد بالشراء، و يتم استبدال السلع و الخدمات بالنقود عندما يقوم الفرد بالبيع، و يمكن أن نعدّ النقود بمثابة مُسيّر لعمل اقتصاد السوق.

b) **النقود مخزن للقيمة (Store of Value)**: حدد الاقتصاديون وظيفة أخرى للنقود إلى جانب وظيفتها الأولية كوسيط في المبادلات، حيث تخدم النقود وظيفة أخرى هي تخزين القيمة ، أي يمكن أن تستخدم لنقل القوة الشرائية من فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى، مثلاً لو أنك تربي الدجاج و قمت ببيع الدجاجات التي تملكها مقابل نقود تزيد عن احتياجاتك و استهلاكك في هذه الفترة، فإنك تستطيع أن تحتفظ بالفائض على هيئة نقود يمكن أن تنفقها مستقبلاً .

هناك مخازن للقيمة أخرى إضافة للنقود، حيث أنك تستطيع أن تحتفظ بالفائض الذي لديك عن طريق شراء لوحة فنية قيمة أو أحجار كريمة أو عقار أو غير ذلك من السلع التي يمكنك بيعها لاحقا عندما تريد الإنفاق.

النقود تملك خصائص تميزها عن أشكال مخازن القيمة الأخرى، فهي **أولاً** ذات حجم و وزن صغير و يمكن نقلها بسهولة، **ثانياً** بما أن النقود هي وسيلة للتبادل يمكن في أي لحظة استبدالها بالسلع والخدمات، دون فاصل زمني، الخاصيتان السابقتان للنقود تشكلان ما يدعى بـــ "خاصية السيولة" Liquidity Property of Money.

السلبية الوحيدة للنقود كمخزن للقيمة، هي أن قيمة النقود تنخفض عند ارتفاع أسعار السلع و الخدمات ، و عندما يحصل ذلك يكون من الأفضل استخدام الأنواع الأخرى من مخازن القيمة .

c) **النقود وحدة حساب (A Unit Of Account)**: تخدم النقود وظيفة أخرى هي كونها وحدة حساب، أي هي طريقة ثابتة لتحديد الأسعار، فأسعار جميع السلع و الخدمات تحدد بالوحدات النقدية، فنحن نقول مثلا إن سعر الدفتر 25 ليرة و سعر كيلو غرام التفاح 50 ليرة، و لا نقول سعر الدفتر نصف كيلو من التفاح، و سعر كيلو التفاح هو دفترين، فوجود وحدة معيارية للحساب أمر ضروري عند تحديد الأسعار و وضعها .

1 – 2 النقود السلعية و النقود الورقية الاعتبارية (Commodity Money and Fiat Money):

تذكر كتب التاريخ التي تتحدث عن نشأة النقود أنواعاً كثيرة من المواد التي تم استخدامها كنقود في مختلف الثقافات بعد التخلي عن نظام المقايضة، كالمواشي و الأصداف و الملح و السجائر ..إلخ، و تدعى "النقود السلعية "(Commodity Money)، و يقصد بها المواد التي تستخدم كنقود و تملك أيضاً قيمة بحد ذاتها و يمكن استخدامها في أغراض أخرى، و تتميز السلع التي يمكن استخدامها كنقود سلعية بالطلب المرتفع عليها في السوق نظراً للحاجة التي تشبعها، كما تتميز بخاصية الادخار و قدرتها على الاحتفاظ بقيمتها السلعية لمدة غير قصيرة. السجناء خلال الحرب العالمية الثانية استخدموا السجائر كنقود، و قاموا بالشراء بواسطتها، و حددوا الأسعار عن طريقها، و قاموا بجمع ثروتهم على شكل سجائر، بالإضافة لتلك الاستخدامات تملك السجائر منفعة بحد ذاتها، حيث يمكن تدخينها بالإضافة لجمعها كمدخرات في تلك الفترة .

الذهب هو شكل آخر من أشكال النقود السلعية، لمئات السنين تم استخدام الذهب مباشرة في عمليات الشراء، بالإضافة لذلك للذهب استخدامات عديدة أخرى مثل استخدامها كحلي.

إن الشكل الشائع للنقود اليوم هو الأوراق النقدية الاعتبارية (Fiat Money)، هذه الأوراق النقدية لا تملك قيمة بحد ذاتها، و ليس لديها استخدامات أخرى، فهي مجرد قصاصات ورقية ملونة، إذاً ما الذي يجعل قطعة الورق هذه مقبولة في عمليات التبادل؟ السبب ليس أن هذه الأوراق مغطاة بذهب أو فضة، حيث كانت الأوراق النقدية سابقاً تمثل كمية محددة من الذهب أو الفضة، و يمكن إبدالها في أي وقت، و كانت تدعى بالنقود التمثيلية، لكن الأمر لم يعد كذلك، فالأوراق النقدية الآن هي نقود ورقية اعتبارية، و القبول الذي تحظى به ناتج عن قوتها الإبرائية القانونية، و دعم الحكومة لها، حيث تحدد الحكومات قانونياً وجوب القبول بهذه النقود الورقية في تسوية المعاملات و تسديد المستحقات.

1 – 3 قياس عرض النقود (Measuring The Money Supply):

تتنوع أشكال النقود في الوقت الحاضر و هناك العديد من الأصول التي يمكن أن تستخدم في عمليات الشراء (وسيلة تبادل)، و في حفظ الثروة (مخزن للقيمة)، و في قياس الأسعار (وحدة حساب).

و كما سنرى ليس هناك خط محدد بين ما نستطيع اعتباره كنقود و بينما يجب إدراجه تحت مسميات أخرى، و قام الاقتصاديون بإعطاء مسميات مختلفة للمقاييس المختلفة للنقود، و الصنفان الأكثر شيوعاً هما : نقود المبادلات (Transactions Money) M1، و النقود بالمعنى الواسع (Broad Money) M2.

مكونات الكتلة النقدية:

M_1 : تعدّ الأساس النقدي في الاقتصاد و هي حجم الأموال التي يمكن استخدامها في التداول المباشر، و تشمل:

- النقود الورقية و القطع النقدية الموضوعة في التداول.
- الودائع تحت الطلب في المصارف.

M_2: و تشــمل بالإضافة إلى M_1 : جميع الودائع لأجل (مثل الودائع في المصارف التي لا يحق لأصحابها سحبها مباشرة).

M_3: إضافة إلى مكونات M_2 يشمل على :

- موجودات الجهاز المصرفي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- توظيفات الجهاز المصرفي لأجل.
- أسناد القروض التي تصدرها المصارف للحصول على السيولة النقدية.

M_4: هي M_3 مضاف إليها بعض التوظيفات السائلة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود و التي تتميز عن تلك المتضمنة في M_3 بأحد الصفات التالية:

1. ترجع إلى فعاليات اقتصادية من غير المؤسسات المالية.
2. تكون ذات طابع تعاقدي يشمل التزامات متبادلة من الطرفين المتعاقدين (المؤسسة المالية و عميلها).

إن تأثير هذه المكونات يختلف حسب مستوى جاهزية المكونات للتسييل إذا:

- مكونات M_1 : نقود جاهزة لإشراكها في عمليات التبادل ، و هي الكتلة النقدية الأساس و تلعب الدور الأكثر تأثيرا.
- مكونات M_2، M_3،M_4 : تحتاج إلى زمن متزايد لتحويلها إلى نقود سائلة توضع في التبادل، لذا يكون تأثيرها متناقص على التداول و التضخم و الأسعار. (لكن M_2 تلعب إضافة لـــ M_1 دوراً ذا تأثير نظراً لأن سرعة تحويلها إلى نقد سائل غير طويلة).

عرض النقود : هو الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي، أو هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع – يقصد بوسائل الدفع : النقود في مختلف أشكالها :M4, M3, M2, M1 . وقد يختلف تعريف كل جزء من هذه الأجزاء من بلد إلى آخر بما يلائم الوضع النقدي والاقتصادي لها، ففي الدول النامية يشكل M1 نسبة كبيرة من العرض الكلي للنقود.

إن السياسة النقدية بأدواتها المختلفة تنصب على التحكم بـــ M_1 و M_2 حيث يكون بيد السلطة النقدية أدوات التحكم بالإصدار النقدي و أدوات التأثير في حجم الودائع و التسليفات، لكن هذا لا يعني أن M_3 و M_4 لا تأثير لهما في اعتماد السياسات النقدية.

مجلس النقد والتسليف السوري :

يتولى في سورية مهمة إقرار وإدارة السياسة النقدية كل من مجلس النقد و التسليف، و البنك المركزي.

و يتمتع مجلس النقد و التسليف بصلاحيات واسعة لأداء مهامه، و هو يتألف من 11 عضواً على رأسهم حاكم المصرف المركزي.

و قد حدد قانون النقد الأساسي 23 عام 2002 أهداف السياسة النقدية، و أعطى مجلس النقد و التسليف مهمة تنفيذها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة و حاجات الاقتصاد الوطني، بما في ذلك السياسات المتعلقة باستقرار الأسعار، و القوة الشرائية للنقد الوطني، و سياسات التسليف ،و الفائدة ،و الادخار المصرفي، و أسعار الصرف: [2]

1) تنمية السوق النقدية و المالية و تنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي
2) المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.

---

[2] الباب الأول – المادة الأولى, قانون مجلس النقد و التسليف 23 , عام 2002

3) تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري و تأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

4) توسيع إمكانية استخدام الموارد و الطاقات و العمل على إنماء الدخل القومي.

الكتلة النقدية هي مجموعة النقود الموجودة في اقتصاد معين، و يرمز لها بـــ M و هي تأخذ أربع أشكال M_1،M_2، M_3، M_4 ، و تتوسع مكوناتها ابتداء من M_1 صعوداً حتى M_4, و يختلف تأثير كل من هذه المكونات على الاقتصاد الوطني ، وعلى تشكل الأسعار و التضخم.

2 - كيف تقوم المصارف بخلق النقود (The Creation Of Money):

يقوم البنك المركزي بإصدار النقود أول مرة ووضعها في التداول، إن هذه الوظيفة هي حكر على المصرف المركزي، أما المصارف الخاصة فتقوم بوظيفة أخرى هي خلق النقود.

2 – 1 نظرة تاريخية:

للبدء بفهم كيف تقوم المصارف بخلق النقود، سنبحث في جذور النظام المصرفي الحديث. في القرن الخامس عشر و السادس عشر كان استخدام الذهب كنقود شائعاً في معظم البلدان، و بما أن الذهب كان عرضة للسرقة و من الصعب نقله، بدأ الناس يضعون هذا الذهب في عهدة الصاغة، الذين كانوا يعطون المودعين إيصالات بالمبالغ المودعة لديهم، و يأخذون منهم رسوماً مقابل حفظ ذهبهم، و مع الزمن أصبحت هذه الإيصالات تستخدم كشكل من النقود الورقية، و أصبحت عمليات الشراء تتم بواسطتها بدلاً من الذهب الذي تمثله، أي لم يعد من الضروري الذهاب للصائغ و سحب الذهب و دفعه للبائع، إنما يكفي إعطاء الإيصال للبائع.

في تلك المرحلة كانت كل الإيصالات مغطاة بالكامل بالذهب، فلو كان لدى الصائغ 100 أونصة ذهب، يكون قد أصدر إيصالات بقيمة 100 أونصة ذهب، و كان عمل الصياغ تخزين الذهب كأمانات لأصحابها مقابل أجر.

لاحظ الصائغون لاحقاً أن الناس لم يعودوا ليسحبوا ذهبهم بشكل متكرر، و ذلك لأنهم كانوا يستخدمون الإيصالات في التبادلات، و التي كانوا واثقين من قدرتهم على استبدالها بالذهب متى شاؤوا، بالإضافة لسهولة حملها و نقلها و سهولة حفظها من السرقة، و ذلك أدى إلى تراكم كميات كبيرة من الذهــب المكدس لــدى الصائغيــن.و بسبب هذه الكمية الزائدة من الذهب أدرك الصياغ أنهم يستطيعون إقراض بعضه دون الخوف من أن ينفــذ. و ذلك مــن أجــل تحصيــل الفوائد مقابل الإقراض و الاستفادة من هذا الذهب بدلاً من تكديسه، في هذه المرحلة تحول الصياغ من مجرد أماكن لإيداع الذهب إلى مؤسسات شبيهة بالبنوك، لديها القدرة على خلق النقود، هذا التحول ظهر من اللحظة التي قرر الصياغ أن يقوموا بإعطاء القروض، أي دون إضافة أي كمية من الذهب الفعلي للنظام، قام الصياغ بزيادة كمية النقود في الدورة المالية، و ذلك بإصدار المزيد من الإيصالات (حقوق بالذهب)، و بذلك أصبح هناك إيصالات بقيم تفوق قيم الذهب الفعلية.

مثال: افترض أنك ذهبت إلى صائغ مهمته حفظ الودائع من الذهب، و طلبت منه قرضاً لشراء قطعة أرض تكلفتها 20 أونصة ذهبية، و افترض أيضاً أن لدى الصائغ 100 أونصة كوديعة في مخزنه، و منح عليها إيصالات بـــ 100 أونصة ذهبية، للأشخاص الذين أودعوا هذا الذهب، و إذا قرر الصائغ انه يريد التحول إلى العمل المصرفي بدلاً من أن يكون مجرد حافظ للودائع، فإنه سيقبل بإقراضك بعض الذهب، لكن طبعاً أنت لا تريد الذهب نفسه، بل لقوته الشرائية، لذا فأنت تريد الإيصال الذي يمثل 20 أونصة، في هذه الحال سيخلق الصائغ النقد لأجلك بإعطائك إيصالاً بقيمة 20 أونصة على الرغم من أن الذهب المعروض يملكه سلفا أشخاص آخرين. عندما يقوم الصائغ بذلك يكون قد أصبح هناك إيصالات بقيمة 120 أونصة ذهب في الدورة المالية، بدلاً من 100 أونصة قبل أن تحصل على قرضك ، و من ثم يكون عرض النقود قد ازداد .

إن خلق النقود ليس شيئاً غامضاً، بل هو ببساطة عملية محاسبية. و قد تظن أن العملية بكاملها غير مقبولة، خاصة أن النظام البنكي عندما أصدر لأحد الأشخاص أوراق

حقوق بالذهب على ذهب ينتمي مسبقا لشخص آخر، قام بخلق النقود اعتماداً على أساس ذهبي واحد.

واجه الصياغ بعد تحولهم إلى بنوك بعض المشاكل، و ذلك عندما بدؤوا بتحرير إيصالات "كقروض" أكبر من كمية الذهب الموجود لديهم . ففي أي لحظة، إذا قام مالكو الإيصالات "120 أونصة ذهب " بطلب ذهبهم في الوقت نفسه ، سيواجه الصائغ مشكلة لأنه فعلياً لا يملك سوى 100 أونصة ذهب، إلا أنه في الحقيقة لن يسعى كل الأفراد للحصول على ذهبهم دفعة واحدة، و ذلك لأنه في الأوضاع الطبيعية يكون الناس راضين عن امتلاكهم إيصالات بدلاً من الذهب الحقيقي و هذه المشكلة لن تظهر.

و لكن إذا بدأ الناس بالشك بالأمان المالي للصائغ، سوف يشكون فيما إذا كانت إيصالاتهم فعلاً فعالة و مكافئة للذهب الحقيقي، أي إذا علم المودعون أن إيصالاتهم غير مغطاة بالذهب الكافي في مخزن الصائغ عندها ربما يبدؤون بالمطالبة بالذهب مقابل إيصالاتهم، سعياً للأمان.

و ذلك يؤدي لحالة من التناقض، فمن الطبيعي حيازة الإيصالات الورقية بدلاً من الذهب إذا علمت أنك تستطيع في أي لحظة الحصول على الذهب مقابل هذه الأوراق، و في الأوقات العادية يشعر الصياغ بأمان عند إعطاء قروض أكبر من مقتنياتهم الذهبية، لكن عندما تشك أنت و باقي المودعين بأمان الصائغ عندها سيكون من الطبيعي أن يطالب الجميع بمستحقاتهم الذهبية من مخزن الصائغ.

يحدث التهافت على الصائغين (أو التهافت على البنوك كما في يومنا) عندما يطلب العديد من الأشخاص ذهبهم في الوقت نفسه و هذا التهافت يؤثر سلباً على الأشخاص أنفسهم، أي إذا رأيتك تذهب للصائغ لسحب ذهبك سأصبح قلقاً و سأقرر أن أسحب ذهبي مثلك، أي أن الخوف من التهافت على الصائغ يسبب التهافت الحقيقي.

يحدث التهافت على البنوك لسحب الودائع لعدة أسباب منها :

1. الإشاعات بأن المؤسسة المالية منحت قروضا لأشخاص لا يستطيعون إعادتها.

2. الحروب.

3. انهيار وإفلاس مؤسسات أخرى كانت قد اقترضت نقوداً من البنك.

و أسباب عديدة أخرى، و سنرى لاحقا أن عمل البنوك في هذه الأيام يختلف عن عمل الصائغين ، لأن البنوك خاضعة لمبدأ الاحتياطي القانوني، في حين لم يكن لدى الصائغين مثل هذا الاحتياطي، على الرغم من أن الكميات التي اقرضوها كانت خاضعة للتقيد الذي فُرض عليهم نتيجة خوفهم من الإفلاس .

2 – 2 نظام البنوك الحديثة:

لفهم آلية عمل نظام البنوك الحديثة علينا أن نكون على دراية ببعض المبادئ الأساسية في المحاسبة. و عندما تكون قادراً على فهم الطريقة التي يعدّ بها البنك دفاتره، ستبدو لك آلية خلق النقود منطقية.

مراجعة بسيطة للمحاسبة :

مركز الأساليب المحاسبية هو القوائم التي بموجبها تكون "الدفاتر دائماً متوازنة"، ذلك يعني إذا أخذنا لمحة سريعة عن أي شركة بما فيها البنوك وفي وقت معين، يكون بالتعريف:

الأصول – المطاليب = صافي حقوق الملكية net worth
(أو) الموجودات =المطاليب + صافي حقوق الملكية

الموجودات أو الأصول (Assets): هي عبارة عن ممتلكات الشركة والتي تعادل قيمة ما. وبالنسبة للبنوك تتضمن الموجودات الأبنية والأثاث و السندات الحكومية (Government Securities) والأموال السائلة الموجودة في الخزنة (Vault Cash) والسندات التجارية (Bonds) و الأسهم (Stocks).... إلخ.

إن أهم أصول البنك "بما يخدم دراستنا" هي القروض (Loans). إذ يصبح المقترض بموجبها مدينا للبنك ويتعهد بدفع مبلغاً محدداً من المال في تاريخ محدد أو خلال مدة محددة، هذا التعهد "ورقة قبض" عبارة عن أصل للبنك يعده شيئاً ذا قيمة، و يستطيع البنك أن يبيع ورقة التعهد لأداء دين لبنك أخر للحصول على سيولة، كما يتضمن البنك أصولاً أخرى، كالسيولة المتاحة في اليد، والودائع لدى البنك المركزي (Deposits with the Central Bank)، حيث تطلب أنظمة البنوك المركزية من باقي البنوك الاحتفاظ بجزء من ودائعها تحت الطلب كسيولة في الصندوق أو كوديعة لدى البنك المركزي ، بنسب تتحدد من خلال السياسة النقدية للدولة، بما يتوافق مع حاجات اقتصاد البلد المعني.

المطاليب أو الخصوم (Liabilities): هي عبارة عن الديون . أي أموال البنوك المقترضة، و هي عبارة عن تعهد بالدفع ، أو أوراق الدفع التي يكون قد أصدرها البنك ، إن أهم مطاليب البنك هي عبارة عن ودائعه، و الودائع (Deposits)، هي ديون ممنوحة من المودعين ، ذلك لأنه عندما تضع النقود في حسابك فكأنك منحت البنك قرضاً، و القاعدة الأساسية في المحاسبة تقول إنه إذا قمنا بجمع أصول الشركة، ومن ثم طرحنا المبلغ الكلي الذي اقترضته الشركة ، يمثل الفرق صافي حقوق الملكية (صافي الاصول) (Net Worth). والذي يمثل قيمة الشركة بالنسبة لحاملي الأسهم أوالمالكين.

مثال: كم ستدفع لشركة تملك 200000 ليرة من المجوهرات، وقد اقترضت 150000 ليرة من البنك لتدفع ثمنها. بالطبع سيكون صافي حقوق ملكية الشركة مساويا 50000 ليرة، وهو الفرق بين ممتلكاتها و ديونها، لكن إذا انخفض سعر المجوهرات إلى 150000 ليرة فإن الشركة عندها لا تمتلك شيئاً.

تستطيع متابعة الوضع المالي لأي بنك باستخدام ميزانية مبسطة تمثل بحساب قيد مزدوج، حيث توضع أصول البنك في الجانب الأيمن من الحساب، و توضع المطاليب و صافي حقوق الملكية في الجانب الأيسر.

بالتعريف الميزانية دائماً متوازنة ولذلك فإن قيم البنود في الجانب الأيسر تكون دائماً مساوية للمبالغ الموجودة في الجانب الأيمن .

الميزانية في الجدول (7-1) تظهر حالة بنك لديه (110) مليون ليرة كأصول، منها 20 مليون كاحتياطيات (أي ودائع البنك لدى المصرف المركزي)"، ومنها أيضاً النقد الموجود في الصندوق (النقود الورقية والمعدنية).

الجدول (7-1) ميزانية مبسطة لبنك.			
الموجودات		**المطاليب**	
الاحتياطيات	20	الودائع	100
القروض	90	صافي حقوق الملكية	10
المجموع	110	**المجموع**	110
الأرقام بملايين الوحدات النقدية			

يعدّ الاحتياطي بمثابة أصل للبنك لأنه يستطيع أن يذهب إلى المصرف المركزي و الحصول على النقد منه، كما يستطيع أي فرد أن يذهب إلى البنك للحصول على نقد من حساب الادخار الخاص به، كما يظهر في مثالنا جانب الأصول أيضاً يحوي قروضاً بقيمة 90 مليون.

لماذا تضع البنوك الاحتياطي في المصرف المركزي ؟

هناك عدة أسباب لكن أهمها هو المتطلبات الشرعية والقانونية التي تلزم البنوك بإيداع نسبة مئوية محددة من الديون "الودائع" كاحتياطي. و تعرف النسبة المئوية من الودائع والتي يحتفظ بها البنك كاحتياطي بنسبة الاحتياطي القانوني (Required Reserve Ratio).

فإذا كانت نسبة الاحتياطي 20%, عندها البنك الذي لديه ودائع بقيمة 100 مليون, يودع 20 مليوناً كاحتياطي على شكل ودائع لدى المصرف المركزي .

بالعودة للمثال، يظهر جانب المطاليب أن لدى البنك ودائع بقيمة 100 مليون، لذا فهو مدين بهذا المبلغ لمودعيه وهذا يعني أن البنك لديه صافي حقوق ملكية بما يعادل 10 مليون لمالكيه (110 مليون موجودات – 100 مليون مطاليب = 10 مليون حقوق الملكية).

تذكر دائما أن صافي حقوق الملكية للبنك يحقق التوازن في الميزانية العمومية ، لذا عندما يتغير أحد بنود الميزانية يجب أن يتغير على الأقل بند آخر في الجانب الآخر للميزانية.

مثال : إذا ازداد احتياطي البنك 100 ليرة عندها أحد الاحتمالات التالية يجب أن يكون صحيحاً:

1 -ينقص أحد الموجودات بمقدار 100 ليرة.
2 -يزداد أحد المطاليب (الودائع) بمقدار 100 ليرة.
3 -يزداد رأس المال الصافي بمقدار 100 ليرة.

2 – 3 خلق النقود (The Creation Of Money):

تسعى البنوك اليوم "كما فعل الصياغ سابقا"، للحصول على دخول من خلال إقراض النقود بمعدلات فائدة أعلى من الفائدة التي تدفعها للمودعين مقابل استخدام نقودهم.

في الوقت الراهن احتمالات التهافت على البنوك للحصول على الودائع قليلة نوعا ما، وحتى وإن كان هناك تهافت فإن البنك المركزي يحمي البنوك الخاصة بطرق مختلفة، لذلك تمنح البنوك عادة القروض إلى الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه بسبب متطلبات الاحتياطي القانوني.و المبالغ المطلوبة من المصرف المركزي كاحتياطي تساوي نسبة الاحتياطي القانوني المطلوبة من البنك مضروبة بكمية الودائع الموجودة لديه في وقت محدد

مثال: إذا كان لدى البنك ودائع بمبلغ 1000000 ليرة، و نسبة الاحتياطي القانوني هي 20% فإن مبلغ الاحتياطي المطلوب يساوي 200000 ليرة ، و الفرق بين الاحتياطي

الفعلي (Actual Reserves) والاحتياطي القانوني (Required Reserves)، هو الاحتياطات الزائدة " فائض الاحتياطي" (Excess Reserves).

الاحتياطات الزائدة = الاحتياطات الفعلية – الاحتياطات القانونية

إذا منح البنك قروضاً تصل إلى الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه بسبب تقييدات الاحتياطي القانوني، فهذا يعني أن البنوك منحت قروضاً إلى الحد الذي يكون فيه فائض الاحتياطي يساوي الصفر، و عندما يمتلك البنك احتياطياً زائداً أو فائضاً يكون لديه ودائع ،و يستطيع منح القروض.

في الواقع، لا يستطيع البنك منح القروض إلا إذا كان لديه فائض احتياطي ، و عندما يمنح البنك قرضاً فإنه يخلق وديعة تحت الطلب للمقترض، وخلق الودائع تحت الطلب يخفض من فائض الاحتياطي ،لأن الودائع الإضافية التي سبّبها القرض استخدمت جزءاً من الاحتياطي الزائد للبنك. وعلى سبيل المثال:

بفرض هناك بنك خاص واحد في القطر، وأن معدلات الاحتياطي القانوني 20%، وأن البنك باشر عمله دون أي شيء "لا قروض و لا ودائع" كما هو موضح في الجزء الأول من الجدول (7–2).

الجدول (7–2) ميزانية بنك، في اقتصاد لديه بنك واحد					
القسم "1"		القسم "2"		القسم "3"	
الموجودات	المطاليب	الموجودات	المطاليب	الموجودات	المطاليب
الاحتياطيات 0	الودائع 0	الاحتياطيات 100	الودائع 100	الاحتياطيات 100	الودائع 500
				القروض 400	

و الآن لنفترض أن هناك وحدات نقدية موجودة في دورة التداول النقدية، وأن أحدهم أودع (100) منها في البنك. و قام البنك بإيداع (100) في البنك المركزي، أي هو الآن لديه (100) وحدة نقدية كاحتياطي كما نرى في الجزء الثاني من الجدول (7-2)، أي لديه أصول (احتياطي) تساوي (100) و مطاليب (ودائع) بقيمة (100). وإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 20% فالبنك لديه (80) احتياطياً فائضاً: كم هي القروض التي يستطيع البنك منحها مع بقائه قادرا على الوفاء بمتطلبات الاحتياطي ؟

لنفترض أن أي شخص يحصل على قرض يضع كامل المبلغ في البنك، أو يدفعه لشخص آخر يقوم بإيداعه في البنك، أي لا يوجد أي نقد سائل يخرج من البنك، لذا يستطيع البنك أن يقرض (400) وحدة نقدية دون أن يخل بمتطلبات الاحتياطي. لاحظ الجزء الثالث من الجدول (7-2) يُظهر ميزانية البنك بعد أن وصل للحد الأقصى من القروض مع 20% نسبة الاحتياطي.

و من ثم مع (80) فائضاً احتياطياً يستطيع البنك أن يمتلك (400) وحدة نقدية كودائع إضافية. إن (100) احتياطي زائد و (400) قروض يساوي (500) ودائع. وبقيمة (500) ودائع و20% نسبة احتياطي قانوني فإنه يجب على البنك أن يحفظ (100) كاحتياطي ،(20% من 500) وهو قام بذلك فعلاً.

لاحظ أن البنك لن يستطيع أن يقْرض أكثرمن (400) لأن الاحتياطي القانوني يجب ألا يتجاوز (100)، وعندما لا يمتلك البنك فائضاً احتياطياً، فإنه لن يستطيع منح المزيد من القروض ،ويكون عندها قد بلغ الحد الأعلى من الإقراض. وتذكر أن عرض النقود (M1) يساوي الأموال السائلة في الدورة النقدية (المتداولة) + الودائع.

كان العرض النقدي (100) قبل عملية الإيداع الأولية (أموال سائلة في الصندوق و لا يوجد ودائع). لكن بعد عملية الإيداع و الإقراض أصبح العرض النقدي (500). (لا يوجد أموال سائلة خارج خزينة البنك لكن لدى البنك 500 كودائع). يبدو من الواضح أن القروض تتحول إلى ودائع لذا يتغير العرض النقدي.

إن البنك الذي عرضت ميزانيته في الجدول (7-2) يسمح بمنح القروض بقيمة (400)، و ذلك بالاعتماد على فرضية أن القروض التي منحت بقيت في البنك كودائع..الآن افترض أنني اقترضت من البنك مبلغا لشراء كمبيوتر شخصي وبناءاً على ذلك حررت شيكاً لمخزن بيع الكمبيوتر، فإذا أودع المخزن أمواله أيضاً في البنك فإن الشيك سيؤدي ضمناً إلى انخفاض حسابي الجاري وزيادة في الحساب الجاري للمخزن داخل البنك أي لا يوجد أي أموال سائلة غادرت البنك.

طالما أن النظام مغلق – تذكر أن لدينا فرضية سابقة بأنه لا يوجد إلا بنك واحد – والبنك على علم أنه لن يُطلب منه أن يحرر أي جزء من (100) الاحتياطي. إذا يستطيع البنك أن يوسع قروضه إلى النقطة التي تصل فيها الودائع إلى (500). بالطبع يوجد العديد من البنوك في الدولة كما هو واضح في الجدول (7-3)، و طالما أن كامل النظام البنكي مغلق فمن الممكن أن تؤدي وديعة أولية بقيمة (100) أن تحدث توسعاً بالعرض النقدي إلى ما يعادل (500) وحدة نقدية.

لكن هناك خطوات أكثر عندما يكون لدينا أكثر من بنك. و لفهم ذلك سنفترض أن "سامر" قام بوضع وديعة أولية تعادل (100) ليرة في البنك (1)، وقام البنك بوضع كامل الوديعة في البنك المركزي ، كما في القسم الأول من الجدول (7-3). كما أن كل القروض التي منحها البنك تم سحبها من قبل المقترضين الذين قاموا بتحرير شيكات لدفع ثمن البضائع. كان يمكن للبنك بعد وديعة سامر منح قرض حتى (80) ليرة لريم كما يظهر في النموذج الثاني من الجدول(7-3). البنك الأول لديه ودائع بقيمة (80) ليرة أي حساب دائن بـــ (80) ليرة، ومن ثم إجمالي الودائع يساوي (180) ليرة (80 ليرة قروض و100 ليرة احتياطي). ثم قامت ريم بتحرير شيك بـــ (80) ليرة لمحلات أمين ثمن مشتريات، ثم قام أمين بإيداع ما استلمه من ريم في البنك (2). وعندما استحق الشيك قام البنك (1) بتحويل (80) ليرة من الاحتياطي للبنك (2).

الجدول (3-7) خلق النقود في حال تعدد المصارف

	القسم '1'		القسم '2'		القسم '3'	
	الموجودات	المطاليب	الموجودات	المطاليب	الموجودات	المطاليب
البنك '1'	الاحتياطيات 100	الودائع 100	الاحتياطيات 100	الودائع 180	الاحتياطيات 20	الودائع 100
			القروض 80		القروض 80	
البنك '2'	الاحتياطيات 80	الودائع 80	الاحتياطيات 80	الودائع 144	الاحتياطيات 16	الودائع 80
			القروض 64		القروض 64	
البنك '3'	الاحتياطيات 64	الودائع 64	الاحتياطيا 64	الودائع 115.20	الاحتياطيات 12.80	الودائع 64
			القروض 51.20		القروض 51.20	

ملاحظة: الأرقام افتراضية

إن ميزانية البنك (1) تظهر كما هو موضح في القسم 3، أصول تتضمن (20) ليرة احتياطي و(80) ليرة قروضاً، و مطاليب تساوي (100) ليرة على شكل ودائع. لاحظ أن جانبي الحساب متوازنان ، ونسبة الاحتياطي القانوني هي 20% من ودائعه كما هو مطلوب بالقانون وقد بلغ الحد الأعلى للإقراض.

والآن لنرى ما حدث في البنك (2). بما أن البنك (1) حول (80) ليرة من الاحتياطي للبنك (2) فأصبح لديه الآن (80) ليرة كوديعة و(80) ليرة كاحتياطي "القسم الأول للبنك الثاني". الاحتياطي القانوني المطلوب لديه أيضاً 20% ، لذا لديه احتياطي فائض بما يعادل (64) ليرة والتي يستطيع من خلالها منح القروض.

الآن افترض أن البنك (2) منح قرضاً بقيمة (64) ليرة للميس لتدفع ثمن كتاب مدرسي ، وقامت لميس بتحرير شيك بقيمة (64) ليرة قابلة للدفع لمخزن الكتب. الوضع المالي للبنك (2) – بعد أن صرف شيك بقيمة (64) ليرة وحولها من الاحتياطي لبنك مخزن الكتب– أصبح، الاحتياطي (16) ليرة والقروض (64) ليرة والودائع (80) ليرة.

قام مخزن الكتب بوضع المبلغ الذي حصل عليه في حسابه بالبنك (3). البنك (3) لديه الآن احتياطي فائض لأنه أضاف (64) ليرة إلى احتياطيه ، ونسبة الاحتياطي القانوني هي 20% . البنك (3) يستطيع الآن أن يمنح قروض بقيمة (51.2) ليرة (80% من 64 ليرة، 20% كاحتياطي قانوني بالإضافة إلى (64) ليرة وديعة).

وبما أن المعالجة تكررت عدة مرات – فالمبالغ الإجمالية للودائع (500) ليرة – مجموع الودائع في كل بنك – لأن النظام البنكي يمكن أن يظهر كبنك واحد كبير لأن المخرجات هنا مساوية لمخرجات بنك واحد.

2 – 4 المضاعف النقدي (Money Multiplier):

عملياً النظام البنكي ليس مغلقاً بشكل كامل بل هناك بعض التسربات خارج هذا النظام، و بشكل عام أي زيادة في الاحتياطات المصرفية تؤدي إلى زيادة في العرض النقدي (Money Supply) أكبر منها.

يطلق الاقتصاديون على العلاقة بين التغيرات في الودائع والتغيرات في الاحتياطيات التي سببت هذا التغير، بـــالمضاعف النقدي (Money Multiplier).

المضاعف النقدي: هو الزيادة الحاصلة في الودائع نتيجة زيادة الاحتياطي بمقدار ليرة واحدة.

و علينا ألا نخلط بين المضاعف النقدي ومضاعف الإنفاق الذي ناقشناه سابقاً، إذ إنهما لا يعبران عن الشيء ذاته .

في المثال السابق، ازدادت الاحتياطات بـ (100) ليرة عندما تم إيداع (100) ليرة في البنك ،و من ثم ازدادت كمية الودائع بمقدار (500) ليرة (من 100 ليرة وديعة أولية، و 400 ليرة قروض ممنوحة من عدة بنوك من فوائض احتياطاتها).

المضاعف النقدي في هذه الحالة = $\frac{500}{100}$ = 5 .

وبصيغة رياضية يمكن التعبير عن المضاعف النقدي بالمعادلة التالية:

المضاعف النقدي = 1 ÷ نسبة الاحتياطي القانوني

مصرف سوريا المركزي – قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002

المادة 51:

1. مصرف سورية المركزي مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقررها مجلس النقد والتسليف وتعمل تحت إشراف الدولة وبضمانتها وضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء.
2. يتمتع مصرف سورية المركزي بالشخصية الاعتبارية، ويعد تاجراً في علاقاته مع غيره ويجري عملياته وتنظيم حساباته وفقا للقواعد والأعراف المصرفية والمعايير الدولية، ولا يخضع لقوانين محاسبة الدولة العامة وأنظمتها.
3. يسمح لمصرف سورية المركزي باستعمال شعار الدولة مقرونا بعنوانه التجاري.

المادة 53:

يحدد رأس مال مصرف سورية المركزي بعشرة مليارات ليرة سورية اكتتبت الدولة به بكامله.

3-المصرف المركزي و عرض النقود

:(The Central Bank And The Money Supply)

لكي نعرف كيف يتحكم البنك المركزي بعرض النقود في الاقتصاد نحتاج لفهم دور الاحتياطي. ونسبة الاحتياطي المطلوب الاحتفاظ به يكوّن رابطاً بين احتياطيات المصارف التجارية والودائع (النقود) التي يمكن لهذه المصارف أن تخلقها.

تحدد الاحتياطات القانونية كمية القروض التي يستطيع البنك منحها، فإذا كان معدل الاحتياطي المطلوب 20%، فكل ليرة من الاحتياطي يمكن أن تخلق 5 ليرات في الودائع.

المصرف الذي يملك احتياطي 100 ألف ليرة لا يستطيع أن يمتلك أكثر من 500 ألف ليرة بالودائع، و إن حصل ذلك فهو لن يستطيع مقابلة نسبة الاحتياطي القانوني المطلوبة، تذكر أن عرض النقود يساوي مجموع الودائع داخل المصارف ، والعملة الموجودة في الدورة النقدية خارج المصارف، ويمكنك أن ترى أن هذه الاحتياطيات تزود المصرف المركزي بالقوة التي يحتاجها للتحكم بعرض النقود.

إذا أراد المصرف المركزي زيادة العرض النقدي يقوم بتخفيض الاحتياطي, و بذلك يعطي الحرية للبنوك لزيادة الودائع و ذلك بمنح المزيد من القروض, و إذا أراد تخفيض العرض النقدي فإنه يرفع من الاحتياطات.

توجد ثلاث أدوات متوفرة للبنك المركزي للتحكم بالعرض النقدي:

1. **تغيير معدل الاحتياطي القانوني.**
2. **تغيير سعر الخصم.**
3. **التدخل في عمليات السوق المفتوحة.**

3 – 1 نسبة الاحتياطي القانوني (Required Reserve Ratio):

أحد الطرق التي يتبعها المصرف المركزي لتغيير عرض النقود، هو تغيير معدل الاحتياطي القانوني. هذه العملية موضحة في **الجدول (7–4)**، و ذلك بفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 20 %

الجدول (7-4) خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي تزيد من العرض النقدي							
الحالة "1" نسبة الاحتياطي القانوني 20%							
المصرف المركزي				بنوك تجارية			
الموجودات		المطاليب		الموجودات		المطاليب	
أوراق مالية حكومية	200	الاحتياطيات	100	الاحتياطيات	100	الودائع	500
		النقود	100	القروض	400		
الحالة "2" نسبة الاحتياطي القانوني 12.5%							
المصرف المركزي				بنوك تجارية			
الموجودات		المطاليب		الموجودات		المطاليب	
أوراق مالية حكومية	200	الاحتياطيات	100	الاحتياطيات	100	الودائع	800
		النقود	100	القروض	700		

يبين النموذج الأول ميزانية بنك مركزي مبسطة (بمليارات الليرات)، يظهر الاحتياطي مساوياً 100 مليار ليرة، و العملة في التداول 100 مليار ليرة، و منه كامل أصول البنك المركزي تساوي 200 مليار ليرة.

وافترض أيضاً أنه لا وجود لاحتياطي فائض (البنوك في حالة عدم قدرة على إقراض جديد) إن 100 مليار كاحتياطي تدعم وجود 500 مليار كودائع في البنوك التجارية.

تذكر أن مضاعف النقود يساوي 1 ÷ معدل الاحتياطي المطلوب = 1 ÷ 0.2 = 5 ، وبذلك فإن 100 مليار كاحتياطيات يمكن أن تدعم 500 مليار ودائع عندما تكون نسبة الاحتياطي المطلوب 20%.

إن عرض النقود (M1) يساوي 600 مليار ليرة موزعة ما بين 100 مليار ليرة كعملة متداولة و 500 مليار ليرة كودائع (أو حسابات جارية) في المصارف التجارية.

و بفرض أن المصرف يريد أن يزيد عرض النقود إلى 900 مليار ليرة، إذا قام بتخفيض معدل الاحتياطي المطلوب من 20% إلى 12.5% (كما في الحالة 2)، فإن الـــ 100 مليار من الاحتياطيات نفسها ستدعم 800 مليار ليرة في الودائع بدلاً من 500 مليار فقط، في هذه الحالة مضاعف النقود يساوي 1\12.5 = 8 ، وبمعدل احتياطي مطلوب يساوي 12.5% ، فإن 100 مليار ليرة في الاحتياطيات تستطيع دعم 800 مليار ليرة في الودائع، وسيكون العرض الإجمالي للنقود 900 مليار ليرة.

بصيغة أخرى، مع التخفيض الجديد لمعدل الاحتياطي القانوني المطلوب، ستحظى المصارف بفائض في الاحتياطيات يبلغ 37.5 مليار، وبمعدل احتياطي يساوي 20% ستحتاج المصارف إلى 100 مليار في الاحتياطيات لاستعادة 500 مليار ليرة في الودائع، وبمعدل 12.5% ستحتاج الى 62.5 مليار فقط، وباقي الـــ 37.5 مليار ليرة في الاحتياطيات هي مبالغ إضافية يمكن للمصارف أن تقوم بإقراضها.

إذا افترضنا أن النظام يقرض الأموال ويخلق الودائع لأقصى حد ممكن، فإن الـــ 37.5 مليار ليرة من الاحتياطيات ستدعم 300 مليار ليرة من الودائع (37.5 مليار ليرة x مضاعف النقود (يساوي 8) = 300 مليار ليرة) وبذلك يكون التغير في معدل الاحتياطي

المطلوب قد حقن الجهاز المصرفي ب300 مليار ليرة إضافية ولا مجال للمصارف عند هذه النقطة لزيادة ودائعهم.

إن الانخفاض في معدل الاحتياطي المطلوب يسمح للمصارف بأن تمتلك المزيد من الودائع مع حجم الاحتياطيات المتواجدة لديها. وكما تزيد المصارف من خلق المزيد من الودائع عبر الإقراض، فإن عرض النقود يزداد, والعكس أيضا صحيح، فإذا أراد المصرف المركزي أن يقيد من عرض النقود فإنه يستطيع رفع معدل الاحتياطي المطلوب وبذلك ستجد المصارف أنها لا تمتلك احتياطيات كافية وبذلك ستضطر إلى تخفيض ودائعها عبر تخفيض بعض من قروضها الممنوحة وستكون النتيجة انخفاضاً في عرض النقود.

3 – 2 معدل الخصم (The Discount Rate):

يمكن للمصارف أن تقترض من المصرف المركزي، و ذلك لقاء معدل فائدة يدعى معدل الخصم (Discount Rate).

عندما تزيد المصارف من اقتراضها يزداد عرض النقود، و لفهم ذلك نفترض أن هناك مصرفاً واحداً في البلد، وأن معدل الاحتياطي القانوني المطلوب هو 20%، نلاحظ في الجدول (7–5) أن الوضع الأولي للبنك التجاري و البنك المركزي يظهر في الحالة 1، حيث يبلغ العرض النقدي 480 مليار (عملة متداولة + ودائع).

في حين تظهر الحالة الثانية أن البنك اقترض 20 ملياراً من البنك المركزي، و باستخدامه الــ 20 ملياراً كاحتياطي، يستطيع البنك زيادة قروضه بحوالي 100 مليار (من 320 إلى 420 مليار).

" تذكر أن نسبة الاحتياطي القانوني 20% تعطي مضاعفاً نقدياً يساوي 5، و من ثم الاحتياطي الفائـــض و البالـــغ 20 مليار لا يســـمح للبنك بأن يخلق ودائع إضافية 20*5 = 100 "، و مـــن ثم يرتفـــع عرض النقود مـــن 480 مليار إلى 580 مليار، و بذلك:

> إذا اقترض أي بنك من البنك المركزي سيؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود.

الجدول (7-5) أثر اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي على عرض النقود

الحالة "1" البنك التجاري لا يقترض من البنك المركزي

البنك المركزي		البنك التجاري	
الموجودات	**المطاليب**	**الموجودات**	**المطاليب**
أوراق مالية 160	الاحتياطيات 80	الاحتياطيات 80	الودائع 400
	النقود 80	القروض 320	

العرض النقدي (M1): العملة في التداول + الودائع = 480 مليار.

الحالة "2" البنك التجاري يقترض 20 مليار من البنك المركزي

البنك المركزي		البنك التجاري	
الموجودات	**المطاليب**	**الموجودات**	**المطاليب**
أوراق مالية 160	الاحتياطيات 100	الاحتياطيات 100	الودائع 500
القروض 20	النقود 80	القروض 420	دين لبنك المركزي 20

العرض النقدي (M1): العملة في التداول + الودائع = 580 مليار.

ملاحظة الأرقام بمليارات الوحدات النقدية

يستطيع البنك المركزي إقراض البنوك و من ثم التحكم بالعرض النقدي من خلال معدلات الخصم، إن الزيادة في سعر الخصم تؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض، و من ثم نقصان الاقتراض الذي ستقوم به البنوك.

3 – 3 عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):

إن إحدى الأدوات للسيطرة على عرض النقود هي عمليات السوق المفتوحة، عندما يقوم المصرف المركزي بشراء السندات الحكومية يدفع ثمنها عبر تحرير شيك، يؤدي إلى زيادة كمية الاحتياطي في النظام ويزيد من عرض النقود. وعندما يبيع المصرف المركزي السندات للمؤسسات و الأفراد فإنهم يقومون بالدفع بواسطة شيك يؤدي إلى تقليل كمية الاحتياطي في النظام، ولفهم آلية عمل السوق المفتوحة والسيطرة على عمل الاحتياطي علينا مراجعة بعض الأفكار الأساسية:

هناك نوعان لتعامل الحكومة بالأوراق المالية: إن حقيقة أن المصرف المركزي يمكنه أن يبيع ويشتري الأوراق المالية الحكومية (سندات و أذونات الخزينة) يمكن أن تكون مربكة، في الحقيقة هناك نوعأن لتعامل الحكومة في الأسواق المالية ، و لأسباب مختلفة، يجب أن يتم التفرقة بينهم بشكل جيد.

أولاً: إن وزارة المالية مسؤولة عن جباية الضرائب ودفع نفقات الحكومة. مثلاً رواتب موظفي الحكومة، مدفوعات لشراء سفينة حربية جديدة، الضمان الاجتماعي للمتقاعدين، و غيرها، كل ذلك مكتوب في حسابات محفوظة. الضرائب المحصلة بواسطة دوائر الجباية في وزارة المالية.

إذا تجاوز الإنفاق الحكومي المتحصلات من الضرائب، يمكن للدولة أن تقترض هذا الفرق. تذكر أن العجز الحكومي أو مشتريات الحكومة ناقصاً صافي الضرائب هو المبلغ الذي يجب أن تقترضه الدولة لتمويل العجز، هذا يعني أن الدولة لا يمكنها أن تطبع النقود لتمول العجز.

الدولة تقترض عبر إصدار السندات و الأذونات التي تحتوي على فائدة. هذه الأوراق المالية الحكومية تباع للأفراد والمؤسسات. وغالباً هناك بلاد أجنبية تشتريها أيضاً. والمبلغ

الإجمالي للأوراق المالية التي يمتلكها القطاع الخاص يعبر عنها بالدين الحكومي المملوك من القطاع الخاص.

ثانيا : إن المصرف المركزي يمتلك بعض الأوراق المالية الحكومية، بعض مما تملكه الحكومة، لذلك هو يدين لنفسه. هذه الأوراق ليست أكثر من سندات و أذونات مصدرة بشكل مبدأي من الخزينة لتمويل العجز وتمت حيازتهم من قبل البنك المركزي عبر الوقت من خلال مشتريات السوق المفتوحة المباشرة الذي قام بها ليوسع من عرض النقود مع توسع الاقتصاد.

آليات عمليات السوق المفتوحة: كيف يمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تؤثر في عرض النقود؟ انظر مجددا للجدول السابق وستلاحظ أن أغلب أصول البنك المركزي مكونة من الأوراق المالية الحكومية التي كنا نتحدث عنها للتو. افترض أن البنك المركزي يريد أن يخفض من عرض النقود، إذا كان يستطيع تخفيض حجم احتياطات المصارف في جانب المطاليب من الميزانية ، فسيجبر المصارف على تخفيض ودائعهم امتثالا لمعدل الاحتياطي المطلوب. وبما أن هذه الودائع هي جزء من عرض النقود فإن هذا العرض سيتقلص.

ماذا سيحدث لو باع البنك المركزي بعضاً من الأوراق المالية الحكومية التي يملكها للجمهور العام؟ سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم هذه الأوراق لديه لأن هذه الأوراق المباعة ستصبح من ملك الجمهور. كيف سيدفع مشترو هذه الأوراق المالية الحكومية ثمناً لما اشتروه؟ سيكون ذلك عبر تحرير شيكات مسحوبة على مصارفهم لصالح البنك المركزي، للنظر بعناية في الجدول التالي لنرى كيف يحدث ذلك:

الجدول (7-6) - عمليات السوق المفتوحة - الأرقام بمليارات الليرات

الحالة 1:

البنك المركزي		البنك التجاري		مواطن	
الأصول	المطاليب	الأصول	المطاليب	الأصول	المطاليب
100 أوراق مالية	20 احتياطيات 80 نقود	20 احتياطيات 80 قروض	100 ودائع	5 ودائع	5 صافي الثروة

عرض النقد (م1) = النقد + الودائع = 180

الحالة 2:

البنك المركزي		البنك التجاري		مواطن	
الأصول	المطاليب	الأصول	المطاليب	الأصول	المطاليب
95 أوراق مالية	15 احتياطيات 80 نقود	15 احتياطيات 80 قروض	95 ودائع	0 ودائع 5 أوراق مالية	5 صافي الثروة

عرض النقد (م1) = النقد + الودائع = 175

الحالة 3

البنك المركزي		البنك التجاري		مواطن	
الأصول	المطاليب	الأصول	المطاليب	الأصول	المطاليب
95 أوراق مالية	15 احتياطيات 80 نقود	15 احتياطيات 60 قروض	75 ودائع	0 ودائع 5 أوراق مالية	5 صافي الثروة

عرض النقد(م1)= النقد + الودائع = 155

في الحالة1، لدى المصرف المركزي مبدئياً 100 مليار من الأوراق المالية الحكومية. إن مطاليبه تتألف من 20 مليار من الودائع (وهي احتياطيات المصارف التجارية) و80 ملياراً من العملات. ومع معدل احتياطي مطلوب يبلغ 20% ، فإن 20 ملياراً من الاحتياطيات يمكن أن تدعم 100 مليار ودائع في المصارف التجارية.
الحالـــة1 أيضـــا تظهر الوضع المالي للمواطنين. لدى أحدهم (A) أصول بقيمة 5 مليار (عبارة عن حساب جار كبير في المصرف) ولا يوجد لديه ديون لذلك تبلغ صافي ثروته 5 مليار.
الآن تخيل أن المصرف المركزي باع 5 مليار أوراق مالية حكومية إلى المواطن A الذي سيدفع بدوره ثمن هذه الأوراق عبر تحرير شيك مسحوب على مصرفه بقيمة 5 مليار. إن الميزانية لكل الأطراف المشاركة في هذه العملية موضحة في الحالة2 من الجدول السابق. لاحظ أن عرض النقود انخفض من 180 مليار إلى 175 مليار. هذه ليست نهاية القصة، حيث أنه كنتيجة لبيع المصرف المركزي للأوراق المالية ، فإن مبلغ الاحتياطي هبط من 20 ملياراً إلى 15 ملياراً. بينما هبطت الودائع من 100 مليار إلى 95 ملياراً، ومع نسبة احتياطي مطلوب تبلغ 20% يجب على المصارف أن تملك 0.2 * 95 مليار = 19 ملياراً كاحتياطي، وهي بذلك أسفل معدل الاحتياطي المطلوب بـــ 4 مليارات (19 ملياراً المبلغ الذي يجب أن تمتلكه ناقصا 15 ملياراً المبلغ الذي تمتلكه فعلاً).
ولكي تمتثل هذه المصارف إلى قواعد المصرف المركزي يجب أن تخفض قروضها وودائعها، إن المركز المالي النهائي معروض في الحالة3، حيث المصارف التجارية خفضت قروضها بقيمة 20 مليار. لاحظ أن التغير في الودائع من الحالة1 إلى الحالة3 يبلغ 25 ملياراً وهو خمس أضعاف حجم التغير في الاحتياطي الذي أحدثه المصرف عبر بيعه لـــ 5 مليارات في الســـوق المفتوحة، هذا يتوافق تماماً مـــع تحليلنا السابق لمضاعف النقود، التغير في النقد (– 25 مليار) مساوٍ لمضاعف النقود الذي يبلغ 5 أضعاف التغير في الاحتياطي البالغ 5 مليارات.
الآن لنرى ما يحدث عندما يشتري المصرف المركزي الأوراق المالية الحكومية، افترض أنني امتلك 100 ليرة في أحد أذون الخزينة والذي يشتريه المصرف المركزي مني عبر

تحرير شيك لي بقيمة 100 ليرة، أنا آخذ الـــ 100 ليرة وأضعها في وديعة في مصرفي المحلي. هذا يزيد احتياطيات مصرفي المحلي بمقدار 100 ليرة وتبدأ حلقة جديدة من قصة التوسع النقدي، ومع معدل احتياطي مطلوب مقداره 20% ، مصرفي يستطيع الآن إقراض 80 ليرة. في حال تم صرف هذه الـــ 80 ليرة وعادت إلى المصرف فإنه يمكن أن يقرض 64 ليرة وهكذا.

يستطيع المصرف المركزي توسيع عرض النقود عبر شراء الأوراق المالية الحكومية من الأفراد الذين يمتلكون هذه الأوراق مثل الطريقة التي يخفض فيها عرض النقود عبر بيع هذه الأوراق.

يمكننا أن نختصر أثر عمليات السوق المفتوحة بهذا الشكل:

- إن شراء الأوراق المالية من قبل المصرف المركزي ينتج عنه زيادة في الاحتياطيات وزيادة في عرض النقود بمقدار مساوٍ لعدد مرات مضاعف النقود للتغير في الاحتياطيات.
- إن بيع الأوراق المالية من قبل المصرف المركزي ينتج عنه نقصان في الاحتياطيات ونقصان في عرض النقود بمقدار مساو لعدد مرات مضاعف النقود للتغير في الاحتياطيات.

إن عمليات السوق المفتوحة هي غالباً الوسيلة المفضلة للتحكم بعرض النقود لعدة أسباب. أولا، عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تستخدم بشيء من الدقة والإحكام. إذا احتاج المصرف المركزي لتغيير عرض النقود بمقدار صغير فقط، يمكنه أن يبيع أو يشتري حجماً صغيراً من الأوراق المالية الحكومية. إذا أراد تغييراً أكبر في عرض النقود، يمكنه أن يبيع أو يشتري بكميات أكبر.

ثانيا، عمليات السوق المفتوحة مرنة للغاية. إذا قرر المصرف المركزي أن يعكس الدورة، يمكنه بسهولة التحول من شراء الأوراق المالية إلى بيعها.

أخيرا، عمليات السوق المفتوحة لها أثر يمكن التنبؤ به بشكل جيد على عرض النقود. لأن المصارف مجبرة لأن تتقيد بمتطلبات الاحتياطي القانوني، فإن عملية بيع 100 ليرة من الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة ستخفض من الاحتياطيات بمقدار 100 ليرة وذلك سيخفض من عرض النقود بمقدار 100 ليرة مضروبة بمضاعف النقود.

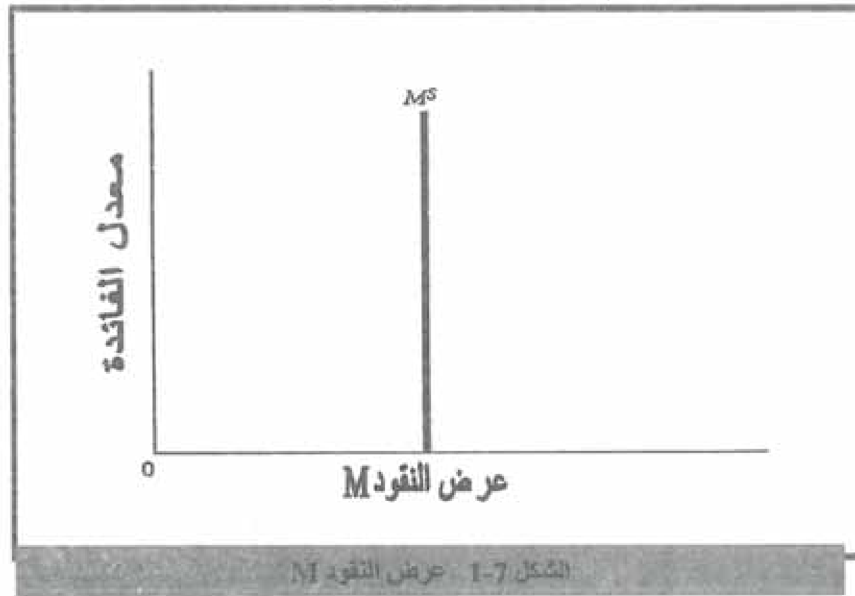
3 – 4 منحى عرض النقود:

لقد أصبحنا نعلم كيف يمكن للبنك المركزي أن يتحكم بعرض النقود عبر التحكم بمبلغ الاحتياطيات الاقتصادية.

إذا أراد البنك المركزي أن تكون كمية النقد مساوية لــ 1200 مليار في تاريخ محدد، يمكنه أن يحقق هذا الهدف عبر تغيير معدل الخصم أو عبر تغيير معدل الاحتياطي المطلوب أو عبر التدخل في عمليات السوق المفتوحة.

بهذه الطريقة، فإن عرض النقود محدد كلياً بواسطة المصرف المركزي ومنحنى عرض النقود كما في الشكل التالي (7–1) هو على المحور الرأسي.

لأن البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة يستطيع لاختيار أي قيمة يريدها لعرض النقود، فإنه من المفيد البدء مع الحالة التي يختار فيها قيمة مستقلة عن أي شيء في الاقتصاد، أي نفترض مبدئياً أن لاختيار البنك المركزي لقيمة عرض النقود لا يعتمد على أشياء مثل التضخم أو البطالة أو الناتج الكلي.



الشكل 7-1 : عرض النقود M

4 - الطلب على النقود The Demand For Money:

بعد أن درسنا عرض النقود سننتقل الآن لدراسة الطلب على النقود، و الهدف من ذلك معرفة كيفية تحديد معدل الفائدة في الاقتصاد الكلي، بداية لا بد أن نعرف المعنى الدقيق لمعدل الفائدة، الفائدة (Interest) هي الأجر الذي يدفعه المقترض إلى المُقرض لقاء استخدام أمواله، تقترض الشركات و الحكومات المال عن طريق إصدار الســندات و يدفعون فائدة للشركات و الأسر المقرضة التي تشتري تلك السندات. و عندما تقترض الأسر و الشركات قروضاً من البنوك ، فلابد أن يدفعوا لها فائدة على تلك القروض.

معدل الفائدة (Interest Rate) هو الفائدة السنوية المدفوعة على قرض، و يعبر عن معدل الفائدة بنسبة سنوية حسب بقسمة عائد الفائدة السنوي على مبلغ القرض، فسند قيمته 1000 ليرة (يمثل قرضاً بقيمة 1000 ليرة مقدماً من القطاع العائلي إلى شركة) يعود بفائدة سنوية قيمتها 100 ليرة ، هو ذو معدل فائدة 10%.

و تتعدد أنواع معدلات الفائدة ، إلا أننا سنفترض في دراستنا وجود نوع واحد فقط تسهيلاً للتحليل وللتوصل لكيفية ارتباط أجزاء الاقتصاد الكلي بعضها ببعض .

تعد العوامل و القوى المحددة للطلب على النقود مسائل جوهرية في الاقتصاد الكلي .

كما سنرى، يؤثر كل من معدل الفائدة و مستوى الدخل القومي (Y) على مقدار النقد الذي ترغب الأسر و الشركات في حيازته.

وقبل أن نكمل لا بد لنا من توضيح نقطة مهمة ، وهي عندما نتحدث عن الطلب على النقود نحن لا نعني "كم من المال تتمنى لو كان لديك" أو"كم ترغب أن يكون دخلك" أو " ما مقدار الثروة التي ترغب بها " فالمرجح أن الجواب عن الأسئلة السابقة سيكون: (أكبر قدر ممكن)، إنما نعني كم من أصولك المالية تريد أن تحتفظ بها على شكل نقد لا يعود بفائدة مقابل ما تريد الاحتفاظ به على شكل أوراق مالية تعود بفائدة كالسندات.

عندما نأخذ مجمل الأصول المالية يتركز اهتمامنا على كيفية توزع هذه الأصول بين النقد و السندات ذات العائد.

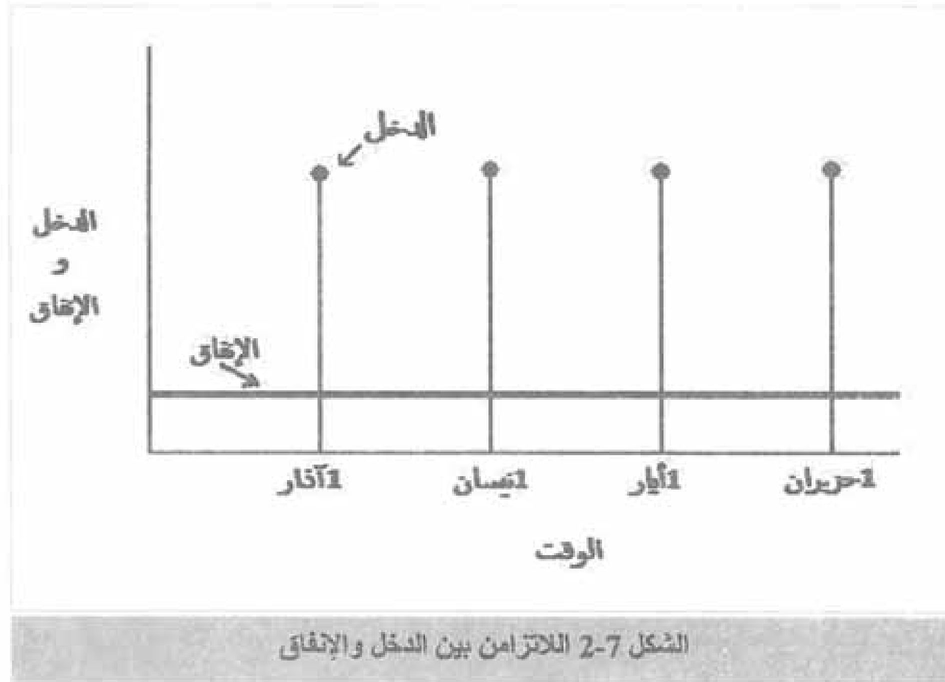
4 – 1 دافع المعاملات The Transaction Motive:

إن مقدار المال المحتفظ به يتضمن مفاضلة بين السيولة النقدية و العائد من الفائدة الذي تؤمنه الأصول المالية الأخرى. السبب الرئيسي لحيازة النقود بدلاً من الأصول المالية ذات العائد هو أن النقود وسيلة لشراء الأشياء، و هذا ما يسميه الاقتصاديون دافع المعاملات. و فيما يلي نناقش الدافع لحيازة النقود.

سنضع بعض الفرضيات المبسطة لضمان وضوح تحليلاتنا للطلب الكلي على النقود وهي:

- نفترض وجود نوعين فقط من الأصول المالية المتوفرة للقطاع العائلي وهي السندات و النقود. ونقصد بالسندات الأوراق المالية ذات العائد بمختلف أنواعها و نقصد بالنقود النقود المتداولة و الودائع التي ليس لها عائد.
- نفترض أن دخل الأسرة النمطية هو دخل تجميعي أي أنه يصل مرة واحدة في بداية الشهر، بينما يمتد الإنفاق عبر الشهر، و نفترض أن نسبة الإنفاق ثابتة خلال الشهر أي أن المبلغ نفسه ينفق كل يوم، يسمى الاختلاف بين توقيت تدفق النقود و توقيت إنفاق النقود باللاتزامن في الدخل و الإنفاق (Nonsynchronization Of Income And Spending)، لاحظ الشكل (7–2).

- نفترض أن النفقات مساوية تماماً للدخل خلال الشهر، و يكتسب هذا الافتراض منطقيته من كوننا نركز على تعاملات الطلب على النقود و ليس على فائدة النقود كحافظ للقيمة .



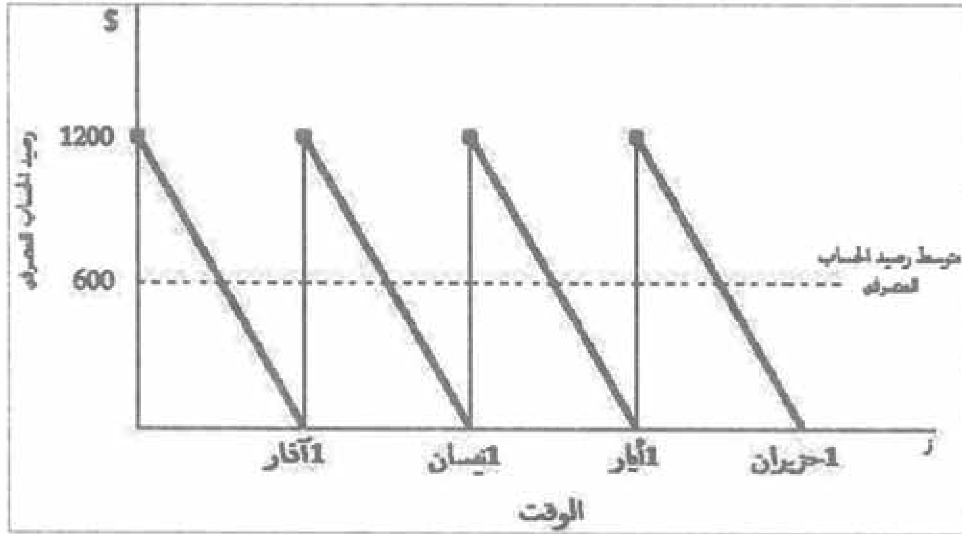
الشكل 7-2 اللاتزامن بين الدخل والإنفاق

4 – 2 إدارة النقود و الرصيد الأمثل
(Money Management And The Optimal Balance)

كيف سيقرر الشخص المنطقي – في ظل الفرضيات السابقة – تقسيم دخله الشهري ما بين النقود و السندات ذات العائد؟ لنفرض أن الراتب الشهري يودع كاملاً في حسابه المصرفي، الشكل (7–3) يوضح رصيد الحساب المصرفي . يكون الرصيد في بداية الشهر كامل الراتب، و مع مرور الشهر يحرر الشيكات و يسحب المال لدفع قيمة مشترياته ، و من ثم ينخفض رصيده بالتدريج ليبلغ الصفر في آخر الشهر ثم في أول يوم من الشهر التالي يتلقى راتبه لتبدأ العملية من جديد.

نلاحظ خلال النصف الأول من الشهر أن الإيداعات تفوق متوسط رصيده الشهري، و تقل عنه خلال النصف الثاني، هل هناك خطأ في استراتيجيته؟

نعم، فباتباعه هذه الاستراتيجية هو يتخلى عن عائد الفائدة الذي كان من الممكن أن يكسبه



الشكل 7-3 أرصدة حساب الدخل الشهري

لو أنه استثمر بعضاً من راتبه في سندات بدلاً من إيداعه كاملاً.

و السؤال الآن كيف يمكن لعدنان إدارة أمواله ليحصل على فائدة أكثر؟

يمكن للشخص أن يذهب بهذا لأبعد مدى . فلماذا لا يحتفظ بكامل الثروة على شكل سندات تعود له بالفائدة، و في كل مرة يحتاج فيها إلى نقود لسداد التزاماته يقوم بتحويل من سند إلى نقود؟ إذا كان بيع السـندات ونقل المال إلى الحسـابات المصرفية لا يترتب عليه تكاليف تحويل للمصرف ، فإن الشخص لن يحوز النقود لأكثر من برهة، في كل مرة يحتاج إلى سداد المال نقداً أو عن طريق تحرير شيك سيذهب إلى البنك أو سيتصل بالبنك ليحول المبلغ المطلوب لحسابه المصرفي ثم بإمكانه سحب المبلغ أو كتابة الشيك

لإتمام الصفقة، إذا اتبع هذه الاستراتيجية باستمرار بإمكانه أن يجني بأمواله أعلى فائدة ممكنه لأنه بهذه الطريقة لن يحوز أصولاً مالية لا تعود بفائدة.

عملياً إن إدارة النقود بهذه الطريقة مكلفة، فشراء و بيع السندات يترتب عليه رسوم سمسرة و تكاليف أخرى، بالإضافة إلى الوقت المهدور في البنك انتظاراً في الصفوف، و كذلك من المكلف حيازة أصول ليس لها عائد لأنها تخسر فائدة ممكنة .

لدينا مشكلة تحويل منتشرة في الاقتصادات، فالتحويل المتتالي بين السندات و النقود يزيد من إيراد الفائدة الذي يكسبه الشخص (فكلما زاد عدد التحويلات بين السندات و النقود، يقل متوسط الحيازة النقدية المتوجب عليه إيداعه في حسابه المصرفي ويتمكن من الاحتفاظ بالسندات لوقت أطول)، لكن هذا سيزيد تكاليف إدارة الأموال. التحويلات الأقل تعني خسارة عائد فائدة أكبر (لأن متوسط الأموال المودعة أعلى)، لكن تكاليف إدارة الأموال أقل (كلما قلت عمليات بيع و شراء السندات كلما قل الوقت المصروف بالانتظار في البنك وقلت تكلفة التحويل المدفوعة للبنك)

الرصيد الأمثل (The Optimal Balance):

الرصيد الأمثل للشخص هو متوسط رصيده النقدي الذي يمكنه من كسب أعلى فائدة ممكنه و ذلك مع اعتبار كل من عائد السندات و كلفة التحويلات .

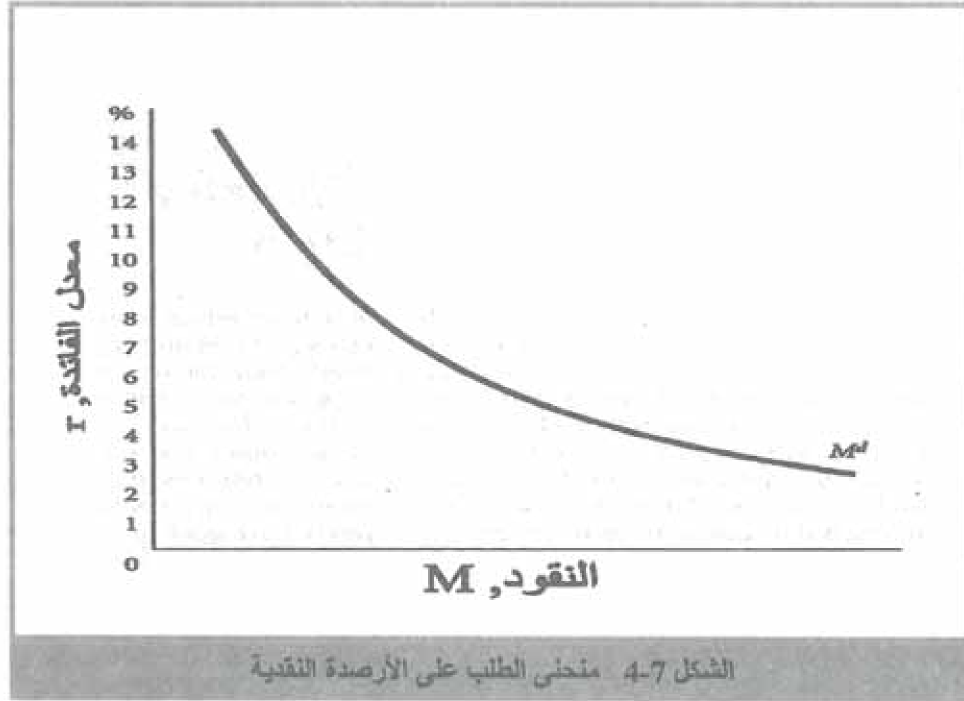
كيف يؤثر معدل الفائدة على عدد التحويلات التي يقوم بها، و من ثم على متوسط رصيده النقدي؟ إن زيادة معدل الفائدة يخفض الرصيد النقدي الأمثل، فإذا كان معدل الفائدة 2% لن يكون مجدياً التخلي عن مقدار كبير من السيولة لشراء سندات بدلاً من السيولة أو الرصيد المصرفي، أما إذا كان معدل الفائدة 30% فإن تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود بدلاً من السندات ستكون مرتفعة جداً و سنتوقع من الناس أن يحتفظوا بمعظم أموالهم في سندات و صرف الوقت بإدارة أرصدتهم النقدية .

معدل الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود (و من ثم عدم حيازة السندات ذات العائد). فكلما ارتفع معدل الفائدة ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود، و قل المال الذي سيحوزه الأفراد و هذا يقود إلى الاستنتاج التالي:

إذا كان معدل الفائدة مرتفعاً , يتجه الناس إلى حيازة كمية قليلة جداً من النقود السائلة للاستفادة من العائد المرتفع للسندات.

إن منحنى الطلب على النقود، وفقاً لمعدل الفائدة الذي يمثل تكلفة النقود- سيبدو كالمنحنى M^d في الشكل (7-4) تعد السندات أكثر جاذبية من النقود عندما تكون معدلات الفائدة عالية، حيث يتوجب على الناس التضحية بفائدة أكثر عن كل ليرة يحوزونها لذلك يتجهون إلى تقليص حيازاتهم النقدية.

ينحدر منحنى الطلب على النقود نزولاً في الشكل (7-4) تماماً كمنحنى الطلب العادي على البرتقال أو الأحذية مما يشير إلى أن العلاقة بين معدل الفائدة و الطلب على النقود هي علاقة عكسية.



الشكل 7-4 منحنى الطلب على الأرصدة النقدية

4 – 3 دافع المضاربة The Speculation Motive:

ظهرت عدة نظريات لتفسير العلاقة بين الطلب على النقود و معدل الفائدة، و لماذا يرتفع مقدار النقد الذي يرغب القطاع العائلي بحيازته عندما ينخفض معدل الفائدة، و ينخفض عندما يرتفع معدل الفائدة، أحد تلك النظريات ركزت على توقعات الأفراد المبنية على العلاقة بين معدلات الفائدة و قيمة السندات .

لفهم هذه النظرية لا بد أن نعلم أن القيمة السوقية لمعظم السندات ذات العائد مرتبط عكسياً بمعدل الفائدة.

لنفرض أني اشتريت في العام الماضي سنداً بقيمة 1000 ليرة بمعدل فائدة 8% ، و لنفرض أن معدل الفائدة السوقية الآن ارتفع إلى 10%، فإذا عرضت السند للبيع بسعر 1000 ليرة لن يشتريه أحد، ذلك لأن باستطاعة أي شخص شراء سند جديد بقيمة 1000 ليرة ذي معدل فائدة 10% بدلاً من معدل 8% الذي يعود به سندي .

لكن قد يجذب سندي المستثمرين إذا ما خفضت سعره إلى حد معين لأن هذا السعر الأقل سيزيد العائد الفعلي الذي سيكسبه المشتري الجديد للسند، ولنفرض أنني بعت السند بـــ 500 ليرة، في هذه الحالة سيحصل المشتري الجديد على عائد سنوي يعادل 16% من قيمة استثماره البالغ 500 ليرة، لأن السند الذي قيمته الأصلية 1000 ليرة و معدل فائدته 8% سنوياً يعود بفائدة سنوية مقدارها 80 ليرة (1000 *8%=80) هذه الـــ 80 ليرة، تمثل للمشتري الجديد عائداً معدله 16% من قيمة استثماره البالغ 500 (500 *16% =80) وإذا بعت السند بـــ 800 ليرة سيعود على المشتري الجديد بإيراد معدله 10% (800 *10%=80).

عندما ينخفض معدل الفائدة السوقية ترتفع قيمة السند و عندما يرتفع معدل الفائدة السوقية تنخفض قيمة السند

الآن سنناقش الرغبة في حيازة الأرصدة النقدية بدلاً من السندات، إذا كانت معدلات الفائدة السوقية أعلا من المعتاد، سنتوقع انخفاضها في المستقبل و عندما تنخفض معدلات الفائدة فإن السندات التي تم شراؤها بمعدل فائدة عال ستزداد قيمتها.

عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة فإن تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرصدة النقدية تكون مرتفعة و يكون هناك دافع معاملات لحيازة السندات بدلاً من النقود، لأننا سنتوقع أن معدلات الفائدة ستنخفض مستقبلاً، و بالمثل عندما تنخفض معدلات الفائدة السوقية عن حدها المعتاد نتوقع أنها سترتفع في المستقبل مما يسبب تراجع قيمة السندات، و من الأفضل عندها حيازة النقود بدلاً من السندات لأن تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرصدة النقدية في هذه الحالة ستكون منخفضة، و كذلك سيتشكل دافع معاملات لحيازة مقدار أكبر من النقود، فلماذا أستثمر أموالي الآن في السندات و أنا أتوقع ارتفاع معدلات الفائدة مستقبلاً.

4 – 4 الطلب الكلي على النقود The Total Demand For Money:

حتى الآن تكلمنا فقط عن طلب القطاع العائلي على أرصدة الحسابات المصرفية، وعلى أي حال المقدار الكلي للطلب على النقود في الاقتصاد : هو مجموع الطلب على أرصدة الحسابات الجارية و على النقود من قبل الأفراد و الشركات.

التحويل بالنسبة للشركات كالتحويل بالنسبة لاي شخص، فالشركات كالأفراد لا بد لها من إدارة أموالها، إذ لديها جدول رواتب لسداده ، و مشتريات للقيام بها فهي بحاجة إلى نقود في الصندوق، و لديها مبيعات تتلقى مقابلها النقود أو الشيكات ، لذلك لابد أن تقوم الشركات ذات الاتصال مع العامة بالتحويل. فالشركات تماماً كالأفراد بحاجة إلى النقود للقيام بالمعاملات المعتادة.

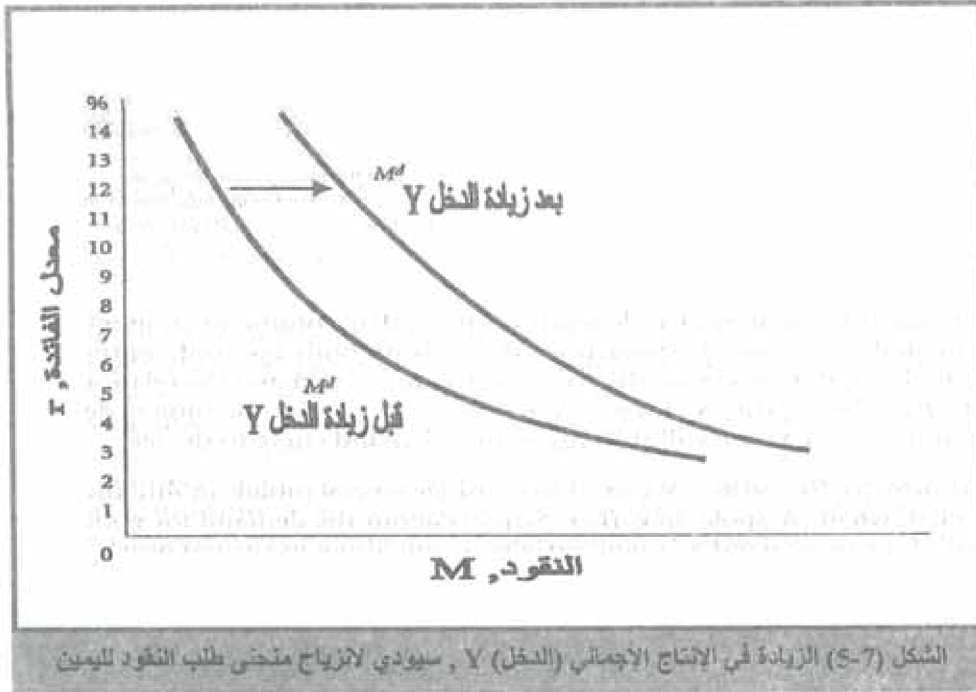
تماماً كأفراد القطاع العائلي باستطاعة الشركات حيازة أصولها بشكل يعود بفائدة، و تحتفظ الشركات بجزء من النقود في الحساب المصرفي و بجزء في سندات، وكذلك ارتفاع معدل الفائدة يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للنقود بالنسبة للشركات تماماً كالأسر و من ثم يقلل الطلب على النقود .

المسألة نفسها تنطبق على حيازة النقود باليد، جميعنا نتجول و في جيوبنا القليل من النقود من أجل المعاملات اليومية. وسطياً نحمل ما نعتقد أننا سنحتاج إليه لا أكثر و لا أقل، لأن حيازة النقود باليد أمر مكلف فمن جهة هناك مخاطر التعرض للسرقة ومن جهة هناك تخلي عن فائدة ممكنة.

هناك طلب على المال كنقود أو كأرصدة حسابات مصرفية في كل لحظة, وبالرغم من أن الأسر و الشركات تحتاج لحيازة أرصدة من أجل المعاملات اليومية لكن طلبها له حدود وتتوقف كمية النقود المطلوبة في أي لحظة من قبل الأسر و الشركات على تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود و التكلفة تتحدد بمعدل الفائدة .

4 – 5 حجم المعاملات و المستوى العام للأسعار Transaction Volume And The Price Level :

منحنى الطلب على النقود في الشكل (7–5) هو تابع لمعدل الفائدة، هناك عوامل أخرى تؤثر على الرغبة الكلية في حيازة النقود إلى جانب معدل الفائدة ، أحدها هو القيمة النقدية للمعاملات المنجزة خلال فترة محددة من الزمن.



الشكل (7-5) الزيادة في الإنتاج الإجمالي (الدخل) Y , سيؤدي لانزياح منحنى طلب النقود لليمين

لنفرض أن الدخل قد ازداد و كل شهر سيصرف الآن أكثر فهو بحاجة الآن إلى حيازة نقود أكثر ليشتري أشياء أكثر.

ما هو صحيح بالنسبة للشخص هو صحيح بالنسبة للاقتصاد كاملاً، الطلب الكلي على النقود في الاقتصاد يعتمد على القيمة النقدية الكلية للمعاملات المنجزة و التي بدورها تعتمد على شيئين: العدد الإجمالي للمعاملات، و متوسط حجم المعاملات. في ظل عدم توفر بيانات عن الرقم الفعلي للمعاملات يعد الناتج الكلي (الدخل) مؤشراً منطقياً له. إن زيادة الناتج الإجمالي – الناتج المحلي الكلي الحقيقيGDP – يعني زيادة النشاط

الاقتصادي، حيث تنتج الشركات و تبيع أكثر و تجني الأسر دخلاً أعلا و يزيد التوظيف، و باختصار تزداد المعاملات و تزداد حيازة الشركات و الأفراد للنقود بهدف تغطية زيادة المعاملات، لذلك زيادة الناتج الكلي ستزيد من الطلب على النقود.

مع ثبات معدل الفائدة. زيادة الناتج تعني زيادة المعاملات و زيادة الطلب على النقود. فعندما يزيد Y ينتقل منحنى الطلب على النقود إلى اليمين. و كذلك انخفاض الدخل Y يعني انخفاض عدد المعاملات و انخفاض الطلب على النقود فعندما ينخفض Y ينتقل منحنى الطلب على النقود إلى اليسار.

كمية النقود التي تحتاجها الشركات و القطاع العائلي لتيسير معاملاتهم اليومية تعتمد أيضاً على متوسط الأسعار، بما فيها سعر العمالة (معدل الأجور)، حيث ستحتاج الشركات و القطاع العائلي المزيد من الأرصدة النقدية لسداد المعاملات اليومية عند زيادة الأسعار، حيث ستحتاج المعاملات إلى مبالغ أكبر من المعتاد.

زيادة المستوى العام للأسعار تنقل منحنى الطلب على النقود إلى اليمين. و انخفاض المستوى العام للأسعار ينقل منحنى الطلب على النقود إلى اليسار. و حتى بالرغم من احتمال عدم تغير عدد المعاملات إلا أن النقود المطلوبة لأدائها تغيرت.

4 – 6 محددات الطلب على النقود The Determinates Of Money Demand :

يلخص الجدول (7–7) كل ما ذكرناه عن الطلب على النقود.

أولاً: معدل الفائدة (r)هو تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرصدة النقدية لكل من الشركات و القطاع العائلي، و من المرجح أن يخفض ارتفاع معدل الفائدة من كمية النقود المطلوبة، لذلك تكون كمية النقود المطلوبة تابعاً عكسياً لمعدل الفائدة.

ثانياً: يعتمد طلب النقود على القيمة النقدية للمعاملات خلال فترة محددة و التي بدورها تعتمد على كل من الناتج الاجمالي (الدخل) Y و المستوى العام للأسعار P، علاقة الطلب

على النقود بكل من Y و P هي علاقة إيجابية ، فالزيادة في Y أو P ستنقل منحنى الطلب على النقود إلى اليمين و الانخفاض في Y أو P سينقل منحنى الطلب على النقود إلى اليسار.

الجدول 7-7 محددات الطلب على النقود
1. معدل الفائدة r : ذو تأثير سلبي، يؤدي لأن يكون طلب النقود منحدر للأسفل.
2. قيمة العملة في المبادلات: ذات تأثير إيجابي، يقوم بإزاحة منحنى طلب النقود لليمين . a. الإنتاج الكلي (الدخل): Y ، ذو تأثير إيجابي، الطلب على النقود ينزاح لليمين عند زيادة الدخل. b. مستوى الأسعار: P ، ذو تأثير إيجابي، الطلب على النقود ينزاح لليمين عند زيادة الأسعار.

هناك بعض النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن الطلب على النقود :

أولاً: إن الطلب على السلع و الخدمات على انه متحول متدفق Flow Variable، أي شيء يقاس خلال مدة زمنية محددة ، فإذا قلت إن طلبك على القهوة هو ثلاث فناجين، لا بد أن تحدد هل تقصد ثلاثة فناجين في الساعة أم في اليوم أم في الأسبوع ، الاستهلاك و الادخار في الاقتصاد الكلي هما متحولان متدفقان Flow Variable، و بالرغم من أننا نستهلك و ندخر باستمرار ، لكننا نعبر عن الاستهلاك و الادخار بصيغة زمنية مثل 6000 ل. س. شهرياً .

لا يعد الطلب على النقود مقياساً متدفقاً Flow Measure بل هو متغير رصيدي Stock Variable مقاس في لحظة محددة من الزمن ، و هو يجيب عن السؤال: ما كمية النقود التي يرغب بحيازتها القطاع العائلي و الشركات في لحظة محددة من الزمن ، و ذلك في ظل معدل الفائدة السائد و حجم النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار؟

ثانياً: كثير من الناس يعتقدون أن الطلب على النقود و الادخار هما شيء واحد تقريباً ، لكن هذا غير صحيح، لنفرض أن دخل أسرة في سنة محددة كان 50000 و نفقاتها

و لم يكن عليها أي ديون ، في نهاية العام أصبحت قيمة أصول الأسرة 103000 لأنها ادخرت 3000. وزعت الأسرة أصولها على الأسهم و السندات وأوراق مالية أخرى بالإضافة للنقد، الطلب على النقود في هذه الحالة هو الكمية التي اختارت الأسرة حيازتها بشكل نقود. الكمية التي تختار الأسرة حيازتها على شكل نقود من أصولها البالغة 103000 قد يمتد من بضع مئات من الوحدات النقدية إلى بضعة آلاف، ذلك يعتمد على معدل الفائدة و معاملات القطاع العائلي، مقدار الأصول الذي تبقيه الأسرة على شكل نقود مختلف عن مقدار الدخل الذي تنفقه الأسرة خلال العام .

47000 و مدخراتها 3000 ، في بداية العام لدى الأسرة أصول بقيمة 100000

أخيراً: هناك اختلاف بين انتقال منحنى الطلب على النقود و بين التنقل على طول المنحنى، حيث ينتقل المنحنى نتيجة التغير في المتغرات المحيطة بالعلاقة ، اما التنقل على طول المنحنى فيتم نتيجة التغير في سعر الفائدة مع ثبات المتغيرات الاخرى . و يوضح منحنى الطلب على النقود في الشكل (7–5) الأرصدة المثلى بوصفه تابعاً لمعدل الفائدة مع ثبات باقي المتغيرات، التغير في معدل الفائدة يسبب انتقالات على طول المنحنى تعكس تغير كمية الطلب على النقود أما التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيY (GDP) أو في المستوى العام للأسعار P يسبب انتقالات للمنحنى نفسه تعكس تغير في الطلب.

المصطلحات الأساسية

وسيلة مبادلة Medium Of Exchange: هو ما يقبله البائعون عادة و يدفعه المشترون لقاء السلع و الخدمات.

مخزن القيمة Store Of Value: أصل يستخدم لنقل القوة الشرائية من فترة زمنية لأخرى.

وحدة حساب Unit Of Account: وحدة معيارية تؤمن وسيلة ثابتة لتحديد الأسعار.

النقود السلعية Commodity Money: وحدات تستخدم على أنها نقود و لها أيضاً قيمة في استخدامات أخرى.

النقود الاعتبارية Fiat Money: وحدات مستخدمة على أنها نقود، و ليس لها قيمة بحد ذاتها خارج هذا الإطار.

الاحتياطيات Reserves: الودائع التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي بالإضافة للنقد في الصندوق.

نسبة الاحتياطي الإلزامي Required Reserve Ratio: النسبة من مجمل الودائع و التي يتوجب على المصارف إبقاؤها بوصفها احتياطيات لدى المصرف المركزي.

المضاعف النقدي Money Multiplier: عدد المرات التي تزداد فيها الودائع مقابل زيادة وحدة نقدية واحدة في الاحتياطيات.

معدل الخصم Discount Rate: معدل الفائدة الذي تدفعه البنوك للبنك المركزي لقاء الاقتراض منه.

عمليات السوق المفتوح Open Market Operations: عمليات بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية من قبل المصرف المركزي، و هي أداة لتوسيع أو تقليص حجم الاحتياطيات و عرض النقود.

السياسة النقدية Monetary Policy: سلوك المصرف المركزي من خلال تحكمه بالعرض النقدي.

الفائدة Interest: الأجر الذي يدفعه المقترضون للمقرضين لقاء استعمال نقودهم.

أسئلة الفصل السابع

1. ما الوظائف الأساسية للنقود؟
2. ما الفرق بين النقود السلعية و النقود الاعتبارية؟
3. ما أصول و خصوم البنك؟
4. انظر للجدول التالي الذي يمثل ميزانية مبسطة لبنك، و أجب:

الأصول		الخصوم	
الاحتياطات	؟	الودائع	700
القروض	؟	صافي الأصول (حقوق الملكية)	200
المجموع	؟	المجموع	900
الأرقام بمليارات الوحدات النقدية			

* في حال كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي 10% ، فكم تكون احتياطات البنك إذا لم يكن لديه احتياط فائض؟
* كم تساوي القروض التي منحها البنك؟
* كم يساوي مجمل أصول البنك؟

5. انظر للجدول التالي الذي يمثل ميزانية مبسطة لبنك، و أجب:

الأصول		الخصوم	
الاحتياطات	200000	الودائع	1000000
* الاحتياطي الفائض	50000	صافي رأس المال	200000
* الاحتياطي الإلزامي	؟		
القروض	؟		
المجموع	1200000	المجموع	1200000

* كم يبلغ الاحتياطي الإلزامي للبنك؟
* ما هي نسبة الاحتياطي الإلزامي؟
* كم تبلغ القروض التي منحها البنك؟

الفصل الثامن

معدل الفائدة التوازني و التوازن في سوق السلع و سوق المال (السياسات النقدية والمالية)

مخطط الفصل:

1- معدل الفائدة التوازني The Equilibrium Interest Rate :

سندرس الآن أحد الأسئلة الجوهرية في الاقتصاد الكلي وهو كيف يتحدد معدل الفائدة في الاقتصاد ؟

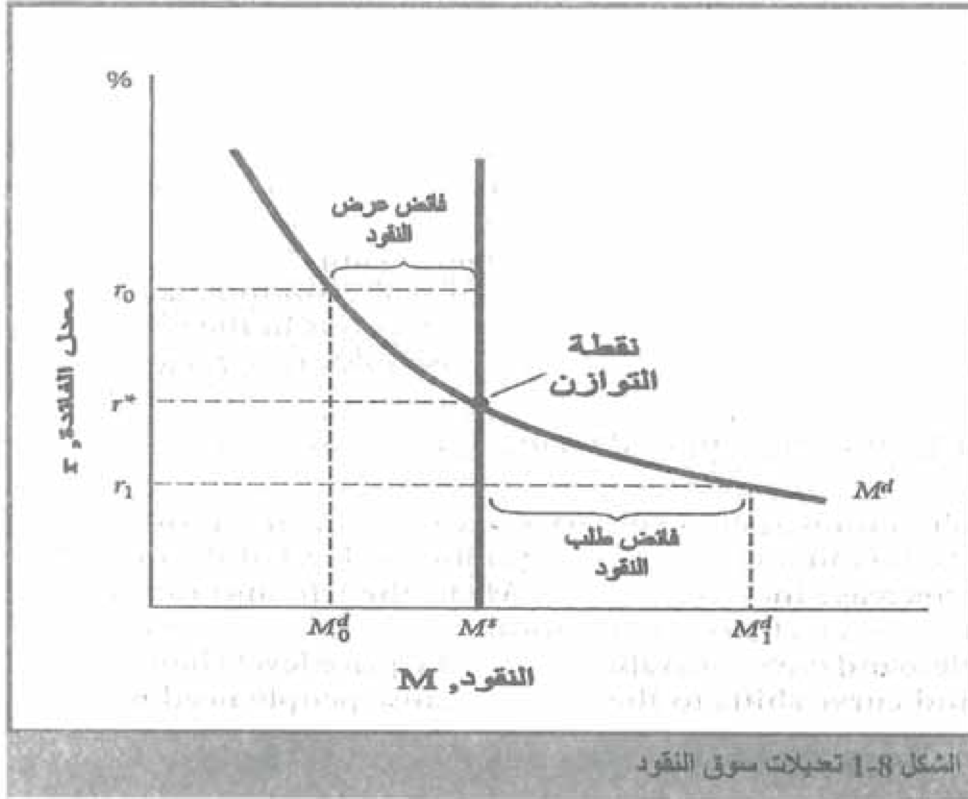
في سوق المال النقطة التي تتساوى فيها الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة من النقود تحدد معدل الفائدة التوازني في الاقتصاد .

1 – 1 العرض و الطلب في سوق المال Supply And Demand In The Money Market:

رأينا سابقاً أن المصرف المركزي يتحكم بعرض النقود من خلال التحكم بكميات الاحتياطيات في الاقتصاد. يستعمل البنك المركزي أدواته الثلاث (نسبة الاحتياطي الإلزامي the required reserve ratio، معدل الخصم the discount rate، عمليات السوق المفتوح open market operation) ليبلغ الهدف المحدد لعرض النقود، فعرض النقود هو تابع مستقل عن معدل الفائدة لذلك يمثّل منحنى عرض النقود بمستقيم عامودي (انظر الشكل 7-1) .

يجمع الشكل (8-1) بين منحنى عرض النقود العامودي و منحنى الطلب على النقود المنحدرللاسفل ، نلاحظ أنه فقط عند معدل الفائدة r* تتساوى كمية النقود في التداول (عرض النقود) مع كمية النقود المطلوبة (طلب النقود) تعد r* معدل الفائدة التوازني (Equilibrium Interest Rate)، ولفهم السبب لا بد أن نرى ما التغيرات التي ستطرأ إذا لم يكن معدل الفائدة r* عند وضع التوازن .

لفهم آلية هذه التعديلات يجب أن لا يغيب عن ذهننا أن الاقتراض و الإقراض عمليتان مستمرتان، حيث تقوم الخزينة العامة ببيع السندات الحكومية (بكمية أكثر أو أقل) باستمرار لتمويل العجز، ولكي تجذب المشترين لا بد أن تقدم لهم فائدة، إذ إن مشتري السندات الحكومية يقرضون المال للحكومة تماماً كمشتري السندات المساهمة الذين يقرضون المال للشركات المساهمة التي لديها خطط استثمار مالي.



الشكل 8-1 تعديلات سوق النقود

أولاً لنلاحظ في الشكل معدل الفائدة r0 الذي يمثل معدلاً أعلى من معدل الفائدة التوازني، عند r0 تتجاوز كمية النقود المعروضة Ms كمية النقود المطلوبة Md0 مما يعني أن النقود الموجودة في التداول تفوق رغبة القطاع العائلي و الشركات اللتين ستحاولان تخفيض حيازتيهما النقدية بشراء سندات والحصول على عائد الفائدة .

هذا الفائض من النقود في التداول المتطلع لكسب الفائدة سيرفع الطلب على السندات مما سيتيح لمُصدري السندات – الذين يتطلعون لاقتراض النقود (من خلال بيع السندات) بمعدل فائدة منخفض.

إذا كان معدل الفائدة بالأساس مرتفعاً كفاية ليخلق فائض في عرض النقود، سينخفض معدل الفائدة فوراً مما سيثني الناس عن الانتقال من النقود إلى السندات ويعود التوازن للسوق النقدي .

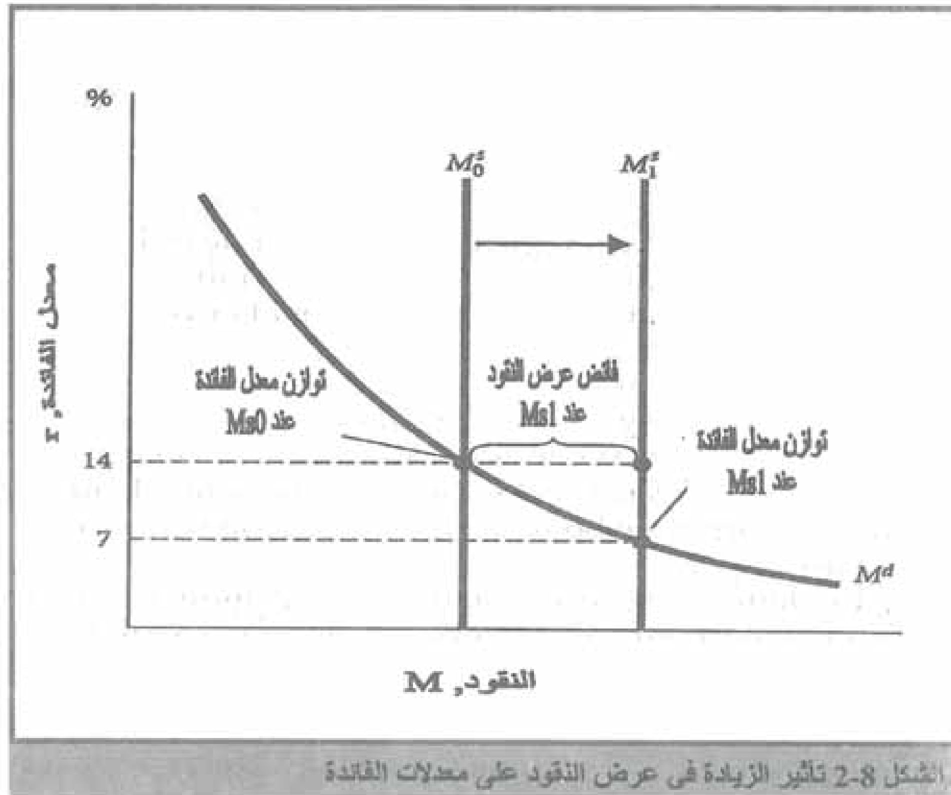
الآن لنلاحظ في الشكل معدل الفائدة r1 الذي يمثل معدلاً أدنى من معدل الفائدة التوازني، عند r1 تتجاوز كمية النقود المطلوبة Md1 كمية النقود المعروضة Ms هذا يعني عدم توافر النقود الكافية للأسر و الشركات في اليد (في التعامل) لتيسير المعاملات الاعتيادية لذلك سيتجه القطاع العائلي و الشركات إلى تكييف حيازاتهم بتحويل أصولهم من سندات إلى حسابات جارية (بيع السندات) . لتتمكن الخزينة العامة و الشركات المساهمة من بيع إصداراتها الجديدة من السندات في هذه الظروف لا بد لها من عرض معدل فائدة أعلا للمشترين.

إذا كان معدل الفائدة بالأساس منخفضاً كفاية لخلق فائض في طلب النقود ، سيرتفع معدل الفائدة فوراً مما سيثني الناس عن الانتقال من السندات إلى النقود، ويعود التوازن للسوق النقدي .

1 – 2 تغيير عرض النقود للتأثير على معدل الفائدة Changing The Money Supply To Affect The Interest Rate :

بعد دراستنا لآلية حدوث التوازن في سوق المال، نستطيع الآن أن نرى كيف يستطيع البنك المركزي التأثير في معدل الفائدة.

لنفرض أن معدل الفائدة الحالي 14% و أن المصرف المركزي يريد أن يخفض معدل الفائدة بوساطة زيادة عرض النقود (يبين الشكل (8–2) تأثير هذه الزيادة) . يستطيع المصرف المركزي زيادة عرض النقود إما بتخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تخفيض معدل الخصم أو شراء السندات الحكومية في السوق المفتوح ، كل هذه الأساليب تزيد من مقدار الاحتياطيات في النظام ، وستتمكن البنوك من التوسع في عمليات الإقراض وسيزداد عرض النقود ، تظهر زيادة عرض النقود في الشكل (8–2) بانتقال منحنى عرض النقود الأساسي Ms0 نحو اليمين إلى Ms1.



الشكل 8-2 تأثير الزيادة في عرض النقود على معدلات الفائدة

نلاحظ وجود فائض في عرض النقود عند معدل الفائدة 14%الأمر الذي سيشكل ضغطاً فورياً على معدل الفائدة يؤدي لانخفاضه و السبب أن الأفراد و الشركات سيتجهون إلى شراء السندات بفائض النقود ليكسبوا معدل الفائدة المرتفع ، مما سيؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة، و سيستمر الانخفاض حتى يصل إلى معدل فائدة توازني جديد مقداره 7% حيث يتحقق عند هذه النقطة أن Md = Ms1و يكون السوق في حالة توازن من جديد.

أما إذا أراد المصرف المركزي رفع معدل الفائدة سيعمل على تقليص عرض النقود إما بزيادة الاحتياطي الإلزامي أو برفع معدل الخصم أو ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوح. و ستكون النتيجة احتياطيات أقل و عرض نقود أقل، وسينتقل منحنى عرض النقود Ms0 في الشكل نحو اليسار و سيرتفع معدل الفائدة.

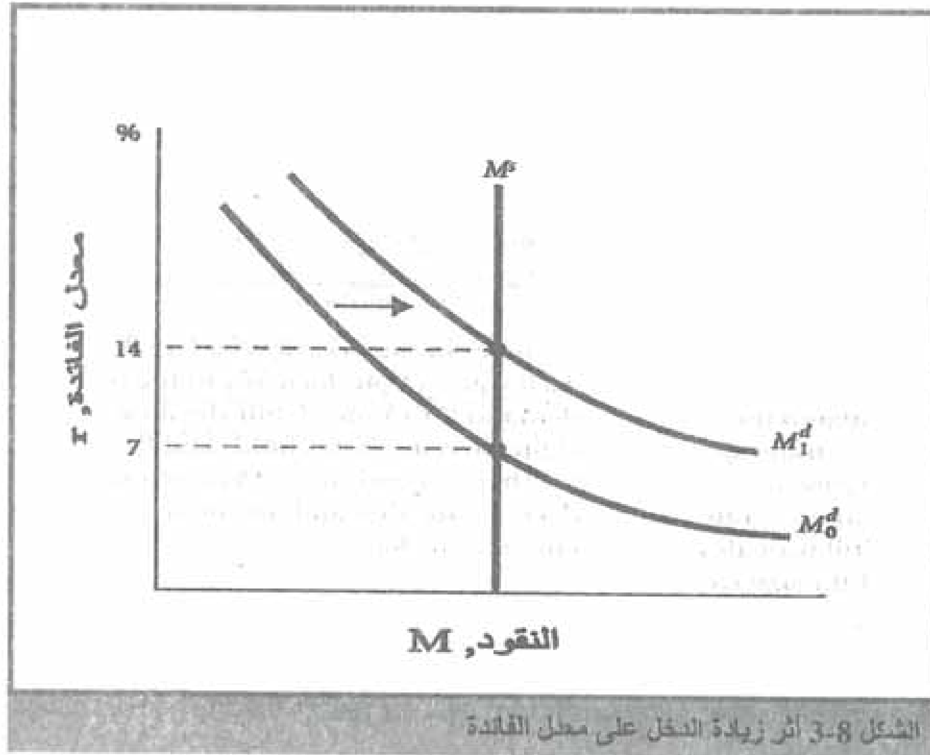
1 – 3 الزيادة في Y و انتقال منحنى الطلب على النقود Increases In Y And Shifts In The Money Demand Curve:

تؤثر التغيرات في طلب النقود أيضاً على معدل الفائدة التوازني، تماماً كالتغيرات في عرض النقود.

إن الطلب على النقود يعتمد على كل من معدل الفائدة و حجم المعاملات و نحن نستخدم الناتج الكلي (الدخل) Y على أنه مقياس لحجم المبادلات . الزيادة في Y تعني مستوى أعلا من النشاط الاقتصادي الحقيقي حيث يزداد الإنتاج و يرتفع الدخل و تزيد المعاملات في الاقتصاد. لذلك يرتفع الطلب على النقود إجماليا من جهة الأفراد و الشركات.

زيادة في Y تنقل منحنى الطلب على النقود نحو اليمين.

يوضح الشكل (8–3) انتقال منحنى الطلب على النقود نحو اليمين نتيجة الزيادة في Y، حيث تسبب زيادة Y انتقال منحنى الطلب على النقود من Md0 إلى Md1 و النتيجة زيادة في مستوى توازن معدل الفائدة من 7% إلى 14% ، أما انخفاض Y سينقل Md نحو اليسار و سينخفض معدل الفائدة التوازني .



الشكل 8-3 أثر زيادة الدخل على معدل الفائدة

ينتقل منحنى الطلب على النقود أيضاً عندما يتغير المستوى العام للأسعار، فارتفاع المستوى العام للأسعار ينقل منحنى الطلب على النقود نحو اليمين لأن الناس بحاجة إلى نقود أكثر للقيام بمعاملاتهم اليومية و مع بقاء كمية عرض النقود ثابتة لابد أن يرتفع معدل الفائدة لتنخفض كمية النقود المطلوبة ؛ حتى تتساوى مع الكمية الثابتة لعرض النقود (انتقال على طول منحنى الطلب على النقود).

زيادة المستوى العام للأسعار يزيد الطلب على النقود تماماً كالزيادة في Y و النتيجة هي زيادة في معدل الفائدة التوازني.

أما انخفاض المستوى العام للأسعار ينقل منحنى الطلب على النقود نحو اليسار لأن الناس بحاجة إلى نقود أقل للقيام بمعاملاتهم اليومية و مع بقاء كمية عرض النقود ثابتة لابد أن ينخفض معدل الفائدة لزيادة كمية النقود المطلوبة حتى تتساوى مع الكمية الثابتة لعرض النقود

انخفاض المستوى العام للأسعار يقود إلى انخفاض معدل الفائدة التوازني.

2- الروابط بين سوق السلع وسوق المال The Links Between Money Market And Goods Market:

لقد تحدثنا عن سوق السلع والخدمات دون أن نأخذ بعين الاعتبار النقود أو سوق المال أو معدلات الفائدة، و أوضحنا كيف سيتحقق الناتج/الدخل الإجمالي التوازني في سوق السلع في المستويات المحددة للاستهلاك و الإنفاق الاستثماري المخطط و الإنفاق الحكومي و صافي الضرائب . كما تحدثنا عن السوق المالي وشرحنا كيف يتحقق ضمنه معدل الفائدة التوازني .

لكن سوق السلع وسوق المال لا يعملان بشكل مستقل ، ما يحدث في سوق المال يؤثر على ما يجري في سوق السلع كما يؤثر ما يحدث في سوق السلع على ما يجري في سوق المال . بإجراء تحليل للسوقين معاً نستطيع تحديد قيم الدخل الإجمالي (إجمالي الناتج) ومعدلات الفائدة التي تتماثل و تلائم وجود التوازن في كلا السوقين.

بالنظر إلى السوقين معاً يظهر لنا كيف تؤثر السياسة المالية في سوق المال وكيف تؤثر السياسة النقدية في سوق السلع.

هناك رابطان بين سوق السلع و سوق المال:

1. الدخل والطلب على النقد Income and The Demand For Money:

الرابط الأول بين سوق السلع وسوق المال قائم لأن الطلب على النقد يعتمد على الدخل . كلما ازداد الناتج الإجمالي (الدخل الإجمالي) ، يزداد عدد المبادلات التي تتطلب استخدام النقد، و الزيادة في الناتج مع معدلات فائدة ثابتة تقود إلى ارتفاع في الطلب على النقود . الدخل الذي يتحدد في سوق السلع ، لديه تأثير ملحوظ على الطلب على النقود وفي سوق المال.

2. الإنفاق الاستثماري المخطط ومعدلات الفائدة Planned Investment Spending and the Interest Rate:

الرابط الثاني بين سوق السلع وسوق المال يحدث لأن الإنفاق الاستثماري المخطط يعتمد على معدلات الفائدة ، في الواقع إن الاستثمار ليس ثابتاً، إنه يعتمد على عدد من

المتغيرات الاقتصادية والتي أحدها معدلات الفائدة، عند سعر فائدة مرتفع تكون معدلات الإنفاق الاستثماري منخفضة.

معدلات الفائدة التي تتحدد في سوق المال ، لديها تأثير هام على الاستثمار المخطط في سوق السلع .

الشكل التالي (8-4) يوضح الرابطين السابقين.

الشكل 8-4 الروابط بين سوق المال و سوق السلع		
سوق المال		سوق السلع
طلب النقود = عرض النقود (يحدد معدل الفائدة r)		Y= C+I+G (يحدد الدخل Y)
الطلب على النقود يعتمد على الدخل Y		الاستثمار I يعتمد على معدل الفائدة r
الاستثمار المخطط يعتمد على معدل الفائدة، والطلب على النقد يعتمد على الدخل .		

2 – 1 الاستثمار و معدل الفائدة وسوق السلع Investment, Interest Rate And The Goods Market:

إن هناك علاقة عكسية بين مستوى الاستثمار المخطط ومعدلات الفائدة :

عندما ينخفض معدل الفائدة يرتفع الاستثمار المخطط

عندما يرتفع معدل الفائدة ينخفض الاستثمار المخطط

وسبب ذلك أن الاستثمار يشير إلى إنفاق قطاع الأعمال (الشركة) على رأس المال الجديد – الآلات والمعدات الجديدة – وقرار الاستثمار يتوقف على المقارنة بين تكاليف المشروع و إيراداته ، وغالباً تعد تكلفة الفائدة أكبر تكلفة في الاستثمار .

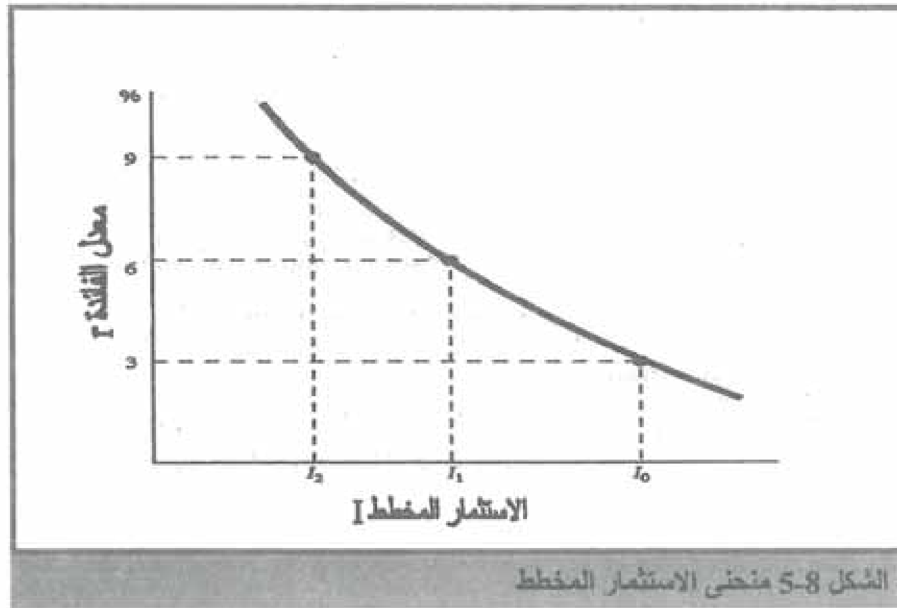
نفترض أن شركة تريد أن تفتتح صناعة جديدة ، إقامة محل مثلجات جديد مثلاً. عندما يبني صاحب الصناعة المباني والتجهيزات ، يجب أن يُدفع للمتعهد في الوقت نفسه الذي

يتم فيه بناء المباني، وعندما يقرر المستثمر (صاحب المشروع) أن يفتتح استراحة، سيكون بحاجة إلى: ثلاجة ، طاولات ، كراسي ، تجهيزات ضوئية، لافتات، كل هذه المصاريف يجب أن تُدفع عندما توضع هذه التجهيزات. الأموال اللازم الحصول عليها للمشروع عادة تُقترض وترد في فترة ممتدة ، التكلفة الحقيقية لاستثمار المشروع تعتمد على معدل الفائدة (تكلفة الاقتراض). عندما يرتفع معدل الفائدة يصبح الإقتراض مكلفاً أكثر وقليل من المشاريع تكون قابلة للتنفيذ (مجزية) .

ارتفاع معدل الفائدة (مع ثبات العوامل الأخرى) يؤدي إلى تخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري المخطط .

عندما ينخفض معدل الفائدة، يصبح الإقتراض أقل تكلفة والمزيد من المشاريع الاستثمارية تصبح قابلة للتنفيذ (مجزية). انخفاض معدل الفائدة (مع ثبات العوامل الأخرى) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري المخطط .

العلاقة بين معدلات الفائدة والاستثمار المخطط تظهر في الانحدار السفلي لمنحنى الاستثمار في الشكل (8-5).



الشكل 8-5 منحنى الاستثمار المخطط

معدلات فائدة مرتفعة توافق معدلات منخفضة للاستثمار المخطط ،عند معدلات الفائدة 3% يكون الاستثمار المخططI0 ، عندما يرتفع معدل الفائدة من 3% إلى 6% ينخفض الاستثمار المخطط من I0 إلى I1 ، عندما تنخفض معدلات الفائدة تصبح مشاريع أخرى مربحة أكثر ، و تصبح استثمارات أكثر قيد التنفيذ .

يمكن أن نستفيد من اعتماد الاستثمار المخطط على أسعار الفائدة ، لمعرفة كيف تؤثر هذه العلاقة على إجمالي الإنفاق المخطط .

إجمالي الإنفاق المخطط هو مجموع الاستهلاك والاستثمار المخطط والإنفاق الحكومي

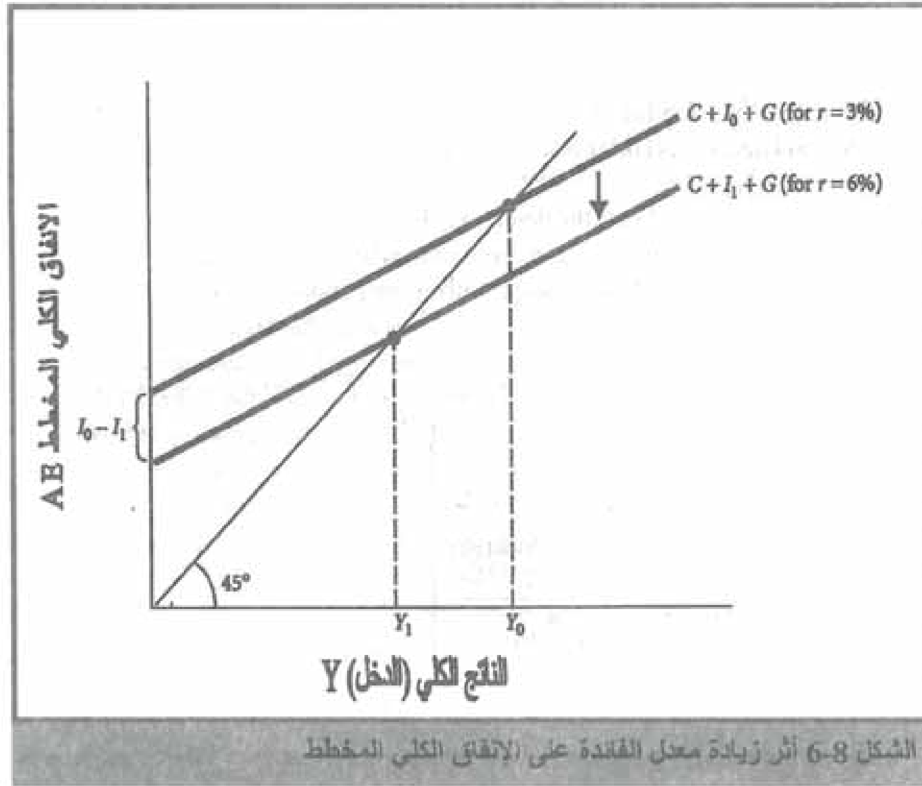
$$AE = C + I + G$$

نحن نعلم الآن أن هناك عدة مستويات محتملة من الاستثمار تتوافق مع معدلات فائدة مختلفة ، عندما تتغير معدلات الفائدة يتغير الاستثمار المخطط ، فالتغير في معدلات الفائدة يقود إلى تغيرات في إجمالي الإنفاق المخطط .

الشكل (8-6) يبين ما يحدث للإنفاق الإجمالي المخطط عندما ترتفع معدلات الفائدة من 3 % إلى 6% .

عند معدلات الفائدة المرتفعة يكون الاستثمار المخطط منخفضاً، وهكذا يتغير إجمالي الإنفاق المخطط و ينخفض المنحنى نحو الأسفل عند ارتفاع معدلات الفائدة .

إن الانخفاض في أي عنصر من عناصر الإنفاق الإجمالي له تأثير مضاعف في الدخل التوازني فعندما ترتفع الفائدة ينخفض الاستثمار المخطط، و ينخفض نتيجة لذلك الدخل التوازني بمعدل أكثر من انخفاض الاستثمار المخطط. في الشكل (8-6) توازن الدخل ينخفض من YO إلى Y1 عندما ترتفع معدلات الفائدة من 3 % إلى 6%.



الشكل 6-8 أثر زيادة معدل الفائدة على الإنفاق الكلي المخطط

يمكننا تلخيص الآثار الناجمة عن التغير في معدلات الفائدة على مستوى الناتج التوازني:

- معدل الفائدة المرتفع r يعيق الاستثمار المخطط I .
- الاستثمار المخطط هو جزء من الإنفاق الإجمالي المخطط AE.
- عندما ترتفع معدلات الفائدة ، ينخفض الإنفاق الاجمالي المخطط AE عند كل مستوى من مستويات الدخل .
- الانخفاض في الإنفاق الإجمالي المخطط يخفض الدخل التوازني بمضاعفة الانخفاض الأولي للاستثمار المخطط .

كما نرى ، مستويات توازن الدخل ليست محددة بمستويات معينة (مثبتة بشكل كلي) في سوق السلع ، كما وجدنا في مناقشتنا البسيطة ، السبب هو أن سوق المال يؤثر بمعدلات الفائدة ، التي تؤثر بمعدلات الاستثمار المخطط في سوق السلع ، هناك مستويات توازن

مختلفة للدخل لكل مستوى محتمل لمعدلات الفائدة . المستوى التوازني الأخير للدخل يعتمد على معدل الفائدة ، الذي يعتمد على ما يحدث في سوق المال.

2 – 2 عـرض النقـد والنـاتج الكلـي (الدخـل) وسـوق المـال Money Supply, Aggregate output(Income) and The Money :Market

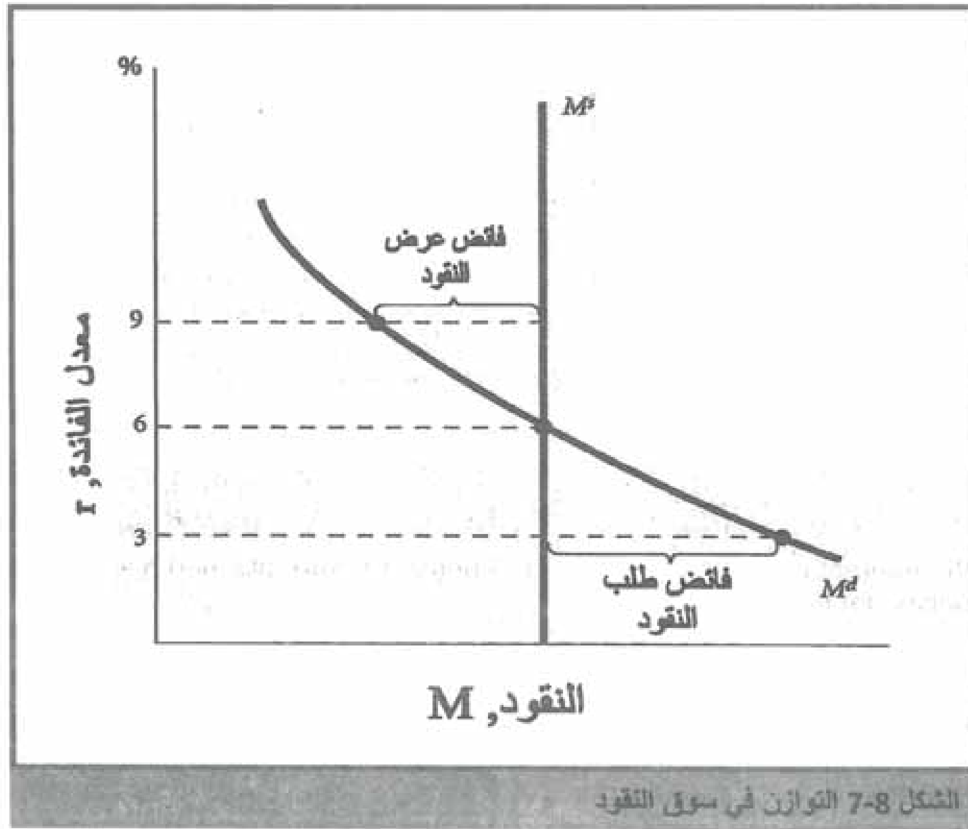
رأينا كيف أن الفائدة –التي تتحدد في سوق المال – تؤثر على مستويات الإنفاق الاستثماري المخطط وكذلك سوق السلع، لكن لننظر الآن للطرف الآخر من القضية :

الطريقة التي يؤثر بها سوق السلع على سوق المال .

رأينا سابقاً أن الطلب على المال يتأثر بشكل سلبي بمعدلات الفائدة.

الارتفاع في معدلات الفائدة يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة الفرصة البديلة لحيازة أوراق مالية لا تحمل فائدة وهي النقود ، مقارنةً مع السندات التي تحمل فائدة ، الأمر الذي يؤدي لتشجيع المواطنين على إبقاء المزيد من أموالهم على شكل سندات والقليل في حسابات جارية .

نلاحظ انحدار منحني عرض المال إلى الأسفل في الشكل (8–7).



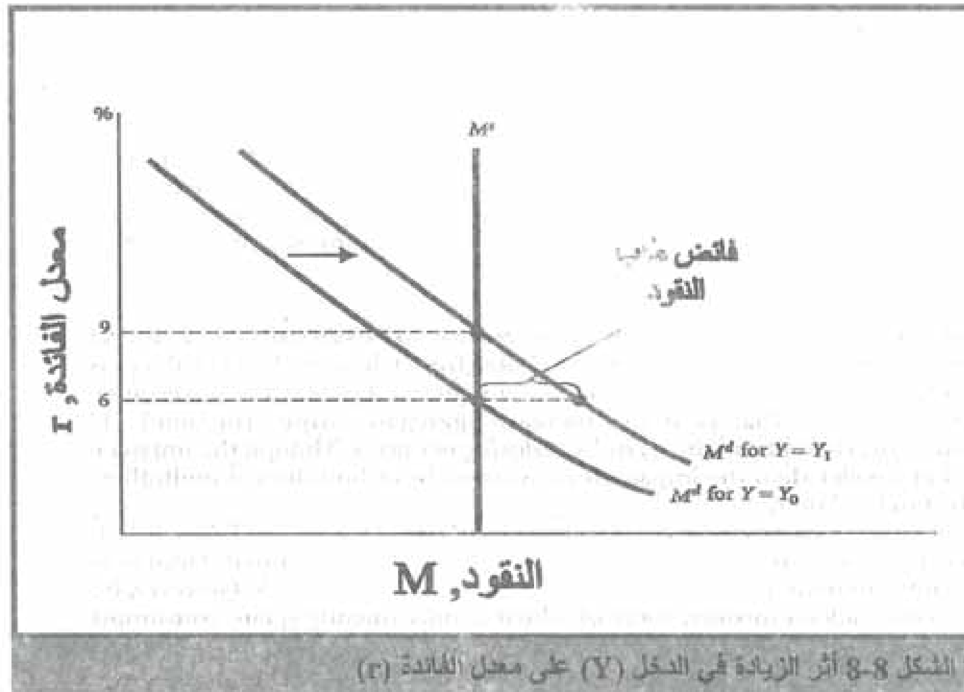
الشكل 8-7 التوازن في سوق النقود

لقد رأينا أن عرض المال يعتمد على مستوى الدخل في الاقتصاد ، المزيد من الدخل يعني المزيد من المبادلات ، والحجم المرتفع للمبادلات يتضمن طلباً أكبر على النقد . مع زيادة الأفراد الذين يحصلون على دخول مرتفعة وينفقونها على شراء المزيد من السلع والخدمات سيزيد حجم الطلب على النقد لمقابلة الزيادة في حجم المبادلات ، الزيادة في الدخل تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب باتجاه اليمين .

بما أن الاحتياطي المركزي يقوم بتحديد عرض النقد ولا يعتمد على معدل الفائدة ، عندها منحنى عرض النقود هو خط رأسي فقط .

توازن معدل الفائدة هو النقطة التي تتوازن فيها الكمية المطلوبة من النقد مع الكمية المعروضة منه ، وهذا التوازن واضح عند فائدة 6% (في الشكل 8-7) .

إن الكمية من النقود المطلوبة عند معدل فائدة 9% من قبل القطاع العائلي وقطاع الأعمال أقل من الكمية المتداولة التي حددها المصرف المركزي ، وهنا سينخفض معدل الفائدة كما مبين في الشكل(8-7) ،أما إذا كانت الكمية المطلوبة من النقد أكبر من كمية التداول عند معدل فائدة 3% (كما هو مبين في الشكل 8-7) فإن معدل الفائدة سيرتفع .



الشكل 8-8 أثر الزيادة في الدخل (Y) على معدل الفائدة (r)

الآن ماذا سيحدث لسعر الفائدة عندما يكون هناك زيادة في الدخل الإجمالي ، الزيادة في الدخل ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب نحو اليمين (كما هو مبين في الشكل 8-8) حيث إن زيادة الدخل من Y0 إلى Y1 أدت إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من MD0 إلى MD1 . عند معدل الفائدة الأولي عند 6% لا يوجد هناك زيادة في الطلب على النقد ومعدل الفائدة يرتفع من 6 % إلى 9%، نتيجة لزيادة الدخل الاجمالي وزيادة الطلب على النقود.

المستوى التوازني لمعدل الفائدة لا يتحدد حصرا في سوق المال.

التغيرات في الدخل الإجمالي ، التي تأخذ مكاناً في سوق المال ، تنقل منحنى طلب النقد وتسبب تغيرات في معدلات الفائدة .

عند كمية معينة من المعروض النقدي ، المعدلات العالية للدخل تقود إلى مستوى توازن أعلا لمعدل الفائدة والمعدلات المنخفضة للدخل تقود إلى مستوى توازن منخفض لمعدل الفائدة .

3- اندماج سوق السلع وسوق المال والسياسة المالية والنقدية :Combining The Goods Market And The Money Market

الآن بعد أن اطلعنا على الروابط بين سوق السلع وسوق المال، نستطيع أن نختبر السوقين معاً.

لمعرفة كيف يتفاعل كلا السوقين معاً، سيكون ملائما أن نتأمل تأثير التغيرات في السياستين المالية والنقدية على الاقتصاد. نريد أن نختبر ما يحدث لمعدلات توازن الدخل الإجمالي ومعدلات الفائدة عندما ترتفع أو تنخفض المتغيرات الأساسية (الإنفاق الحكومي، صافي الضرائب ، عرض النقد) .

3 – 1 أثر السياسة التوسعية :Expansionary Policy Effects

أي سياسة حكومية تسعى إلى تحسين الدخل الإجمالي توصف بأنها *سياسة توسعية*.

السياسة المالية التوسعية :هي الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في الضرائب الصافية بهدف زيادة الدخل الإجمالي.

السياسة النقدية التوسعية : هي الزيادة في عرض النقد التي تهدف إلى زيادة الناتج الإجمالي (الدخل).

السياسة المالية التوسعية ؛ زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب الصافية :

إن الإنفاق الحكومي و الضرائب هما أدوات السياسة المالية . الحكومة تستطيع أن تحفز الاقتصاد، إنها تستطيع أن تزيد الناتج الإجمالي (الدخل الإجمالي) إما بزيادة الإنفاق الحكومي أو بتخفيض صافي الحصيلة الضريبية.

إن أثر الناتج عند تخفيض الضرائب هو أقل من الأثر الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي ، ولكل منهما تأثير مضاعف على مستوى توازن الدخل .

نفترض زيادة الإنفاق الحكومي 10 مليون. هذه الزيادة في الإنفاق تسبب انخفاض مخزون قطاع الأعمال ليصبح أقل من المخطط. انخفاض المخزون غير المخطط يحفز الإنتاج مما يدفع قطاع الأعمال لزيادة الناتج، ولأن الناتج المضاف يعد دخلاً مضافاً فإن بعضاً منه ينفق في ما بعد (ادخار)و يزداد الإنفاق الاستهلاكي أيضا.

مرة أخرى ، المخزون سيكون أقل من المخطط و سوف يرتفع الناتج أيضاً، و يرتفع مستوى التوازن النهائي للناتج عن طريق مضاعفة الزيادة الأولية للإنفاق الحكومي .

مسألة المضاعف هذه ناقصة، حتى هذا البحث افترضنا أن الاستثمار المخطط يتحدد بمستوى معين، لكن الآن نحن نعلم أن الاستثمار المخطط يعتمد على معدل الفائدة، نستطيع الآن مناقشة ما يحدث للمضاعف عندما يتغير الاستثمار ، لأن سوق المال الذي يتحدد فيه سعر الفائدة أصبح مفهوماً لدينا.

بالعودة إلى مسألة المضاعف في النقطة التي يبدأ فيها قطاع الأعمال أولاً بزيادة الناتج استجابة للزيادة في الإنفاق الحكومي، كما يزداد الناتج الإجمالي، هناك تأثير مباشر ملحوظ في سوق المال يتمثل بزيادة في الطلب على النقد ناتجة عن زيادة الدخل. (افترضنا الآن أن البنك المركزي يحدد الكمية المعروضة من النقد) ، نتيجة ذلك سيحدث اختلال التوازن بين عرض النقد والطلب عليه مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة كل من الدخل وسعر الفائدة. زيادة معدل الفائدة لديه تأثير جانبي، معدلات الفائدة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري المخطط .

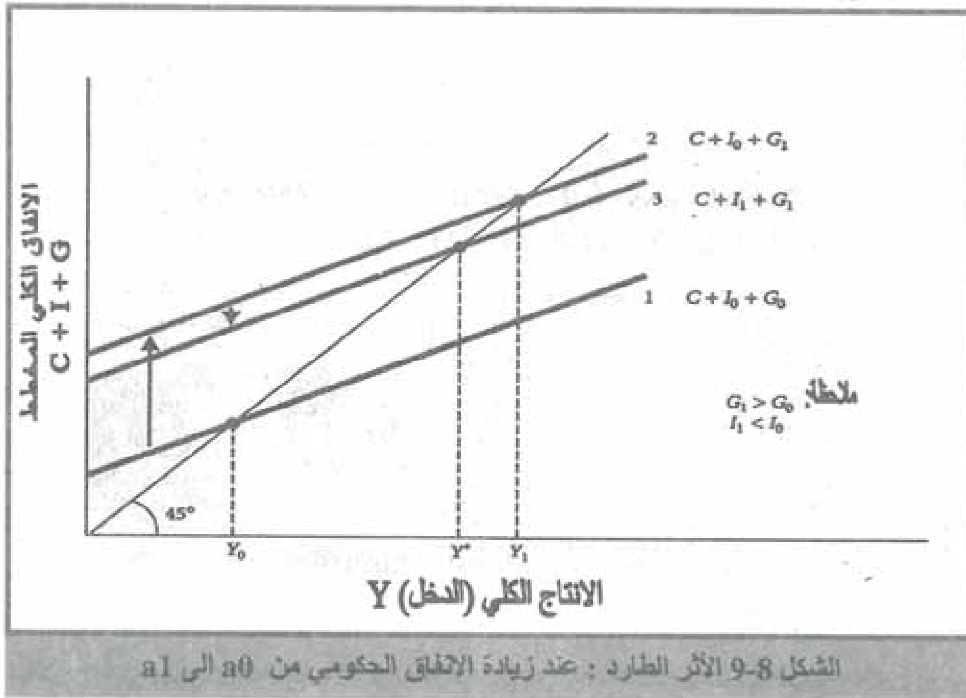
لأن الإنفاق الاستثماري المخطط هو عنصر من عناصر الإنفاق الحكومي المخطط، الانخفاض في الاستثمار يعمل بشكل مضاد للزيادة في الإنفاق الحكومي، الزيادة في الإنفاق الحكومي تزيد الإنفاق الإجمالي المخطط وتزيد الناتج الإجمالي لكن الانخفاض في الاستثمار المخطط يخفض الإنفاق الإجمالي والناتج الإجمالي.

الزيادة في الإنفاق الحكومي التي تسبب انخفاضاً في الاستثمار الخاص تدعى الأثر الطارد .

دون أي زيادة في عرض النقد لملاءمة أثر الزيادة في الدخل والزيادة في طلب النقد، الإنفاق الاستثماري المخطط سيُطرد بسبب معدل الفائدة المرتفع .

الإنفاق الزائد الذي تولد نتيجة زيادة نفقات الحكومة تقلص إلى حد كبير بانخفاض الاستثمار المخطط. الدخل سيستمر بالارتفاع لكن أثر مضاعف الإنفاق الحكومي منخفض بسبب الأثر السلبي لمعدلات الفائدة المرتفعة على الاستثمار المخطط .

الأثر الطارد موضح (في الشكل 8-9) الزيادة في الإنفاق الحكومي من a_0 إلى a_1 ينقل منحنى الإنفاق الإجمالي المخطط $(C + I_0 + G_0)$ نحو الأعلا ،الزيادة في الدخل من Y_0إلى Y_1 تسبب زيادة في الطلب على النقد والتي تؤدي إلى اختلال التوازن في سوق النقد. فجوة الطلب ترفع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار من I_0 إلى I_1 . الانخفاض في الاستثمار يسحب منحنى الإنفاق الإجمالي المخطط للعودة إلى أسفل، والذي يخفض مستوى الدخل التوازني Y (تذكر أن التوازن يتحقق عندما يتساوى الدخل مع الإنفاق الكلي).



الشكل 8-9 الأثر الطارد : عند زيادة الانفاق الحكومي من a0 الى a1

لاحظ أن حجم (الآثار الطاردة) والحجم النهائي لمضاعف الإنفاق الحكومي يعتمد على أمور عدة:

أولاً: بفرض أن المصرف المركزي لن يغير كمية المال المعروض .

إذا كنا قد اعتبرنا إلى جانب ذلك أن البنك المركزي سيوسع في كمية النقد لملاءمة الزيادة في الإنفاق الحكومي، أثر المضاعف سيكون أكبر . في هذه الحالة ، الارتفاع في الطلب على النقد سيشبع بكمية كبيرة من العرض النقدي ومعدلات الفائدة لن ترتفع ، و دون معدلات مرتفعة لن يكون هناك "تأثير طارد".

ثانياً: " الأثر الطارد" يعتمد على حساسية أو عدم حساسية الإنفاق الاستثماري المخطط للتغيرات في معدل الفائدة. الأثر الطارد يحدث بسبب معدلات فائدة مرتفعة تخفض الإنفاق الاستثماري المخطط وحساسية أو عدم حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة ، تعني استجابة الإنفاق الاستثماري المخطط للتغيرات في معدل الفائدة. الحساسية للفائدة تعني استجابة الإنفاق الاستثماري المخطط بشكل جيد للتغيرات في معدل الفائدة .

عدم الحساسية للفائدة تعني عدم استجابة الإنفاق الاستثماري المخطط (أو استجابته بشكل ضعيف) للتغيرات في معدل الفائدة، والاستثمار في بعض الأحيان قد يكون غير حساس للتغيرات بمعدلات الفائدة إلى حد بعيد، في المجتمعات الإسلامية الحساسية للفائدة منخفضة بسبب عدم التعامل مع الفائدة المحرمة شرعاً .

إذا لم ينخفض الاستثمار المخطط عندما ترتفع معدلات الفائدة، لن يكون هناك أثر طارد وسيكون أثر المضاعف أكبر وبالتالي الزيادة في الناتج أكبر.

يصلح بالضبط التفكير نفسه للتغيرات في صافي الضرائب، الأثر غير المحدد لتخفيض الضريبة على المستوى التوازني للناتج يعتمد على مدى استجابة سوق النقد. التوسع في التخفيضات الضريبية سيقود إلى ارتفاع في معدل الفائدة الذي يؤدي لانخفاض الاستثمار المخطط، لذلك سيكون الارتفاع غير المحدد للدخل نتيجة تخفيض الضرائب أقل مما سيكون عليه لو لم ترتفع معدلات الفائدة بسبب الأثر الطارد وبوجود الظروف السابقة .

السياسة النقدية التوسعية : زيادة في عرض النقد :

دعونا نركز على ما سيحدث على عمليات السوق المفتوحة عندما يقرر البنك المركزي زيادة عرض النقد من خلال عمليات السوق المفتوحة :

عمليات السوق المفتوحة أدخلت احتياطات جديدة ووسعت كمية النقد المعروضة (منحنى عرض النقد ينتقل نحو اليمين)، معدل توازن الفائدة ينخفض لأن كمية المعروض النقدي أكبر من الكمية التي يرغب القطاع العائلي في حيازتها. الإنفاق الاستثماري المخطط. (الذي هو عنصر من عناصر الإنفاق الإجمالي المخطط) يزداد عندما ينخفض معدل الفائدة، زيادة الإنفاق الاستثماري المخطط تعني أن إجمالي الإنفاق المخطط هو الآن أكبر من الناتج الإجمالي، سيتعرض قطاع الأعمال لإنخفاض غير مخطط في المخزون مما يؤدي لإرتفاع في الناتج (الدخل) .

الزيادة في عرض النقد تخفض معدل الفائدة وترفع الدخل، الزيادة في مستوى الدخل تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من النقد (ينتقل منحنى الطلب على النقد نحو اليمين) وهذا يحمي معدلات الفائدة من الهبوط بسرعة.

إذا أعدنا النظر في تسلسل النتائج التي تتبع التوسع النقدي نستطيع أن نرى الروابط بين قوانين الاحتياطات النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي في الاقتصاد وبين الارتفاع في الناتج :

أولاً : الزيادة في كمية النقد المعروض تدفع بمعدل الفائدة نحو الأسفل .

ثانياً: انخفاض معدلات الفائدة تسبب ارتفاعاً في معدلات الاستثمار المخطط .

ثالثاً: الإنفاق الاستثماري المخطط المرتفع يعني معدلات إنفاق إجمالية مخططة مرتفعة ، يعني الزيادة في الناتج مترافقة مع تفاعل الشركات على الانخفاض غير المخطط للمخزون .

رابعاً: الزيادة في الناتج (الدخل) يعود إلى زيادة في الطلب على النقد (منحنى الطلب على النقد ينتقل نحو اليمين) والذي يعني أن معدل الفائدة ينخفض أقل مما كان سينخفض عليه لو لم يزدد الطلب على النقد .

آثار السياسة النقدية التوسعية : قوة السياسة النقدية للتأثير على سوق السلع والخدمات تعتمد على مدى حدوث الاستجابات في كل رابط من هذه المقاييس ، ربما أكثر الروابط حرجا هو الرابط بين معدل الفائدة والاستثمار، السياسة النقدية تكون فعالة فقط إذا استجاب الاستثمار للتغيرات في معدل الفائدة، اذا زاد قطاع الأعمال رقم مشاريعه الاستثمارية بقوة عندما ينخفض معدل الفائدة، فإن السياسة النقدية التوسعية ستعمل بشكل أفضل على تحفيز الاقتصاد، واذا كان قطاع الأعمال مقاوماً للاستثمار حتى في معدلات الفائدة المنخفضة فالسياسة النقدية التوسعية تكون غير ناجحة.

في عبارة أخرى. أثر السياسة النقدية يعتمد على انحدار دالة الاستثمار إذا كانت عامودية تقريباً تكون إشارة إلى استجابة الاستثمار بشكل قليل لمعدلات الفائدة و السياسة النقدية غير فعالة .

3 – 2 أثر السياسة الانكماشية Contractionary Policy Effects:

أي سياسة حكومية تهدف إلى تقليل الناتج الإجمالي (الدخل) تكون سياسة انكماشية في حين أن السياسة التوسعية تنشط الاقتصاد فإن السياسة الانكماشية تبطئ الاقتصاد.

نلاحظ أن أحد أهداف الاقتصاد الأساسية هو تحقيق نمو في الاقتصاد، فلماذا تريد أن تتبع الحكومة سياسات لتخفيض الإنفاق الإجمالي ؟.

لكن كما سنرى لاحقاً أن أحد الطرق لمكافحة التضخم تخفيض الإنفاق الإجمالي عندما يكون معدل التضخم مرتفعاً أو عندما تعتقد الدولة أنه سيرتفع قريبا عندها ستستخدم الحكومة قوتها لتقليص ذلك.

قبل أن نناقش السياسات الانكماشية التي بدأت الحكومة استخدامها بالسنوات الأخيرة سنناقش كيف تعمل كل من السياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية الانكماشية :

السياسة المالية الانكماشية: تخفيض الإنفاق الحكومي(G)أو زيادة الضرائب (T):

السياسة المالية الانكماشية هي انخفاض الإنفاق الحكومي أو زيادة صافي الضرائب تهدف إلى تخفيض الناتج الإجمالي (الدخل). آثار هذه السياسة هي معاكسة تماما لآثار السياسة التوسعية .

تخفيض النفقات الحكومية أو زيادة صافي الضرائب يقود إلى انخفاض الناتج الإجمالي (الدخل) والى الانخفاض في الطلب على النقد والانخفاض في معدل الفائدة .

الانخفاض في الدخل الذي يرافق السياسة المالية الانكماشية هو أقل مما كان سينخفض لو لم نأخذ سوق المال في الحساب ؛ لأن الانخفاض في سعر الفائدة سبب الزيادة في الاستثمار المخطط ، الزيادة في الاستثمار تعوض عن بعض الانخفاض الحاصل بالانفاق الإجمالي بسبب الانخفاض بالإنفاق الحكومي (هذا أيضاً يعني أن الأثر المضاعف هو أقل مما سيحصل إذا لم نأخذ سوق المال بالحساب) أثر انخفاض الإنفاق الحكومي (G) أو زيادة الضرائب (T) نستطيع أن نبينه بالشكل:

السياسة النقدية الانكماشية : انخفاض في عرض النقد :

هي انخفاض في عرض النقد يهدف إلى تخفيض الناتج الإجمالي (الدخل). كما لاحظنا معدلات الإنفاق الاستثماري المخطط دالة سالبة بالنسبة لمعدل الفائدة ، معدلات الفائدة المرتفعة تسبب معدلات استثمار مخطط منخفضة، ومعدلات الاستثمار المخطط المنخفضة تعني معدلات منخفضة للإنفاق الإجمالي المخطط، ومعدلات منخفضة لتوازن الناتج (الدخل)، التوازن المنخفض للدخل ينتج عن انخفاض الطلب على النقد والذي يعني أن الزيادة في معدلات الفائدة ستكون أقل مما كانت عليه لو لم نأخذ سوق السلع والخدمات بالحسبان .

3 – 3 سياسة الاقتصاد الكلي المختلطة:

على الرغم من أننا عالجنا كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بشكل مفصل يجب أن يكون واضحا أن هاتين السياستين يمكن أن يستخدما معاً : مثلاً كل من الإنفاق الحكومي (G) وعرض النقد (M^s) يمكن أن يرتفع في الوقت نفسه .

رأينا أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بمفرده يرفع كل من الدخل ومعدلا ت الفائدة، بينما زيادة عرض النقد بمفرده يرفع النقد لكنه يخفض أسعار الفائدة ؛ لذلك إذا كانت الحكومة تريد زيادة الدخل دون أن تحدث تغيرا في أسعار الفائدة تستطيع ذلك عن طريق زيادة كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد بمعدلات ملائمة .

السياسة المختلطة : تدل على اندماج كل من السياسة النقدية والمالية في الاستخدام بوقت محدد.

السياسة المختلطة التي تتضمن تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة عرض النقد تزيد الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الحكومي ، وهذا لأن كل من انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة عرض النقد سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ؛ مما يؤدي إلى ازدياد بالاستثمار المخطط .

العكس صحيح للسياسة المختلطة التي تتضمن كل من السياسة المالية التوسعية والنقدية الانكماشية ،هذه السياسة المختلطة تزيد الإنفاق الحكومي أكثر من الإنفاق الاستثماري وتؤثر على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض عرض النقد. محدودية بالنقد والتوسع بالإنفاق الحكومي سوف يرفع معدلات الفائدة ويخفض الإنفاق الاستثماري.

ليس هناك قاعدة للتشكيل الأفضل للسياسة المختلطة أو التركيب الأفضل للناتج ، فالاقتصاديون لا يتفقون على تراكيب معينة للناتج .

تفضيل أحد لتركيبة معينة من الناتج (مثلاً اتجاهه لتفضيل الإنفاق الخاص على حساب الإنفاق الحكومي) يعتمد على موقف الشخص من هذه المسائل ورأيه في الدور المناسب للحكومة في الاقتصاد.

الشكل 8-10تأثير سياسة الاقتصاد الكلي المختلطة

		السياسة المالية	
		توسعية	انكماشية
السياسة النقدية	توسعية ($\uparrow M^s$)	r ? ، Y $\uparrow$ C $\uparrow$ ، I ?	r $\downarrow$ ، Y ? C ? ، I $\uparrow$
	انكماشية ($\downarrow M^s$)	r $\uparrow$ Y ? C ? ، I $\downarrow$	r ? ، Y $\downarrow$ C $\downarrow$ ، I ?

ملاحظة:

- ↑: المتغير يزداد .
- ↓: المتغير يتناقص .
- ? : القوى تدفع المتغيرات باتجاهات مختلفة ، و لا نستطيع تحديد اتجاه المتغيرات دون معلومات إضافية .

4 – نموذج الاستثمار/الادخار (IS) ، السيولة/النقد (LM) :

هناك أسلوب مفيد لتصوير كل من منحنى الناتج الإجمالي (الدخل الإجمالي) ومعدل الفائدة في سوقي السلع والنقد بشكل بياني.

الشكل البياني يتضمن منحنيين IS و LM ، سنستخدم هذين المنحنيين لمعرفة الآثار الناتجة عن التغيرات في الإنفاق الحكومي وعرض النقد على كل من الناتج الإجمالي (الدخل الإجمالي) ومعدل الفائدة.

التأثيرات التي سنوضحها الآن هي التأثيرات نفسها التي أوضحناها سابقا لكن ستكون مصورة بشكل بياني.

4 – 1 منحنى الاستثمار/الادخار : (IS)

I تدل على الاستثمار و S تدل على المدخرات، IS يدل على أنه عند التوازن في سوق السلع فإن الاستثمار= الادخار .

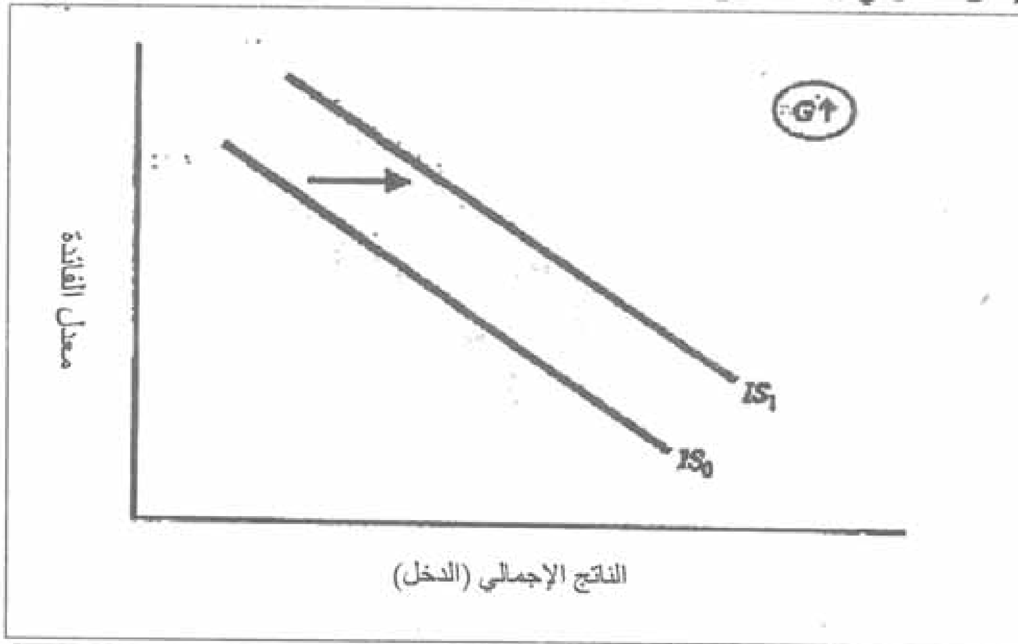
نحن نعلم أنه في سوق السلع والخدمات هناك مستوى توازني للناتج الإجمالي (الدخل الإجمالي) لكل مستوى من مستويات معدل الفائدة . لكل قيمة معطاة لـــ r يمكننا تحديد قيمة الدخل. قيمة الدخل التوازني تنخفض عندما يرتفع معدل الفائدة ، وترتفع عندما ينخفض معدل الفائدة .

هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة والدخل التوازني والسبب في ذلك يعود للعلاقة العكسية بين معدل الفائدة والاستثمار المخطط.

عندما يرتفع معدل الفائدة ينخفض الاستثمار المخطط والانخفاض في الاستثمار يقود إلى انخفاض في قيمة الدخل التوازني ، وهذه العلاقة بين معدل الفائدة والدخل التوازني مصورة في الشكل (8–11) وهذا المنحنى يسمى منحنى IS ، كل نقطة من هذا المنحنى تمثل نقطة التوازن في سوق السلع لكل معدل فائدة مُعطى .

كما نعلم من تحليلنا السابق لسوق السلع أنه عندما تزداد نفقات الحكومة مع معدل فائدة ثابت ، تزداد قيمة الدخل التوازني. هذا يعني أن منحنى IS ينتقل نحو اليمين عندما يزداد الإنفاق الحكومي .

عند القيمة نفسها لمعدل الفائدة وقيمة مرتفعة للإنفاق الحكومي، وعندما تنخفض قيمة الإنفاق الحكومي ينتقل منحنى IS نحو اليسار.



الشكل 8-11 منحنى IS

كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة التوازن في سوق السلع لكل معدل فائدة مُعطى.

عندما يزداد الإنفاق الحكومي ، ينتقل المنحنى إلى اليمين من IS_0 إلى IS .

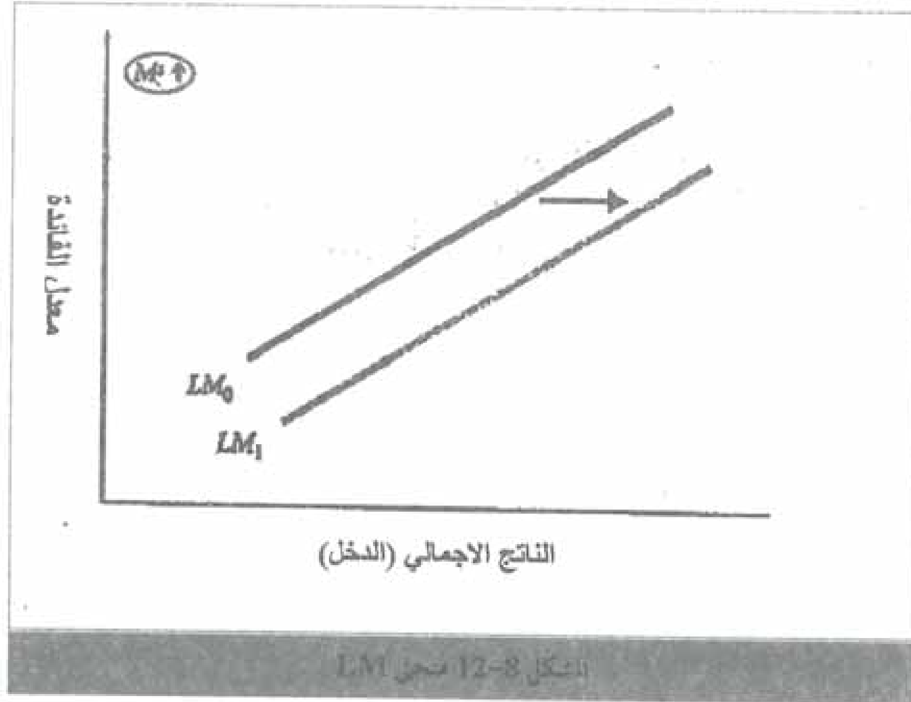
4- 2 منحنى السيولة – النقد : LM

L يشير إلى السيولة ، و M يشير إلى النقد.

في ســوق النقد هناك قيمة توازنية لمعدل الفائدة لكــل قيمة مختلفة للناتج الإجمالي (الدخل). القيمة التوازنية لمعدل الفائدة تتحدد في النقطة التي يتساوى فيها عرض النقد والطلب عليه.

من أجل كل قيمة معطاة للدخل نستطيع تحديد القيمة التوازنية لمعدل الفائدة في سوق النقد. كما نستطيع أن نلاحظ من الشكل (8-8) أن القيمة التوازنية لمعدل الفائدة ترتفع عندما يرتفع الدخل وتنخفض عندما ينخفض، إذاً هناك علاقة طردية بين القيمة التوازنية للفائدة والدخل، والسبب في هذه العلاقة يعود إلى العلاقة الطردية بين الطلب على النقد والدخل.

عندما يرتفع الدخل يزداد الطلب على النقد لمواجهة الزيادة في كمية المعاملات التجارية في الاقتصاد. الزيادة في الطلب على النقد تؤدي إلى ارتفاع القيمة التوازنية لمعدل الفائدة، وهكذا فالعلاقة طردية بين القيمة التوازنية لمعدل الفائدة والدخل، وهذه العلاقة مصورة في الشكل (8-12)، كل نقطة من نقاط منحنى LM تمثل مستوى توازن في سوق النقد لكل قيمة معطاة للناتج الإجمالي (الدخل).

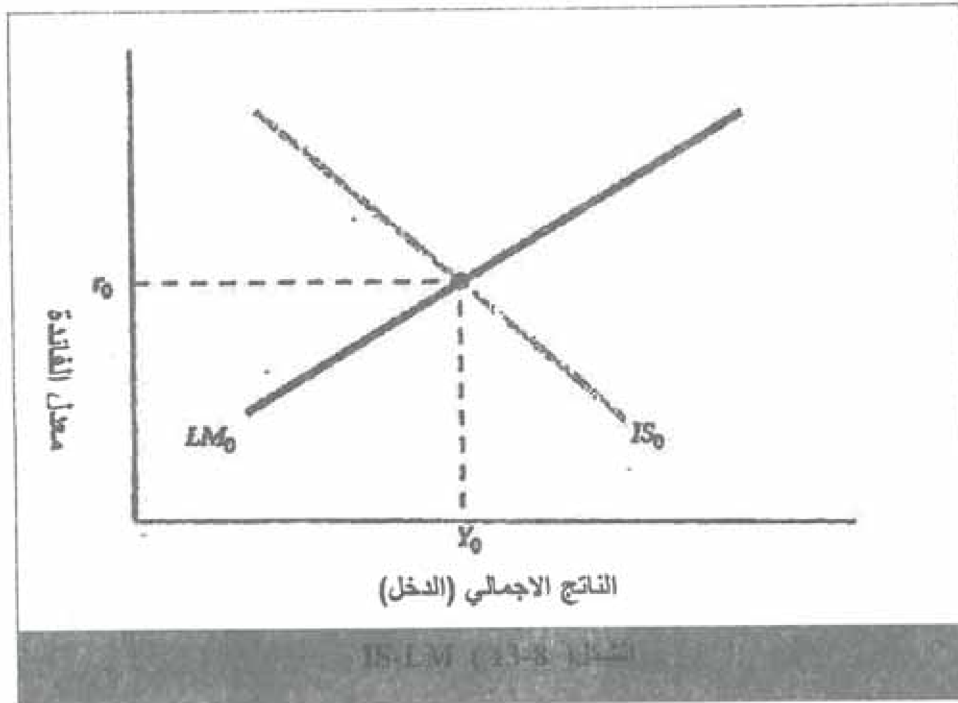


الشكل 8-12 منحنى LM

كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة التوازن في سوق النقد لكل قيمة معطاة للناتج الإجمالي . عندما يزداد عرض النقد ، ينتقل المنحنى إلى اليمين من LM_0 إلى LM_1 . نعلم من تحليلنا لسوق النقد أنه عندما يزداد عرض النقد عند مستوى ثابت للدخل، القيمة التوازنية لمعدل الفائدة تنخفض، هذا يعني أن منحنى LM ينتقل نحو اليمين عندما يزداد عرض النقد. عند القيم نفسها للدخل وقيم مرتفعة لعرض النقد ، تنخفض القيمة التوازنية لمعدل الفائدة. وعندما ينخفض عرض النقد ينتقل منحنى LM إلى اليسار.

4 – 3 نموذج – الاستثمار/الادخار (IS)، السيولة/ النقد (LM) البياني:

الشكل (8–13) يبين كل من منحنى IS و LM بآن واحد. النقطة التي يتقاطع فيها كلا المنحنيين هي النقطة التي يتحقق عندها التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد . هناك توازن في سوق السلع لأن النقطة واقعة على منحنى IS وهناك أيضاً توازن في سوق النقد لأن النقطة واقعة على منحنى LM .



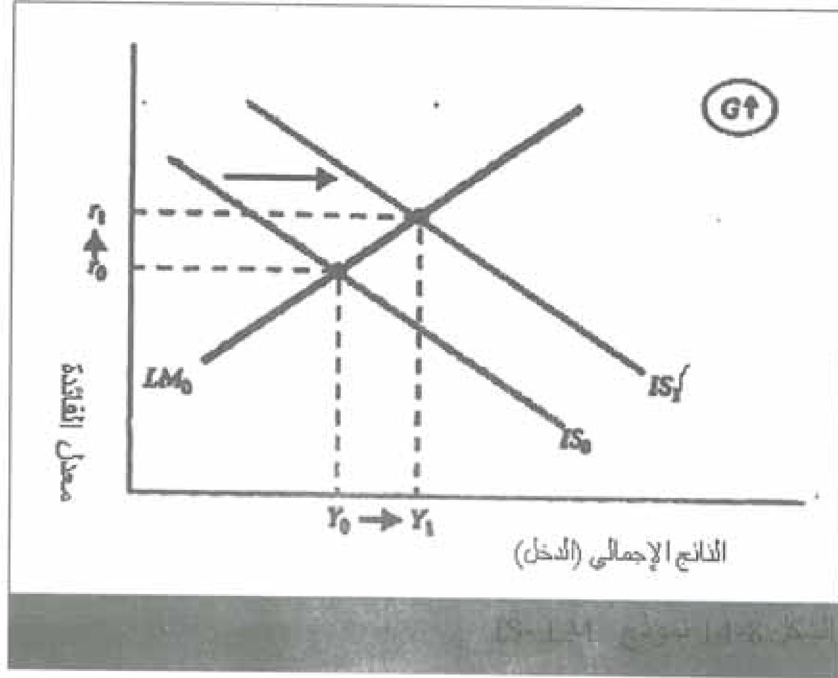
الشكل (8-13) IS-LM

النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى IS و LM هي النقطة التي يتوازن فيها كل من سوق السلع وسوق النقد، القيم التوازنية للناتج الإجمالي ومعدل الفائدة هي Y_O و r_0 .

بقي لدينا الآن نقطتين:

الأولى: لمعرفة كيف يتأثر كل من المستوى التوازني للدخل ومعدل الفائدة بتغيرات الإنفاق الحكومي التي تقوم بها السياسة المالية. وهذا بسيط ، لقد رأينا أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تنقل منحنى IS نحو اليمين، وهكذا الزيادة في الإنفاق الحكومي تقود إلى قيم توازنية مرتفعة للدخل والفائدة وهذا مبين في الشكل (8–14).

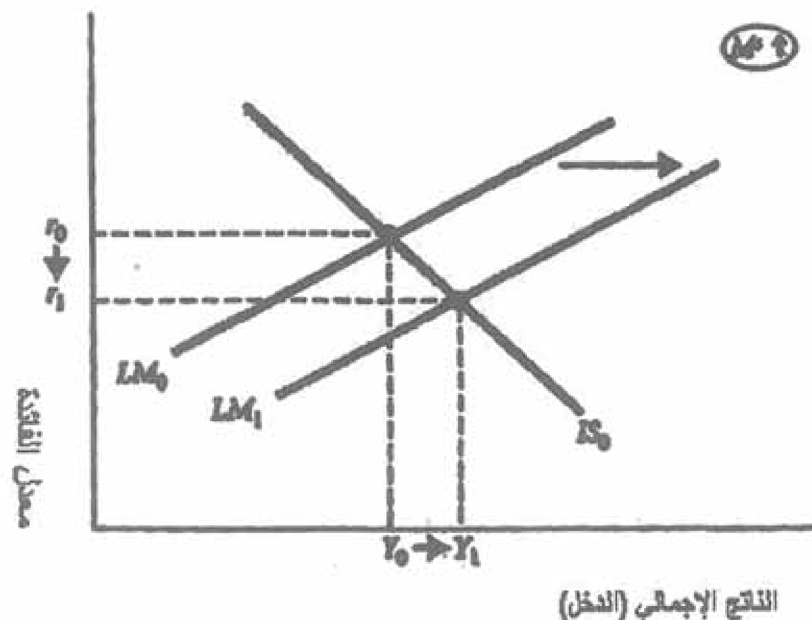
وبشكل معاكس الانخفاض في الإنفاق الحكومي يقود إلى قيم توازنية منخفضة للدخل والفائدة لأن القيمة المنخفضة للإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليسار (اتجاه التأثير نفسه للتغيرات في صافي الضرائب).



الشكل 8-14 نموذج IS-LM

عندما يزداد الإنفاق الحكومي منحنى IS ينتقل نحو اليمين ، هذا يؤدي إلى ارتفاع القيم التوازنية لكل من الدخل ومعدل الفائدة

النقطة الثانية: معرفة كيف تتأثر القيم التوازنية للدخل والفائدة بتغيرات عرض النقد الذي تحكمه السياسة النقدية. وهذا أيضاً بسيط ، لقد رأينا أن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين ، وهكذا الزيادة في عرض النقود تقود إلى مستويات توازنية مرتفعة للدخل ومنخفضة لمعدل الفائدة وهذا مبين في الشكل (8-15) بشكل معاكس، الانخفاض في عرض النقد يقود إلى مستويات توازنية منخفضة للدخل ومرتفعة لمعدل الفائدة لأن الانخفاض في عرض النقد سبب انتقال منحنى LM نحو اليسار.



الشكل 15.8

عندما يزداد عرض النقد منحنى LM ينتقل نحو اليمين، هذا يؤدي إلى ارتفاع القيم التوازنية للدخل وانخفاض القيم التوازنية لمعدل الفائدة.

نموذج IS - LM البياني مفيد لمعرفة تأثير التغيرات في السياستين المالية والنقدية على مستويات توازن الدخل (الناتج الإجمالي) والفائدة.

يجب أن يبقى في أذهاننا أن النظرية الاقتصادية تتوضع على هذين المنحنيين والمهم أن نعرف كيفية وأسباب تغير هذه المنحنيات وأن نعود إلى سلوك كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال في سوقي السلع والنقد لنستطيع التحليل بشكل جيد.

مصطلحات رئيسية

سوق السلع Goods Market: السوق الذي يتم فيه تبادل السلع و الخدمات، و يتحدد ضمنه مستوى الناتج الكلي التوازني.

سوق المال Money Market: السوق الذي يتم فيه تبادل الأدوات النقدية ، و يتحدد ضمنه مستوى معدل الفائدة التوازني .

السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy: زيادة في النفقات الحكومية ، أو تقليص صافي الضرائب، بهدف زيادة الناتج (الدخل) الكلي Y.

السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy : زيادة في العرض النقدي بهدف زيادة الناتج (الدخل) الكلي Y.

السياسة المالية الإنكماشية Contractionary Fiscal Policy: خفض الانفاق الحكومي أو زيادة في صافي الضرائب، بهدف تخفيض الناتج الكلي Y.

السياسة النقدية الإنكماشية Contractionary Fiscal Policy: هي تخفيض العرض النقدي بهدف تخفيض الناتج (الدخل) الكلي Y.

منحنى الاستثمار/الادخار (IS): كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة التوازن في سوق السلع لكل معدل فائدة مُعطى.

منحنى السيولة – النقد (LM) :جميع النقاط التي تحدد قيم توازنية لمعدلات الفائدة لكل قيمة مختلف للناتج الإجمالي (الدخل). القيمة التوازنية لمعدل الفائدة تتحدد في النقطة التي يتساوى فيها عرض النقد والطلب عليه.

اسئلة الفصل الثامن

1 -ما الهدف من استخدام السياسات التوسعية أو الانكماشية؟ و ما هي أساليبها؟
2 -ماذا يعني سوق السلع و ماذا يعني سوق المال؟ و بما يتحدد التوازن في كل منهما؟
3 -كيف يؤثر الارتفاع في معدل الفائدة، على الاستثمار المخطط و الانفاق الكلي؟
4 -كيف يتم اشتقاق منحنى IS ؟
5 -كيف يؤثر تغير الإنفاق الحكومي على منحنى IS في حالتي الزيادة و النقصان؟
6 -كيف يتم الربط بين سوق السلع و الخدمات و سوق المال ؟ وضح بالرسم .
7 -إذا كانت كمية النقود المطلوبة من قبل القطاع العائلي و الشركات أقل من الكمية الموجودة في الدورة الاقتصادية و المحددة من قبل السلطة النقدية ، فماذا يحدث لمعدل لفائدة ؟ و لماذا ؟
8 -كيف تؤثر السياسة النقدية التوسعية ، إذا كان الطلب على النقود مرن ؟
9 -أذا قامت الحكومة بتخفيض صافي الضرائب ، ما هي سلسلة الأحداث التي تنتج ؟ من حيث الأثر على الانتاج الكلي و الطلب على النقود و معدل الفائدة و الاستثمار المخطط .

الفصل التاسع

رأس المال و الاستثمار

مخطط الفصل:

1 -العلاقة بين الناتج و رأس المال.

2 -رأس المال:

2 1 أنواع رأس المال.

2 2 البعد الزمني.

2 3 قياس رأس المال.

3 -الاستثمار و الاهتلاك.

4 -عائد رأس المال.

4 1 معدلات الفائدة.

4 2 الأرباح.

4 3 أهمية الفائدة و الربح.

5 -القرارات الاستثمارية.

6 -الطلب على الاستثمار.

7 -كلمة أخيرة حول رأس لمال.

إن تراكم رأس المال من أهم عوامل النمو على المدى الطويل (Long-run Growth)، و يعدّ الادخار عنصراً هاماً في زيادة رأس المال ، حيث إن زيادة الادخار تعود بالفائدة على الاستثمار، و الذي بدوره يضيف رأس مال جديد عندما يزداد، و زيادة رأس المال تجعل العمل أكثر إنتاجية و تزيد الدخول و ترفع مستوى المعيشة على المدى الطويل.

بمعنى أن الاستثمار هو العامل الذي يغذي رصيد رأس المال في المجتمع ، و رأس المال يوثر في الناتج/الدخل الإجمالي Aggregate output/income و يتأثر به.

1 - العلاقة بين الناتج و رأس المال (output and capital):

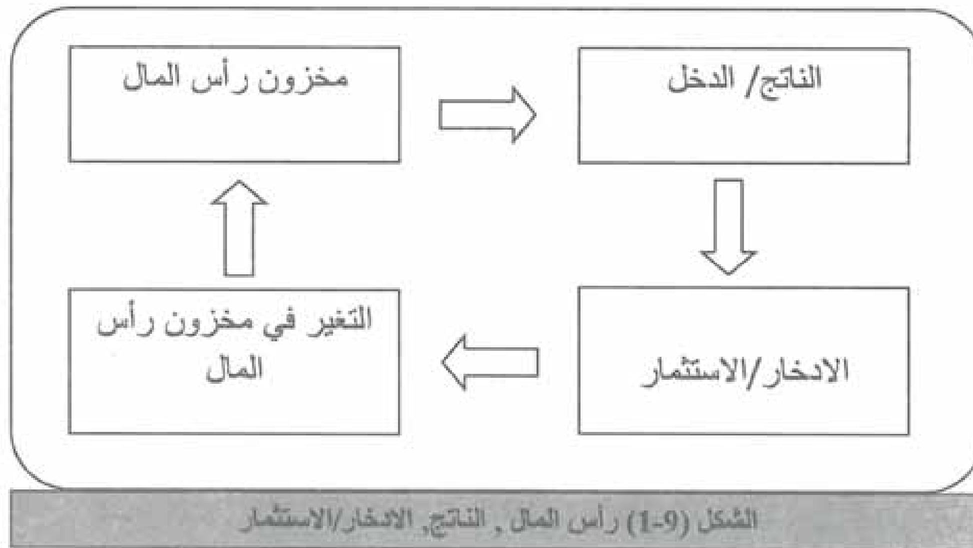
الناتج المحلي الإجمالي المحتمل "Potential GDP" يعتمد على كمية الموارد Resources المنتجة ، ونمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي المحتمل يعتمد على سرعة نمو مواردنا .

هنالك مصدر واحد ينمو هو مخزون رأس المال الاقتصادي (الكمية الإجمالية للمنشآت، المعدات، الأبنية، المخزون).

إن أهم عامل في تحديد الناتج على المدى الطويل هو العلاقة التبادلية بين الناتج و رأس المال:

- كمية رأس المال تحدد كمية الناتج الذي يتم ايجاده في فترة زمنية محددة .
- كمية الناتج تحدد كمية الادخار و التي بدورها تحدد كمية رأس المال الذي يتراكم مع الوقت.

و هاتين العلاقتين معاً و الممثلتين بالشكل (9-1)، تحددان تطور الناتج و رأس المال مع الزمن.



الشكل (9-1) رأس المال , الناتج, الادخار/الاستثمار

السهم الأول الذي يربط مخزون رأس المال مع الناتج/الدخل، يمثل العلاقة الأولى ، أما السهمين الثاني و الثالث فهما يمثلان جزأي العلاقة الثانية ، أي من الناتج/الدخل (نتذكر هنا أن الناتج و الدخل يمثلان الشيء نفسه و لكن من و جهتي نظر)، إلى الادخار و الاستثمار، و من الاستثمار إلى التغير في مخزون رأس المال، لننظر الآن إلى هاتين العلاقتين بشيء من التفصيل.

1 تأثير رأس المال على كمية الإنتاج (**The Effects of Capital on Output**): إن مستوى رأس المال بالنسبة للعمال يحدد مستوى الإنتاج للعامل، أي أن إنتاجية العامل تتأثر بمستوى رأس المال ، (رأس مال أكبر أي مباني أكثر، معدات أكثر ...إلخ ، يعني إنتاج أكبر و بدوره يعني دخول أكثر).

2 تأثير الناتج على تراكم رأس المال (**The Effects of Output on Capital Accumulation**): تقسم هذه العلاقة إلى جزأين، الأول هو أثر الناتج (output) علـــى الاســـتثمار، أي زيادة الناتج يعني بالضرورة زيادة الدخل،و زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة معينة تتحدد بعوامل عدة حسب المجتمع ، أما الجزء

الثاني من العلاقة هو تأثير زيادة الاستثمار على التراكم الرأسمالي، بالنتيجة إن مستوى الناتج أو إنتاجية العامل يحدد التغير في رأس المال .

2 - رأس المال (Capital):

رأس المال هو كل ما تم انتاجه في النظام الاقتصادي من أجل استخدامه كمدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى في المستقبل . و هو واحد من أهم المفاهيم الاقتصادية، و المخزون الرأسمالي خلق من الاستثمار السابق ودائماً تهبط قيمته ، ولهذا بعض الإنفاق الاستثماري يوجه فقط لحفظ رأس المال من التآكل.

و لرأس المال أنواع عدة.

2 – 1 أنواع رأس المال:

- رأس المال المادي (Physical Capital) :

رأس المال الملموس أو الفيزيائي هو سلع مادية تستخدم على أنها مدخلات في إنتاج السلع والخدمات المستقبلية. و عادة عندما نفكر برأس المال، نفكر برأس المال الفيزيائي والمادي الموظف بأعمال الشركات مثل الأبنية غير السكنية (أبنية المكاتب، محطات توليد الكهرباء، المصانع، مراكز التسوق، المستودعات، أرصفة تحميل السفن إلخ)، المعدات المعمرة، الأبنية السكنية، الموجودات (المخزون).

إن أغلب الشركات تحتاج رأس المال الملموس مع العمال (قوة العمل) والأرض لإنتاج منتجاتها.

مثلا رأس المال المادي بالنسبة لمطعم تتضمن المطبخ و الأفران و الطاولات والكراسي و الصحون و مصابيح و غيرها من أساسيات عمل المطعم، و شركة التصنيع يجب أن تملك مصنع و آلات متخصصة و شاحنات و التغير في المخزون.

حق الملكية في مخزن أدوية بالمفرق (صيدلية) يأتي غالبا من المخزون. فمخازن الأدوية (الصيدليات) لا تنتج الأسبرين، الفيتامينات، وفراشي الأسنان التي تبيعها. عوضا عن ذلك، تشتري هذه الأشياء من المصانع وتضعها للعرض. المنتج الذي ينتج فعلا ويباع في الصيدلية (مخزن الأدوية) هو الثقة . كأي منتج آخر الثقة أنتجت بالعمالة ورأس المال

في هيئة صيدلية تحتوي على الكثير من المنتجات أو المخزون المعروض على رفوف البيع أو محفوظ في غرف المستودع.

المخزونات من المدخلات والمخرجات التي تحتفظ بها الشركات المصنعة هي أيضا رأس مال، لتعمل بسهولة ولتقابل طلبات المشترين، كمثال، شركة السيارات تحتفظ بمخزونات من قطع الغيار (إطارات، مراوح، ......) و مخزون من سيارات كاملة.

الأبنية السكنية أيضا رأس مال. أنتجت بوساطة النظام الاقتصادي، إنها تولد خدمات قيمة خلال الزمن، وتستخدم على أنها مدخل لإنتاج الخدمات المنزلية، والتي تؤجر.

- رأس المال الاجتماعي (Social Capital):

رأس المال الاجتماعي أحيانا يدعى البنية التحتية، حيث إن بعض رأس المال الفيزيائي أو الملموس مملوك من قبل الشركات العامة بدل الخاصة، و هو رأس مال يزود الخدمات للعموم، أغلب رأس المال الاجتماعي يأخذ شكل أعمال عامة مثل الطرق السريعة (الأوتوسترادات)، الجسور، شبكات النقل الجماعي، أنظمة المياه والمجاري، محطات الشرطة، محطات الإطفاء، البلديات، المحاكم، سيارات الشرطة، كلها أشكال لرأس المال الاجتماعي والذي يستخدم على أنها مدخلات لإنتاج الخدمات التي تقدمها الحكومة.

كل الشركات تستخدم بعض أشكال رأس المال الاجتماعي في إنتاج مخرجاتها، الأبحاث الاقتصادية الحديثة أظهرت أن البنية التحتية لأي بلد تلعب دورا هاما جدا في مساعدة الشركات الخاصة لإنتاج منتجاتها بكفاءة. عندما لا يعنى برأس المال الاجتماعي بشكل ملائم، مثلا، عندما تتدهور الطرق أو عندما لا تحدث المطارات لتستوعب حركة المرور المتزايدة، فالشركات الخاصة التي تعتمد على كفاءة شبكات النقل تعاني من ذلك.

- رأس المال غير الملموس :

ليس كل رأس المال فيزيائي. فهناك بعض الأشياء غير الملموسة ترضي كل جزء من تعريفنا لرأس المال. عندما تقوم شركة ما بالاستثمار في الإعلان لترسيخ اسم علامة تجارية، فإنها تنتج شكلاً من رأس المال غير الملموس يدعى الشهرة. هذه الشهرة تولد خدمات ذات قيمة للشركة خلال الزمن. و عندما ترسخ الشركة برنامج تدريب لموظفيها، فإنها تستثمر في مهارات العامل. هكذا استثمار هو إنتاج لرأس مال غير ملموس يدعى

رأس المال البشري. المنتج باستخدام العمالة (المدَرَّبة) ورأس المال (الصفوف، الكمبيوترات، أجهزة العرض، الكتب). رأس المال البشري يشكل زيادة جديدة في المهارات هو مُدخل سوف يولد خدمات منتجة ذات قيمة للشركة في المستقبل.
عندما ينتج البحث العلمي أو التجارب نتائج قيمة، كعملية إنتاج جديد تنقص التكاليف أو صيغة لابتكار منتج جديد، التقنية الجديدة نفسها يمكن أن تعدّ رأس مال. إضافة إلى ذلك، حتى الأفكار يمكن أن تسجل بوصفها براءة اختراع وحقوقها يمكن أن تباع.

2 – 2 البعد الزمني:

إن أهم خاصية لرأس المال هو حقيقة أنه يتراكم بمرور الزمن. إذ إن الخدمات التي يقدمها العمال تستهلك في الوقت الذي تقدم به. و الأسر تستهلك الخدمات والسلع غير المعمرة تقريباً مباشرةً بعد شرائها. لكن رأس المال موجود الآن وخلال المستقبل . لذلك فإن قيمة رأس المال تكون كبيرة بمقدار ما يقدمه عبر الزمن.

2 – 3 قياس رأس المال:

جهد العمال يقاس بعدد الساعات، و مساحة الأرض تقاس بالمتر المربع. و بما أن رأس المال يأتي بأشكال عدة، يكون من المستحيل أن يقاس بشكل مباشر ضمن شروط مادية. والمقياس غير المباشر يستخدم بشكل عام القيمة السوقية الحالية للمباني و المعدات و المخزون والموجودات غير الملموسة من خلال استخدام القيمة كأساس للقياس. أي عندما نتكلم عن رأس المال فإننا لا نشير إلى المال أو الأصول المادية على أنها سندات أو أسهم، بل عن الهيكل الممثل للشركة من مباني، معدات، مخزون وموجودات غير ملموسة.

3 الاستثمار و الاهتلاك Investment And Depreciation :

رأس المال يتأثر خلال الوقت بنوعين من التدفقات: الاستثمار و الاهتلاك.
الاستثمار هو التدفق الذي يزيد مخزون رأس المال. أما الا تلاك فهو الانخفاض في القيمة الاقتصادية للأصل (Asset) أو المصدر (Resource)، يـ ب أن نتذكر أن مصطلح الاستثمار لا يستخدم في الاقتصاد الكلي لوصف عملية شراء أ هم أو ـ دات،

على الرغم من من الشائع استخدام المصطلح بهذه الطريقة. فمصطلح استثمار عندما يستخدم بشكل صحيح يشير فقط إلى الزيادة في رأس المال.

مثلا: إذا كنت تملك سيارة، فمع الوقت تنخفض قيمتها عند إعادة البيع (أي قيمة إعادة بيعها تنخفض بزيادة عمرها).

الأصل الرأسمالي يمكن أن يهتلك مادياً أو معنوياً. الاهتلاك المادي هو الاهتلاك بسبب البلى أو التلف أي النقص التدريجي في قيمة الأصل ، مثلا عندما تصبح الآلة قديمة و لا تعمل بشكل جيد، أما الاهتلاك المعنوي فهو ظهور تكنولوجيا أحدث و أفضل، مثلا لو أن الآلة لم تعطب و ما زالت تعمل بشكل جيد، لكن تم ابتكار آلة جديدة تقوم بالعمل نفسه و لكن بتكلفة أقل، يتم استبدال الآلة بالنوع الجديد لأنها اهتلكت معنوياً.

تحدد القرارات الاستثمارية حجم المخزون الرأسمالي.

يدعى شراء رأس مال جديد **الاستثمار الإجمالي** "الزيادة في مخزون رأس المال".

تلف وبلاء رأس المال يدعى **الاهتلاك** "النقص في المخزون الرأس مالي "

مخزون رأس المال يتغير بمقدار **الاستثمار الصافي** الذي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه الاهتلاك

الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي – اهتلاك رأس المال

إذاً الاستثمار الصافي يخبرنا مقدار زيادة مخزون رأس المال.

4 – <u>عائد رأس المال : الفائدة والأرباح</u>

من الواضح أن أسواق رأس المال تنسجم مع التدفق الدائري، حيث إنها تسهل انتقال مدخرات القطاع العائلي إلى المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية (القطاع العائلي لديه مدخرات يريد توظيفها لتدر عليه عوائد، و الشركات تبحث عن تمويل لاستثماراتها). عندما يمنح القطاع العائلي مدخراته لتستخدم لشراء رأس المال، فإنه يتلقى دفعات، وهذه الدفعات (بالإضافة للأجور والرواتب) هي جزء من دخول القطاع العائلي.

الدخل المكتسب على المدخرات الموضوعة لتستخدم عبر أسواق رأس المال المالية تدعى دخل رأس المال. دخل رأس المال يتلقى من قبل القطاع العائلي في صيغ كثيرة، الشكلين الأكثر أهمية منها: الفائدة و الأرباح.

4 – 1 معدلات الفائدة Interest Rates:

الشكل الأكثر شيوعا لعائد رأس المال المتلقى من قبل القطاع العائلي هو الفائدة، الفائدة هي الدفعات المستحقة لاستخدام النقود. البنوك تدفع الفائدة للمودعين الذين أقرضت ودائعهم للمشاريع أو الأفراد الذين يريدون القيام باستثمارات.

البنوك أيضا تفرض فائدة على أولئك الذين يستدينون النقود. الشركات تدفع فائدة إلى حملة السندات الذين تشتري سنداتهم. الحكومة تستدين النقود عن طريق إصدار السندات. ومشتري هذه السندات يتلقون دفعات الفائدة .

إن معدل الفائدة في أغلب الأحيان يعبر عن معدل سنوي. إنه دفعات الفائدة معبر عنها على أنها نسبة مئوية من القرض أو الوديعة. و كمثال على ذلك، سند بقيمة 1000 ليرة، (وهو يمثل قرضاً بقيمة 1000 ليرة، من حملة السندات للشركة) يحمل معدل فائدة ثابت 10 % ، سوف يدفع لحملة السندات مبلغاً قدره 100 ليرة بالسنة على أنها فائدة. في حين حساب التوفير الذي يحمل معدل فائدة سنوي قدره 5 % سوف يدفع 50 ليرة سنويا على الـ 1000 ليرة .

حيث إن معدل الفائدة عادة ما يوافق عليه في وقت إنشاء القرض أو الوديعة ، ففي بعض الأحيان يوافق المستدينون والمقرضون على تعديل مستوى فائدة الدفعات بشكل دوري اعتمادا على ظروف السوق. هذه الأنواع من القروض تدعى قروض سعر الفائدة المتغير أو المعوم . (قروض سعر الفائدة الثابت هي القروض التي سعر فائدتها لا يتغير)

في السنوات الأخيرة أصبح هناك معدلات فائدة متغيرة حتى على حسابات الادخار أو على شهادات الايداع .

معدل فائدة القرض يتوقف على مجموعة من العوامل ، فالذي يتحمل خطراً أكبر عموماً سوف يدفع معدل فائدة أعلى من القرض القليل الخطر ، وبشكل مشابه فان الشركات التي

موقعها الائتماني سيء، سوف تدفع معدلات فائدة أعلى من الشركات ذات معدلات الائتمان الجيدة.

العائد على رأس المال هو معدل الفائدة الحقيقي الذي يساوي معدل الفائدة الاسمي منسجماً مع التضخم، معدل الفائدة الاسمي هو معدل الفائدة المعبر عن المال.

معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم

على سبيل المثال:

إذا كان معدل الفائدة الاسمي 10%، و معدل التضخم 4% سنوياً، يكون معدل الفائدة الحقيقي 6% سنوياً. لنفهم السبب ندرس المثال التالي:

اقترضت 1000 ليرة لسنة واحدة، إذا كان معدل الفائدة 6%، فإن الناس الذين أقرضوك المال يجب أن يكونوا قادرين على شراء سلع وخدمات بالأسعار الحالية اليوم بقيمة 1060 ليرة، عندما تعيد المبلغ لهم، لكن بعد سنة الأسعار سترتفع 4% وسوف يحتاجون 1100 ليرة لشراء سلع وخدمات كانت تكلف ذلك اليوم 1060 ليرة، لذلك إذا دفعت لهم 1100 ليرة فأنت تدفع لهم 1060 ليرة بأسعار اليوم والفائدة المدفوعة 60 ليرة (6% سنوياً).

في الاقتصاد هناك الآلاف من معدلات الفائدة المختلفة، معدل الفائدة الحقيقي عند أي من المشتريين المحليين والأعمال الخطرة التي يمكن أن تقرض أعلى من المعدل الذي يمكن أن تقرضه شركة ،والشركات الكبرى تدفع معدلات فائدة أعلى مما تدفعه الحكومة لكن كل معدلات الفائدة الحقيقية تميل إلى الارتفاع و الانخفاض معاً.

معدل فائدة واحد يتذبذب مع عدة معدلات فائدة إنه معدل الفائدة الحقيقي عند أي من الشركات المقترضة الكبرى. هذا المعدل أعلى من معدل الفائدة الذي تقترض به الحكومة لكن أدنى من الفائدة الذي يدفع لقرض مصرف أو رصيد بطاقة اعتماد.

لكن معدلات الفائدة الثلاث تتحرك صعوداً و هبوطاً بالطريقة نفسها.

4 – 2 الأرباح Profits

أرباح الشركة بعد الضريبة توزع لفئتين : الأولى هي التوزيعات (أرباح الأسهم) (بعد الضريبة توزع على حملة الأسهم)، والثانية هي الأرباح المحتجزة (بعد ضريبة الأرباح التي تحتجز من قبل الشركة) هذه الأرباح هي أرباح محاسبية.

الربح هو الإيراد الكلي ناقص التكلفة الكلية، حيث التكلفة الكلية تتضمن معدل العائد العادي على رأس المال. و قد عرفنا الربح بهذه الطريقة لأن التكلفة الاقتصادية الصحيحة تتضمن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، افترض على سبيل المثال، أن فتح متجر للحلوى يتطلب استثماراً مبدئياً قدره 100000 ليرة، اذا مولنا المبلغ بقرض من البنك، فإنه علينا تغطية دفعات الفائدة قبل حساب الربح، وحتى لو تم التمويل من المدخرات الخاصة، فلا يتحقق الربح حتى يتم تغطية تكلفة الفرصة البديلة من استخدام هذا المبلغ لبدء المشروع، حيث لدينا إمكانية إقراض المبلغ المذكور بمعدل الفائدة الجاري في السوق دون المخاطرة في المشروع، و هكذا يتحقق الربح عندما يزيد الإيراد الكلي عن التكاليف الكلية، متضمنا إيراد الفائدة الضائعة الذي كان يمكن تحقيقه من الإقراض.

4 – 3 أهمية الفائدة و الربح:

عائد رأس المال يقوم بمهام عديدة.

أولا، الفائدة و تستخدم كحافز لتأجيل إشباع الحاجات. فعندما تدخر فأنت تستغني عن فرصة شراء الأشياء التي تريدها الآن. أي أن الفائدة تعتبر مكافأة لتأجيل الاستهلاك.

ثانيا، الربح يقدم على أنه مكافأة للابتكار (التجديد) وتحمل المخاطر. كل سنة مجلة فوربس الأمريكية Forbs تنشر أسماء أغنى الناس في الولايات المتحدة، وتقريباً كل ثروة رئيسة مدرجة يمكن عزوها إلى تأسيس بعض مشروعات الأعمال التي "جعلتها كبيرة".
في السنوات الأخيرة، الرابحون الكبار شملوا متاجر التجزئة و شركات التكنولوجيا العالمية والإمبراطوريات العقارية.

5 - <u>القرارات الاستثمارية Investment Decisions</u>:

يتألف الاستثمار من الاستثمار الخاص (**Private Investment**) والاستثمار الحكومي (**Government Investment**).

القرارات الاستثمارية للأعمال تتأثر بـــ :

- معدل الأرباح المتوقع.
- معدل الفائدة الحقيقي.

دعنا ننظر بقرب أكثر إلى معدل الأرباح المتوقعة ومعدل الفائدة الحقيقي:

أولا : معدل الأرباح المتوقعة:

كلما زاد معدل الأرباح المتوقعة من استثمار جديد، زادت كمية الاستثمار (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة).

الإيراد الصافي = إيراد المبيعات الكلي – تكاليف العمل والمواد

فاذا كانت الأرباح المتوقعة لشركة ما من الاستثمار 20 مليوناً والتي تساوي 120 مليوناً الإيراد الكلي ناقصة 100 مليون تكاليف.

فإن معدل الأرباح المتوقع سنوياً 20% (20مليوناً ÷100مليون)×100

من المؤثرات العديدة على معدل الأرباح المتوقع تبرز ثلاثة:

1) فترة التواجد في الدورة الاقتصادية.
2) التقدم التكنولوجي.
3) الضرائب.

- الفترة الموجودة للدورة الاقتصادية تؤثر في الأرباح المتوقعة، لأن الأرباح تتذبذب على طول الدورة الاقتصادية (Business Cycle). في الازدهار زيادة في المبيعات تجلب معدل أرباح أعلى، وفي الانكماش النقص في المبيعات يجلب أرباحاً أقل .
- كذلك التقدم التكنولوجي، كلما تقدمت التكنولوجيا ، تتغير توقعات الربح . عندما تصبح التكنولوجيا الجديدة متوفرة فإن الشركات تكون في مرحلة التعلم، فتتوقع

أرباحاً متواضعة من التكنولوجيا الجديدة . لكن كلما اكتسبت خبرة من التكنولوجيا الجديدة فإنها تتوقع انخفاضاً في التكاليف وزيادة في معدل الأرباح.

- تؤثر الضرائب على معدل الأرباح الذي تتلقاه الشركة، لذلك التغير في معدل الضرائب يؤثر على الشركة بعد احتساب الضريبة على معدل الأرباح، فتلجأ الشركة إلى مماطلات شديدة لتجنب الضرائب وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فإن العامل المؤثر على مكان الاستثمار المناسب لها هو الضرائب على الأرباح.

ثانياً: معدل الفائدة الحقيقي:

كلما قل معدل الفائدة زادت كمية الاستثمارات مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ربما تقترض الأموال المستخدمة لتمويل الاستثمارات وربما تكون مصادر التمويل من أصحاب الشركات (الأرباح المحتجزة للشركات) لكن بغض النظر عن مصادر الأموال فإن تكلفة الفرصة البديلة للأموال هي معدل الفائدة الحقيقي.

معدل الفائدة الذي يدفع على اقتراض الأموال هي تكاليف ماثلة للعيان. معدل الفائدة الحقيقي أيضاً هو تكلفة استخدام الأرباح المحتجزة لأن هذه الأموال كان يمكن أن تقرض لشركة أخرى. دخل معدل الفائدة المضحى به هو تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الأموال لتمويل مشروع استثماري.

في الشركة السابقة على سبيل المثال معدل الأرباح المتوقعة 20% سنوياً، لذلك إنه مربح لها أن تستثمر طالما كان معدل الفائدة الحقيقي أقل من 20% سنوياً، هذا يعني عند معدل فائدة أقل من 20% سنوياً الشركة سوف تستثمر في المشروع الجديد، وعند معدل فائدة يفوق 20% سنوياً فإنها لن تستثمر.

بعض المشاريع تكون رابحة عند معدل فائدة حقيقي مرتفع، لكن بعضهم الآخر لديه ربحية فقط عند معدل فائدة حقيقي منخفض. ومن ثم كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي قل عدد المشاريع التي تستحق التنفيذ وقلت كمية الاستثمارات .

6 الطلب على الاستثمار:

كلما زاد معدل الفائدة الحقيقي نقصت الاستثمارات (بفرض ثبات العوامل الأخرى)، الجدول في الشكل يرينا مثالاً على العلاقة. يحدد كمية الاستثمار التي تظهر عند ثلاثة معدلات فائدة وثلاثة معدلات أرباح متوقعة.

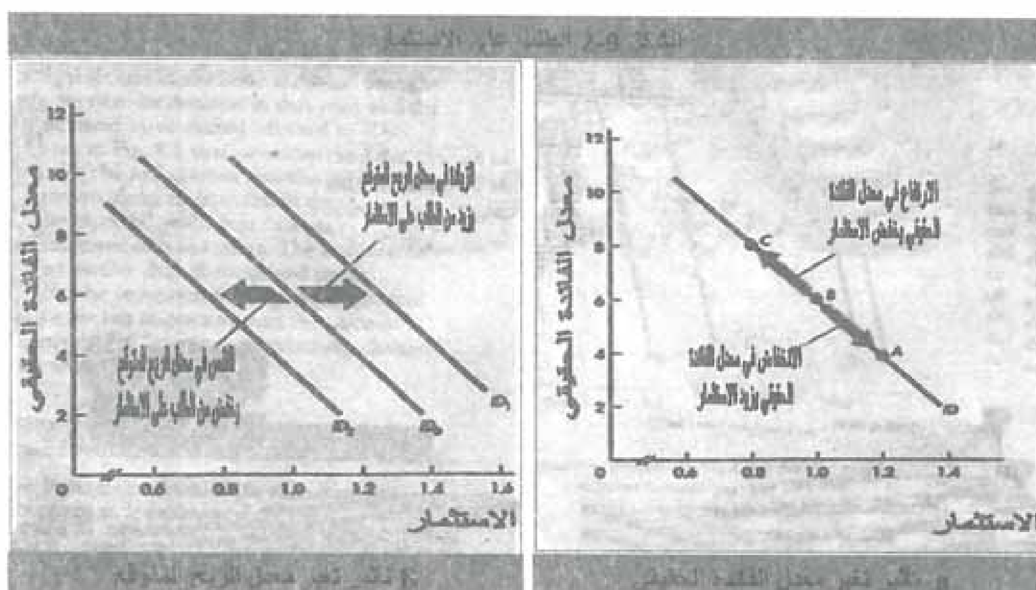
العلاقة بين الاستثمار و معدل الفائدة الحقيقي تدعى طلب الاستثمار (بفرض ثبات العوامل الأخرى)

الشكل (a2-9) يظهر منحنى طلب الاستثمار عند متوسط معدل أرباح.كل نقطة من A إلى C على منحنى طلب الاستثمار تناظر سطراً في الجدول، إذا كان معدل الفائدة 6%سنوياً فإن الاستثمار يساوي 1 مليار، والتغير في معدل الفائدة الحقيقي يحدث حركة على طول منحنى طلب الاستثمار .

إذا ارتفع معدل الفائدة الحقيقي إلى 8% سنوياً ينقص الاستثمار إلى 0.8 مليار، فهناك حركة إلى الاعلى على منحنى طلب الاستثمار .
وإذا هبط معدل الفائدة إلى 4%سنوياً يزداد طلب الاستثمار إلى 1.2 مليار، أي هناك حركة إلى أسفل منحنى طلب الاستثمار.

الشكل (B2-9) تظهر كم يعتمد طلب الاستثمار على معدل الأرباح المتوقع، وعندما تتوقع الشركات معدل ربح وسطي يكون منحنى الطلب على الاستثمار ID_1، وعندما ينقص معدل الربح المتوقع ينقص طلب الاستثمار وينتقل منحنى طلب الاستثمار إلى اليسار، إلى ID_2، التذبذب في معدل الأرباح المتوقع هو السبب الرئيسي للتذبذب في طلب الاستثمار بالهبوط مع زيادة معدلات الفائدة.

أثر التغير في معدل الفائدة الحقيقي				
		الاستثمار		
	معدل الفائدة الحقيقي	معدل الربح المتوقع		
		منخفض	متوسط	مرتفع
A	4	1.0	1.2	1.4
B	6	0.8	1.0	1.2
C	8	0.6	0.8	1.0



7 -كلمة أخيرة حول رأس المال:

إن كلاً من الشركات القائمة والداخلين الجدد إلى السوق ورجال الأعمال يساهمون بتقييم مشاريع الاستثمار المحتملة. في الوقت نفسه يدخر الأفراد كل سنة جزءاً من دخولهم بعد الضريبة لتصبح هذه الادخارات الجديدة جزءاً من ثروتهم، وهم يريدون الحصول على عائد من هذه الادخارات. في كل سنة يجد قسم كبير من هذه الاستثمارات طريقه الى الشركات التي تستخدمه لشراء السلع الرأسمالية. سوق الأوراق المالية هو التقاء القطاعات العائلية بالشركات، تشارك ملايين الناس في الأسواق المالية كل يوم. بصورة دقيقة يوجد آلاف من المدراء الماليين وصناديق التقاعد والصناديق التعاونية والمقاولين والبنوك يهدفون الى تحقيق أعلى معدل للعائد المحتمل على ادخار الأفراد. يتحرى الوسطاء والمدراء الماليون والمصرفيون باستمرار حول الاستثمارات المربحة، ما هي بيئة الأعمال الجيدة ؟ هل يجب أن تقترض الشركة للتوسع؟ يقوم المدراء الماليون بهذه التحليلات بغية الحصول على أكبر عائد لعملائهم، كما يقوم مدراء الشركات بذلك لتحصيل أعلى ربح لمساهمي الشركة . تقوم الشركات بتنظيم جداول للاستثمارات المحتملة والعائدات والتكاليف المتوقعة للسنوات القادمة.

بينما رأس المال هو أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاد، و ينتج رأس المال بواسطة النظام الاقتصادي نفسه. يولد رأس المال الخدمات بمرور الوقت، ويستخدم كمنتج للخدمات والبضائع. فمعدل الإنتاجية المرتفع للمجتمعات الصناعية الحديثة يعود بشكل أساسي إلى تراكم رأس المال في هذه المجتمعات خلال سنوات عدة.

المصطلحات الأساسية

رأس المال المادي Physical Capital: هو سلع مادية تستخدم كمدخلات في إنتاج السلع والخدمات المستقبلية.

رأس المال الاجتماعي Social Capital: أحيانا يدعى البنية التحتية، و هو رأس المال الفيزيائي أو الملموس المملوك من قبل الشركات العامة بدل الخاصة، و هو رأس مال يزود الخدمات للعموم.

الاستثمار Investment: هو التدفق الذي يزيد مخزون رأس المال.

الاهتلاك Depreciation: فهو الانخفاض في القيمة الاقتصادية للأصول.

الفائدة Interest: هي الدفعات المستحقة مقابل استخدام النقود.

الربح Profit: هو الإيراد الكلي ناقص التكلفة الكلية، حيث التكلفة الكلية تتضمن معدل العائد العادي على رأس المال

أسئلة الفصل التاسع

1 -ما هي أنواع رأس المال؟ و لماذا لا يمكن قياسه بشكل مباشر؟
2 -ما العوامل التي تؤثر على كل من قرار الادخار و قرار الاستثمار؟
3 -لماذا يعد الاستثمار و الادخار العالمي متساويين في الاقتصاد العالمي؟
4 -لماذا تحتفظ الشركات بالمخزون، سواء من السلع المصنعة أم من المواد الأولية؟
5 -ما هو تأثير السياسات المالية و النقدية على رصيد رأس المال؟

الفصل العاشر

البطالة و التضخم

مخطط الفصل:

1 – الانكماش و الكساد و البطالة Recession Depression and Unemploymet

سنأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية، الارتفاع و الانخفاض المتكرر للاقتصاد، إن الانكماش أو الركود (Recession) هو الفترة التي يميل فيها الناتج المحلي الإجمالي GDP، للانخفاض لفترتين متتاليتين على الأقل. (يقصد غالباً بالفترة ثلاثة أشهر).

و بما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو مقياس للمخرجات الفعلية من السلع والخدمات في الاقتصاد خلال الفترة المدروسة، فعند انخفاض الناتج المحلي الحقيقي فإن كمية أقل سيتم إنتاجها. عندما تنخفض المخرجات المنتجة، فإن مدخلات أقل سيتم استخدامها، سينخفض التوظيف، و يرتفع معدل البطالة ، ونسبة قليلة من المخزون الرأسمالي الذي في حوزتنا سيتم استخدامها (الكثير من المصانع والمعدات تعمل بأقل من طاقتها الانتاجية القصوى)، و عندما يتدنى الناتج الحقيقي فإن الدخل الحقيقي يهبط.

الكساد الاقتصادي (Depression) هو انكماش عميق وطويل المدى. بالرغم من أن هناك جدل حول مدى شدة و طول فترة الانكماش حتى يستوجب تسميته بالكساد الاقتصادي.

1-1 تعريف البطالة و قياسها Defining and Measuring Unemployment:

إن أكثر دلالة تمت مناقشتها فيما يتعلق بالانكماش هي البطالة، على الرغم من أن البطالة مفهومة بشكل متسع، إلا أن معظم الناس يجهلون ماذا تعني البيانات الرقمية للبطالة؟ أو كيف يتم الحصول عليها؟

إذا كان فرد من القطاع العائلي في عمر 16 سنة أو أكثر قد عمل ساعة واحدة أو أكثر كموظف مأجور (مقابل أجر)، إما لدى شخص أخر أو في عمله أو شركته الخاصة، فهو يصنف على أنه موظف او مشتغل (Employed)، كما يعد الفرد موظفاً إذا كان يعمل 15 ساعة أو أكثر دون مقابل في مشروع تجاري للعائلة، أخيراً، يعد موظفاً في حال كان الفرد مستمراً في عمل مترافق بغيابات مؤقتة بسبب مرض، سوء الطقس،

الخروج في رحلة، نزاعات إدارية في العمل أو أسباب شخصية، سواء كانت مأجورة أو لا.

إن غير العاملين يندرجون في إحدى فئتين:

a) غير المشتغلين – عاطلين عن العمل – (Unemployed)

b) خارج قوة العمل (Out Of Labor Force).

لكي يعد الشخص غير مشتغل (عاطل عن العمل)، يتوجب عليه أن يكون مؤهلاً وقد بذل جهوداً واضحة لكي يجد عملاً خلال الأربعة أسابيع السابقة. إن الشخص الذي لا يبحث عن عمل، إما بسبب أنه لا يريد أن يعمل، أو أنه قد أقلع عن البحث، يصنّف على أنه ليس من ضمن قوة العمل.

إن الأشخاص الذين خارج قوة العمل يتضمنون بالاضافة الى الاطفال وكبار السن (أقل من 16 وأكبر من 60) الطلاب المتفرغين تماماً للدراسة، المتقاعدين، الأفراد في المنظمات، وهؤلاء الذين يبقون في المنازل للعناية بالأطفال أو بوالديهم الكبار في السن.

إن مجموع قوة العمل (Force Labor) في الاقتصاد هو عدد الأفراد المشتغلين إضافة إلى عدد الأفراد العاطلين عن العمل:

قوة العمل = المشتغلين + العاطلين

إن العدد الإجمالي للسكان (Population) أو ما يسمى القوة البشرية من عمر 16 سنة أو أكثر يساوي عدد الأفراد في قوة العمل إضافة إلى عدد الأفراد خارج قوة العمل:

عدد السكان (16 و أكبر)= قوة العمل + خارج قوة

بالإضافة إلى تلك الأعداد هناك نسب عديدة يمكن أن تحسب. إن معدل البطالة (Unemployment Rate) هو نسبة عدد الأفراد غير المشتغلين إلى العدد الإجمالي للأفراد داخل قوة العمل.

معدل البطالة = العاطلين ÷ (المشتغلين+ العاطلين)

= العاطلين ÷ القوة العاملة

فلو شملت قوة العمل حوالي 146.54 مليون فرد، 137.84 مليوناً ممن هم مشتغلون و 9.06 مليون ممن هم عاطلين ويبحثون عن عمل. كان معدل البطالة 6.2% :

%6.2 = (137.48 + 9.06) ÷ 9.06

إن نسبة قوة العمل إلى عدد السكان ممن عمرهم 16 سنة أو أكثر تسمى معدل مشاركة قوة العمل (Labor-Force Participation Rate).

معدل مشاركة قوة العمل = قوة العمل ÷ عدد السكان

1 – 2 مكونات معدل البطالة Components of Unemployment Rate:

إن معدل البطالة لوحده يقوم بإيصال كمية محدودة من المعلومات. لفهم مستوى البطالة بشكل أفضل، يجب أن ننظر إلى معدلات البطالة من خلال مجموعات من الناس، المناطق، والصناعات.

معدلات البطالة لمجموعات سكانية مختلفة

هناك اختلافات كبيرة في معدل البطالة فيما بين المجموعات السكانية، حيث تختلف معدلات البطالة بالنسبة للعرق، الجنس، والعمر.

أي إنه عندما نقول أن معدل البطالة 6%، لا يعني أن معدل البطالة لكل جماعة في المجتمع هو 6%.

معدلات البطالة في المناطق و الأقاليم:

إن معدلات البطالة تتنوع حسب الموقع الجغرافي. ليست جميع المناطق لها المستوى نفسه من البطالة وذلك لأسباب متنوعة. إن للمناطق تراكيب مختلفة من الصناعات والتي لا تنمو وتنخفض جميعها في الوقت وبالمعدل نفسه. أيضا، إن قوة العمل ليست متنقلة بشكل كامل ــ العمال غالباً لا يستطيعون أو لا يريدون أن يتنقلوا أو يتحركوا للحصول على فرص عمل متقدمة في مناطق أخرى من القطر.

إن معدل البطالة القومي لا يعبّر عن الأحداث بأكملها. فالمعدل القومي المنخفض للبطالة لا يعني أن الأمة بأكملها تنمو وتنتج بالنسبة نفسها.

أثر العمال اليائسين من الحصول على عمل (فاقدو الأمل) (Discouraged-worker):

تذكر، أن الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل يُصنّفون على أنهم خارج قوة العمل بدلاً من كونهم عاطلين عن العمل. خلال الانكماشات يمكن أن ييأس الأفراد من إيجاد عمل، وقد يتوقفون عن البحث. إن هذا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة لأن هؤلاء الذين لا يبحثون عن عمل لا يتم تصنيفهم على أنهم عاطلون عن العمل .

لبيان أثر العمال اليائسين من إيجاد عمل على تخفيض معدل البطالة سنفترض وجود 1 مليون عاطل عن العمل من ضمن 10 مليون من القوة العاملة.

هذا يعني أن معدل البطالة هو 0.10 = 1/10، أو 10% . إذا قام 100000 من هؤلاء المليون العاطلين عن العمل بالتوقف عن البحث عن عمل وخرجوا من القوة العاملة، هنا سوف يصبح لدينا 900000 عاطل عن العمل من ضمن 9.9 مليون من القوة العاملة. إن معدل البطالة سوف ينخفض عندها إلى 0.09 = 9/99 أو 9.1%.

امتداد فترة البطالة: إن معدل البطالة يقيس البطالة في لحظة محددة من الزمن .

إنه لا يخبرنا أي شيء عن المدة التي يستغرقها الشخص العادي العاطل عن العمل وهو دون عمل.

1 - 3 تكاليف البطالة The Costs Of Unemployment:

تسعى الحكومات لإبقاء معدلات البطالة دائماً في أدنى حد، و لكن لماذا؟ و ما هي الآثار التي تخلفها البطالة على المجتمع؟

قسم من البطالة لا يمكن اجتنابه:

قبل أن نناقش التكاليف الناتجة عن البطالة، يجب أن ندرك أن هناك قسماً من البطالة هو ببساطة جزء من الأعمال الطبيعية لسوق العمل.

تذكر، لكي يُصنَّف الشخص على أنه عاطل عن العمل يجب أن يكون باحـ ـ عن عمل. في كل عام، آلاف الأفراد يدخلون الى قوة العمل لأول مرة. بعضهم قـ ـطع من المدرسة

الثانوية، وبعضهم في المدرسة الثانوية أو تخرج من الجامعة، وآخرون لا يزالون ينهون برامج التخرج.

في الوقت نفسه، هناك شركات في بداياتها، وأخرى تتسع وتخلق أعمالاً جديدة، بينما شركات أخرى تتقلص أو تخرج من إطار العمل.

في أي لحظة، هناك حالة من طالبي العمل وحالة من الأعمال التي يتوجب ارتباطها مع بعضها بعضاً. من المهم أن يتم وجود الشخص المناسب في العمل المناسب. العمل المناسب للشخص سيعتمد على كفاءات الشخص، الأفضليات المتعلقة ببيئة العمل (شركة كبيرة أو صغيرة، شكل رسمي أو غير رسمي)، مكان إقامة الأفراد، و الاستعداد للانتقال من مكان للآخر. في الوقت نفسه، إن الشركات تريد العاملين الذين يستطيعون مواجهة المتطلبات اللازمة للعمل والنمو في الشركة.

من أجل إقامة ارتباط جيد، يتوجب على العاملين معرفة معلومات حول مؤهلات العمل، معدلات الأجر، الموقع، وبيئة العمل. ويتوجب على الشركات اكتساب معلومات حول مؤهلات العاملين وكفاءاتهم. إن جمع المعلومات يستهلك وقتاً وموارد. فمن الممكن أن يتضمن البحث الانتقال من مكان لآخر، المقابلة، إعداد السيرة الذاتية، مكالمات هاتفية، وساعات من البحث في الصحف.

على حسب التخمين بأن هذه الجهود تؤدي إلى ارتباط أفضل بين العاملين و الأعمال، فإن هذه النفقات تؤدي إلى نتائج حسنة. طالما أن مكاسب الشركات والعاملين تتجاوز تكاليف البحث، فالنتيجة ستكون مُجدية.

1 – 4 أنواع البطالة

عند الأخذ بالاعتبار التكاليف المتعددة للبطالة يكون من المفيد تصنيف البطالة إلى ثلاثة أشكال رئيسية:

1. بطالة احتكاكية (Frictional unemployment)
2. بطالة هيكلية (Structural unemployment)
3. بطالة دورية (Cyclical unemployment)

البطالة الاحتكاكية والهيكلية:

إن الجزء من البطالة الناتج عن العمل العادي (المعتاد) لسوق العمل يسمى البطالة الاحتكاكية. إن معدل البطالة الاحتكاكية لا يمكن أبدا أن يكون صفراً. على أي حال، ربما أنها تتغير عبر مرور الزمن. كلما أصبحت الأعمال مختلفة عن بعضها أكثر وأكثر وازداد عدد الكفاءات المطلوبة، فإن الربط بين الكفاءات والأعمال يصبح أكثر تعقيداً، ومعدل البطالة الاحتكاكية عندها يمكن أن يرتفع.

إن فكرة البطالة الاحتكاكية هي نوعاً ما بعيدة عن الواقع، لأنه من الصعب معرفة معنى عبارة "العمل العادي لسوق العمل" .

كذلك إن البطالة التي تنشأ بسبب التحولات الهيكلية الحاصلة يمكن أن تُصنّف مثلها مثل الاحتكاكية، والتي تسمى عادة البطالة الهيكلية. إن مصطلح البطالة الاحتكاكية يستخدم للإشارة إلى العمل في الأمد القصير/ مشكلات انسجام المهارات، مشكلات تخص أسابيع قليلة. إن البطالة الهيكلية تشير إلى مشكلات الإصلاح والتكييف لأمد أطول، تلك المشكلات التي تميل للامتداد لسنوات عدّة ، نتيجة للتغيرات الهيكلية أو البنيانية في الاقتصاد مثل الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي.

على الرغم من توقع حدوث البطالة الهيكلية في الاقتصاد الحركي النشيط ، إلا أنها مجهدة للعاملين الذين يجربونها، فهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم بسبب قدم كفاءتهم هم من يجرب المعاناة العظمى. إن حقيقة أن البطالة الهيكلية هي أمر طبيعي لا يمكن تجنبه لا يعني أنها لا تكلف المجتمع أي شيء.

يستخدم الاقتصاديون أحياناً عبارة المعدل الطبيعي للبطالة للإشارة إلى البطالة التي تحدث كجزء معتاد (طبيعي) من عملية التوظيف في الاقتصاد. إن هذه الفكرة أيضا غامضة نوعا ما، لأن كلمة طبيعي هي كلمة غير محددة. ربما من الأفضل اعتبار المعدل الطبيعي كمجموع للمعدل الاحتكاكي والمعدل الهيكلي. إن التقديرات للمعدل الطبيعي تتغير بحدود معينة من 4% إلى 6%.

البطالة الدورية وضياع الإنتاج:

على الرغم من أن قسماً من البطالة هو طبيعي ومتوقع، إلا أن هناك أوقاتاً يبدو خلالها معدل البطالة متجاوزاً للمعدل الطبيعي.

إن الزيادة في البطالة التي تحدث أثناء فترات الانكماش والركود تسمى البطالة الدورية. من ناحية أخرى، إن زيادة البطالة أثناء فترة الانكماش هي ببساطة عبارة عن ظهور مشكلة جوهرية، لأن المشكلة الأساسية هي أن الشركات تنتج بشكل أقل . لنتذكر أن الانكماش يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو المخرجات الحقيقية. عندما تتراجع الشركات وتنتج بشكل أقل، عندئذ ستقوم بتوظيف عدد أقل من العاملين ورأس مال أقل. بناء على ذلك، إن التكلفة الأولى والمباشرة للانكماش هي الخسارة في البضائع والخدمات الحقيقية التي كان سيتم إنتاجها على نحو مختلف، أي انخفاض الناتج الحقيقي للاقتصاد الذي له أهمية كبيرة على جميع السلع و الخدمات التي نستخدمها في حياتنا. عندما ينخفض الناتج بمقدار 20% مثلاً سوف تتغير حياة كثير من الناس.

العواقب الاجتماعية:

إن تكاليف حالتي الانكماش والكساد هي ليست موزعة بالتساوي على الأفراد وليست سهلة القياس. إن العواقب الاجتماعية للكساد في الثلاثينيات ربما كانت هي الأصعب فهماً. إن معظم الناس الذين يعيشون اليوم لم يكونوا خلال فترة الكساد الكبير، وإنما يستطيعون فقط معرفته عن طريق قراءة الكتب أو سماع قصص من آبائهم وأجدادهم. فالآثار السلبية التي تخلفها البطالة في نفوس الأفراد صعبة النسيان ، وقد أشارت الدراسات الاجتماعية أن عملية الفصل من العمل تخلق احساسا عميقا بالحزن والأسى كالذي ينجم عن وفاة صديق عزيز وقليل منهم خرج من هذه الفترة سليماً دون أذى. ولا يخفى ما لذلك من نتائج سلبية على المجتمع تظهر في زيادة المشاكل العائلية وانعكاسها على الأسرة و الأطفال ، وزيادة المشاعر العدائية التي قد تؤدي الى زيادة المخالفات القانونية والسرقات والجرائم .

1 – 5 الفوائد من الانكماش :

هل للانكماش أي فوائد؟ نعم: الإنكماشات مناسبة لتخفيض معدل التضخم.

أكد بعضهم أن الانكماشات يمكن أن تزيد الفعالية (الكفاءة) وذلك عن طريق الخروج بالشركات الأقل فعالية في الاقتصاد إلى خارج إطار العمل، وإجبار الشركات القائمة على التخلص من الهدر و إدارة مواردها بشكل أفضل، إن الانكماش يقود إلى تخفيض الطلب على المستوردات، مما يحسن ميزان المدفوعات القومي والذي يشير إلى التجارة مع العالم الخارجي.

2 – التضخم Inflation:

لماذا يعد التضخم مشكلة ؟ إذا فهمت حقيقة أن الأجور والرواتب، بالإضافة إلى أشكال الدخل الأخرى، تزداد طبقاً للأسعار خلال فترات التضخم، سوف تجد هذا السؤال أكثر دقة مما يمكنك اعتقاده. فإذا تضاعف دخلي وتضاعفت أسعار الأشياء التي اشتريتها ، هل أكون قد تعرضت لأي أثر سيئ ؟ إنني أستطيع شراء الأشياء نفسها تماماً التي كنت اشتريها البارحة، لذا فإن كون وضعي جيداً سيعتمد على ما هي قدرتي على الشراء، فالإجابة ستكون أني لم أتأثر.

على كل حال، إن الدخول والأسعار لا تتزايد جميعها بالنسبة نفسها أثناء تضخمات الأسعار. بالنسبة لبعض الناس يتزايد الدخل بشكل أكبر من الأسعار، وبالنسبة لآخرون تتزايد الأسعار بشكل أكبر. بعض الناس يستفيدون من تضخمات الأسعار وآخرون يتضررون.

إن ما تبقى من البحث يركز على مشكلات التضخم: قياسه، تكاليفه، مكاسبه، وخسائره المتوقعة أثناء الفترات التضخمية.

2 – 1 تعريف التضخم Defining Inflation:

ما هو التضخم؟ ليست جميع زيادات الأسعار تشكل تضخماً. إن أسعار السلع والخدمات الشخصية يتم تحديدها بطرق عدة . في أسواق المنافسة ، إن التفاعل بين عديد من البائعين والمشترين ــ عمليتي العرض والطلب ــ هو ما يحدد الأسعار.

في أسواق المنافسة غير الكاملة، يتم تحديد الأسعار عن طريق قرارات المنتجين (وهذا هو جوهر نظرية الاقتصاد الجزئي).

في أي اقتصاد، تتغير الأسعار باستمرار بحسب تكيف الأسواق مع الظروف المتغيرة. إن قلة الأمطار يمكن أن تجفف حقول الذرة و القمح، فينخفض العرض وترتفع أسعار المنتجات الزراعية. في الوقت نفسه، إن الإنتاج بمستويات مرتفعة من قبل منتجي النفط يمكن أن يقود إلى انخفاض سعر النفط والمنتجات البترولية. وفي الوقت نفسه، إن نقابات العمّال يتفاوضون حول اتفاقية مع شركات الانتاج التي ترفع (أو تخفض) معدلات الأجور.

عندما يرتفع سعر سلعة واحدة، فإن زيادة السعر هذه قد تكون أولا تكون جزءاً من تضخم كبير. تذكر، إن التضخم (Inflation) هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار. إنه يحدث عندما ترتفع أسعار عديدة في آن واحد. إننا نقيس التضخم عن طريق النظر إلى عدد كبير من السلع والخدمات وحساب معدل الزيادة في أسعارها خلال فترة من الزمن. الانكماش(Deflation) هو الانخفاض في المستوى العام للسعر. إنه يحدث عندما تنخفض أسعار عديدة في آن واحد.

إنه من المفيد أن نفرق بين زيادة المستوى العام للسعر الذي يحدث لمرة واحدة وبين الزيادة في المستوى العام للسعر التي تمتد عبر الزمن. على سبيل المثال إن المستوى العام للسعر يمكن أن يزداد 10% خلال شهر واحد ثم تتوقف هذه الزيادة، أو أنه يمكن أن يزداد بشكل طردي عبر عدة سنوات. غالباً ما يستخدم الاقتصاديون تعبير التضخم فقط للإشارة إلى الزيادات في مستوى السعر التي تستمر عبر بعض الفترات المهمة (الملحوظة). سوف نشير إلى تلك الفترات بفترات التضخم المستمر (Sustained Inflation).

2-2 مؤشرات السعر (Price Indexes) :

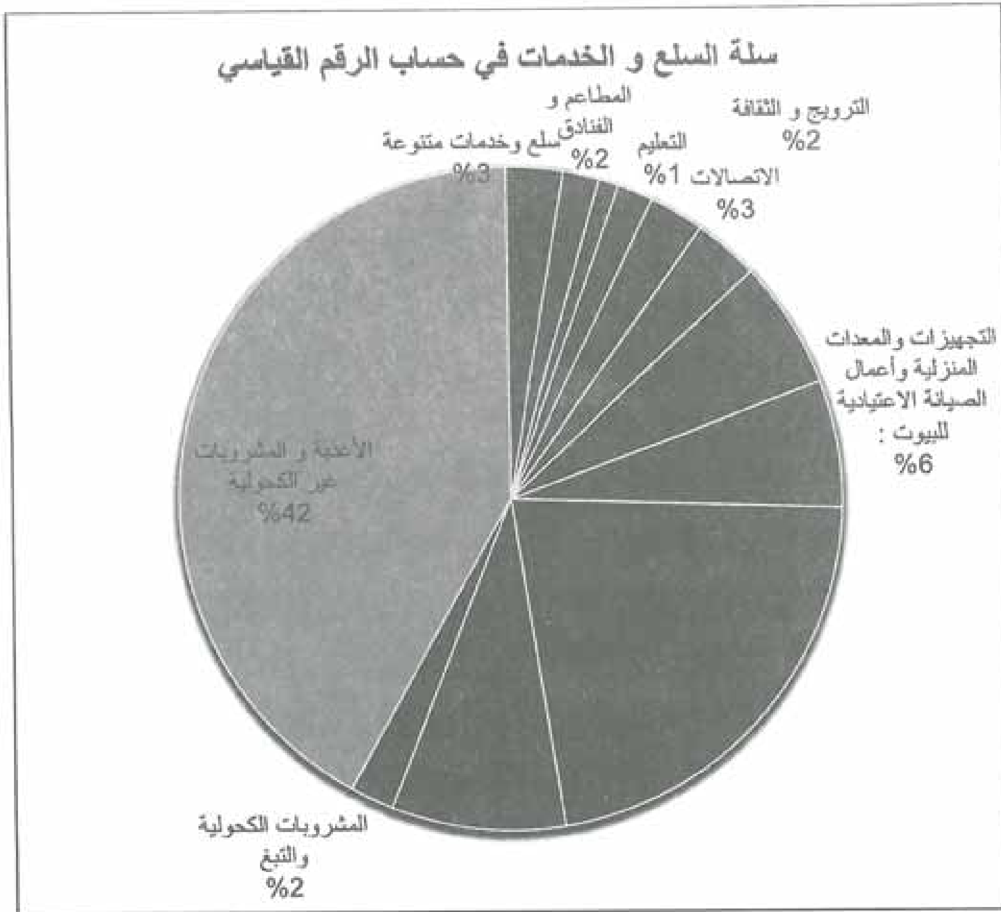
تُستخدم مؤشرات السعر لقياس المستويات العامة للأسعار، إن مؤشر السعر الذي يتعلق بجميع السلع والخدمات في الاقتصاد هو مثبّط (مُخفّض) الناتج المحلي الإجمالي (GDP deflator).

إن مؤشر السـعر بالمقاييـس الثابتة الأكثر شيوعاً هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (Consumer Price-Index). إن هذا المؤشر تم تركيبه أول مرة خلال الحرب العالمية الأولى كأساس لضبط أجور مصممي السفن، الذي قامت الحكومة أثناء الحرب بالتحكم به. حالياً إن مؤشر سعر المستهلك يُحسب عن طريق المكتب المركزي للإحصاء، باستخدام حزمة من السلع التي يفترض أن تمثل "سلة السوق" "Market Basket" و المشتراة شهرياً من قبل مستهلك مدني نموذجي، إن كميات كل سلعة في الحزمة التي تم استخدامها للقياس تكون معتمدة على تقارير واسعة عن المستهلكين.

إن سلة السوق لمؤشر سعر المستهلك توضح كيف يقسّم المستهلك النموذجي نقوده تجاه السلع والخدمات المتنوعة.

يصدر المكتب المركزي للإحصاء – مديرية التجارة والأسعار – شهرياً الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي يعطي صورة إجمالية عن تطور أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل الأسر السورية . مهمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو قياس التغير النسبي

في المبلغ المدفوع لشراء سلة الاستهلاك من أصناف سلع وخدمات من شهر إلى شهر ومن سنة إلى سنة، وهذا يساعد في تحليل الأداء الاقتصادي عبر قياس التضخم على مستوى معيشة الأفراد والأسر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.



المصدر: بيانات المجموعة الاحصائية السورية 2010 .

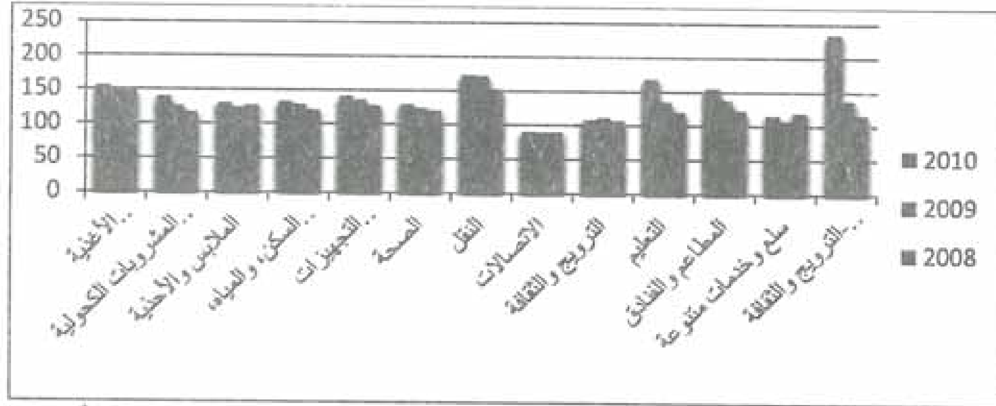
الجدول (10-1) الأرقام القياسية لأسعار التجزئة حسب سلة السلع الجديدة (2005 = 100)

	2006	2007	2008	2009	2010	
Foodstuff Alcoholic Drinks	112	122	147	148	155	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
Alcoholic Drinks and Tobacco	104	103	116	127	139	المشروبات الكحولية والتبغ
Clothes and shoes	115	117	128	124	130	الملابس والأحذية
housing,water,Electricity,Gaz and other kind of Fuel	106	108	120	129	133	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى
House Equipments and regular Maintenance	111	112	127	136	141	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت
Health	115	113	120	124	130	الصحة

Transportation	110	111	151	171	173	النقل
Communication	98	95	89	90	90	الاتصالات
Promotion and Culture	104	101	107	111	108	الترويج والثقافة
Education	110	114	120	135	168	التعليم
Hotels and Restaurants	108	111	122	138	155	المطاعم والفنادق
Other Goods and Services	107	109	119	107	115	سلع وخدمات متنوعة
Promotion and Culture (Non-profitable)	100	106	116	138	235	الترويج والثقافة – غير ربحية
General Index	110	115	132	136	142	الرقم القياسي العام

المصدر: مصرف سورية المركزي – النشرة الاحصائية الربعية – المجلد 28 العدد(1-2-3-4) – 2010

* متوسط حسابي لغاية 30/ 11/ 2010



هناك مؤشـــرات ســـعر أخرى شائعة وهي **مؤشـــرات سعر المنتج (PPIs)**، **(Producer Price Indexes)** ، إحداها تدعى مؤشرات سعر البيع بالجملة. إن هذه المؤشرات تعبّر عن الأسعار التي يتلقاها المنتجون على المنتجات في جميع مراحل العملية الإنتاجية، وليس في المرحلة النهائية فقط.

إن هذه المؤشرات تُحسب بشكل منفصل من أجل عدة مراحل في العملية الإنتاجية، حيث تصنف السلع في ثلاث فئات رئيسية هي سلع نهائية، سلع وسيطة، ومواد خام، كذلك هناك عدة أنواع ضمن كل فئة من هذه الفئات.

2 – 3 تكاليف التضخم

إذا سألت معظم الناس عن سبب كون التضخم أمراً "سيئاً،" سيقولون بأنه يخفض المستوى العام للمعيشة، وذلك بجعل السلع والخدمات أكثر ثمناً. حيث أنه، يخفض (يقتطع) من القدرة الشرائية للأفراد.

فقط فكر فيما كنا نستطيع شراءه اليوم في حال لو لم تكن الأسعار قد ارتفعت.
إن الأمر الذي لا يفكر به الناس غالباً يتعلق بما كانت عليه دخولهم في "الأيام الماضية الجيدة".

إن دخل الأفراد من أجور ورواتب، أرباح، فائدة، وريع (إيجار) يزداد أثناء التضخم. إن معدل الأجر هو سعر العمل؛ الريع هو سعر الأرض، وهكذا. أثناء فترات التضخم، إن معظم الأسعار ــ بما فيها أسعار المدخلات ــ تميل للارتفاع في وقت واحد، وأسعار المدخلات هي التي تقوم بتحديد كلٌ من دخول العاملين ودخول مالكي رؤوس الأموال والأراضي.

التضخم يغير توزيع الدخل

إن كونك ربحت أو خسرت أثناء فترة التضخم يعتمد على كون دخلك ارتفع بشكل أسرع أو أبطأ من أسعار الأشياء التي تشتريها. إن المجموعة التي يشار إليها أكثر الأحيان عندما تتم مناقشة الأثر التضخمي هم الأفراد الذين يعيشون على دخول ثابتة. إذا كان دخلك ثابتاً والأسعار ترتفع، فإن قدرتك على شراء السلع والخدمات ستهبط بشكل متناسب. من هم محصلو الدخول الثابتة ؟

الآثار على المدينين (Debtors) والدائنين (Creditors) : أيضاً من المصدّق به عموماً أن المدينين يستفيدون على حساب الدائنين أثناء التضخم. بالتأكيد، إذا قمتُ باقراضك 100 ليرة على أن تعاود دفعها بعد عام، وحدث ارتفاع أسعار بمقدار 10% في هذه الأثناء، فأنا أكون قد استرجعت أقل بـــ 10% في التبادل الحقيقي من الذي أقرضته لك.

افترض أن كلينا قد توقع ارتفاع الأسعار بمقدار 10%. إنني سوف آخذ هذا في الاعتبار عند الاتفاق معك. سوف أقوم بتكليفك بمعدل فائدة مرتفع بشكل كافٍ لتغطية الانخفاض في القيمة الناتج عن التضخم المتوقع. إذا اتفقنا على 15% كمعدل فائدة، عندها يتوجب عليك أن تدفع لي 115 ليرة في نهاية العام. إن الفرق بين معدل الفائدة على القرض ومعدل التضخم هو ما يُشار إليه على أنه معدل الفائدة الحقيقي (Real Interest Rate). في اتفاقنا هذا، سوف أكسب معدل فائدة حقيقي بمقدار 5%. حيث أنه بتحديد معدل فائدة بمقدار 15%، أكون قد أخذت في الحسبان معدل التضخم المتوقع وهو 10%. في هذه الحالة، أنا لم أتضرر من التضخم ــ بقيت مبتعداً عن التضخم وحصلت على فائدة على أموالي، أيضا ــ على الرغم من حقيقة أنني دائن.

من ناحية أخرى، إن التضخم غير المتوقع ــ التضخم الذي يتعرض له الناس فجأة ــ يستطيع إلحاق الضرر بالدائنين.

فإذا اتّضح أثناء فترة إقراضي لك أن معدل التضخم الفعلي قد بلغ في نهاية الفترة 20%، عندها أنا بوصفي دائناً سوف أتضرر. إنني كلفتك بفائدة 15%، متوقعاً تحصيل 5% كمعدل حقيقي من العائد، بينما كنت أحتاج لأن أكلفك بـــ 25% لكي أحصل على المعدل الحقيقي نفسه من العائد والمساوي 5%. ولأن التضخم كان أكبر مما هو متوقع، فإنني حصلت على عائد سلبي حقيقي بمقدار 5%.

إن التضخم الذي يكون أكبر مما هو متوقع يؤدي إلى فائدة المدين، والتضخم الذي يكون أقل مما هو متوقع يؤدي إلى فائدة الدائن.

التكاليف الإدارية وانعدام الكفاءة:

هناك تكاليف مرتبطة حتى بالتضخم المتوقع. إحداها هي التكاليف الإدارية المرتبطة ببساطة باستمرارية متابعة آخر الأحداث.

إن العديد من الإجراءات المصرفية المتكررة يمكن أن يتم الطلب عليها، و لها تكاليف، كما تميل معدلات الفائدة نحو الارتفاع في حالة التضخم المتوقع. عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة، فإن تكاليف الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود خارج المصرف تكون مرتفعة. لذلك سيقوم الناس بالاحتفاظ بكمية أقل من النقود. وقد تؤدي إلى سوء تخصيص للموارد.

المخاطر المتزايدة وتباطؤ النمو الاقتصادي:

عندما يحدث التضخم غير المتوقع بشكل منتظم، فإن درجة الخطر المرتبطة بالاستثمارات في الاقتصاد تتزايد. إن الزيادات المترافقة بارتياب حول ما سيحدث في المستقبل قد تجعل المستثمرين مترددين في الاستثمار في رأس المال وفي الالتزامات

طويلة الأجل. وبسبب انخفاض مستوى الاستثمار، فإن احتمالات النمو الاقتصادي طويل الأجل سوف تنخفض.

3 - سوق العمل Labor Market:

ركزنا سابقاً على ثلاثة تعاريف أساسية للسوق الذي تتفاعل فيه القطاعات العائلية والمؤسسات والقطاع الحكومي والعالم الخارجي وهذه التعاريف هي:

1. السوق السلعي.
2. السوق النقدي.
3. سوق العمل.

في الفقرات السابقة حددنا بعض ميزات سوق العمل، ووضحنا كيف تقاس معدلات البطالة. ولأن العمل عبارة عن مدخلات، فإن ما يدخل في سوق العمل يؤثر على شكل منحنى الطلب الكلي. فإذا كانت زيادة الأجور وتكاليف المدخلات الأخرى بمعدل أقل من زيادة الأسعار سيكون منحنى العرض الكلي ذا ميل موجب، أما إذا تناسبت الأجور وتكاليف المدخلات الأخرى مع تغيرات الأسعار بشكل متكافئ سيكون عندها منحنى العرض الكلي عمودياً.

سنلقي نظرة معمقة على قواعد سوق العمل في الاقتصاد الكلي، سندرس أولاً النظرة الكلاسيكية التي تقول: إن الأجور تُضبط تلقائياً للمحافظة على استقرار سوق العمل، ثم أسباب عدم استقرار سوق العمل وأسباب وجود البطالة، وسنناقش في النهاية العلاقة بين البطالة والتضخم.

3 – 1 المبادئ الأساسية لسوق العمل

: The Labor Market: Basic Concept

لنستعرض باختصار مقاييس ومعدلات البطالة. معدل البطالة (Unemployment Rate)، هو عدد الأشخاص غير الموظفين نسبة إلى حجم القوة العاملة، و " عاطل عن العمل" يعني أن الشخص فعلياً ليس له عمل، ويبحث بشكل جدي

عن وظيفة. وعندما يتوقف الشخص عن البحث عن عمل سوف يتم عدّه خارج القوى العاملة، ولا يعد عاطلاً عن العمل.

من المهم أن ندرك أنه حتى لو كان الاقتصاد يعمل بمستويات قريبة من التشغيل الكامل لن تكون معدلات البطالة صفراً " معدومة".

إن الاقتصاد متغير باستمرار، فالطلاب يتخرجون من المدارس و البرامج التدريبية والشركات تحقق بعضها أرباحاً، بينما تخسر الشركات الأخرى، وتخرج من السوق، والناس يدخلون ويخرجون من نطاق القوى العاملة وتتغير المهن والأعمال، وهذا يتطلب وقتاً لكي يستطيع الناس إيجاد الوظائف التي تتطابق مع مؤهلاتهم، ومن الشركات لتجد الأشخاص المناسبين. و من المتعذر اجتناب هذه البطالة الاحتكاكية Frictional والهيكلية Structural حيث يُؤمل التخلص منها بشكل أو بآخر .

البطالة الدورية (Cyclical unemployment):

الزيادة في البطالة تحدث خلال فترات الكساد والركود. حينما يصاب الاقتصاد بانكماش تزداد البطالة وترتفع مستوياتها. و من الجلي أن مستويات التشغيل تنخفض عندما يتباطأ الاقتصاد وعندما تخفض الشركات إنتاجها تحتاج لأعداد أقل من العمال ومن ثم يفقد الناس وظائفهم.

تنخفض العمالة عندما ينخفض الإنتاج الكلي (المخرجات) وترتفع بارتفاعه

ومع ذلك لا يعني انخفاض الطلب على العمال ارتفاع البطالة بالضرورة. إذا عملت الأسواق كما سبق وشرحنا فإنه عندما ينخفض الطلب على العمل سيخلق عرضاً فائضاً من العمالة وستنخفض بالنتيجة مستويات الأجور مجدداً فيرتفع الطلب وينخفض العرض حتى تتساوى الكميات المعروضة مع المطلوب من العمالة مستعيدة الوضع التوازني في سوق العمل.

و عند هذه المستويات المنخفضة من الأجور سيحصل كل من يطلب عملاً على وظيفة. إذا كانت الكميات المعروضة والمطلوبة من العمل تحوم حول الوضع التوازني

عبر زيادة أو تخفيض مستويات الأجور، فلن تكون هناك بطالة أكثر من البطالة الاحتكاكية Frictional أو الهيكلية Structural.

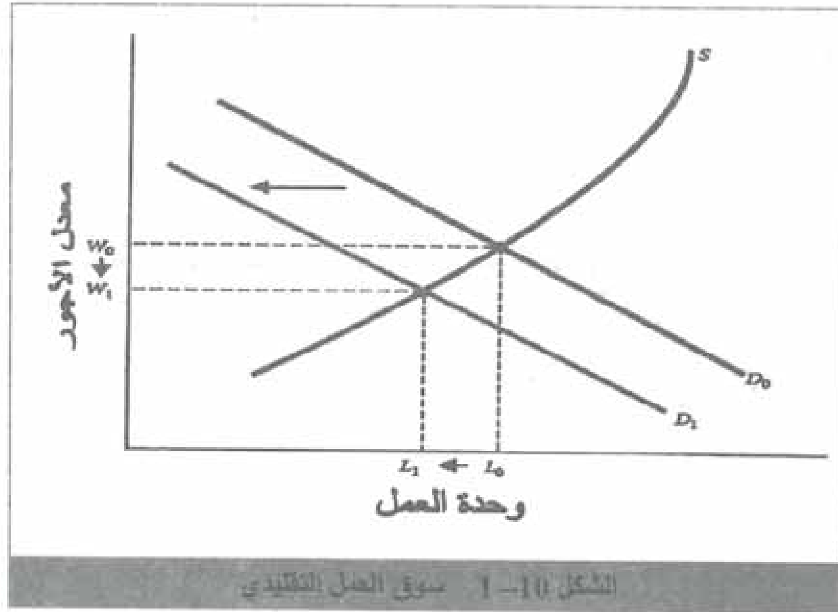
وهذه كانت رؤية الاقتصاديين الكلاسيكيين ما قبل كينز، وبقيت مُتبنّاة من قبل بعض الاقتصاديين حتى يومنا هذا.

3 – 2 النظرة الكلاسيكية حول سوق العمل

:The Classical View Of The Labor Market

الرؤية الكلاسيكية لسوق العمل موضحة بيانياً كما في الشكل (10–1) حيث يفترض الاقتصاديون الكلاسيك أن معدلات الأجور تضبط عندما تتساوى الكميات المعروضة من العمل مع الكميات المطلوبة منه.

وبهذا يستدلون على أن البطالة غير موجودة. ولنفسر كيف تتم هذه العملية، نفترض أن الانخفاض في الطلب على العمل يحرك منحنى الطلب في الشكل (10–1) من D_0 إلى D_1 مما يسبب انخفاض معدلات الأجر من W_0 إلى W_1 وتنخفض كمية العمل من L_0 إلى L_1 ويتم انخفاض منحنى الطلب على طول منحنى العرض " يبقى العرض ثابتاً".



الشكل 10–1 سوق العمل التقليدي

إن كل نقطة على منحنى عرض العمل في الشكل (10–1) تمثل كمية العمل التي يرغب الأفراد بشغلها عند مستويات الأجر المعطاة وقرار كل فرد أو " عائلة " فيما يخص ما يعرضونه من العمل هو جزء من الخيارات الكلية للمستهلكين لهذا القطاع " العائلي". وينظر كل فرد إلى مستويات الأجور وأسعار المخرجات ومقدار وقت الراحة " متضمناً " البقاء في المنزل أو العمل في الحديقة أو رعاية الأطفال " ثم يختار العرض الذي يناسبه إذا كان ذلك متاحاً.

والأشخاص الذين يقعون خارج (القوة العاملة) هم الذين قرروا أن وقتهم أثمن من استثماره في سوق العمل. أو نستطيع القول: أفضل إذا تم استثماره خارج نشاطات السوق، ويسهل معرفة السبب لأنك إذا اخترت البقاء خارج قوة العمل ومع كونك فرداً من المجتمع فإنك ستخلق قيمة باستخدام وقتك أعلى مما ينتجه المجتمع فيما لو كنت موظفاً فيه. للتوضيح و مع أخذ الدول الأقل تطوراً في الاعتبار فإنه في عديد من هذه الدول يكون البديل للعمل بأجر هو الزراعة، وعندما ستنخفض الأجور في سوق العمل سيختار

عديدون العمل بالزراعة لصالحهم الشخصي، وفي هذه الحالة فإن قيمة ما ينتجه هؤلاء في الزراعة يكون أكبر مما سينتجه المجتمع فيما لو كان هؤلاء موظفين فيه بأجر.

وإذا لم يكن ذلك صحيحاً سترتفع الأجور، ويدخل المزيد من الناس ضمن قوة العمل.

كل نقطة على منحنى الطلب على العمل في الشكل(10-1) توضح كمية العمل التي ترغب الشركات في توظيفها عند كل من مستويات الأجور المعطاة. إن قرار كل شركة حول كمية العمل المرغوب بتوظيفها هو جزء من قرارات تعظيم الربح الكلية. تحقق الشركات الأرباح عبر بيع منتجاتها للقطاع العائلي، وستقوم بتوظيف العمال إذا كانت قيمة المنتجات كافية لتغطي الأجور التي سيتم دفعها، وهكذا تعتمد كمية العمال التي سيتم توظيفها على قيمة المخرجات التي يقوم هؤلاء بإنتاجها. وهكذا فقد رأى الاقتصاديون الكلاسيكيون العمل في سوق العمل على أنه الوضع الأمثل من وجهة نظر كلّ من الأفراد والشركات وكذلك من وجهة نظر المجتمع.

فإذا أراد المستهلكون مزيداً من المخرجات أكثر من الموجود حالياً عندها سيزداد الطلب، وترتفع أسعار المخرجات، ويزداد الطلب على قوة العمل، وسترتفع معدلات الأجور، وسيدخل المزيد من العمال ضمن إطار قوة العمل.

(بعض من هؤلاء العمال الذين لم يرغبوا في العمل عند معدلات الأجور المنخفضة ستكون معدلات الأجور المرتفعة عنصر جذب لهم ليدخلوا ضمن قوة العمل).

عند وضع التوازن تعكس الأسعار و الأجور عملية المفاضلة بين القيمة التي يجنيها القطاع العائلي من الإنتاج وبين قيمة وقت الراحة والأعمال غير المنتجة، أما الناس الذين لا يعملون فقد اختاروا أن العمل لا يناسبهم عند مستويات الأجور السائدة، وستكون حالة التشغيل الكامل سائدة دائماً في هذه الحالة. اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن السوق سيصل إلى النتائج المثلى إذا تركت آلياته تعمل وحدها ولا يكون هناك دورٌ تؤديه الحكومة لتجعل الوضع أفضل.

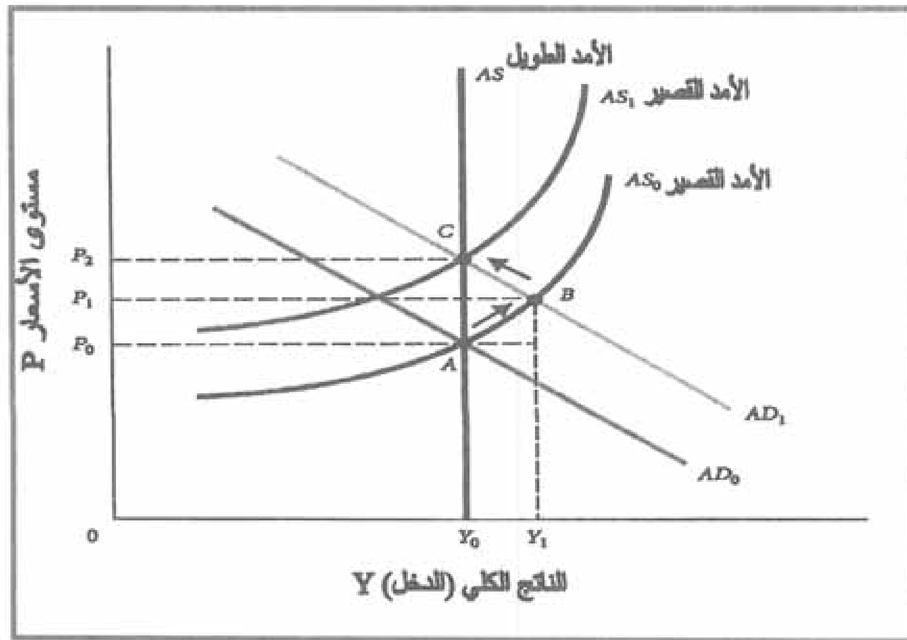
3-3 سوق العمل ومنحنى العرض الكلي حسب الفكر الكلاسيكي:

The Classical Labor Market And The Aggregate : Supply Curve

بإمكاننا الآن إيجاد العلاقة بين النظرة الكلاسيكية لسوق العمل ومنحنى العرض الكلي العمودي حيث ترتبط الفكرة الكلاسيكية القائلة إن الأجور تتغير لتحقق توازن سوق العمل مع الفكرة التي تقول: إن الأجور تستجيب بسرعة للتغيرات في السعر.

مع الأخذ بالاعتبار أن منحنى العرض الكلي "متضمناً تعديلات سعر المدخلات " هو عمودي على المدى الطويل. إذا تقاطع منحنى العرض الكلي مع الطلب الكلي فوق الناتج المحلي الإجمالي GDP، (Y_0) الشكل (10-2)، عندها سترتفع أسعار المدخلات بما فيها الأجور، ناقلةً منحنى العرض الكلي إلى اليسار، ودافعة Y إلى Y_0 مجدداً، وبالمثل إذا تقاطع منحنيا الطلب الكلي والعرض الكلي على المدى القصير عند يسار Y_0 ستسبب البطالة والطاقة الإنتاجية الزائدة عن الحد انخفاضاً في أسعار المدخلات بما فيها الأجور ناقلة منحنى العرض الكلي إلى اليمين، ودافعة Y إلى الأعلى مجدداً باتجاه Y_0، مع التذكير مجدداً بأن منحنى العرض الكلي عمودي، ولا تستطيع السياسة النقدية والمالية التأثير على مستويات المخرجات والعمالة في الاقتصاد.

وهذا يدلنا على أن هؤلاء الذين يعتقدون أن معدلات الأجور تتغير لتحقق استقرار سوق العمل هم نفسهم الذين يؤمنون أن منحنى العرض الكلي عمودي وأن السياسة المالية والنقدية لها تأثير ضعيف أو معدوم على المخرجات والعمالة.



الشكل 10-2 منحنى العرض الكلى طويل الأمد

4-3 معدل البطالة و النظرة الكلاسيكية The Unemployment Rate And :The Classical View

إذا كان سوق العمل يعمل جيداً بحسب الافتراض الكلاسيكي فكيف يمكن لنا أن نبرر حقيقة ارتفاع معدل البطالة؟ فهناك فترات يكون فيها ملايين من الناس يرغبون بالعمل عند معدلات الأجور السائدة ولا يجدون عملاً. كيف لنا أن نوفق هذه الحقيقة مع الافتراض الكلاسيكي حول سوق العمل؟

يجيب بعض الاقتصاديين بأن معدلات البطالة مقياس غير كافٍ للحكم على أداء سوق العمل، ونحن نعلم أن الاقتصاد ديناميكي، وفي أي وقت نجد أن بعض الصناعات تتوسع في حين تنكمش صناعات أخرى.

بعض الاقتصاديين يقول: إن معدلات البطالة تبدو مرتفعة في بعض الأوقات على الرغم من الأداء الجيد لسوق العمل حيث تكون كمية العمل المعروضة عند المستوى السائد للأجور مساوية لكمية العمل المطلوبة عند المستوى نفسه. إن حقيقة أن الناس

يرغبون بالعمل بأجر أعلى من الحالي لا تعني أن سوق العمل غير فعالة. وعندما يكون منحنى عرض العمل في السوق ذا ميل موجب (كما هو في الحالة الاعتيادية) فإن الكميات المعروضة عند سعر أعلى من سعر التوازن تكون في العادة أكبر من الكميات المعروضة عند سعر التوازن.

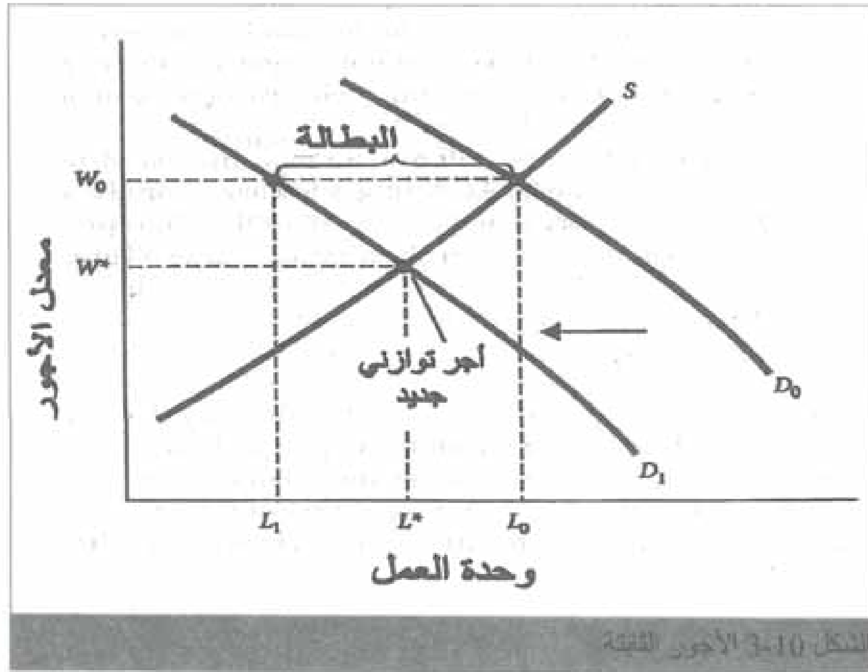
5-3 تفسير وجود البطالة

:Explaining The Existence Of Unemployment

إن البطالة، وكما يعتقد عديد من الاقتصاديين، هي مشكلة اقتصادية كلية رئيسية، سنحتاج إلى معرفة بعض الأسباب المقترحة لوجودها. ومن بين هذه العوامل: الأجور الثابتة، نظرية الأجر الفعال ،قصور المعلومات، وقواعد الأجر الأدنى.

الأجور الثابتة Sticky Wages:

إن أحد تفسيرات وجود البطالة (عدا البطالة الهيكلية والاحتكاكية) هو ثبات الأجر، حيث إن الأجور تكون ثابتة عند مستوى معين، و لا تنخفض مع انخفاض الطلب على العمالة، وهذا موضح في الشكل (10-3)، حيث تثبت الأجور عند مستوى W_0 (النقطة الاصلية) ولا تنخفض إلى W^* عندما ينخفض الطلب من D_0 إلى D_1 . والنتيجة تكون أن مقدار البطالة هو L_1-L_0 ،حيث L_0 هو مقدار العمل الذي يعرضه قطاع الأعمال عند معدل الأجر W_0 و L_1 هو كمية العمل التي ترغب الشركات بتوظيفها عند معدل أجر W_0 .



الشكل 3-10 الأجور الثابتة

إن L0 – L1 هو مقدار العمال الذين يرغبون بالعمل عند مستوى أجر W0، ولكنهم لا يجدون وظائف. إن تفسير البطالة بحسب " الأجور الثابتة" يخلّف تساؤلات، لماذا تكون الأجور ثابتة إذا كانت كذلك ؟ ولماذا لا تنخفض الأجور لتنظم سوق العمل خلال الفترات التي تكون فيها البطالة مرتفعة؟

وهناك عديد من الأجوبة المقترحة، ولكن لم يتم الاتفاق على صحة أحدها بعد. وهذا أحد أسباب حالة تقلب الاقتصاد لهذه الفترات، واستمرار وجود البطالة بوصفها لغزاً. على الرغم من أننا سنناقش النظريات الأساسية التي من المفترض أن تشرح لماذا الأجور قد لا تؤدي إلى استقرار السوق؟ ولا نستطيع تقديم الأجوبة. ويبقى السؤال مفتوحاً.

العقود الاجتماعية أو الضمنية Social Contacts Or Implicit :

إن أحد تفسيرات الأجور الثابتة هو أن الشركات تدخل ضمن ما يسمى العقود الاجتماعية أو الضمنية مع العمال لكي لا توقف رواتبهم. ويبدو أن الأحداث الطارئة، والكساد

العميق، وعدم وجود التشريعات والتعرض للإفلاس، هي أسباب ضرورية لكي تخفض الشركات الرواتب المدفوعة.

التفسير الآخر "تفسير البطالة بالأجور النسبية"

:Relative-Wage Explanation Of Unemployment

التي تفترض أن العمال يعتمدون في قيمة أجورهم على أجور العمال الآخرين في الشركات والصناعات الأخرى ولا يرضون أن تخفض رواتبهم طالما لم يتلق العمال الآخرون تخفيضاً مشابهاً ولأنه من الصعب إقناع مجموعة من العمال أن وضعهم مشابه لوضع غيرهم، سيقاوم هؤلاء عملية تخفيض رواتبهم، وسيكون هناك اتفاق ضمني بين الشركات والعمال بعدم فعل أي شيء، يؤدي إلى جعل وضعهم أسوأ من باقي العمال في الشركات الأخرى.

العقود الواضحة Explicit Contracts:

يوقع عديد من العمال المنضمين (في تجمعات عمالية محددة) عقود توظيف من 1-3 سنوات مع الشركات وتحدد هذه العقود أجرة العمال لكل سنة من سنوات العقد. ولا تتأثر هذه العقود بالتقلبات الاقتصادية ارتفاعاً أو انخفاضاً، فإذا تباطأ النشاط الاقتصادي وطلبت الشركات عدداً أقل من العمال لن تنخفض الأجور، وعوضاً عن ذلك سيتم الاستغناء عن بعض الموظفين.

على الرغم من أن الأجور الواضحة تستطيع تفسير لماذا تكون بعض الأجور محددة؟ فإنه يجب وضع هذا التساؤل في الحسبان: تعلم الشركات والعمال في الوقت الراهن أن العقود توقع على أساس أنه في الفترات غير المتوقعة ستؤدي إلى إعادة تغيير الراتب زيادة أو نقصاناً، فلماذا تلزم الشركات والأفراد أنفسها بهذه الطريقة؟

تجيب أحد التفسيرات أن عملية التفاوض على الأجور مكلفة، فالمفاوضات بين الاتحادات والشركات تستغرق وقتاً معيناً. هذا الوقت يمكن قضاؤه في عملية الإنتاج، وسيكون التفاوض مكلفاً حول الأجور أسبوعياً أو شهرياً.

والعقود هي إحدى طرق إزالة هذه التكاليف لمدة لا تتجاوز سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات. وتتم عملية المفاضلة بين تكاليف ربط الشركات والعمال بعقود لفترات زمنية طويلة و بين تكاليف مفاوضات تحديد الأجور.

وتبين أن فترة العقود التي تخفض تكاليف المفاوضات تتراوح ما بين 1–3 سنوات.

تعدل بعض العقود الممتدة لعدة سنوات خلال الأحداث غير المتوقعة عن طريق "معدلات تكاليف المعيشة" (Cost Of Living Adjustment) المكتوبة في العقد. تربط هذه المعدلات COLAS الأجور بتغيرات تكاليف المعيشة. فخلال معدلات التضخم المرتفعة تزداد الأجور، وهكذا تحمي COLAS العمال من التضخم غير المتوقع على الرغم من أن هذه المعدلات تعدل الأجور بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار.

نظرية الأجر الفعال Efficiency Wage Theory :

يركز التفسير الآخر للبطالة على نظرية الأجر الفعال التي تقول: إن إنتاجية العمال تزداد مع ازدياد معدل الأجر، وإذا كان ذلك صحيحاً فمن مصلحة الشركات دفع رواتب أعلى من "الرواتب التوازنية" التي تساوي عندها كمية العمل المعروضة للكمية المطلوبة منه.

ومن مصلحة الشركات الفردية توظيف العمال طالما أن قيمة ما ينتجونه تساوي معدل الأجر أو أكبر منه. ودون تأثيرات فعالة سيكون الأجر التوازني في السوق *W كما في الشكل (10–1)، ولكن على فرض أن الشركات تستطيع زيادة إنتاجيتها برفع معدل الراتب فوق *W فلن يتأثر طلب الشركات من العمال، ولكن سيؤدي إلى زيادة كمية المعروض من العمالة.و بتجاوز الكميات المعروضة من العمال الكميات المطلوبة عند مستوى الأجر الجديد العالي " الأجر الفعال" فإن النتيجة هي البطالة.

لقد بينت الدراسات التجريبية عدة فوائد جوهرية تجنيها الشركات من دفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق، ومن بينها: استبدالات أقل للعمال، ومعنويات مرتفعة، وتقليل الهدر في وقت العمل. وعلى الرغم من أن نظرية الأجر الفعال تتنبأ بوجود بعض البطالة إلا أنها لا تعد الطريقة التي يتم بها وصف البطالة التي تصل إلى درجة التقلبات الدورية الكبيرة الملحوظة عبر مرور الوقت.

معلومات منقوصةImperfect Information :

حتى هذه النقطة كنا نفترض أن الشركات تعرف بالضبط ما هي معدلات الأجور التي تحتاجها لتنظم سوق العمل، و من الممكن أن لا تختار تحديد أجورها عند هذا المستوى، لكن على الأقل هم يعرفون ما هو أجر نقطة التوازن. عملياً (في الحالــة العملية) من الممكن ألا تملك الشركات معلومات كافية في متناول أيديها لمعرفة ما هو أجر السوق المنظم ، في هذه الحالة يكون لدى الشركات معلومات ناقصة. إذا لم تكن الشركات تملك معلومات كافية فممكن ببساطة أن تحدد أجوراً خاطئة أي لا تنظم سوق العمل. فإذا حددت شركة ما أجورها بشكل مرتفع جداً فإن عديداً من العمال سيرغبون بالعمل لصالح هذه الشركة أكثر من إرادة الشركة للتوظيف، و بعض العمال المحتملون سيتم رفضهم، والنتيجة ستكون بطالة بالتأكيد.

هناك اعتراض على التفسير بأنه يفسّر وجود البطالة فقط على المدى القصير جداً.

ما الذي يمنع الشركة من تصحيح خطئها فور اكتشافها له، وتعديل أجورها حتى تصل لمستوى أجر التوازن ؟ لماذا تستمر البطالة إذا كان الاقتصاد بسيطاً، حيث لا يجب على الشركات أن تأخذ أكثر من عدة أشهر لتصحيح خطئها ؟ لكن الاقتصاد معقد.

على الرغم من أن الشركات قد تكون مدركة لأخطائها الماضية، وتحاول تصحيحها، فإن أحداثاً جديدة تحصل دائماً بسبب التغير الدائم، بالإضافة إلى تغير مستوى الأجر التوازني المتواصل – هو صفة مميزة للاقتصاد، فإن الشركات ستجد صعوبة بتعديل الأجور لمستوى السوق المستقر، سوق العمل ليس كسوق الأوراق المالية أو سوق القمح الذي يتم تحديد الأسعار فيه من خلال تغيرات منظمة كل يوم.

لكن عوضاً عن ذلك تحدد الآلاف من الشركات الأجور، ويستجيب الملايين من العمال لهذه الأجور، و من الممكن أن تأخذ عملية تحديد أجور السوق المنظم (أجر التوازن) وقتاً بعد أن يتم إزاحتها عن وضع التوازن.

قوانين الأجر الأدنى Minimum Wage Laws:

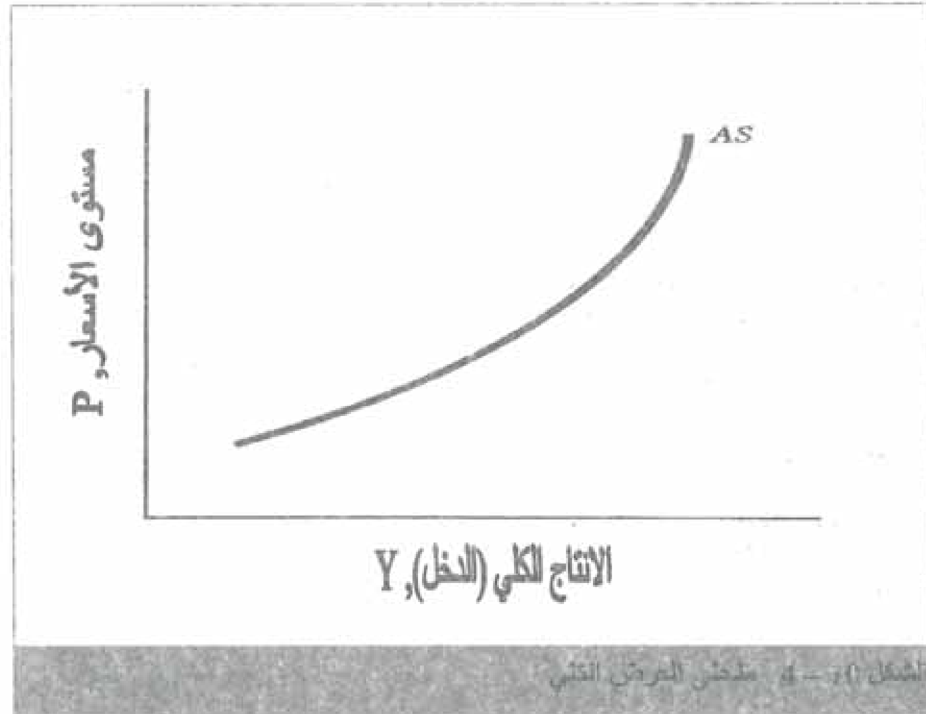
تفسر قوانين الأجر الأدنى على الأقل جزءاً صغيراً من البطالة، هذه القوانين تحدد قاعاً لمستوى الأجور، أي أدنى أجر ساعي لأي نوع من أنواع العمل. إذا كان أجر السوق

المنظم لبعض الفئات من العمال أدنى من المعدل فهذه المجموعة ستصبح عاطلة عن العمل. في الشكل (10-3) إذا كان الأجر الأدنى هو W0 وكان أجر السوق المنظم هو W* فإن عدد العاطلين سيكون (L1 – L0) .

4-العلاقة بين معدل البطالة والتضخم على المدى القصير

The Short-Run Relationship Between The Unemployment Rate And Inflation:

العلاقة بين معدل البطالة والتضخم -اثنان من أهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي- موضوع جدال كبير، و لدينا الآن معرفة كافية في الاقتصاد الكلي لاستكشاف هذه العلاقة. و يجــب أن نبدأ بدراســة العلاقــة بين الإنتاج الكلي (الدخل) و معدل البطالة (U). الزيادة في الدخل تعني أن الشركات تعطي مردوداً أكثر. نحتاج عمالاً أكثر في عملية الإنتاج ليتحقق إنتاج أكبر. لذلك الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في العمالة، وزيادة العمالة تعني توظيف عمال أكثر (تخفيض عدد العاطلين) و معدل بطالة أقل. وزيادة في الدخل تقابل نقصاً في معدل البطالة لذلك توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة و الدخل. عندما يرتفع الدخل ينخفض معدل البطالة، وعندما ينخفض الدخل يرتفع معدل البطالة لاحظ ميل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى كما هو موضح في الرسم (10-4) هذا المنحنى يمثل العلاقة بين الدخل ومستوى السعر الكلي، العلاقة هي علاقة طردية.



الشكل (١١ – ٤) منحنى العرض الكلي

عندما يرتفع الدخل يرتفع السعر، وعندما ينخفض الدخل ينخفض السعر، وكما أن شكل منحنى العرض الكلي يُحدد بسلوك الشركات وكيف تتفاعل تجاه الزيادة في الطلب فانه :

– إذا كان الطلب الكلي يتجه باتجاه اليمين والاقتصاد يعمل عند هذا المستوي في الجزء الأفقي المقارب لمنحنى العرض الكلي– بعيداً عن مستوى التشغيل الكامل – فان الناتج سوف يزداد، ولكن السعر لن يتغير كثيراً على أية حال.

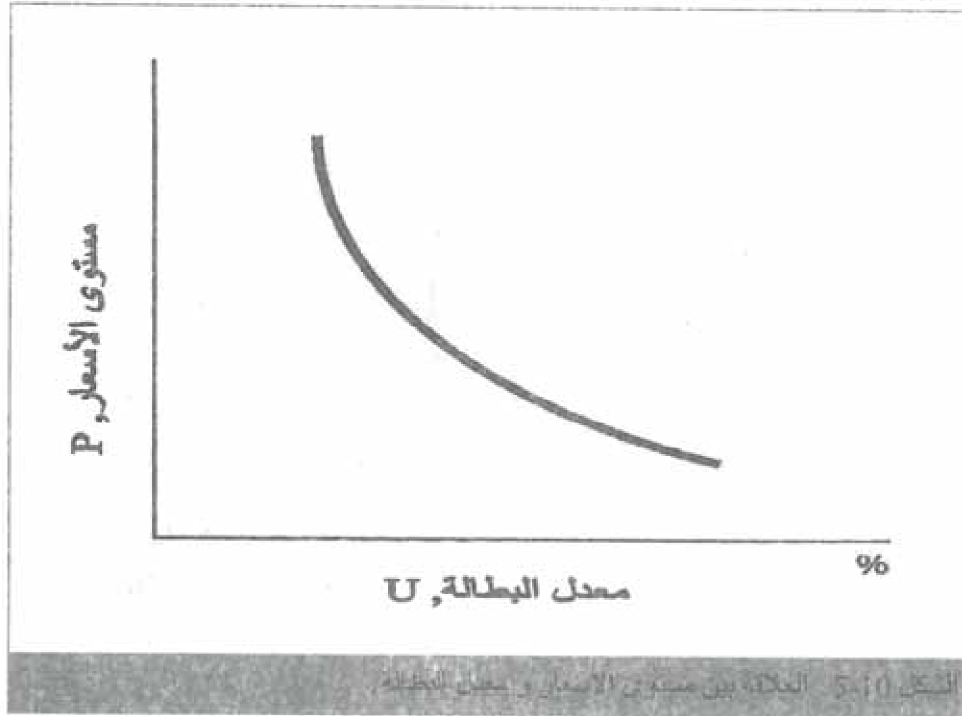
– إذا كان الاقتصاد يؤثر على الجزء العمودي من منحنى العرض الكلي – قريباً من مستوى التشغيل الكامل– فإن الزيادة في الطلب سوف ترفع السعر، ولكن الإنتاج سوف يكون بأقصى درجاته، ولن يزداد كثيراً.

برأيك: ما الذي يمكن أن يحصل بعد حدوث ما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي؟

أولاً: ستواجه الشركات انخفاضاً غير متوقع في المخزون، ستتفاعل الشركات مع هذه التغيرات عن طريق محاولة زيادة إنتاجها، وتوظيف عدد من العمال ومن ثم ستنخفض معدلات البطالة.

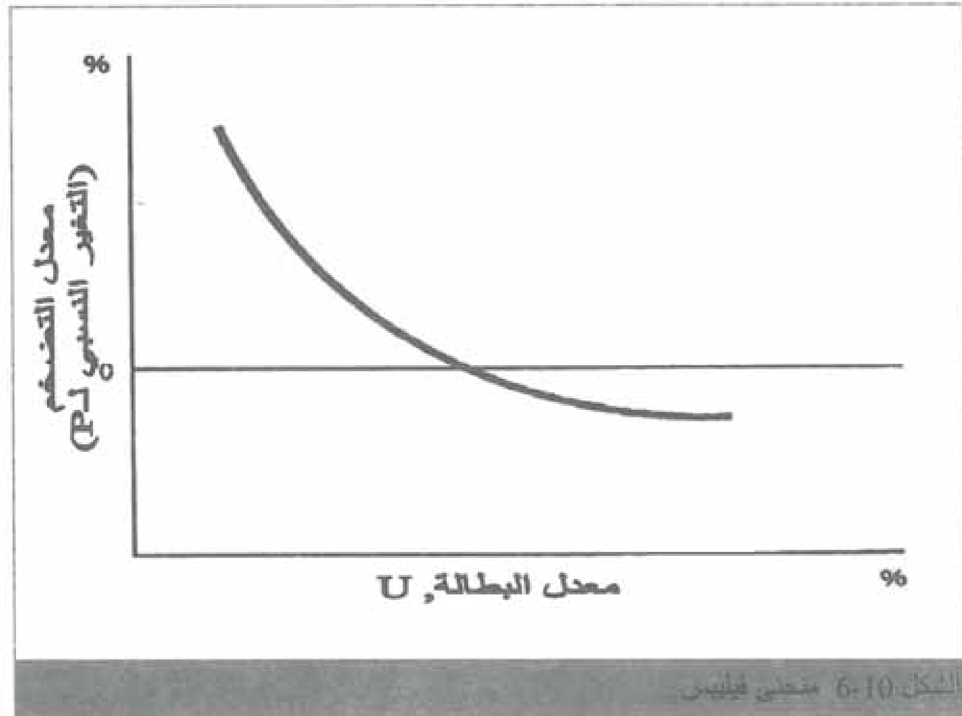
إذا كان الاقتصاد ليس قريباً من التشغيل الكامل سيكون هناك ارتفاع بسيط في السعر. لكن إذا استمر الطلب الكلي بالنمو فإن قابلية الاقتصاد على زيادة الإنتاج ستصل بالنهاية إلى حدها الأقصى. وكلما تحرك منحني الطلب الكلي إلى اليمين أكثر فأكثر على طول منحنى العرض الكلي سوف يرتفع السعر أكثر فأكثر، و سيصل الإنتاج إلى حده الأقصى، لن يرتفع الإنتاج أكثر عند وصول منحنى العرض الكلي إلى خط عمودي. إذا توقف الإنتاج عن النمو لا يمكن خفض معدل البطالة أكثر.

هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة والسعر, بالتزامن مع انخفاض معدل البطالة نتيجة لاقتراب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل أكثر فأكثر, فإن الأسعار تأخذ بالازدياد أكثر فأكثر.



الشكل 5-10 العلاقة بين مستوى الأسعار و معدل البطالة

المنحنى في الشكل 10−5 لم يكن محور اهتمام رئيسي في الاقتصاد الكلي. و إنما نجد أن المنحنى الذي درس بشكل موسع هو في الشكل 10−6 ، و الذي عيّن معدل التضخم على المحور العمودي و معدل البطالة على المحور الأفقي. معدل التضخم هو التغير المئوي في مستوى الأسعار، ليس السعر بحد ذاته .



الشكل 6-10 منحنى فيليبس

يبين الشكلان 10−5 ، 10−6 أشياء مختلفة .يظهر الشكل 10−5 أن مستوى السعر يبقى كما هو إذا بقي معدل البطالة ثابتاً. يظهر الشكل 10−6 أن معدل التضخم يبقى كما هو إذا بقي معدل البطالة ثابتاً. يسمى المنحنى في الشكل 10−6 بــ منحنى فيليبس نسبة لــ فيليبس الذي جرّبه باستخدام بيانات عن المملكة المتحدة، بأبسط التعابير منحنى فيليبس هو: رسم بياني يظهر العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة.

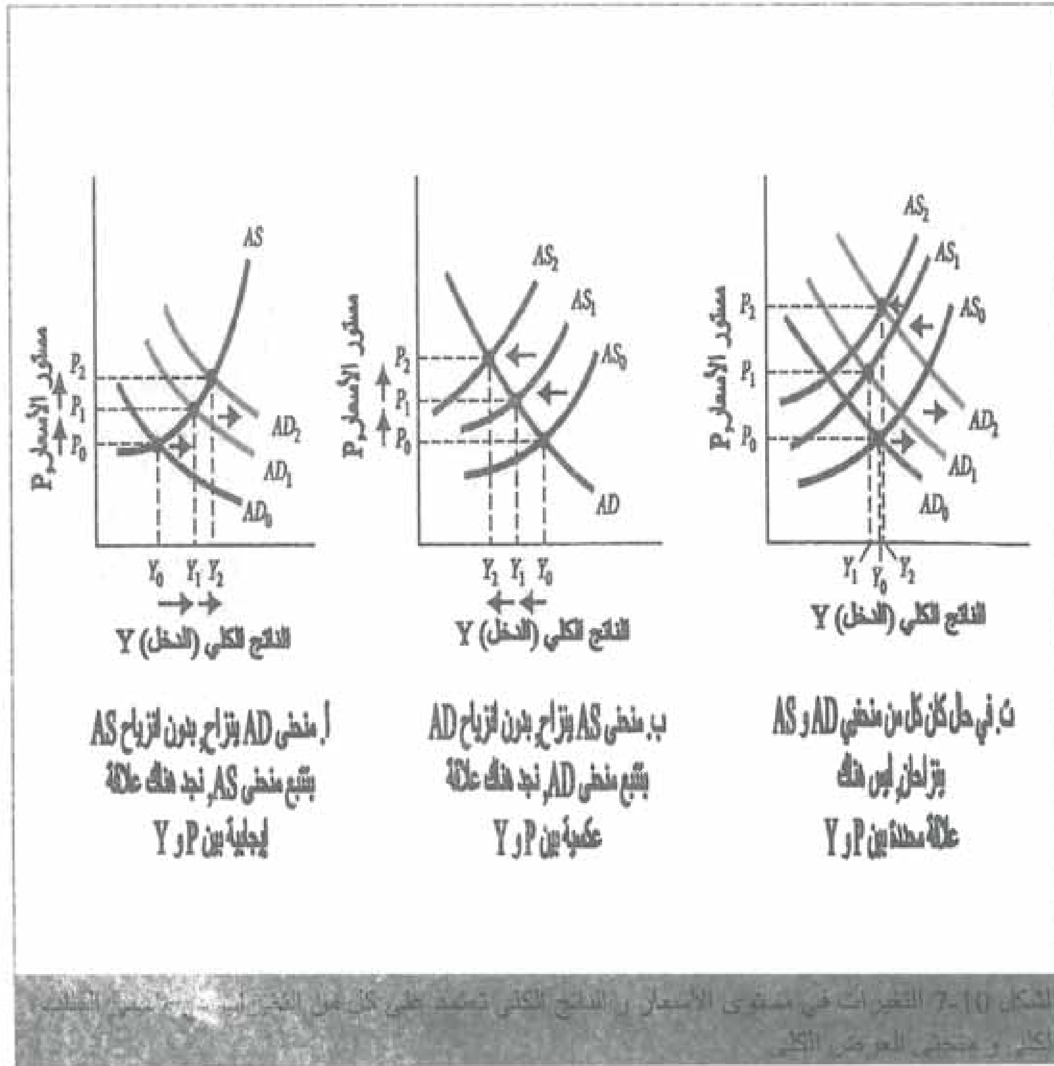
نركز في بقية هذا الفصل على منحنى فيليبس. في الشكل 10-6 العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة هي أكثر علاقة تمت دراستها في الاقتصاد الكلي.
تذكر بأنه ليس من السهل الانتقال من منحنى العرض الكلي إلى منحنى فيليبس. وقد انتقلنا من الرسوم البيانية التي يكون فيها السعر على المحور العمودي إلى رسم بياني يكون فيه التغير المئوي في مستوى الأسعار على المحور العمودي (10-6).
لكن بعبارة أخرى، النظرية التي تتحدث عن منحنى فيليبس مختلفة عن النظرية التي تتحدث عن منحنى العرض الكلي AS . لحسن الحظ أغلب المعلومات المستخلصة من تحليل العرض الكلي / الطلب الكلي فيما يتعلق بسلوك السعر تنطبق أيضاً على سلوك معدل التضخم.

1-4 منحنى فيليبس من منظور تاريخي

:A Historical Perspective ،The Phillips Curve

في الخمسينيات و الستينيات كان هناك علاقة منتظمة وملحوظة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، و كانت نقاط البيانات تتموضع بشكل متقارب جداً حول المنحنى الهابط.
وبشكل عام: كلما كان معدل البطالة مرتفعاً كلما انخفض معدل التضخم. يظهر منحنى فيليبس في الشكل تبادلاً بين التضخم والبطالة . لتخفيض معدل التضخم يجب علينا أن نقبل معدل بطالة أعلى . و لتخفيض معدل البطالة يجب علينا أن نقبل معدل تضخم عالٍ.
اعتمدت الكتب الصادرة في الستينيات وأوائل السبعينيات على منحنى فيليبس كتفسير رئيسي للتضخم ، وبدت الأمور بسيطة لأن التضخم كان يتفاعل بشكل متوقع إلى حد كبير مع التغيرات في معدل البطالة.
لهذا السبب دارت نقاشات سياسية في الستينيات حول منحنى فيليبس. المحافظون (الأحزاب المحافظة) كانـــوا يجادلون في العادة لاختيار نقطة ذات معدل تضخم منخفض و كانوا مستعدين بقبول معدل بطالة أعلى، في حين أن الليبراليين بالمقابل كانوا يجادلون بقبول معدل تضخم أعلى في مقابل الإبقاء على معدلات بطالة منخفضة.

في النهاية أظهرت الحياة أنها لم تكن بتلك البساطة، تدهور منحنى فيليبس في السبعينيات و الثمانينيات حيث أن منحنى فيليبس في تلك الفترة لا يبين أي علاقة محددة أو واضحة بين معدل البطالة و التضخم.



الشكل 10-7 التغيرات في مستوى الأسعار و الناتج الكلي تعتمد على كل من [illegible] منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي

المصطلحات الأساسية

العامل (Employed): الشخص الذي عمره 16 أو أكثر، و 1- يعمل بأجر لحسابه الخاص أو حساب شخص آخر، لمدة ساعة أو أكثر في الأسبوع، 2- يعمل دون أجر لـ 15 ساعة أو أكثر أسبوعياً لحساب شركة مملوكة لعائلته، 3- يملك عملاً لكنه في إجازة مؤقتة مأجورة أو غير مأجورة.

العاطل عن العمل (Unemployed): الشخص الذي عمرة 16 أو أكثر، و لا يعمل، و هو يبحث عن العمل و يتخذ إجراءات البحث عنه.

خارج القوى العاملة: الشخص الذي لا يبحث عن عمل، سواء بسبب اليأس من الحصول على عمل أو بسبب عدم الرغبة بالعمل.

القوى العاملة (Labor Force): عدد العاملين و العاطلين عن العمل.

معدل البطالة (Unemployment Rate): نسبة عدد العاملين على مجمل القوى العاملة.

التضخم (Inflation): هو الزيادة في مجمل مستوى الأسعار.

الانكماش (Deflation): هو الانخفاض في مجمل مستوى الأسعار.

التضخم المستمر (Sustained Inflation): هو الزيادة في مستوى الأسعار التي تدوم لفترة زمنية طويلة.

معدل الفائدة الحقيقي (Real Interest Rate): هو الفرق بين معدل الفائدة الاسمي على قرض و معدل التضخم.

أسئلة الفصل العاشر

1. ماذا يعني رأس المال البشري Human Capital؟
2. لديك المعلومات في الجدول التالي:

عدد العاملين	10000
عدد العاطلين عن العمل	2500
عدد الأفراد خارج قوة العمل	3000

اعتماداً على الجدول السابق ، احسب:

- القوة العاملة.
- معدل البطالة.
- معدل مشاركة قوة العمل.
- معدل التوظيف.

3. لديك المعلومات التالية:

معدل مشاركة قوة العمل	%65
عدد السكان من 16 سنة و ما فوق	200 مليون
معدل البطالة	%5

اعتماداً على معلومات الجدول، احسب:

- القوة العاملة
- عدد السكان العاطلين عن العمل

- عدد السكان العاملين

4. عندما نلاحظ انخفاضا في التضخم و ارتفاعا في البطالة، فنحن غالباً أمام حالة، ازدهار أم ركود تضخمي أم تضخم جامح أم ركود؟

5. لدينا المعلومات التالية:

		سعر الوحدة حسب العام			
	عدد الوحدات المشتراة	2000	2001	2002	2003
التفاح	10	1.5	1.8	2	2.1
البرتقال	5	2	2.2	2.2	2.6
الحليب	2	2.25	2.5	3	3.5

استناداً للمعلومات السابقة، أجب على ما يلي:

- بفرض 2001 هو عام الأساس، ما هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2001؟
- بفرض 2001 هو عام الأساس، ما هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2000؟
- بفرض 2001 هو عام الأساس، ما هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2002؟
- بفرض 2001 هو عام الأساس، ما هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2003؟
- بفرض 2001 هو عام الأساس، ما هو معدل التضخم بين عامي 2001 و 2002؟
- بفرض 2001 هو عام الأساس، ما هو معدل التضخم بين عامي 2002 و 2003؟

الفصل الحادي عشر

النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية

مخطط الفصل:

1- عملية النمو: من الزراعة إلى الصناعة.

1-1 الثورة الصناعية.

2-1 النمو في المجتمع الصناعي.

2- مصادر النمو الاقتصادي.

1-2 زيادة عرض العمل.

2-2 زيادة رأس المال المادي.

3-2 زيادة رأس المال البشري.

4-2 زيادة الإنتاجية.

3 النمو الاقتصادي و السياسة العامة.

1-3 السياسات العامة المقترحة.

2-3 سياسة النمو – اقتراح على المدى الطويل.

4 إيجابيات وسلبيات النمو.

1-4 حجة مؤيدي النمو.

2-4 حجة معارضي النمو.

5 النمو الاقتصادي في الدول النامية: السكان والفقر.

1-5 الحياة في الدول النامية – السكان و الفقر.

6 التنمية الاقتصادية: المصادر والاستراتيجيات.

1-6 مصادر التنمية الاقتصادية.

2-6 الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية.

3-6 النمو مقابل التنمية.

7 مسائل في التنمية الاقتصادية.

1-7 النمو السكاني.

2-7 أعباء النمو في الدول النامية

يحدث النمو الاقتصادي عندما يشهد الاقتصاد زيادة في الناتج الإجمالي. إن الزيادة في الإنتاج الحقيقي التي بدأت في العالم الغربي بالثورة الصناعية و تستمر حتى يومنا كانت مستديمة و ذات وتيرة متسارعة، مما دعى الاقتصاديين للإشارة لهذه الفترة الزمنية بفترة النمو الاقتصادي الحديث. هذه الكلمات الثلاثة البسيطة تصف الظاهرة المركبة التي هي موضوع هذا الفصل.

من خلال النمو الاقتصادي تتحسن معايير الحياة، لكن مع النمو يأتي التغيير، حيث يتم إنتاج أشياء جديدة في حين تتقادم بعض المنتجات.

يعتقد بعضهم أن النمو هو الهدف الأساسي للمجتمعات، لأنه ينتشل الناس من الفقر، و يحسن نوعية حياتهم. في حين يقول البعض الآخر أن النمو الاقتصادي يؤدي لتآكل القيم التقليدية، و يقود إلى الاستغلال و الدمار البيئي و الفساد.

سوف نتحدث في هذا الفصل عن صفات النمو الاقتصادي و نتعرّف على مصادره. ثم نختبر دور السياسة العامة في عملية النمو، و نعرض مقارنة بين منافع و تكاليف النمو، و أخيراً نتحدث عن النمو الاقتصادي في الدول النامية.

1- عملية النمو: من الزراعة إلى الصناعة

:The Growth Process: From Agriculture to Industry

إن أسهل طريقة لفهم عملية النمو و معرفة أسبابها، هي من خلال أخذ مثال اقتصاد بسيط، لنفرض وجود شخصين على جزيرة منعزلة ، في البداية كان لديهم فقط بعض الأدوات البسيطة و رأس المال البشري الذي يملكونه. حيث جمعوا الثمار و بنوا كوخاً صغيراً. تكوّن ناتجهم المحلي الإجمالي من الغذاء الأساسي و المأوى.

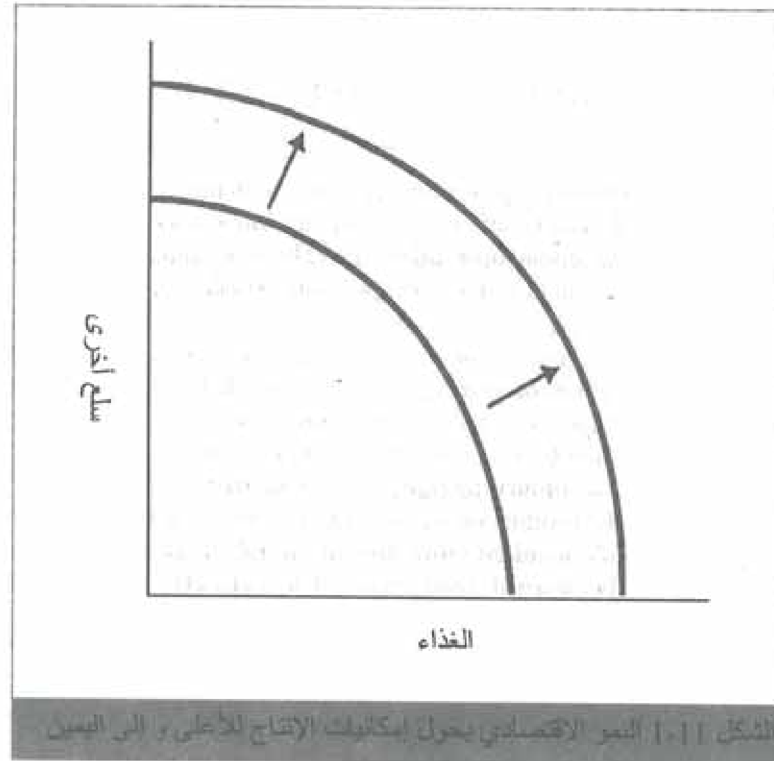
مع مرور الوقت تطورت الأوضاع، ففي السنة الأولى، استصلحوا بعض الأراضي و بدؤوا بزراعة القليل من الخضار التي اكتشفوا أنها تنمو على الجزيرة. كما صنعوا بعض الأدوات، و حفروا خزاناً صغيراً لتخزين مياه الأمطار، و بما أن جهودهم الزراعية أصبحت أكثر فعالية ، بذلوا مواردهم -وقتهم- في بناء مكان إقامة أكبر و أكثر راحة.

كانا يراكمان رأس المال في شكلين: الأول : بنوا رأس مال مادي Physical Capital (أشياء ملموسة تستخدم بإنتاج السلع و الخدمات: منزل أفضل و معدات و نظام مائي).

الثاني : حصلوا على المزيد من رأس المال البشري Human Capital (المعرفة و المهارات و المواهب)، فمن خلال التجربة و الخطأ ، تعلموا عن الجزيرة ، تربتها و مناخها ، ما الذي يعمل و ما الذي لا يعمل. كلا النوعين من رأس المال جعل جهدهما أكثر فعالية كما طور إنتاجيتهما.

و بما أن إنتاج الغذاء الذي يحتاجونه للبقاء أصبح يستهلك وقتاً أقل ، أصبح بإمكانهم أن يكرسوا المزيد من الطاقة لإنتاج أشياء أخرى، أو أن يستخدموا وقتهم في الراحة.

إن القيود التي فرضت على الإنتاج في أي وقت، كانت نابعة من الحالة الراهنة للمعرفة التقنية و الموارد المتاحة لهم، و مع مرور الوقت، وسعوا إمكانياتهم و طوروا تقنيات جديدة و راكموا رأس المال، جاعلين عملهم أكثر إنتاجية . لقد عرّفنا سابقاً منحنى إمكانيات إنتاج المجتمع (Production Possibilities Frontier PPF) الذي يبين كل التراكيب الممكنة من الإنتاج في ضوء التكنولوجيا المتوفرة، و في حال كانت كافة الموارد المتاحة موظفة بشكل كامل وفعال . إن النمو الاقتصادي يوسع تلك الحدود و يحرك حدود إمكانيات إنتاج المجتمع إلى اليمين، كما يبين الشكـل (11-1).



الشكل 1.11 النمو الاقتصادي يحول إمكانيات الإنتاج للأعلى و إلى اليمين

1 – 1 الثورة الصناعية (التحول من الزراعة إلى الصناعة) The Industrial Revolution :

قبل الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى، كانت كل مجتمعات العالم زراعية. و رغم انتشار البلدات والمدن، كان الجميع تقريباً يعيشون في المناطق الريفية. و أمضى الناس معظم أوقاتهم في إنتاج الغذاء وغيره من سلع الكفاف الأساسية. بعد ذلك، و بدايةً من انكلترا حوالي عام 1750، أدى التغير التقني و تراكم رأس المال لزيادة الإنتاجية بشكل كبير في اثنين من القطاعات الهامة: الزراعة و النسيج. فقد تطورت أساليب جديدة وأكثر كفاءة في الزراعة. كما أن الاختراعات الجديدة و الآليات الجديدة في إنتاج الغزل

والنسيج كانت تعني أنه يمكن أن تنتج أكثر بموارد أقل. و مثلما جعلت التكنولوجيا الجديدة، و التجهيزات الرأسمالية، وما نجم عن زيادة الإنتاجية بإمكان الشخصين في الجزيرة قضاء الوقت في العمل على مشاريع أخرى و منتجات جديدة، فإن البريطانيين تحولوا من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي. في كلتا الحالتين ، النمو يعني منتجات جديدة، ومزيداً من الإنتاج، وتوسيع نطاق الاختيار، هناك فرق واحد، فقد كان الشخصان في الجزيرة يتحملان أعباء حياتهم الخاصة بشكل كامل. بينما كان أمام الفلاحين و العمال في إنجلترا في القرن الثامن عشر مجموعة أكبر من الخيارات. فقد قاموا بالزراعات الأساسية وأصبح بإمكانهم أن يجعلوا حياتهم أفضل كعمال مدنيين، و قد تحول المجتمع الريفي الزراعي بسرعة كبيرة إلى مجتمع صناعي مدني.

1 – 2 النمو في المجتمع الصناعي

إن عملية النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية مثل الدول المتقدمة هي أكثر تعقيداً لكنها تتبع الخطوات نفسها التي وصفناها لتحقيق النمو في مجتمع زراعي.

في النظر إلى تطور الآلة الحاسبة الالكترونية. قبل عام 1970، الآلات الحاسبة التي كان بإمكانها الجمع و الطرح و الضرب و التقسيم كانت تزن 30 كيلوغرام، و تنجز العمليات الحسابية ببطء و كانت غالية الثمن. اليوم، الآلات الحاسبة الإلكترونية تباع بسعر منخفض أو تأتي مجاناً عند الاشتراك في مجلة. بعضها صغير كفاية بما يتناسب مع ساعة اليد.

خلال السنوات الخمسة و العشرين الماضية، غيَّر النمو في تكنولوجيا الحوسبة الطريقة التي نعيش بها و نمارس الأعمال التجارية. أصبح الوصول إلى شبكة الإنترنت أرخص و أسهل. إن أجهزة الكمبيوتر ذات المعالجات السريعة جداً و الذاكرة الضخمة و القدرة على التخزين تباع بسعر الآلات الحاسبة الإلكترونية الصغيرة قبل 35 عاماً.

التغير التكنولوجي و الابتكار و الإنتاج الرأسمالي (الآلات الحاسبة و أجهزة الكمبيوتر و البرمجيات) أدت إلى زيادة الإنتاجية. فمثلاً صاحب المطعم عندما ينفق أقل على عمليات المحاسبة، فإنه سيخفض أسعاره. و من ثم فإن مشتري الطعام بما وفره من انخفاض تكلفة الطعام قــد يذهــب لمشاهدة فيلم آخر، أو يأخذ عبوة مياه غازية أخرى. و بذلك فإن قطاعات الترفيه أو إنتاج المياه الغازية ستتوسع، وهلم جرّا. هذا هو النمو الاقتصادي.

2- مصادر النمو الاقتصادي Sources Of Economic Growth:

يحدث النمو الاقتصادي عندما يكتسب المجتمع المزيد من الموارد ، أو عندما يكتشف طرقاً لاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر. لتحقيق نمو اقتصادي لزيادة مستويات المعيشة ، يجب أن يتجاوز معدل النمو معدل الزيادة السكانية. و يعرف النمو الاقتصادي عموماً على أنه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP.

وعندما نناقش العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي ، سوف يكون من المفيد التفكير في تابع الإنتاج الكلي Aggregate Production Function. إن تابع إنتاج منشأة فردية هو تمثيل رياضي للعلاقة بين مدخلات الشركة و إنتاجها. الناتج عن تابع الإنتاج الكلي هو الناتج القومي ، أو الناتج المحلي الإجمالي GDP. ببساطة ، الناتج المحلي الإجمالي GDP (الناتج) (Y) ، يتوقف على مقدار العمل (L) و مبلغ رأس المال (K) المتاحة في الاقتصاد (على افتراض أن مساحة الأراضي ثابتة).

إذا كنت تفكر في الناتج المحلي الإجمالي GDP بوصفه تابعاً لكل من العمل و رأس المال، يمكنك أن ترى ما يلي: يمكن للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP أن تتحقق من خلال :

1. زيادة في المعروض من العمل.
2. زيادة في رأس المال المادي أو البشري.
3. زيادة في الإنتاجية (كمية المنتج التي تنتجها كل وحدة من رأس المال أو العمل).

2 - 1 زيادة عرض العمل An Increase In Labor Supply:

فكّر ما الذي يمكن أن يحدث إذا انضم شخص آخر للشخصين السابقين على الجزيرة. ذلك الفرد سوف يشارك في العمل و الإنتاج، ومن ثم فإن الناتج المحلي الإجمالي GDP سوف يزداد. لنفترض أن الشخص الذي لم يكن جزءاً من قوة العمل كان قد بدأ في العمل واستخدام الوقت والطاقة لإنتاج الفخار. الناتج الحقيقي سوف يزداد في هذه الحالة أيضاً. إن زيادة عرض العمل يمكن أن تولّد المزيد من الإنتاج.

إذا كان نصيب الفرد من الناتج يرتفع عند زيادة المعروض من العمالة فهذا أمر آخر. إذا بقي مخزون رأس المال ثابتاً بينما تزيد العمالة ، فإن العمالة الجديدة على الأرجح ستكون أقل إنتاجية من العمالة القديمة. وهذا ما يسمى تناقص الغلة Diminishing Returns ، و هو ما أقلق توماس مالتوس ، و ديفيد ريكاردو ، و خبراء الاقتصاد القدامى الآخرين.

مالتوس و ريكاردو، اللذين عاشا في انكلترا خلال القرن التاسع عشر ، كان اهتمامهما بأن العرض الثابت من الأراضي سيؤدي إلى تناقص الغلة. من خلال الأرض في عرض محدود ، يمكن ضغط حدود إمكانيات الإنتاج PPF فقط بقدر ما يزداد عدد السكان. لزيادة الإنتاج الزراعي، سوف يجبر الناس على زراعة أراضي أقل إنتاجية أو على زراعة أراضي أكثر كثافة (حيوية). وفي كلتا الحالتين ، فإن العوائد قياساً إلى زيادات متتالية في عدد السكان سوف تتناقص. و توقع كل من مالتوس و ريكاردو مستقبلاً مظلماً كلما فاق عدد السكان قدرة الأرض على الإنتاج. ما استبعده كل من الاقتصاديين من حساباتهما كان التغير التكنولوجي والتراكم الرأسمالي. و قد أدت تقنيات زراعية أفضل و جديدة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية كثيراً حيث أن أقل من 3 % من سكان الولايات المتحدة الآن يقدمون ما يكفي من الغذاء لسكان البلد بأكملها .

ويمكن أن يحدث تناقص الغلة أيضاً إذا كان مخزون رأس المال القومي ينمو ببطء أكثر من قوة العمل القومية. إن رأس المال يعزز إنتاجية العمال . فشخص لديه مجرفة يحفر حفرة أكبر من شخص دون مجرفة ، وشخص لديه مجرفة بخارية يتغلب على كليهما. إذا لم ينمُ مخزون المجتمع من الآلات و المعدات و لم تتغير تكنولوجيا الإنتاج ، فإن العمال الإضافيين لن يكونوا منتجين ، و ذلك لأن ليس لديهم آلات للعمل بها.

جدول 11-1 النمو الاقتصادي من زيادة العمل – إنتاج أكثر لكن الغلة تتناقص و إنتاجية العمل أقل				
الفترة	كمية العمل (L) (بالساعات)	مبلغ رأس المال (K) (بالوحدات)	الناتج الإجمالي (Y) (بالوحدات)	قياس إنتاجية العمل Y/L
1	100	100	300	3،0
2	110	100	320	2،9
3	120	100	339	2،8
4	130	100	357	2،7

الجدول 11-1 يوضح كيف أن النمو في قوة العمل ، دون زيادة مقابلة في مخزون رأس المال أو التغير التكنولوجي ، يمكن أن تؤدي إلى نمو الناتج ولكن بإنتاجية منخفضة و بمستوى معيشة أقل. كلما تزايد العمل، يرتفع الإنتاج من 300 وحدة في الفترة 1 إلى 320 في الفترة 2 إلى 339 في الفترة 3، وهكذا في الرابعة، ولكن إنتاجية العمل (الناتج عن كل ساعة عمل) تنخفض. الناتج عن كل ساعة عمل، Y/L، هو مقياس لإنتاجية العمل.

إن الخوف من أنّ العمال الجدد الذين يدخلون سوق العمل سوف يحلون محل العمال الموجودين و يؤدون الى البطالة أصبح فكرة قديمة. طالما أن الاقتصاد و مخزون رأس المال ينموان بشكل سريع و بمقدار كافٍ ، فإن الداخلين الجدد في قوة العمل لا يحلون محل عمال آخرين .

2 – 2 زيادة رأس المال المادي Increases In Physical Capital:

يمكن للزيادة في مخزون رأس المال أيضاً أن تؤدي لزيادة الإنتاج، حتى إذا لم تكن مصحوبة بزيادة في القوة العاملة. و من شأن رأس المال المادي على حد سواء أن يعزز إنتاجية العمل، ويقدم خدمات مباشرة ذات قيمة.

فمن السهل أن نرى كيف يقدم رأس المال خدمات مباشرة. بالأخذ بعين الاعتبار ما حدث في الجزيرة، في السنوات القليلة الأولى ، قاموا ببناء منزل، واستخدموا عديداً من ساعات العمل في ذلك، كان بإمكانها أن تذهب إلى إنتاج أشياء أخرى للاستهلاك المباشر. مع بيت المأوى، كان بإمكان الشخصين قضاء الوقت في أمور أخرى. بالطريقة نفسها، التجهيزات الرأسمالية المنتجة في سنة واحدة يمكن أن تضاف إلى قيمة المنتج على مدى سنوات عديدة. على سبيل المثال، فإننا لا نزال نستمد نفعاً و قيمة من استخدام الجسور والأنفاق المبنية قبل عشرات السنين .

من السهل أن نرى كيف أن رأس المال المستخدم في الإنتاج من شأنه أن يعزز إنتاجية العمل : تمكننا أجهزة الكمبيوتر من القيام بشكل فوري تقريباً بالمهام التي كانت مستحيلة أو قد اتخذت سنوات حتى تتم . ويمكن للطائرة مع طاقم صغير نقل مئات الأشخاص على بعد آلاف الأميال في غضون ساعات قليلة. و قد يدخر جسر فوق نهر في موقع حرج الآلاف من ساعات العمل التي يمكن أن تصرف لنقل المواد و الناس لطريق طويل حوله. إنه بالضبط هذا العائد في شكل خدمات القيمة المستقبلية التي توفر كلاً من الممول العام و الخاص مع الحافز لتكريس الموارد اللازمة للإنتاج الرأسمالي .

الجدول 11-2 يظهر كيف أن زيادة رأس المال دون زيادة مقابلة في العمل قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج . لاحظ عديداً من الأمور حول هذه الأرقام . أولاً ، زيادات رأس المال الإضافية تقيس الإنتاجية ؛ الناتج عن كل ساعة عمل (Y/L) يزيد من 3,0 إلى 3,1 إلى 3,2، و أخيراً إلى 3,3 كما تزيد كمية رأس المال (K). ثانياً، هناك تناقص العائدات على رأس المال. أول زيادة لرأس المال بنسبة 10 وحدات تزيد الإنتاج بمقدار 10 وحدات – من 300 في الفترة 1 إلى 310 في الفترة 2. و مع ذلك ، فإن الزيادة الثانية بـــ 10 وحدات تنتج فقط 9 وحدات من الإنتاج ، و الزيادة الثالثة تنتج فقط 8 وحدات.

من الملاحظ أن رأس المال قد تزايد بشكل أسرع من العمل منذ عام 1960 في جميع الاقتصاديات التي تشهد نمواً اقتصادياً حديثاً. لقد توسع رأس المال بمعدل أسرع من العمل، وهذا يعني أن نسبة رأس المال إلى العمل (K/L) تزيد ، وهذا أيضاً مصدر لزيادة الإنتاجية.

جدول 11-2 النمو الاقتصادي من زيادة رأس المال – إنتاج أكثر لكن تتناقص العوائد لرأس المال ،مقياس إنتاجية العمل أعلى				
الفترة	كمية العمل (L) (بالساعات)	مبلغ رأس المال (K) (بالوحدات)	الناتج الإجمالي (Y) (بالوحدات)	قياس إنتاجية العمل Y/L
1	100	100	300	3,0
2	100	110	310	3,1
3	100	120	319	3,2
4	100	130	327	3,3

2 – 3 زيادة رأس المال البشري Increases In Human Capital:

الاستثمار في رأس المال البشري هو مصدر آخر للنمو الاقتصادي. الناس الذين في صحة جيدة هم أكثر إنتاجية من الناس الذين في حالة صحية سيئة ، والناس من ذوي المهارات هم أكثر إنتاجية من الناس الذين ليس لديهم مهارات.

ويمكن إنتاج رأس المال البشري بطرق كثيرة. يمكن للأفراد الاستثمار في أنفسهم من خلال الذهاب إلى الكلية أو برامج التدريب المهني. يمكن للشركات الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التدريب على العمل . و الحكومة تستثمر أيضا في رأس المال البشري من خلال برامج لتحسين الصحة و توفير التعليم و التدريب المهني.

2 – 4 زيادة الإنتاجية Increases In Productivity:

إن النمو الذي لا يمكن تفسيره من خلال زيادة حجم المدخلات ، يمكن تفسيره فقط من خلال زيادة إنتاجية هذه المدخلات، حيث تقوم كل وحدة من المدخلات بإنتاج كمية أكبر من المخرجات ، إن إنتاجية أحد المدخلات The Productivity Of An Input تتأثر

بعوامل تتضمن التغير التكنولوجي و التطورات الأخرى في المعرفة و اقتصاديات الحجم الكبير (تحقيق وفورات الحجم) .

التغير التكنولوجي Technological Change: كان أحد محفزات الثورة الصناعية هو التطورات التكنولوجية الجديدة . فقد كانت التقنيات الجديدة لصناعة الغزل والنسيج حاسمة ، على سبيل المثال اختراع "المغزل الآلي" "Mule" و "آلة غزل الخيوط المتعددة المغازل" "Spinning Jenny".

إن ازدهار التكنولوجيا العالية التي اجتاحت العالم في مطلع الثمانينيات كان يقودها التطور السريع و نشر تكنولوجيا أشباه النواقل "Semiconductor Technology".

التغير التكنولوجي يؤثر على الإنتاجية في مرحلتين . أولاً، هناك تقدم في المعرفة، أو اختراع Invention. و مع ذلك المعرفة في حد ذاتها لا تفعل شيئاً إلا إذا تم استخدامها. ثانيا عند استخدام المعارف الجديدة لإنتاج منتَج جديد أو لإنتاج منتَج موجود بشكل أكثر كفاءة ، فإن هناك ابتكاراً Innovation.

لا يمكن أن يقاس التغير التكنولوجي مباشرة. قدمت بعض الدراسات بيانات عن "مؤشرات" لمعدل التغير التكنولوجي –على سبيل المثال، عدد براءات الاختراع الجديدة– لكن أياً منها ليس مُرضياً. و ما زلنا نعرف أن التغيرات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين الإنتاجية هي في كل مكان حولنا. تكنولوجيا الكمبيوتر أحدثت ثورة في المكاتب، و البذور المهجنة أدت إلى زيادة إنتاجية الأرض، و الطائرات الأكثر كفاءة و قوة جعلت السفر الجوي روتينياً و غير مكلف.

التطورات الأخرى في المعرفة Other Advances In Knowledge: بالإضافة للاختراع و الابتكار، فإن التحسينات في أنواع أخرى من المعرفة تؤدي أيضاً لتحسين الإنتاجية. أحدها هو ما يمكن أن نسميه "المعرفة الإدارية". فعلى سبيل المثال و بسبب التكلفة العالية جداً لرأس المال خلال بدايات الثمانينيات، فقد تعلمت الشركات إدارة التغير في المخزون الخاصة بها بشكل أفضل. كان الكثيرون قادرين على إبقاء خطوط الإنتاج و خطوط التوزيع تتدفق مع مخزون أقل في قوائم الجرد. والتغير في المخزون هو جزء من

رأس مال الشركة ، و تشذيبها يقلل التكاليف و يزيد الإنتاجية. و هذا مثال على ابتكار وعاء ادخاري لرأس المال ؛ فعديد من الإنجازات التي تعودنا على التفكير بها، أصبحت قابلة للتطبيق مثل إدخال علم تصميم الإنسان الآلي الذييساعد في توفير العمالة . بالإضافة إلى المعرفة الإدارية ، يمكن لتحسين تقنيات إدارة شؤون الموظفين، و الإجراءات المحاسبية، و إدارة البيانات، و ما شابه ذلك أن تجعل الإنتاج أكثر كفاءة، و تخفض التكاليف و تزيد درجة الإنتاجية أيضاً.

اقتصاديات وفورات الحجم Economies Of Scale: و هي الوفورات في التكلفة الناجمة عن الزيادة في حجم الصناعات. و الاقتصاديات التي تصاحب النمو في الحجم قد تنشأ من مجموعة متنوعة من الأسباب. على سبيل المثال، عندما تقوم الشركات العاملة في صناعة متنامية ببناء معامل لها في مواقع جديدة ، فإنها بذلك قد تخفض تكاليف النقل. قد يكون هناك أيضاً بعض اقتصاديات وفورات الحجم المترافقة مع الإنفاق على البحث والتطوير و برامج التدريب أثناء الخدمة.

التأثيرات الأخرى على الإنتاجية Other Influences On Productivity: بالإضافة إلى التغير التكنولوجي، و التحسينات الأخرى في المعرفة، و اقتصاديات الحجم الكبير (تحقيق وفورات الحجم)، هناك قوى أخرى قد تؤثر على الإنتاجية. فالحد من تلوث الهواء والماء، تحول جزء رأس المال والعمل من الإنتاج الذي يمكن قياسه، ومن ثم تقلص من درجة الإنتاجية ، مثل هذه الآثار السلبية هي مشكلة قياس أكثر منها تناقص في الإنتاجية . منظمات حماية البيئة تعمل على تنظيم نوعية الهواء و الماء، لأن الهواء و الماء النقي له قيمة للمجتمع. و الموارد المحولة لإنتاج تلك القيمة لا تهدر. المقياس الكامل للناتج المنتج والذي له قيمة في المجتمع لا بد أن يتضمن نوعية البيئة و الصحة الجيدة.

إن قائمة العوامل التي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية كبيرة. حيث يمكن أن يكون للطقس تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية أيضاً.

3 – النمو الاقتصادي والسياسات العامة

:Economic Growth and Public Policy

إن انخفاض الإنتاجية في السبعينيات في الدول المتقدمة الذي تسبب بالكثير من القلق أدى إلى مناقشة مطولة حول دور الحكومة في حفز النمو الاقتصادي. و كانت هذه المناقشة شائكة في جزء منها من خلال القلق المتزايد في تلك الدول على السياسات المطلوبة لزيادة معدلات النمو، فكان ما يلي:

3 – 1 السياسات العامة المقترحة Suggested Public Policies:

لقد اقترحت استراتيجيات عدة لزيادة معدل النمو في هذه الدول، وبعضها سنت لتصبح قانوناً. و تتضمـــن هذه الاستراتيجيات السياسات الرامية نحو تحسين نوعية التعليم و زيادة معدلات الادخار، و حفز الاستثمار و زيادة البحث و التطوير، و الحد من الضوابط ، و اتباع سياسة صناعية .

1 –السياسات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم **Policies To improve the Quality of Education**: خـــلال الســـبعينيات، تم انتقاد التعليم العام. و تناقصت رواتب المعلمين بحدة من حيث القيمة الحقيقية، في حين أن الحكومات اضطرت إلى تقليص ميزانيات المدارس. و أياً كانت السياسات المتبعة، فإن كل الحكومات في مجال التعليم تعترف بالحاجة إلى بناء مخزون البلاد من رأس المال البشري .

2 –سياسات لزيادة معدل الادخار **Policies To Increase The Saving Rate**: كمية تراكم رأس المال في اقتصاد ما مقيدة في نهاية المطاف بمعدل الادخار فيه. إن المزيد من الادخار في الاقتصاد، يعني المزيد من الأموال المتاحة للاستثمار، و يقول كثير من الناس إن النظام الضريبي و نظام الضمان الاجتماعي موجهة ضد الادخار. و فضل بعض خبراء الاقتصاد والمالية العامة التحول إلى نظام للضرائب على الاستهلاك بدلاً من ضريبة الدخل للحد من العبء الضريبي على الادخار.

3 -**سياسات لحفز الاستثمار Polices To Stimulate Investment**: لزيادة معدل النمو، الادخار يجب أن يستخدم لتمويل استثمارات جديدة ،كما يجب خفض الضرائب بالنسبة للشركات التي تستثمر في التجهيزات الرأسمالية الجديدة.

4 -**السياسات الرامية إلى زيادة البحوث و التطوير Policies to Increase Research and Development**: و يمكن القول: إن المعرفة الجديدة مثل السلعة العامة. على الرغم من أن الدولة لديها نظام براءات الاختراع لحماية المكاسب التي تحققت من البحث و التطوير للمخترعين و المبتكرين ، فإن عديداً من الفوائد تتدفق للمقلدين وغيرهم ، بما في ذلك عامة الشعب . وقد استخدم هذا المنطق لتبرير الدعم العام للإنفاق على البحث و التطوير.

5 -**تخفيض الضوابط الحكومية Reduced Regulations**: يعتقد كثيرون أن الضوابط الحكومية تقف في طريق الصناعة. و يقول منتقدو هذه السياسات إن عديداً من الضوابط تخدم أغراضاً اقتصادية مشروعة، مثل الأنظمة البيئية، إذا تم إدارتها بشكل صحيح. و يمكن للاستخدام الحكيم لقوانين مكافحة الاحتكار ، التي ترمي إلى تعزيز المنافسة ، أن تؤدي لتحسين تخصيص الموارد و تشجيع الاستثمار و الإنتاج.

6 **السياسة الصناعية Industrial Policy**: في السنوات القليلة الماضية ، دعا عدد من خبراء الاقتصاد لزيادة مشاركة الحكومة في تخصيص رأس المال في قطاعات الصناعات التحويلية ، و هي ممارسة معروفة بالسياسة الصناعية . و الذين يؤيدون السياسة الصناعية يستشهدون بحكومات بلدان أخرى تستهدف الصناعات بالدعم الخاص و الاستثمار السريع ، حيث اختارت وزارة التجارة والصناعة اليابانية صناعة السيارات، و قررت توسيع دور صناعة السيارات في الأسواق العالمية. نجحت هذه الاستراتيجية بشكل جيد للغاية ، وقد حققت صناعة السيارات اليابانية نجاحاً ملحوظاً. و يرى منتقدو السياسة الصناعية أن تدخل الحكومة بشكل كبير في تخصيص رأس المال سيكون كارثياً. و ينطوي الاستثمار دائماً على خطر، وأفضل الناس للحكم على مدى تلك المخاطر وملاءمتها هم الذين يقومون بالاستثمارات و الذين يشاركون فعلاً في هذه الصناعة.

3 – 2 سياسة النمو : اقتراح على المدى الطويل Growth policy: A Long-run Proposition:

السياسات المالية و النقدية الرامية إلى مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد يمكن أن تنتج نتائج ملموسة في وقت قصير، و مع ذلك ، فإن آثار السياسات التي ترمي إلى زيادة معدل النمو قد لا تكون لها آثار ملحوظة لعديد من السنوات، فهي بحكم تعريفها تهدف إلى إثراء مسار نمو الاقتصاد على المدى الطويل. على سبيل المثال ، فالسياسة التي نجحت في رفع معدل النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة ، من 2،5 % إلى 3،5 % ،لا بد أن ينظر إليها من قبل الجميع بوصفها نجاحاً هائلاً. و مع ذلك، فإنه سيكون هناك حوالي عشر سنوات قبل أن ترفع مثل هذه السياسة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 %.

في الحقيقة إن سياسات النمو المتطورة يمكن أن تكون مكلفة على المدى القصير، و لا تنتج عنها نتائج ملموسة لفترة طويلة، وهي غالباً تكون مدفوعة في أولويات قوائم السياسيين . لكن لا يتفق الجميع على أن الأولوية القصوى في تطوير الاقتصاد ينبغي أن تكون مواصلة النمو، و سوف نرى السبب لاحقاً.

4 – إيجابيات وسلبيات من النمو The Pros and Cons of Growth:

هناك الذين يعتقدون أن النمو ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لأي مجتمع، وهناك الذين آمنوا أن تكاليف النمو كبيرة للغاية. و فيما يلي عرض لآراء الطرفين:

4 – 1 حجة مؤيدي النمو The Progrowth Argument:

يعتقد دعاة النمو أن النمو هو التقدم. و تستخدم الموارد في ظل اقتصاد السوق لإنتاج ما يريده الناس، و إذا كنت تنتج شيئاً لا يريده الناس ، فعملك ليس من الأعمال التجارية. حتى في اقتصاد التخطيط المركزي ، توجه الموارد لتلبية الاحتياجات والمتطلبات. فإذا كان المجتمع قادراً على إنتاج تلك الأشياء بشكل أكثر كفاءة و بتكلفة أقل ، فكيف يمكن أن يكون ذلك سلبياً ؟

من خلال تطبيق التكنولوجيا الجديدة وأساليب إنتاج أفضل، يتم تحرير الموارد لإنتاج منتجات جديدة. بالنسبة للشخصين على الجزيرة، تراكم رأس المال - منزل، ونظام المياه، وهكذا دواليك- و المعارف المتقدمة كانت ضرورية لتحسين الحياة على جزيرة غير مأهولة سابقاً. في المجتمع الصناعي الحديث، تراكم رأس المال والتكنولوجيا الجديدة يؤديان إلى تحسين نوعية الحياة .

للتفكير في منافع النمو نقوم بمقارنة فترتين، على سبيل المثال، 1950 و 1995. في عام 1995، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر من ضعف ما كان عليه في عام 1950. وهذا يعني أن الدخول قد نمت أسرع بمرتين من الأسعار مما مكننا من شراء ما هو أكثر من ذلك بكثير.

على الرغم من أن الأمور المتاحة في كل من الفترتين ليست بالضبط نفسها ، فقد أعطى النمو لنا المزيد من الخيارات، وليس أقلها النظر إلى وسائل النقل.

في الخمسينيات، نظام الطرق الخارجية (رأس المال الاجتماعي) لم يتم بناؤها، و كذلك التطورات الكبرى بذلت في السفر الجوي، و كان الطيران بين المدينتين ممكن، و لكن أكثر تكلفة و أقل راحة، هل هذه التغييرات تحسن نوعية الحياة ؟ نعم، لأنها تعطينا مزيدا من الحرية. يمكننا السفر مرات أكثر. و قضاء وقت أقل للذهاب لأي وجهة لذلك يمكن قضاء مزيد من الوقت هناك. و الناس قادرون على الوصول إلى أماكن أكثر بمال أقل.

وماذا عن الاستهلاك المعمر، غسالة الصحون، وأفران المايكروويف، ومشغلات الأقراص المدمجة ، حصادة العشب الآلية، و غيرها؟ ألا تحسن نوعية الحياة؟ إذا لم يكن كذلك، لماذا نشتريها؟ ما الذي يجعل غسالة الصحون شيئاً له قيمة؟ إنها تحفظ السلعة الأكثر قيمة، وهي الوقت. كثير من السلع الاستهلاكية المعمرة ليس لها قيمة جوهرية، لأنها لا توفر الارتياح مباشرة ، إنها تحررنا من المهام و الواجبات التي ليست ممتعة (لا أحد يحب غسل الملابس أو الأطباق). و إذا كان هناك منتج يسمح لنا بتنفيذ هذه المهام بسهولة و سرعة ، فإنه يعطينا المزيد من الوقت لأمور أخرى .

التفكير في تحسين نوعية الأشياء التي تحقق إشباع حاجة مباشرة. إن الصوت المنسوخ من آلات التسجيل في الخمسينيات كان قليل الدقة، و الدقة العالية كان يتم تطويرها، فكان جهاز الستريو في المستقبل. و اليوم يمكنك الحصول على مشغل القرص المضغوط لسيارتك، و تعطي صوتاً أفضل بكثير من أفضل الأجهزة التي كانت متاحة في أوائل الخمسينيات، و مجموعة الأشرطة و الأقراص المدمجة المتوفرة هي أمر رائع للغاية.

النمو أيضاً يجعل من الممكن تحسين ظروف من هم أقل حظاً. و المنطق بسيط: عندما يكون هناك الكثير، فالتضحية المطلوبة لمساعدة المحتاجين تكون أقل. مع مستويات الدخل المرتفعة، يمكننا تحمل أفضل التضحيات اللازمة لمساعدة الفقراء. و النمو ينتج أيضاً فرص العمل. وعندما لا يقترن النمو السكاني بنسبة النمو في الناتج وبشكل أكبر من النمو السكاني، فإن البطالة و الفقر يزيدان.

و أولئك في المجتمعات المتقدمة يمكن أن يكونوا راضين عن النمو، أو منتقدين له، و لكن الاقتصاديين في البلدان النامية يفهمون فوائده. عندما يكون 75 % من سكان الدول فقراء، فإن إعادة توزيع الدخول الحالية لا يفعل الكثير. الأمل الوحيد للتحسين على المدى الطويل هو النمو الاقتصادي.

4 – 2 حجة معارضي النمو The Antigrowth Argument:

إن الذين يناقشون ضد النمو الاقتصادي لديهم عموماً أربع نقاط رئيسية هي:

1 –أي مقياس من مقاييس الناتج يقيس فقط قيمة الأشياء التي يمكن تبادلها في السوق . و لا يتم تداول الكثير من الأشياء التي تؤثر على نوعية الحياة في السوق مثل البيئة النظيفة، و هذه الأشياء عموماً تفقد قيمتها عندما يحدث النمو.

2 - ليحدث النمو، فالصناعة يجب أن تجعل المستهلكين يطورون أذواقاً و تفضيلات جديدة، ولذلك ليس لدينا حاجة حقيقية للكثير من الأشياء التي تستهلك الآن . الحاجات يتم خلقها، و المستهلكون أصبحوا موظفين، بدلاً من مدراء في الاقتصاد.

3 –العالم لديه كمية محدودة من الموارد، و النمو السريع يستهلكها بمعدل لا يمكن أن يستمر. لأن الموارد المتاحة تفرض حدود النمو، و ينبغي أن نبدأ الآن في التخطيط للمستقبل ، عندما يصبح النمو مستحيلاً .

4 - النمو يتطلب أن يتم توزيع الدخل بشكل غير عادل .

النمو له آثار سلبية على نوعية الحياة Growth Has Negative Effects On The Quality Of Life: و ربما أغلب التغيرات ذات الدلالة و غير القابلة للقياس التي تؤثر على نوعية الحياة تحدث في المراحل المبكرة من النمو عندما تصبح المجتمعات صناعية. و يتم إنتاج المزيد : تصبح الإنتاجية الزراعية أعلى ، وتتوفر مزيد من السلع المصنعة، و هكذا. و مع ذلك، فإن معظم الناس يزدحمون في المدن ، و حياتهم تغيرت جذرياً.

قبل التصنيع، كان يعيش معظم الناس في العالم الغربي في المدن الصغيرة في البلاد. و كان المعظم فقراء ، و كانوا يعملون لساعات طويلة لإنتاج ما يكفي من الغذاء من أجل البقاء. بعد التصنيع والتحضر في إنكلترا في القرن الثامن عشر ، عمل الرجال و النساء و الأطفال ساعات طويلة في وظائف روتينية في المصانع المزدحمة. و كانوا يتقاضون أجوراً منخفضة، و كان لديهم القليل جدا من السيطرة على حياتهم.

و حتى اليوم ، لا يزال النمو يغير نوعية الحياة بطرق يمكن ملاحظتها و لكن لا تؤخذ في الاعتبار عندما نقوم بحساب معدلات النمو. فعلى سبيل المثال الزراعة أصبحت أكثر إنتاجية في كل عام. و كما ترتفع الإنتاجية، تنخفض أسعار المواد الغذائية ، و تصبح هناك حاجة إلى موارد أقل في القطاع الزراعي. في أوائل السبعينيات، وجدت مزارع عائلية صغيرة في جميع الأنحاء جعلت لقمة العيش مستحيلة تقريباً. و كان الملام هو النمو و التقدم . و التكلفة كانت الانخفاض في نمط الحياة .

هناك عواقب أخرى للنمو و التي لا تحسب في حساب النمو. و لعل الأهم هي الأضرار البيئية. فبينما يتم تغذية المحرك الصناعي، يتم إنتاج النفايات. في كثير من الأحيان، فإن كلاً من التغذية و النفايات تتسبب في أضرار بيئية واسعة النطاق. المثال العملي هو الصناعات الاستخراجية ، فاستخراج المعادن و الفحم والنفط عصف في أجزاء كثيرة من العالم. و الآخر هو الحصاد غير المتحكم فيه، فالنمو الحديث تطلب المنتجات الورقية و

الخشبية ، و مناطق واسعة من غابات الأخشاب في العالم تم إزالتها ولم يتم إعادة زراعتها أبداً.

إن التخلص من النفايات الصناعية لم يكن قد بدأ بمواكبة النمو الصناعي. و من الواضح الآن أن نمو و ازدهار الشركات الكيميائية على مدى عقود كان قد بعث الخطر من خلال إلقاء المواد المسرطنة و منتجات النفايات في التربة و المياه الوطنية. و هذا يتسبب في فقدان المليارات لتنظيفها. و لم تكن تؤخذ هذه التكاليف في الاعتبار عندما يخصص السوق الموارد اللازمة لصناعة الكيماويات المتنامية.

و المشاكل المرتبطة بالنمو هي في كل مكان. حيث لم توجه اليابان خلال السنوات الأولى من نموها الاقتصادي السريع الكثير من الاهتمام بالبيئة. و حدث كثير من النتائج كارثية، و كان أشهر هذه النتائج المروعة العيوب الخلقية في أعقاب إلقاء الزئبق الصناعي في مياه خليج ميناماتا Minamata Bay. بالإضافة لآلاف الحالات من مرض ميناماتا لدى البالغين التي تم توثيقها ، و المئات لقوا حتفهم.

النمو يساعد على خلق احتياجات مصطنعة Growth Encourages The Creation Of Artificial Needs: إن طبيعة التفضيلات نوقشت في مهنة الاقتصاد لسنوات عديدة. و وجهة النظر التقليدية ، التي تقع في قلب اقتصاديات الرفاهية الحديثة ، هو أن التفضيلات القائمة بين المستهلكين و الغرض الاقتصادي هو لخدمة تلك الاحتياجات. وفقاً لمفهوم سيادة المستهلك ، فالناس أحرار في اختياراتهم، و الأشياء التي لا يريدها الناس لن تباع.

أما الرأي المعارض هو أن تلك التفضيلات تتشكل في إطار المنظومة الاقتصادية. لاستمرار النمو ، فالشركات بحاجة إلى مجموعة متواصلة متسعة من المطالب. لضمان نمو الطلب ، فالشركات تقوم بخلقه من خلال إدارة عقولنا، والتلاعب في سلوكنا، من خلال الإعلان و التغليف الفاخر ، وتقنيات التسويق الأخرى التي تقنعنا بشراء الأشياء التي لا توجد لدينا حاجة حقيقية فيها.

النمو يعني سرعة نضوب الكميات المحدودة من الموارد:

في عام 1972، تعاقد نادي روما، و هو مجموعة من "المواطنين المعنيين"، مع مجموعة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) للقيام بدراسة بعنوان حدود النمو. و قدم كتاب التقرير النهائي نتائج المحاكاة الحاسوبية التي تفترض معدلات النمو الحالية للسكان و الغذاء و الإنتاج الصناعي، و استنفاد الموارد. و وفقاً لهذه البيانات ، ففي وقت ما بعد عام 2000 سيتم الوصول لتلك الحدود ، و اقتصاد العالم كله سينهار.

الانهيار يحدث بسبب نضوب الموارد غير المتجددة. مخزون رأس المال الصناعي ينمو إلى المستوى الذي يتطلب مساهمة هائلة من الموارد. في عملية النمو هذه ، فإنه يستنزف جزءاً كبيراً من احتياطيات الموارد المتاحة. و مع ارتفاع أسعار الموارد و نضوب المناجم، فالمزيد و المزيد من رؤوس الأموال يجب أن تستخدم للحصول على الموارد، و ترك الأقل ليتم استثماره في النمو المستقبلي. و أخيراً ، لا يمكن للاستثمار أن يتماشى مع الاستهلاك و القاعدة الصناعية تنهار، آخذة معها الخدمات و النظم الزراعية، و التي أصبحت تعتمد على المدخلات الصناعية (مثل الأسمدة، والمبيدات، ومختبرات المستشفيات، الحواسيب، والطاقة، وخاصة بالنسبة للمكننة). أخيراً ينخفض عدد السكان عندما يكون معدل الوفيات مدفوعاً بسبب نقص الغذاء والخدمات الصحية. وهذه الحجة تشبه واحدة عرضت منذ 200 عام من قبل توماس مالتوس .

في أوائل السبعينيات ، ظن الكثيرون أن تنبؤات نادي روما قد أصبحت صحيحة. و يبدو أن العالم بدأ يعمل في مواجهة حدود إمدادات الطاقة العالمية، حيث أن أسعار منتجات الطاقة ارتفعت، و كان هناك نقص خطير.

في السنوات التالية، تم العثور على احتياطيات جديدة و مصادر جديدة للطاقة و قد تم اكتشافها و تطويرها، و ترشيد استهلاكها كان ناجحاً بشكل كبير. و انخفضت أسعار الطاقة إلى مستويات هي من حيث القيمة الحقيقية نفسها كما كانت قبل صدمات أسعار النفط في السبعينيات.

النمو يتطلب توزيعاً غير عادل للدخل و يعززه Growth Requires an Unfair Income Distribution and Propagates It: أحد أسباب النمو هو التراكم الرأسمالي . يتطلب الاستثمار الرأسمالي مدخرات ، و تأتي معظم المدخرات من الدول الغنية . الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء ، و في الدول النامية معظم الناس فقراء و يحتاجون إلى استخدام كل ما لديهم من دخل من أجل البقاء.

و يقول النقاد أيضاً: إن المستفيدين الحقيقيين من النمو هم الأغنياء. الخيارات المفتوحة للمالكين في المجتمع معززة بشكل كبير ، و لكن الخيارات المفتوحة أمام من لا يملكون لا تزال محدودة للغاية. و إذا كانت منافع النمو تنساب إلى الفقراء ، لماذا نجد اليوم المزيد ممن هم بلا مأوى عما كان قبل 20 عاماً ؟

الخلاصة : لا يوجد إجابة صحيحة

لقد قدمنا الحجج المؤيدة والمعارضة لتحقيق النمو الاقتصادي في عبارات بسيطة. في الحقيقة، حتى أولئك الذين يتخذون مواقف متطرفة في هذه المناقشة يعترفون أنه ليس هناك من جواب صحيح. أن تشير إلى أن كل النمو الاقتصادي سيئ هو خطأ، و أن تشير إلى أن النمو الاقتصادي الذي يجب أن ينمو لم يتم التحقق منه هو خطأ أيضا . و السؤال هو: كيف يمكننا استخلاص منافع النمو ، و في الوقت نفسه التقليل من عواقبه غير المرغوب فيها ؟

يجب على المجتمع اتخاذ بعض الخيارات الصعبة ، و هناك عديد من البدائل. على سبيل المثال، يمكننا أن ننمو بمعدل أسرع إذا أعطينا اهتماماً أقل للأمور البيئية، و لكن كم من الضرر البيئي يجب علينا قبوله للحصول على كم من النمو الاقتصادي ؟ يرى عديد من المحللين أنه يمكننا تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي و حماية البيئة في الوقت نفسه. كما أن هناك مقايضة بين النمو و توزيع الدخل ، فالمزيد من عدم المساواة المالية تؤدي على الأرجح إلى مزيد من الادخار و في نهاية المطاف إلى المزيد من رأس المال و تحقيق نمو أسرع. إن استخدام الضرائب و تحويلات الدخل لإعادة توزيع بعض من فوائد النمو إلى الفقراء على الأرجح تؤدي إلى إبطاء معدل النمو. و مع ذلك، فإنها ليست مسألة "الكل أو لا شيء"؛ فالمجتمع يجب أن يقرر مدى التفاوت المرغوب فيه .

هل يمكننا فعلاً قياس تغيرات الإنتاجية ؟

إنه من السهل نسبياً قياس نمو الإنتاجية حيث يمكن قياس الناتج الزراعي، و اليد العاملة و رأس المال و مدخلات الأرض و هكذا، مع مرور الوقت ، و تحسين أساليب الزراعة و المزارعين يظهر إنتاجاً جديداً و أفضل، و يرتفع الناتج لكل عامل ، و يستمر في الارتفاع. و لكن اليوم لدينا التكنولوجيا الحيوية. فالهندسة الوراثية تجعل من الممكن الآن جعل فول الصويا أعلى في البروتين و أكثر مقاومة للمرض. فالتكنولوجيا قد تحسنت و "الناتج" قد زاد ، و لكن هذه الزيادات لا تظهر في البيانات بسبب المقاييس غير المتطورة للإنتاج. و ثمة مشكلة مماثلة مع وجود أجهزة الحاسوب.. فإذا كنا نقيس نواتج الحاسوب لا من حيث وحدات الإنتاج و لكن من حيث الخدمات الفعلية التي تقدمها للمستخدم، لوجدنا إنجازاً مهماً في تحسين الإنتاجية.

تحتوي معظم أجهزة الحاسوب الجديدة الآن على سواقات الأقراص المضغوطة، و يمكن الوصول بسهولة و الاتصال بالمعلومات الجديدة و المتنامية من خلال شبكة الانترنت، فهي مصدر للمعلومات الوفيرة والرخيصة. و باختصار ، فإن المشكلة هي أن عديداً من المنتجات التي نستخدمها الآن تختلف نوعياً عن المنتجات المماثلة منذ بضع سنوات فقط .

المشاكل أكبر في قطاع الخدمات، حيث من الصعب للغاية قياس الإنتاج، مثل الخدمات المصرفية وتحويل الأموال، خدمات المواصلات، خدمات توفير المعلومات الطبية والقانونية ..الخ . لكن لا يتم حساب الإنتاجية لتوفير العمالة في البيانات الرسميةلهذه الخدمات.

5- النمو الاقتصادي في الدول النامية والانتقالية Economic Growth In The Developing And Transitional Economies :

تركيزنا الأساسي حتى الآن كان على البلدان ذات الاقتصادات الصناعية الحديثة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق لتخصيص الموارد، ولكن ماذا عن المشكلة الاقتصادية التي تواجه بلاد مثل الصومال أو هايتي؟ أيمكن أن نطبق المبادئ الاقتصادية نفسها التي كنا ندرسها في الدول المتقدمة؟

نعم،، يتعامل جميع علماء الاقتصاد مع مشكلة صنع الخيارات تحت ظروف الندرة، ومشكلة إشباع حاجات ورغبات الناس الحقيقية في الصومال وهايتي ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة و ألمانيا واليابان.

إن عالمية الندرة جعلت التحليلات الاقتصادية مناسبة لجميع الدول، بغض النظر عن مستوى الرفاه المادي أو الأيديولوجية السياسية المتبعة.

الأدوات الأساسية للعرض والطلب، والنظريات حول المستهلكين والشركات، والنظريات حول بنية الأسواق كلها تسهم في فهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول العالم النامي . بيد أن هذه الدول غالباً ما تواجه مشاكل اقتصادية مختلفة تماماً عن تلك التي تواجهها البلدان الأكثر ثراء ، و الأكثر تقدماً.

في الدول النامية، قد يقلق الاقتصاديون حول نقص مزمن في الغذاء وانفجار النمو السكاني، وحالات التضخم الجامح والتي تصل أرقامها إلى ثلاثة أضعاف ، وحتى أربعة أضعاف، بينما الدول المتقدمة نادراً ما تواجه مثل هذه المشاكل.

و قد طورت الدول المتقدمة مؤسساتها و أسواقها المالية وقوة البنك المركزي التي من خلالها يمكن للحكومة السيطرة على الاقتصاد الكلي إلى حد ما. بينما حتى التدخل المحدود مستحيل في بعض البلدان النامية.

في الدول المتقدمة، يمكن أن تتغير القوانين الضريبية لتشجيع الادخار ، وتشجيع نوع معين من الاستثمارات، أو لإعادة توزيع الدخل. أما في معظم البلدان النامية، الضرائب على الدخل الشخصي ليست ذات مغزى و السياسات الضريبية غير فعالة.

على الرغم من أن المشاكل الاقتصادية وأدوات السياسة العامة المتاحة للتصدي لها تختلف باختلاف الدول ، لكن الفكر الاقتصادي حول هذه المشاكل يمكن نقله بسهولة من مكان إلى آخر، سنناقش عديداً من المشاكل الاقتصادية المحددة للدول النامية، وذلك في محاولة للاستحواذ على بعض الأفكار التي يمكن أن تقدم التحليل الاقتصادي.

5 – 1 الحياة في الدول النامية: السكان والفقر Life In The Developing Country Population And Poverty:

في عام 2011 وصل عدد سكان العالم إلى 7 مليار نسمة. معظم دول العالم (أكثر من 200 دولة) تنتمي إلى العالم النامي ، يعيش فيها نحو ثلاثة أرباع سكان العالم .

في بداية الستينيات، أمكن تقسيم دول العالم بصعوبة إلى فئات هي :

البلدان المتقدمة وشملت: معظم أوروبا، و أمريكا الشمالية، و اليابان و أستراليا و نيوزيلندا، و البلدان النامية تشمل بقية دول العالم. كثيرا ما يشار إلى الدول النامية على أنها "العالم الثالث" للتمييز بينها وبين الدول الصناعية الغربية (في العالم "الأول") والكتلة الاشتراكية السابقة في دول أوروبا الشرقية (في العالم "الثاني").

في عام 2002 ، لم يقسم العالم بسهولة إلى ثلاثة أجزاء مرتبة، حيث حققت بعض الدول النامية نمواً اقتصادياً سريعاً أقرب إلى الاقتصاديات المتقدمة. مثل الأرجنتين وكوريا الجنوبية، فلا تزال تعد "بلداناً نامية"، و غالبا ما يشار إليها بالبلدان المتوسطة الدخل ، أو البلدان المصنعة حديثاً.

بلدان أخرى، مثل الكثير من دول صحراء جنوب إفريقيا وبعض من جنوب آسيا، قد ركدت وتراجعت حتى الآن وراء بقية دول العالم في النمو الاقتصادي قد استخدمت لوصفها عبارة "العالم الرابع"، وليس من الواضح حتى الآن أين سينتهي مطاف

جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها من الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية.

لقد انخفض الإنتاج بشكل حاد في عديد منها. على سبيل المثال ، بين عامي 1990 و 1997 ، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي 40% في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ، وأكثر من 50% في روسيا و وسط آسيا. و يبين أحد تقديرات 2002 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في روسيا أقل من 2.500 دولار. بعض الجمهوريات الجديدة الآن لديها قواسم مشتركة مع البلدان النامية أكثر منها مع البلدان المتقدمة.

على الرغم من أن بلدان العالم النامي معرضة لتنوع كبير، سواء في مستوى معيشتهم وتجاربهم الخاصة في النمو، واختلافات ملحوظة ومتتابعة تفصلهم عن الدول المتقدمة. فان البلدان المتقدمة لديها مستوى متوسط أعلى من الرفاه المادي (كميات من الغذاء والكساء والمأوى ، وغيرها من السلع التي يستهلكها الشخص العادي).

مقارنات من الدخل القومي الإجمالي كثيرا ما تستخدم كمؤشر لمستوى الرفاه المادي عبر الدول. الناتج القومي الإجمالي (المقوم بالدولار) هو مقياس جديد من دخل البلاد يحسب باستخدام طريقة أكثر دقة لتحويل القوة الشرائية إلى دولارات. انظر الجدول 11-3 حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في اقتصاديات السوق الصناعية يفوق بشكل كبير الناتج القومي الإجمالي في كل من الاقتصاديات النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل.

الخصائص الأخرى للتنمية الاقتصادية وتشمل التحسينات في الخدمات الصحية الأساسية والتعليم . درجة الممارسة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون يمكن أن تكون جزءاً من ماذا يعني أن تكون الدولة متقدمة.

بعض هذه المعايير هي الأسهل للقياس ؛ الجدول 11-3 يعرض بيانات لأنواع مختلفة من الاقتصاديات وفقاً لبعض المؤشرات الأكثر سهولة لقياس التنمية . كما ترون ، فإن اقتصاديات السوق الصناعية تتمتع بمستوى أعلى للمعيشة وفقا لمؤشر التنمية وفق أي كان يتم اختياره.

الجدول 11- 3 مؤشرات التنمية الاقتصادية					
مجموعة الدول	السكان (مليون) 2010	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي(دولار) 2010	الصحة :العمر المتوقع عند الميلاد (سنة) 2009	التعليم: معدل اتمام المرحلة الابتدائية(%من الفئةالعمرية) 2009	النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية 2010
دخل منخفض (مثل الصين، إثيوبيا، هايتي، الهند)	796.261	528	58.4	65.3	%28
الدخل المتوسط الأدنى (مثل غواتيمالا، بولندة، الفلبين، تايلاند)	2465.074	1654	65	88.2	%40
الدخل المتوسط الأعلى (مثل البرازيل، ماليزيا، المكسيك)	2452.168	5886	72.6	97.6	%57
اقتصاديات السوق الصناعية (مثل اليابان، ألمانيا، نيوزيلندة، الولايات المتحدة)	1032.856	40136	79.8	98.4	%77
المصدر: البنك الدولي www.worldbank.org					

يكمن وراء هذه الإحصاءات واقع الحياة الصعبة للغاية التي يواجهها سكان العالم النامي . بالغالبية العظمى، الدخول الضئيلة تؤمن الضروريات الأساسية فقط. معظم الوجبات هي نفسها ، التي تتكون من المواد الغذائية الرئيسية في منطقة الأرز، والقمح، أو الذرة. المأوى بدائي. كثير من الناس يتشاركون في الغرفة نفسها، وعادة مع أرضية ترابية ودون أية مرافق صحية. الغالبية العظمى من السكان يعيشون في المناطق الريفية حيث العمل الزراعي صعب ومستهلك للوقت للغاية . الإنتاجية (إنتاج العامل الواحد) منخفضة بسبب الخطط المنزلية الصغيرة و الأدوات الزراعية المتاحة.

انخفاض الإنتاجية يعني الإنتاج الزراعي للفرد الواحد يكاد لا يكفي لإطعام أسرة مزارع خاصة به، ولا يبقى شيء ليباع للآخرين. أطفال في سن المدرسة قد تلقوا بعض التعليم الرسمي، ولكن ما زالت نسبة الأمية مزمنة للصغار والكبار. وفيات الرضع هي 10 أضعاف ما في الولايات المتحدة. على الرغم من أن حالات العدوى الطفيلية شائعة ومنهكة، لا يوجد سوى طبيب واحد لكل 5000 شخص.

بالإضافة إلى ذلك ، عديد من الدول النامية شاركت في الحروب الأهلية والخارجية .الحياة في الدول النامية هي النضال المستمر ضد ظروف الفقر، واحتمالات التحسن الهائل في مستويات المعيشة بالنسبة لمعظم الناس معتمة. لكن كما هو الحال مع جميع التعميمات ، هناك استثناءات. بعض الدول هي أفضل من غيرها، وبالنظر في أي دولة نجد دائما نخبة تعيش في رفاهية كبيرة.

الفقر و ليس الثراء ،يهيمن على العالم النامي . تشير الدراسات الحديثة إلى أن 40 % من السكان في الدول النامية دخلهم السنوي غير كاف لتوفير التغذية الكافية لهم.

في حين أن الدول المتقدمة لا تمثل سوى 4/1 سكان العالم، تشير التقديرات إلى أنها تستهلك ¾ إنتاج العالم. هذا يترك للبلدان النامية مع حوالي 4/3 سكان العالم، ولكن 1 / 4 دخل العالم فقط . النتيجة البسيطة هي أن معظم سكان كوكبنا فقراء .

6 – التنمية الاقتصادية : المصادر والاستراتيجيات

:Economic Development: Sources and Strategies

فقد حاول خبراء الاقتصاد فهم النمو الاقتصادي والتنمية منذ آدم سميث ودافيد ريكاردو في الثامن عشر والتاسع عشر ، ولكن دراسة اقتصاديات التنمية كما تطبق على الدول النامية لديها تاريخ أقصر بكثير. جلبت النضالات الجيوسياسية التي تلت الحرب العالمية الثانية اهتمام أكبر للدول النامية ومشاكلها الاقتصادية. خلال هذه الفترة ، وفي مجال اقتصاديات التنمية طرح السؤال : لماذا بعض الدول فقيرة و الأخرى غنية ؟ إذا كان الاقتصاديون قد فهموا معوقات النمو الاقتصادي التي تمنع الدول من النمو، والشروط التي من شأنها أن تساعدها على التنمية ، فلماذا لا تفرض استراتيجيات لتحقيق النهوض الاقتصادي.

6– 1 مصادر التنمية الاقتصادية

:The Sources of Economic Development

على الرغم من أن النظرية العامة للتنمية الاقتصادية التي تنطبق على جميع الدول لم ولن تنشأ، فقد اقتُرحت بعض العوامل الأساسية التي تحد من النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة.

وهي تشمل : عدم كفاية تكوين رأس المال ، والنقص في الموارد البشرية وعدم القدرة على تطوير المشاريع ، والافتقار إلى رأس المال الاجتماعي والنفقات العامة ، والقيود التي يفرضها الاعتماد على الدول المتقدمة.

تكوين رأس المال Capital Formation تفسير واحد لتدني مستوى الإنتاج في الدول النامية هو عدم كفاية كميات المدخلات اللازمة. الدول النامية لديها مصدر من الهبات المتنوعة ،فالكونغو على سبيل المثال ، لديه وفرة في الموارد الطبيعية ، في حين أن موارد بنغلاديش فقيرة. تقريبا جميع الدول النامية تعاني من ندرة رأس المال المادي نسبة للموارد الأخرى ، وخاصة العمال. مخزون صغير من رأس المال المادي (المصانع والآلات والمعدات الزراعية، وغيرها من رأس المال المنتج) يحد من إنتاجية العمل ويعيق الإنتاج الوطني. على الرغم من ذلك ذكر النقص في رأس المال كسبب في

انخفاض الإنتاجية لا يفسر الكثير. نحن بحاجة لنعرف لماذا العرض من رأس المال قليل في البلدان النامية .

هناك كثير من التفسيرات، و منها فرضية الحلقة المفرغة للفقر ، تشير إلى أن الأمة الفقيرة يجب أن تستهلك الدخل فقط للحفاظ على مستوى المعيشة المنخفض أصلا. استهلاك معظم الدخل القومي يعني محدودية الادخار وهذا يعني انخفاض مستويات الاستثمار. ودون الاستثمار ، لا ينمو رأس المال ، ويبقى الدخل منخفضاً، وتكتمل الحلقة المفرغة. الفقر أصبح مستديماً.

الصعوبة في نظرية الدائرة المفرغة أنه لا يمكن لأي أمة أن تتطور أبداً. على سبيل المثال ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الياباني في مطلع القرن أقل بكثير من العديد من الدول النامية اليوم . نظرية الدائرة المفرغة لا تعترف بأن كل أمة لديها بعض الفائض يفوق احتياجات الاستهلاك التي هي متاحة للاستثمار. ولكن في كثير من الأحيان يكون هذا الفائض هو الأكثر وضوحا في عادات الاستهلاك الواضحة لأغنى عائلات الأمة ، فالفقر وحده لا يمكن أن يفسر النقص في رأس المال، و ليس على الفقر بالضرورة أن يستمر. مهما تكن أسباب نقص رأس المال ، فمن الواضح أن عدم وجود رأس المال المنتج يمنع من ارتفاع الدخل في أي اقتصاد هذا من ناحية، من ناحية أخرى إن توافر رأس المال شرط لازم، ولكن غير كافٍ للنمو الاقتصادي، و مناظر العالم الثالث مليئة بالمصانع العاطلة والخالية من الاستخدام الصناعي الصحيح، ومن المكونات الأخرى اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي .

الموارد البشرية والقدرة على تنظيم المشاريع الرأسمالية ليست هي العامل الوحيد اللازم لإنتاج المنتجات، فالعمل له القدر نفسه من الأهمية ، بل هو في المقام الأول ، من أجل أن تكون إنتاجية القوة العاملة سليمة .

المرض اليوم هو التهديد الرئيسي للتنمية في كثير من أنحاء العالم ،الصحة والتغذية ضرورية لتنمية القوى العاملة. يمكن اعتبار البرامج في مجال التغذية والصحة استثمارات في رأس المال البشري ، والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، وزيادة دخولهم ، لكن الصحة

ليست القضية الوحيدة . لكي تكون القوة العاملة منتجة يجب أن تكون متعلمة ومدربة . أشكال مألوفة أكثر للاستثمارات في رأس المال البشري :التعليم النظامي ، التدريب أثناء العمل ، محو الأمية ، فضلا عن التدريب المتخصص في إدارة المزارع مثلا والذي يسفر عن عوائد عالية للعامل الفرد والاقتصاد على حد سواء .

نما التعليم ليصبح أكبر فئة من الإنفاق الحكومي في كثير من الدول النامية ، وذلك جزئياً بسبب الاعتقاد أن الموارد البشرية هي العامل الحاسم في تقرير التقدم الاقتصادي، و كما يسعى المستثمرون للحصول على عائد لرأس المال مرتفع وآمن ، كذلك يفعل رأس المال البشري .

آلاف الطلاب من البلدان النامية ، وكثير منهم بدعم من حكوماتها ، يتخرج سنوياً من الكليات والجامعات الغربية المهندسون والأطباء والعلماء والاقتصاديون . بعد التخرج يواجه هؤلاء خياراً صعباً: إما البقاء في الدول الغربية والحصول على راتب عال، أو في العودة إلى ديارهم وقبول وظيفة براتب أقل من ذلك بكثير. كثير منهم يبقى في الغرب. هذا ما يسمى هجرة الأدمغة، إذ يمتص كثيراً من عقول الموهوبين من البلدان النامية.

لا يمكن المضي قدما بالتنمية دون موارد بشرية قادرة على بدء وإدارة النشاط الاقتصادي.

رأس المال الاجتماعي... الكهرباء ، المياه ، الاتصالات ، المواصلات :

في اقتصاد البلدان النامية، على الحكومة التركيز على إيجاد البنية الأساسية من الطرق وتوليد الطاقة الكهربائية، ونظم الري، وغالبا: ما تكون هناك أسباب وجيهة لمثل هذه المشاريع، ويشار إليها برأس المال الاجتماعي، و لا يمكن أن تؤخذ في إطار القطاع الخاص بنجاح للأسباب التالية :

الأول: عديد من هذه المشاريع تعمل مع وفورات الحجم، الأمر الذي يعني أنها يمكن أن تكون فعالة إذا كانت كبيرة جدا. في هذه الحالة، قد تكون أكبر مما يناسب أي شركة خاصة أو مجموعة من الشركات للقيام بها.

الثاني: يمكن لكثير من المشاريع المفيدة اجتماعياً التي لا يمكن القيام بها من قبل القطاع الخاص لأنه لا يوجد ما يكفي من العائدات لجعل مثل هذه المشاريع مربحة. هذا مايسمى (مشكلة Free Rider) الشائعة في اقتصاديات العالم المتقدم . قد يكون تقلص التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بسبب عدم وجود رأسمال اجتماعي .

6- 2 استراتيجيات للتنمية الاقتصادية

: Strategies For Economic Development

كما لا توجد نظرية واحدة تفسر عدم وجود تقدم اقتصادي ، فليس من المرجح أن تنجح استراتيجية التنمية في كل أمة. عديد من استراتيجيات التنمية البديلة قد اقترحت على مدى السنوات الماضية، وكانت الاستراتيجيات مختلفة جداً، و ندرك جميعاً أن الاقتصاد النامي يواجه الاحتمالات الأساسية لصنع الخيارات، بما فيها تلك التي بين الزراعة والصناعة والصادرات والاستعاضة عن الاستيراد ، والتخطيط المركزي والأسواق الحرة.

الزراعة أم الصناعة ؟ (Agriculture or Industry) معظم دول العالم الثالث ، حصلت على الاستقلال السياسي فقط بعد الحرب العالمية الثانية.

التقليد لتعزيز التصنيع هو الحل لمشاكل العالم النامي منذ ذلك الوقت. في ال 5 سنوات الاولى دعت خطط التنمية في الهند لتعزيز الصناعات التحويلية، والحكومة الحالية في أثيوبيا (وهي بلد فقيرة للغاية) لديها نوايا مماثلة.

الصناعة لديها عديد من عوامل الجذب التي تفوق الزراعة: أولا، لأن النقص في رأس المال يعوق النمو الاقتصادي، فإن بناء المصانع خطوة واضحة تجاه زيادة مخزون الأمة من رأس المال. ثانياً، وربما الأكثر أهمية، واحدة من الخصائص الأساسية للاقتصادات المتقدمة هو انتقالها الهيكلي بعيداً عن الزراعة والتوجه نحو التصنيع والخدمات الحديثة. كما يظهر الجدول 11-4 ،تنخفض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا جوهرياً بينما يرتفع نصيب الفرد من الدخل. في المقابل حصة الخدمات تزداد، لا سيما في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية.

الدولة	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي (دولاردولي)	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %
الجدول 11-4 هيكل الإنتاج في اقتصاديات نامية ومتطورة محددة 2010				
تنزانيا	1430	29	24	47
بنغلادش	1810	19	29	53
سوريا	5120	23	31	46
الصين	7640	10	47	43
تايلاند	8190	11	44	45
كولومبيا	9060	7	35	58
البرازيل	11000	6	25	69
كوريا	29010	3	37	60
ألمانيا	37920	1	27	72
الولايات المتحدة	47360	1	20	79
اليابان	34640	1	27	72
المصدر: البنك الدولي www.worldbank.org				

وعديد من الاقتصادات قد طورت الصناعة على حساب الزراعة ، ولكن التصنيع كان إما فاشلاً أو مخيباً للآمال، وهذا يعني أنه لم يحقق الفوائد التي كانت متوقعة. تشير التجربة إلى أنه مجرد محاولة لتكرار بنية الاقتصادات المتقدمة لا يضمن في حد ذاته، أو حتى لا يعزز التنمية الناجحة.

منذ أوائل السبعينيات ، تلقى القطاع الزراعي اهتماما أكثر بكثير.

استراتيجيات التنمية الزراعية كان لها العديد من الفوائد. على الرغم من أن بعض المشاريع الزراعية (مثل بناء السدود وشبكات الري الكبرى) كثيفة رأس المال، لكن الكثير من المشاريع (مثل الخدمات للمساعدة على تعليم أفضل التقنيات الزراعية والأسمدة) هي برامج صغيرة الحجم منخفضة رأس المال و لا تتطلب الاستيراد. مثل هذه البرامج يمكن أن تؤثر على عدد كبير من الأسر، ولأن فوائدها موجهة إلى المناطق الريفية ، فهي الأكثر احتمالا لمساعدة العائلات الأكثر فقرا في البلاد.

الخبرة المكتسبة على مدى العقود الثلاثة الماضية تشير إلى أن بعض التوازن بين هذين المنهجين (الصناعة والزراعة) يؤدي إلى نتائج أفضل، فمن المهم والفعال إيلاء الاهتمام لكلٍ من الصناعة والزراعة. الصينيون أشاروا إلى هذا النهج المزدوج في التنمية بوصفه "المشي على رجلين".

الصادرات أو إحلال الواردات؟ (Exports Or Import Substitution) وكما توسع الدول النامية أنشطتها الصناعية ، فإنها يجب أن تقرر ما هو نوع الإستراتيجية التجارية المتبعة ، عادة أحد البديلين:

إحلال الواردات أو تنمية الصادرات.

1 **إحلال الواردات Import Substitution:** هي إستراتيجية الاستعاضة عن استيراد السلع الصناعية لتطوير الصناعات المحلية التي يمكنها تصنيع البضائع للإحلال محل الواردات. على سبيل المثال، الأسمدة المستوردة ، الاستعاضة عن الاستيراد يدعو الصناعة المحلية لإنتاج بدائل الأسمدة. اكتسبت هذه الإستراتيجية أهمية في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية في الخمسينيات .

في ذلك الوقت كانت معظم صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمعادن والسلع تواجه أسواقاً دولية غير محددة وغير مستقرة. في ظل هذه الظروف ، فإن الدعوة لسياسات إحلال الواردات كانت مفهومة.

الإجراءات الحكومية الخاصة ، بما في ذلك حماية الحصص والرسوم الجمركية و دعم الواردات من الآلات ، كانت توضع لتشجيع الصناعات المحلية. الشركات

المتعددة الجنسيات كانت تدعو أيضا العديد من البلدان لبدء العمليات المحلية. و يعتقد معظم الاقتصاديين أن استراتيجيات إحلال الواردات قد فشلت في كل مكان تقريبا كانوا قد جربوه، مع حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية من خلال التعريفات المرتفعة.

السياسات المصممة لترويج سياسات إحلال الواردات شجعت غالباً نظريات رأس المال المنتج الذي يحدد إنشاء الأعمال و النشاطات الإنتاجية الكمالية . هذه السياسات فرضت ضريبة على القطاعات التي ربما تنافس بنجاح في الأسواق العالمية. مثل صناعة السكر في البيرو ، بسبب تكلفة الأسمدة المرتفعة فقد الإنتاج المحلي قدرته المنافسة في الأسواق الدولية لأن تكاليف إنتاجه قد ارتفعت بشكل اصطناعي . وبديلاً لإحلال الواردات ، تتابع بعض الدول استراتيجيات تنمية الصادرات .

2 **تنمية الصادرات Exports Promotion** : هي ببساطة سياسة تشجيع الصادرات. كاقتصاد سوق صناعي، اليابان هي المثال المضروب للعالم النامي في نجاح الاقتصاد الذي يمكن توفير صادراته. مع نسبة معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي تقريباً 6% كل سنة منذ 1960، ظهرت انجازات اليابان على أنه نشاط يعتمد على المنتجات الصناعية الموجهة باتجاه زبائن أجانب .

دول عديدة في العالم النامي حاولت أن تقلد نجاح اليابان. البداية بحلول 1970، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا و تايوان (التنانين الأربعة الصغيرة بين تنينين كبيرين هما الصين واليابان) كلها بدأت تتابع تنمية صادرات بضائعها المصنعة. اليوم معدلات نموها تجاوزت معدلات اليابان. دول أخرى بما فيها البرازيل و كولومبيا و تركيا لديها أيضاً بعض النجاحات في متابعة السياسة التجارية المنفتحة.

الدعم الحكومي لتنمية الصادرات قد يأخذ في بعض الأحيان شكل الحفاظ على سعر صرف مناسب بما فيه الكفاية ليسمح للصادرات بالتنافس مع منتجات صنعت في الاقتصاديات المتطورة. على سبيل المثال ، يعتقد الكثيرون أن اليابان حافظت على قيمة الين منخفضة خلال السبعينيات.لأن الين الرخيص يعني بضائع يابانية رخيصة في

الولايات المتحدة، مبيعات البضائع اليابانية (خاصة السيارات) ستزداد بشكل كبير جداً. الحكومات أيضاً قدمت المعونات لتصدير الصناعات.

التخطيط المركزي أو السوق ؟ Central Planning Or The Market بوصفه جزءاً من إستراتيجيتها لتحقيق تنمية الاقتصاد، لا بد أن تقرر الدولة كيف ستوجه اقتصادها. تتوضع خياراتها الأساسية بين نظام اقتصاد السوق الموجه و الآخر المخطط مركزياً. في الخمسينيات و خلال الستينيات، استراتيجيات التنمية دعت التخطيط القومي إلى كبح الدعم الواسع . النمو الاقتصادي السريع للاتحاد السوفييتي، الاقتصاد المخطط مركزياً، يقدم مثلاً عن مدى سرعة الدول الزراعية الأقل تقدماً في الانتقال إلى قوة صناعية حديثة، بالإضافة إلى التخلف الذي تعاني منه أسواق السلع الأساسية و الأصول في العالم الثالث، دفعت العديد من الخبراء للاعتقاد أن قوى السوق لا يمكنها أن توجه الاقتصاد بشكل موثوق، ولذلك كان التدخل الحكومي الرئيسي ضروريا. اليوم، التخطيط يأخذ أشكالا كثيرة في الدول النامية. في بعضها، التخطيط المركزي استبدل قوى السوق الرئيسية ، وضوابط أكثر تحدد إداريا المتغيرات الاقتصادية مثل الأسعار والإنتاج ، والعمالة. و في غيرها لا يزيد التخطيط الوطني عن صياغة أهــداف عامة لــ 5 أو10 سنوات بوصفها مخططات لمستقبل البلاد الاقتصادي.

تكمن جاذبية التخطيط الاقتصادي نظريا في قدرته على توجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج، وتنسيق الأنشطة الاقتصادية لتحقيق أهداف قد تختلف عما يراه القطاع الخاص في الاقتصاد.

واقع التخطيط المركزي، أنه من الصعب من الناحية الفنية نظرا لندرة الموارد البشرية والبيئة غير المستقرة في العديد من الدول النامية ، هذا بالنسبة للتخطيط نفسه ناهيك عن أن تنفيذ الخطة يصبح مهمة هائلة.

أدى فشل العديد من جهود التخطيط المركزي إلى تزايد الدعوات لتدخل حكومي أقل ومزيد من الاتجاه نحو السوق في الاقتصادات النامية. وإلغاء الرقابة على الأسعار، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وخفض القيود على الواردات، وهي أمثلة على

الإصلاحات الموجهة نحو السوق التي أوصت بها الوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، باعتبارها الأهداف الرئيسية لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الدولية وإلى إقراض المال للدول التي تواجه مشاكل في تمويل معاملاتها الدولية، كذلك البنك الدولي، الذي يقرض المال للبلد من أجل المشاريع التي تعزز التنمية الاقتصادية.

6- 3 النمو مقابل التنمية : دورة السياسة العامة

:Growth Versus Development: THE POLICY CYCLE

حتى الآن، قد اعتدنا استخدام النمو والتنمية كما لو أنها تعني الشيء نفسه ، ولكن هذا قد لا يكون هو الحال دائما. يمكنك أن تتخيل بسهولة الحالات في أي دولة التي حققت أعلا مستويات من الدخل (النمو) مع فائدة ضئيلة أو معدومة مستحقة لمعظم مواطنيها (التنمية). ومن ثمّ، فإن السؤال هو ما إذا كان النمو الاقتصادي بالضرورة يحقق التنمية الاقتصادية.

في الماضي، كانت معظم استراتيجيات التنمية تهدف إلى زيادة معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل. لا يزال كثير منها، يعتمد على أساس النظرية القائلة بأن منافع النمو الاقتصادي ستكون موزعة لجميع أفراد المجتمع. إذا كانت هذه النظرية صحيحة ، عندئذ النمو ينبغي أن يعزز التنمية.

على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن فوائده تنساب إلى أقلية صغيرة من السكان. هذا ما دفع استراتيجيات التنمية الجديدة أن تتصدى مباشرة لمشاكل الفقر. مثل هذه الاستراتيجيات الجديدة فضلت الزراعة على الصناعة، ودعت إلى إعادة التوزيع المحلي للدخل والثروة (ولا سيما الأراضي)، وشجعت برامج لتلبية الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمسكن .

ثم، خلال الثمانينيات و التسعينيات، تحول التركيز وبدأ البنك الدولي المطالبة ب "التكيف الهيكلي" في البلدان النامية باعتبار ذلك شرطا مسبقا لإرسال مساعدات لهم. برامج التكيف الهيكلي تنطوي على تقليص حجم القطاع العام من خلال الخصخصة

(و/أو) خفض النفقات، وتخفيض العجز في الميزانية إلى حد كبير ، كبح التضخم ، وتشجيع الادخار الخاص والاستثمار في مجال الإصلاح الضريبي. هذه المطالب المؤيدة للسوق كانت محاولة لتحفيز النمو؛ فتراجعت مكانة التوزيع .

الاقتصاديين يتفقون عموما على ستة من المتطلبات الأساسية لنجاح عملية الانتقال من الاشتراكية إلى نظام قائم على أساس السوق: (1) تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomic Stabilization، (2) تحرير الأسعار وتحرير التجارة Deregulation Of Prices And Liberalization Of Trade، (3) خصخصة Privatization الشركات المملوكة للدولة وتنمية القطاع الصناعي الخاص الجديد، (4) إنشاء مؤسسات دعم السوق Market-Supporting Institutions ، مثل قوانين الملكية والعقود ، ونظم المحاسبة ، و غيرها، (5) شبكة الأمان الاجتماعي Social Safety Net للتعامل مع البطالة والفقر، (6) المساعدات الخارجية **External Assistance**.

7 - مسائل في التنمية الاقتصادية Issues in economic development:

كل دولة نامية لديها ثقافة و سياسة و تاريخ اقتصادي، ومن ثمّ تواجه مجموعة فريدة من المشاكل. و من الممكن مناقشة القضايا الاقتصادية المشتركة التي يجب أن تواجهها كل دولة بطريقتها الخاصة. تشمل هذه القضايا النمو السكاني السريع وتزايد أعباء الديون.

7 - 1 النمو السكاني Population Growth:

القلق بشأن النمو السكاني في العالم ليس جديداً . القس توماس مالتوس أعرب عن مخاوفه من زيادة السكان التي لاحظها قبل 200 سنة. مالتوس يعتقد أن عدد السكان ينمو وفق متوالية هندسية ، بمعدل نمو ثابت : ومن ثمّ فإن الحجم المطلق للزيادة في كل عام تصبح أكبر وأكبر و لكن الإمدادات الغذائية تنمو ببطء أكثر بكثير و وفق متوالية عددية بسبب تناقص الإنتاجية الحدية للأرض. هاتين الظاهرتين قادتا مالتوس ليتنبأ بالإفقار المتزايد لشعوب العالم ما لم يمكن إبطاء النمو السكاني.

اتضح أن مخاوف مالتوس في أوروبا و أمريكا بلا أساس. إنه لا يتوقع التغيرات التكنولوجية التي أحدثت ثورة في الإنتاجية الزراعية والانخفاض في نهاية المطاف في معدلات النمو السكاني في أوروبا و أمريكا الشمالية. هل الظروف في العالم النامي الآن

تناسب توقعاته ؟ بعض المراقبين المعاصرين يعتقدون رغم ذلك أن رأي مالتوس صحيح وسوف يزيد سكان الأرض في نهاية المطاف إلى المستوى الذي لن تتمكن فيه موارد العالم من الدعم ، وغيرهم من يقول التغير التكنولوجي والتحولات الديموغرافية سيؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو السكاني مما يتيح المزيد من الزيادات في الرفاه العالمي .

النتائج المترتبة على النمو السكاني السريع The Consequences Of Rapid Population Growth: نحن نعرف أقل بكثير مما قد نتوقع عن العواقب الاقتصادية المترتبة على النمو السكاني السريع. تحذر الحكمة التقليدية من عواقب اقتصادية وخيمة من "الانفجار السكاني" للدول النامية، ولكن هذه التنبؤات صعبة الإثبات مع الأدلة المتاحة. النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الولايات المتحدة، على سبيل المثال كان مترافقاً مع النمو السكاني السريع نسبيا بالمعايير التاريخية. أي تباطؤ النمو السكاني لم يكن ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي الذي حققته العديد من البلدان المصنعة حديثًا .

اليوم، يتزايد السكان بمعدلات تتراوح بين 1.5 ٪ إلى 0.4 ٪ سنويا في جميع أنحاء العالم النامي. لأن معدلات النمو كهذه لم تحدث أبدا قبل القرن العشرين، لا أحد يعلم ما سيكون تأثيرها على مستقبل التنمية الاقتصادية. بيد أن القلق الاقتصادي الأساسي هو أن مثل هذا النمو السكاني السريع قد يحد من الاستثمار ويقيد الزيادة في إنتاجية العمالة والدخل. النمو السكاني السريع يغير التركيبة العمرية للسكان، مما يولد الكثير من الأطفال المعالين بالنسبة إلى عدد العمال البالغين المنتجين.

مثل هذا الوضع قد يقلل معدلات الادخار، ومن ثمّ الاستثمار، فحاجات الاستهلاك الفورية للشباب تأخذ الأولوية على الادخار من أجل المستقبل. حتى لو كانت معدلات الادخار منخفضة ليست نتيجة بالضرورة للنمو السكاني السريع ، فإن القدرة على تحسين رأس المال البشري من خلال مجموعة واسعة من البرامج ، من تغذية الرضع إلى التعليم الثانوي الرسمي ، ستكون محدودة . مثل هذه البرامج غالبا ما تكون من مسؤولية الدولة ، والحكومات الضعيفة أصلا لا يمكن أن تتوقع أن تحسن خدماتها تحت وطأة الضغوط السكانية بسبب الزيادة السريعة في الطلب على جميع أنواع السلع والخدمات العامة. على سبيل المثال ، معدل النمو السكاني لموزامبيق 3.7 ٪ هو واحد من أعلا المعدلات في

العالم. في عام 1998 تجاوز عدد سكانها 1.7 مليون شخص ونحو 3.4 مليون بحلول عام 2003 ، وحوالي 7 ملايين عام 2008.

ومن الصعب تخيل كيف يمكن لموزامبيق في ذلك الوقت القليل، مع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقل من 100 دولار ،أن تكون قادرة على تزويد سكانها برأس المال المادي والبشري اللازم للبقاء ، ناهيك عن تحسين ، مستويات المعيشة المنخفضة أصلا.

أسباب النمو السكاني السريع Causes Of Rapid Population Growth :

يتحدد النمو السكاني من خلال العلاقة بين المواليد والوفيات ، وهذا يعني ، بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات. معدل الزيادة الطبيعية للسكان يعرّف بأنه الفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات. إذا كان معدل المواليد بنسبة 4 ٪ ،مثلا، ومعدل الوفيات 3%، ينمو السكان بمعدل 1 ٪ سنويا.

برامج الصحة العامة وتحسين التغذية على مدى السنوات الـ 30 الماضية أوصلت إلى انخفاض حاد في معدلات الوفيات في الدول النامية . ومع ذلك ، فإن معدلات الخصوبة لم تنخفض بسرعة ، وكانت النتيجة الطبيعية ارتفاع معدلات النمو السكاني . انخفاض النمو السكاني يعتمد إلى حد ما على انخفاض معدلات الولادة ، ولكن المحاولات الرامية إلى خفض معدلات الخصوبة يجب أن تأخذ في الاعتبار كيف تشعر وتتصرف الثقافات المختلفة فيما يتعلق بالخصوبة.

يريد الناس في البلدان النامية الأسر الكبيرة إلى حد كبير ، لأنهم يعتقدون أنهم في حاجة إليها. وقد حاول الخبراء الاقتصاديين في فهم أنماط الخصوبة في البلدان النامية عن طريق التركيز على محددات الطلب على الأطفال. في المجتمعات الزراعية، الأطفال هم مصادر العمل في المزارع، و قد يقدمون مساهمات كبيرة في دخل الأسرة. في المجتمعات المعمرة التي لا تدعم برامج الضمان الاجتماعي، قد يوفر الأطفال أيضا مصدرا للدخل للآباء الذين بلغوا سنا متقدمة لإعالة أنفسهم، ومع ارتفاع قيمة الأطفال معززة بارتفاع معدلات وفيات الرضع، فليس من المستغرب أن الأسر تحاول إنجاب الكثير من الأطفال لضمان وجود عدد كاف ليعيش إلى سن البلوغ. القيم الثقافية و الدينية

تؤثر أيضا على عدد أطفال العائلات المرغوب ، ولكن الحوافز الاقتصادية لتملك عائلات كبيرة هي قوية جداً.

بشكل عام، الدخول المرتفعة تترافق مع انخفاض معدلات الخصوبة، مع الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها تقلل من معدلات النمو السكاني .

النظريات الاقتصادية للنمو السكاني تشير إلى أن قرارات الخصوبة التي تتخذها الأسر الفقيرة لا ينبغي أن ينظر إليها بعدّها غير مضبوطة و غير منظمة. عائلة فردية قد تجد أن وجود الكثير من الأطفال هو إستراتيجية عقلانية من أجل البقاء في ظل الظروف الاقتصادية التي تجد نفسها فيها .

7- 2 أعباء الديون في الدول النامية Developing Country Debt :Burdens

في السبعينيات، قلق خبراء التنمية حول الكثير من الأزمات التي تواجه العالم النامي، ولكن ليس من أزمات الديون. في غضون عقد من الزمن ، تغير هذا جذريا.

الأزمة المالية لدول مثل اليونان وايطاليا ، تصدرت الصفحات الأولى للصحف. ما نبههم على وضع الديون و تأثيره ليس فقط على الدول النامية ، ولكنه يهدد الرفاه الاقتصادي للدول المتقدمة على حد سواء ،ومع تدهور الوضع، خاف الكثيرون من أن الدول المدينة قد تنكر كامل ديونها وتتخلف عن تسديد القروض غير المسددة، وأزمة اليورو أكبر مثال على ذلك .

هذا النوع من الجدل، يؤثر على برنامج الموازنة ، الذي يتطلب مقاييس صارمة مثل تخفيض العملة، و تقليل النفقات الحكومية وزيادة في عوائد الضريبة .

بحلول عام 2003 تطورت هذه الاقتصادات ونمت بخطى سريعة جداً ولكن لا تزال مثقلة بأعباء الدين، بين 2000 و 2003 تراجعت معدلات الفائدة حول العالم إلى حد كبير بالإضافة إلى ذلك التزم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بــ 41.5 بليون دولار لمساعدة بلاده الفقيرة المدينة .

النتيجة كانت أن ديون العالم الثالث أصبحت مشكلة قابلة للإدارة بمعظمها ما عدا دول قليلة مثل غينيا وبيسوا و نيغاراغوا، حيث تجاوز الدين 200% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصطلحات الأساسية

النمو الاقتصادي Economic Growth: هو زيادة في الناتج الإجمالي في الاقتصاد، و يعرفه البعض أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد.

إنتاجية المدخلات Productivity of an Input: هو كمية المخرجات التي تنتجها وحدة من المدخلات.

الاختراع Invention: هو تقدم و تطور في المعرفة.

الابتكار Innovation: هو استخدام معرفة جديدة في إنتاج منتجات جديدة أو إنتاج منتجات قديمة بطرق أكثر فاعلية.

هروب رؤوس الأموال Capital Flight: ميل كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي لمغادرة الدول النامية للبحث على معدلات عالية من العوائد المتوقعة في أي مكان آخر.

هجرة الأدمغة Brain Drain: ميل الناس الموهوبين في الدول النامية ليتعلموا في دولة متقدمة ويبقوا هناك بعد التخرج.

رأس المال الاجتماعي Social Overhead Capital : مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل الطرق وتوليد الطاقة وأنظمة الري.

سياسة إحلال الواردات Import Substitution: إستراتيجية الصناعة التجارية التي تفضل الصناعات المحلية النامية التي يمكنها تصنيع البضائع لتحل محل الواردات.

تشجيع الصادرات Export Promotion : سياسة تجارية صممت لتشجيع الصادرات.

نسبة المواليد Fertility Rate: نسبة المواليد = (عدد المواليد كل سنة/ السكان) %.

نسبة الوفيات Mortality Rate : نسبة الوفيات = (عدد الوفيات كل سنة على السكان) % .

نسبة الزيادة السكانية الطبيعية Natural Rate of Population Increase: الفرق بين نسبة المواليد و نسبة الوفيات، إنها لا تأخذ الهجرة بالحسبان.

جدولة الدين Dept Rescheduling: اتفاق بين البنوك والمقترضين عبر جدول زمني جديد لسداد الديون القائمة ؛ غالباً مع بعض الديون المشطوبة ومع فترات سداد طويلة.

برنامج الموازنة Stabilization Program: اتفاق بين الدولة المقترضة و صندوق النقد الدولي في الدولة التي وفقت في تحسين سياستها الاقتصادية لتؤمن الحوافز من أجل مكاسب صادرات عالية وواردات قليلة.

الاقتصاد الاشتراكي Socialist Economy : اقتصاد فيه معظم رأس المال مملوك للحكومة بدلاً من المواطنين العاديين.

الاقتصاد الرأسمالي Capitalist Economy: اقتصاد فيه معظم رأس المال ملكية خاصة.

الشيوعية Communism: نظام اقتصادي فيه يسيطر الناس على وسائل الإنتاج (الأرض و رأس المال) مباشرة، بدون تدخل الحكومة أو الدولة.

اقتصاد السوق الاجتماعي Market-Socialist Economy: اقتصاد يجمع بين ملكية الحكومة وتخصيص السوق.

أسئلة الفصل الحادي

1 -بالنظر إلى بيانات الجدول التالي، أجب عن الأسئلة.

	العمل L	رأس المال K	الإنتاج Y	إنتاجية العمل
1	5	5	20	
2	6	5	22	
3	7	5	23	

* احسب إنتاجية العمل في السنوات الثلاث.
* هل إنتاجية العمل تزداد أم تنقص؟ و ما السبب؟
* ما هي النظرية التي تفسر اتجاه الإنتاجية الممثلة في الجدول السابق؟

2 -فسر دور الاختراع و الابتكار في خلق النمو الاقتصادي. و ما الفرق بينهما؟

3 -ما هي العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي؟

4 -بالنظر للجدول التالي، أكمل المعلومات الناقصة، هل النتيجة مثل ما كنت تتوقعها؟

الفترة	كمية العمل (ساعة)	كمية رأس المال (وحدة)	كمية الناتج	إنتاجية العمل
1	200	50	600	
2	220	50	640	
3	240	50	678	
4	260	50	714	

5 -أكمل الجدول التالي، و ما هو رأيك في عوائد رأس المال؟

الفترة	كمية العمل (ساعة)	كمية رأس المال (وحدة)	كمية الناتج	إنتاجية العمل
1	50	100	600	
2	50	110	620	
3	50	120	638	
4	50	130	654	

6 -ماذا نعني بسياسة إحلال الواردات و سياسة دعم الصادرات؟

7 -ما المقصود بدول العالم الرابع ؟ وبماذا تتصف ؟

8 -ما هو صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، و البنك الدولي World Bank ، و ما هي أهدافهما؟

9 -إلى ماذا تشير المصطلحات التالية، و اذكر مثالاً عن كل منها.

* دول العالم الأول
* دول العالم الثاني
* دول العالم الثالث
* دول العالم الرابع

10 - ماذا تعني نسبة المواليد و نسبة الوفيات؟ و ماذا يفيدنا حسابها؟

11 قارن بين خصائص الدول النامية والدول المتقدمة من حيث المؤشرات الاقتصادية التالية :

قوة العمل، نسب النمو السكاني، الإنتاجية، توزع الدخل ، الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل الثاني عشر

التجارة العالمية، الميزة النسبية و نظام الحماية

مخطط الفصل:

1 **الفوائض و العجوزات التجارية.**

2 **الأساسيات الاقتصادية للتجارة : الميزات النسبية .**

2-1 الميزة المطلقة مقابل الميزة النسبية.

2-2 شروط التجارة.

2-3 سعر الصرف.

3 **مصادر الميزة النسبية.**

3 1 نظرية هكشر أولين.

3-2 التفسيرات الأخرى للتيارات التجارية الملاحظة.

4 **المعوقات التجارية .**

4 1 التعرفة.

4 2 إعانات التصدير.

4-3 نظام الحصص.

5 **التجارة الحرة أو الحماية.**

5 1 حالة التجارة الحرة .

5 2 حالة الحماية

خلال السنوات الخمسة و الثلاثون الأخيرة أصبحت الصفقات العالمية ذات أهمية متزايدة للاقتصاد العالمي.

إن العولمة (Globalization) أو عولمة الاقتصاد، حصلت في القطاعات الخاصة والعامة وفي أسواق المواد الأولية و السلع النهائية، و في شركات الأعمال والقطاع العائلي .

فالمستهلك في بلد ما قد يشتري سلعاً مصنعة في الخارج، وفي الوقت نفسه تصدر الدولة إلى باقي العالم من إنتاجها المحلي ، كما تتدفق رؤوس الأموال بسرعة هائلة وتعبر الحدود الدولية دون صعوبات من أجل البحث عن عائد أعلى .

في عام 1997 على سبيل المثال تسبب الركود الاقتصادي لبعض الاقتصاديات الأسيوية بما فيها كوريا و تايلاندا في تدفق رؤوس الأموال العالمية إلى الخارج ، وانخفاض حاد في أسعار أسواق الأسهم المالية .

إن الارتباطات المعقدة لاقتصاد أي دولة مع بقية الدول له تأثير عظيم على نظامها الاقتصادي، و هو أحد أسباب مقولة أن:

"جميع الاقتصادات بغض النظر عن حجمها تعتمد إلى حد ما على الاقتصادات الأخرى و تتأثر بالأحداث خارج نطاق حدودها."

1 - الفوائض و العجوزات التجارية Trade Surpluses And Deficits:

عندما تصدر البلاد أكثر مما تستورد تحقق فائضاً تجارياً (Trade Surplus)، و لكن عندما تستورد البلاد أكثر مما تصدر فإنها تحصل على عجز تجاري (Trade Deficit).

قد يثير العجز التجاري الكبير خلافاً سياسياً، حيث تضرب المنافسة الأجنبية الأسواق المحلية بشدة، حين تكون البضائع الأجنبية أقل سعراً تقوم بطرد المنتجين المحليين خارج أسواق العمل، و تُفقد الآلاف من الوظائف، و قد يكون رد الفعل هو الدعوة لحماية الصناعات المحلية، و ذلك من خلال فرض ضرائب وقيود على الاستيراد، و التي من شأنها أن تجعل البضائع الأجنبية متاحة بقلة وغالية الثمن. إن حماية الوظائف ليست حجة جديدة، فمنذ مئات السنين طلبت الصناعات الحماية من الحكومة، وناقشت المجتمعات

محاسن و مساوئ التجارة الحرة و المفتوحة، فمنذ القرن ونصف القرن الماضيين كانت الحجة الرئيسية ضد الحماية هي نظرية الميزة النسبية (The Theory Of Comparative Advantage).

2 -الأساسيات الاقتصادية لتجارة- الميزة النسبية The Economic Basis For Trade- Comparative Advantage:

ربما أفضل نقاش معروف عن قضية التجارة الحرة حدث في البرلمان البريطاني، خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. حيث سيطرت طبقة الأعيان (مالكو الأراضي والعقارات) في ذلك الوقت على البرلمان، و لعدد من السنوات خضعت الصادرات والواردات من الحبوب للتعرفات الجمركية والإعانات المالية وقيود تدعى في مجملها قوانين الذرة (Corn Laws). وقد وُضعت لإعاقة الواردات من الحبوب و تشجيع الصادرات. و كانت قوانين الذرة تهدف للحفاظ على سعر الغذاء عالياً. بالطبع كانت دخول اللوردات تعتمد على أسعار ما كانوا يحصلون عليه مما تنتجه أرضهم. كما أن قوانين الذرة عملت بوضوح لمصلحتهم في الحكم والسيطرة ومع الثورة الصناعية بدأت طبقة الرأسماليين الصناعيين الأغنياء بالظهور، حيث كان قطاع الصناعة يدفع للعمال الحد الأدنى للمعيشة، و اعتمدت أجور المعيشة بشكل كبير على أسعار الغذاء. حافظت التعرفات على استيراد القمح و الإعانات المالية للتصدير على أسعار القمح والغذاء عاليةً لتزيد الأجور المتوجب على الرأسماليين دفعها مقتطعةً من أرباحهم .

استعرت المعركة السياسية لسنوات، لكن بمرور الوقت ضعفت سلطة اللوردات الملاكين في مجلس العموم بشكل ملحوظ. وعندما انتهى النزاع عام (1848) ألغيت قوانين الذرة. و كان ديفد ريكاردو (David Ricardo) رجل الأعمال والاقتصادي وعضو البرلمان وأحد آباء النظرية الحديثة في الاقتصاد إلى جانب الإلغاء، حيث كان عمل ريكاردو الرئيسي، مبادئ الاقتصاد السياسي و نظام الضرائب، (Principles Of Political Economy And Taxation). قد نشر عام (1817) قبل دخوله البرلمان بسنتين .

وفي نظرية ريكاردو للميزة النسبية الذي استخدمه للمناقشة ضد قوانين الذرة ادّعى فيها أن التجارة تمكن البلدان من التخصص في إنتاج المنتجات التي ينتجونها بشكل أفضل طبقاً للنظرية .

التجارة الحرة والتخصص سيفيدان الشركاء التجاريين (الأجور الحقيقية سترتفع) حتى لأولئك الذين يمكن أن يكونوا منتجين أقل كفاءة ، هذه الحجة الأساسية تبقى في قلب نقاش التجارة الحرة حتى اليوم .

التخصص والتجارة (حالة شخصين):

أسهل الطرق لفهم نظرية الميزة النسبية تكون بفحص مجتمع بسيط من شخصين .

افترض أن هشام و سمير حوصرا على جزيرة مقفرة. لديهما فقط مهمتين لينجزاها كل أسبوع، هما جمع الطعام للأكل وقطع الأخشاب لبناء منزل. فإذا استطاع هشام قطع خشب أكثر من سمير في اليوم، واستطاع سمير جمع الكثير من الفاكهة ، فإن التخصص سيكون مفيداً بشكل واضح لهما .

لكن بفرض أن سمير بطيء و كسول و هشام أفضل في كلا المهمتين ، فإن فكرة ريكاردو لا زالت هي دفعهم للتخصص، حيث بالتخصص يستطيعون الإنتاج بالإجمال أكثر مما يستطيعون فعله إذا قسموا العمل فيما بينهم بالتساوي .

1-2 الميزة المطلقة مقابل الميزة النسبية : Absolute Advantage Versus Comparative Advantage:

يتمتع بلد ما بميزة مطلقة (Absolute Advantage) أكثر من بلد آخر في إنتاج منتج معين إذا كان يستخدم للإنتاج مصادر أقل مما يستخدمه البلد الآخر عند قيامه بالعمل نفسه.

بفرض أن البلد (A) والبلد (B) ينتجان القمح، لكن مناخ البلد A مناسب جداً للقمح ومن ثمّ إنتاجه يكون أكبر. فالبلد A سينتج من القمح أكثر مما ينتجه البلد B في الهكتار

الواحد ، كما أن البلد A سيستخدم القليل من العمل في إنماء القمح وإحضاره للسوق . إذاً البلد A يتمتع بميزة مطلقة على البلد B في إنتاج القمح .

ويتمتع بلد بميزة نسبية (Comparative Advantage) في إنتاج المنتج إذا أمكنه إنتاج المنتج في مدة و تكلفة أقل بالنسبة للمنتجات الأخرى .

بفرض أن البلد (C) والبلد (D) كلاهما ينتج القمح و الذرة، وكان البلد C يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلٌ من القمح والذرة، لأن مناخ البلد C أفضل من مناخ البلد D ، و هو بحاجة لمواد أولية أقل لإنتاج الكمية المطلوبة من القمح والذرة .

الآن البلد C والبلد D عليهما الاختيار بين زراعة الأرض بالقمح أو الذرة. لكي ينتج أي بلد الكثير من الذرة يجب أن يحول الأرض من إنتاج القمح، و لكي ينتج أي بلد الكثير من القمح يجب أن يحول الأرض من إنتاج الذرة .

إن تكلفة القمح في أي من البلدين يمكن أن تقاس بوحدات من الذرة، وتكلفة الذرة يمكن أن تقاس بوحدات من القمح، لنفرض أنه في البلد C الوحدة من القمح له تكلفة فرصة بديلة /2/ وحدة من الذرة. لذا لإنتاج وحدة إضافية من القمح فإن البلد C يجب أن يتخلى عن /2/ وحدة من الذرة ، في الوقت نفسه إنتاج وحدة من القمح في البلد D يتطلب التضحية بـــــ وحدة واحدة فقط من الذرة .

فعلى الرغم من أن البلد C يمتلك ميزة مطلقة في إنتاج كلا المنتجين، البلد D يتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح لأن تكلفة الفرصة البديلة من إنتاج القمح منخفضة في البلد D . تحت هذه الظروف ادعى ريكاردو بأن البلد D يستطيع أن يربح من التجارة إذا تخصص بإنتاج القمح .

المكاسب من الميزة المطلقة المتبادلة Gains From Mutual Absolute Advantage:

لتوضيح منطق ريكاردو بكثير من التفصيل افترض أن البلدين A و B، كل منهما لديه كمية ثابتة من الأرض، و لا يقومان بالتبادل التجاري مع بقية دول العالم، حيث يوجد فقط نوعان من البضاعة هما القمح من أجل إنتاج الخبز، و القطن من أجل إنتاج الملابس، هذا

النوع من البلدين و من البضاعتين العالميتين غير موجودين ولكن يمكن تعميم نتائجهم على العديد من البلدان والعديد من البضائع .

وللمتابعة يجب أن نقوم ببعض الفرضيات حول أولويات الناس الذين يعيشون في البلد A و أولويات الناس الذين يعيشون في البلد B . بفرض أن الناس في كلا البلدين يمتلكون تفضيلات متشابهة من حيث الطعام واللباس أي أن المواطنين من كلا البلدين يستخدمون كلاً من القمح والقطن و تفضيلاتهم من الطعام واللباس هي نفسها، لذا كلا البلدين يستهلك كميات متساوية من القمح والقطن .

الجدول رقم 12-1 محصول كل هكتار من القمح والقطن في البلدين A و B

	A	B
قمح	2 وحدة	6 وحدة
قطن	6 بالات	2 بالة

أخيراً، نفترض بأن كل بلد لديه (100) هكتار من الأرض للزراعة حيث محاصيل الأرض معطاة في الجدول (12-1)، إذ إن B يستطيع إنتاج القمح أكثر بثلاث أضعاف مما يستطيع أن ينتجه A في الهكتار الواحد. و يستطيع A إنتاج القطن أكثر بثلاث أضعاف عما يستطيع B أن ينتجه في القطعة نفسها. إذاً يمتلك B ميزة مطلقة في إنتاج القمح و B له ميزة مطلقة في إنتاج القطن.

في حالات مشـــابهة لهذه الحالة نقـــول بأن البلدين لهمـــا مزايـــا مطلقة متبادلة Mutual Absolute Advantage.

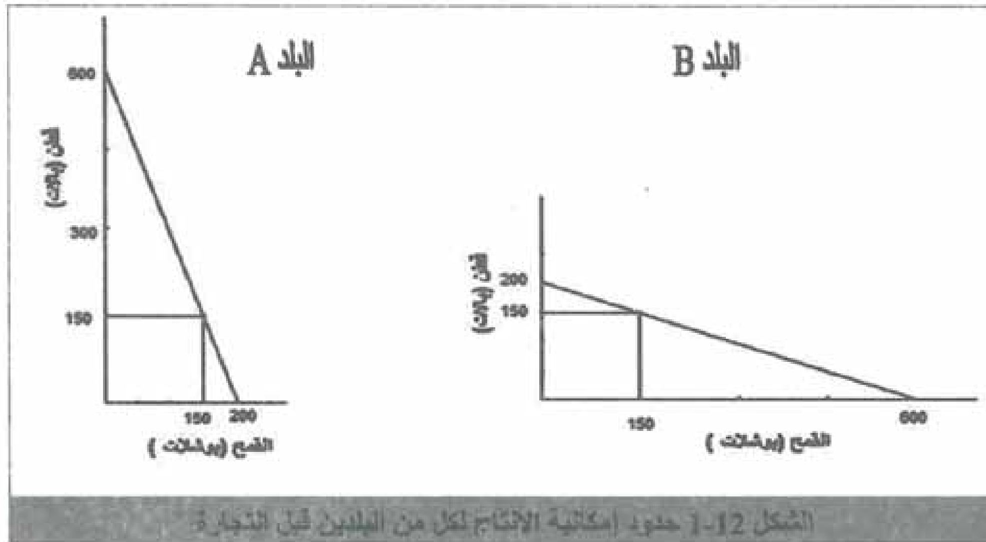
إذا لم يكن هناك تجارة وكل بلد قسّم أرضه ليحصل على وحدات متساوية من إنتاج القمح والقطن فإن كل بلد ينتج (150) وحدة من القمح و (150) بالة من القطن .

حيث B يخصص (75) هكتار للقطن و(25) هكتار للقمح، بينما A يقوم بالعكس، لاحظ الجدول (12-2).

الجدول رقم (12-2) الإنتاج الإجمالي من القمح أو القطن على فرض عدم وجود تجارة ، الميزة المطلقة المتبادلة و 100 هكتار متوفرة .

	A	B
القمح	75 ×2 وحدة / الهكتار 150 وحدة	25 × 6 وحدة / الهكتار 150 وحدة
القطن	25 × 6 بالة / الهكتار 150 بالة	75 ×2 بالة / الهكتار 150 بالة

نستطيع أن ننظم المعلومات نفسها بالشكل التخطيطي وفق إمكانية الإنتاج لكل بلد. و في الشكل رقم (12-1) الذي يعرض موقع البلدين قبل التجارة، حيث كل بلد مقيد بمصادره الخاصة ومعدل إنتاجيته.



الشكل 12-1 حدود إمكانية الإنتاج لكل من البلدين قبل التجارة

إذا خصصت A كل أراضيها لزراعة القطن ستنتج 600 بالة من القطن (100 هكتار × 6 بالة/ الهكتار) دون أن تنتج قمحاً، وإذا وضعت كل أراضيها لزراعة القمح، ستنتج 200 وحدة من القمح (100 هكتار × 2 وحدة / الهكتار) ولا تنتج قطناً، والعكس صحيح بالنسبة لـــ B .

إن حدود إمكانية الإنتاج (Production Posibility) لبلد تمثل كل المجموعات من البضائع التي يمكن أن تنتج آخذين بعين الاعتبار مصادر البلد ووضعها التقني.

كل بلد يجب أن يلتقط نقطة على طول منحنى إمكانية إنتاجه الخاص لأن كل بلد يمتلك ميزة مطلقة في إنتاج أحد المنتجات إذ إن التخصص والتجارة ستفيد كليهما.

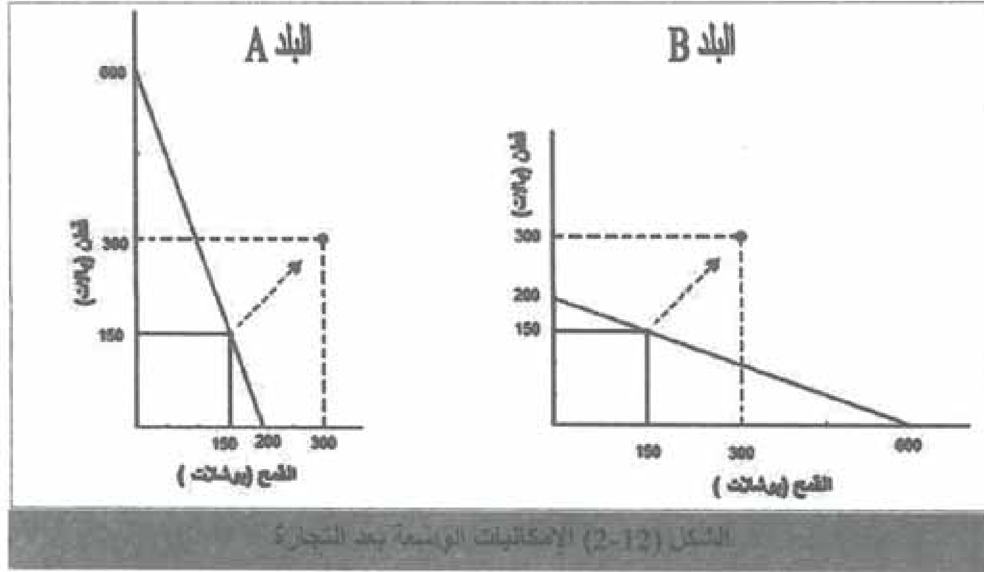
إن البلد A يجب أن ينتج القطن، و B يجب أن ينتج القمح ، فإذا قام B بتحويل الأرض كلها لإنتاج القمح فسيجني 600 وحدة قمحاً، وقام A بتحويل كل الأرض لإنتاج القطن فسيجني 600 بالة من القطن .

وإن الاتفاق على التبادل التجاري بـــ 300 وحدة من القمح مقابل 300 بالة من القطن سيؤدي إلى مضاعفة استهلاك القمح والقطن في كلا البلدين، ولنتذكر أنه قبل التبادل التجاري كان كلٌ من البلدين ينتج 150 وحدة من القمح و 150 بالة من القطن. لكن بعد التبادل التجاري سيمتلك كل بلد 300 وحدة و 300 بالة للاستهلاك.

الإنتاج النهائي وأرقام التجارة موجودة في الجدول(12-3) والشكل (12-2).

الجدول رقم (12-3) إنتاج واستهلاك القمح والقطن بعد التخصص

	الاستهلاك		الإنتاج		
	A	B	A	B	
قمح	300 وحدة	300 وحدة	صفر هكتار صفر وحدة قمح	10هكتار×6 وحدة /هكتار= 600 وحدة	قمح
قطن	300 وحدة	300 وحدة	100هكتار×6بالة/هكتار = 600 بالة	صفر هكتار صفر بالة قطن	قطن



الشكل (12-2) الإمكانيات الوهمية بعد التجارة

إن التجارة تمكّن كلا البلدين من التحرك خلف قيود مصادرها الخاصة ومعدل إنتاجيتها. كما أن مزايا التخصص والتجارة تبدو واضحة عندما يكون بلد واحد متفوقاً تكنولوجياً في إنتاج منتج، وبلد آخر يكون متفوقاً في إنتاج منتج آخر، مع ذلك دعنا نتّجه إلى الحالة التي يكون فيها إحدى البلدين يمتلك ميزة نسبية في إنتاج كلتا السلعتين .

المكاسب من المزايا النسبية

:Gains From Comparative Advantage

الجدول (12-4) يحتوي على أرقام مختلفة لمحصول أرض كل من البلد A و البلد B، الآن B لديه ميزة مطلقة في إنتاج كل من القمح والقطن، حيث مع كل هكتار من الأرض تجني أكثر بــــ 6 مرات قمحاً وأكثر بمرتين قطناً من الهكتار نفسه في A . ريكاردو يعدّ أن التخصص والتجارة ما زال لهما فوائد متبادلة .

الجدول رقم (12-4) إنتاج كل هكتار من القمح والقطن في A و B		
	A	B
قمح	1 وحدة	6 وحدات
قطن	3 بالات	6 بالات

مرة ثانية تدل التفضيلات على استهلاك وحدات متساوية من القطن والقمح في كلا البلدين، فمن دون التجارة، A ستقسم المئة هكتار المتوافرة لديها بالتساوي (50:50) بين المحصولين، والنتيجة ستكون 300 بالة من القطن و 300 وحدة من القمح .

و A سوف تقسم أرضها بنسبة (75:25) ويبين الجدول رقم (12-5) بأن الإنتاج النهائي في A سيكون (75) بالة من القطن (75) وحدة من القمح. لنتذكر أننا افترضنا بأنه في كل بلد الناس يستهلكون كميات متساوية من القمح والقطن. مرة ثانية قبل أن تحدث أي تجارة كل بلد يكون مقيداً بمنحنى إمكانية إنتاجه المحلي .

الجدول رقم (12-5) الإنتاج الكلي من القمح والقطن على افتراض أنه لا توجد تجارة، و هناك 100 هكتار متوافرة		
	A	B
قمح	75 هكتاراً × 1 وحدة /هكتار 75 وحدة	50 هكتاراً × 6 وحدة / هكتار 300 وحدة
قطن	25 هكتاراً × 3 بالات / هكتار 75 بالة	50 هكتاراً × 6 بالات / هكتار 300 بالة

تخيل أننا في اجتماع لـــممثلين تجاريين من كلا البلدين. وبوصفه مستشاراً خاصاً ، طلب ريكاردو الإظهار بأن التجارة تستطيع أن تفيد كلا البلدين حيث قسّم بياناته إلى ثلاث مراحل، والتي يمكنك تتبعها في الجدول رقم (12-6).

ففي المرحلة الأولى: A تحول كل أراضيها إلى إنتاج القطن، فسوف تحصل على 300 بالة قطن دون أن تحصل على قمح ، و B لا تستطيع التخصص التام بإنتاج القمح لأنها تحتاج إلى 300 بالة من القطن ولن تكون قادرة على الحصول على قطن كفاية من A ، هذا لأننا افترضنا بأن كل بلد يحتاج إلى كميات متساوية للاستهلاك من القطن والقمح .

في المرحلة الثانية: B تحول (25) هكتاراً من زراعة القطن إلى القمح. الآن B لديها (25) هكتاراً من القطن تنتج (150) بالة (75) هكتاراً من القمح تنتج (450) وحدة.

أخيراً تجارة البلدين: نفترض أن B تورّد (100) وحدة من القمح إلى A على أنه بديل /مقابل (200) بالة من القطن . بعد التجارة، B يصبح لديها (350) بالة من القطن و (350) وحدة من القمح .

و A يصبح لديها (100) وحدة من القمح و (100) بالة من القطن، إذاً كلا البلدين الآن أفضل مما كان عليه قبل التجارة حسب الجدول (12-5) وكلاهما تحرك إلى ما بعد حدود إمكانية إنتاجيتهما الخاصة .

الجدول (12-6) المكاسب من التجارة عندما تملك إحدى الدولتين ميزة مطلقة مضاعفة					
المرحلة الأولى			المرحلة الثانية		
	B	A		B	A
قمح	50هكتاراً×6 وحدة للهكتار= 300 وحدة	0 هكتار 0 وحدة قمح	قمح	75هكتاراً×6 وحدة للهكتار= 450 وحدة	0 هكتار 0 وحدة قمح
قطن	50 هكتاراً×6 بالات للهكتار = 300 بالة	100هكتار×3 بالات للهكتار = 300 بالة	قطن	25 هكتاراً×6 بالات للهكتار = 150 بالة	100هكتار×3 بالات للهكتار = 300 بالة

المرحلة الثالثة		
	B	A
100 وحدة (تجارة) ----------→		
قمح	350 وحدة	100 وحدة
200 بالة (تجارة) ←----------		
قطن	350 بالة	100بالة

لماذا تعمل خطة ريكاردو ؟

لفهم لماذا خطة ريكاردو تعمل دعنا نعود إلى تعريف الميزة النسبية . إذ إن التكلفة الحقيقية لإنتاج القطن تكون بالقمح الذي يجب التضحية به لإنتاج القطن . عندما نفكر بالتكاليف بهذه الطريقة نجد أنه أقل كلفة أن ننتج القطن في A من إنتاجه في B، حتى لو أن الهكتار من الأرض أنتج الكثير من القطن في B. أمعن النظر في كلفة 3 بالات من القطن في البلدين في شروط تكلفة الفرصة البديلة ، حيث الـــ (3) بالات من القطن في

B تكلف (3) وحدات من القمح، و(3) بالات من القطن في A تكلف فقط (1) وحدة من القمح لأن (3) بالات أنتجت من قبل هكتاراً واحداً من الأرض في A.
إذاً للحصول على (3) بالات في A يجب تحويل هكتار واحد من الأرض من إنتاج القمح إلى إنتاج القطن ، لأن الهكتار من الأرض ينتج وحدة من القمح ، و خسارة هكتار لصالح القطن يدل على خسارة وحدة واحد من القمح .

إذ إن A لديها ميزة نسبية في إنتاج الطن لأن تكلفة الفرصة البديلة من ناحية القمح فيها أقل منها في B وهذا موضح بالجدول (12-7)، وبالمقابل B لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح حيث الوحدة من القمح في B تكلف وحدة من القطن، والوحدة من القمح في A تكلف (3) وحدات من القطن .

عندما تتخصص البلدان في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية سيزداد ناتجهما المشترك ويخصصا مصادرهما بشكل كفؤ أكثر .

الجدول (12-7) المزايا النسبية تعني تكلفة فرصة بديلة أقل

تكلفة الفرصة البديلة للقمح			تكلفة الفرصة البديلة للقطن		
	كمية القطن المضحى بها	كمية القمح المكتسبة		كمية القمح المضحى بها	كمية القطن المكتسبة
الدولة B	1	1	الدولة B	3	3
الدولة A	3	1	الدولة A	1	3
الدولة B لديها مزايا نسبية في إنتاج القمح			الدولة A لديها مزايا نسبية في إنتاج القطن		

2 2 شروط التجارة Terms of Trade:

من الممكن أن يقترح ريكاردو عدد من الخيارات للشركاء التجاريين. إن الخيار الذي قمنا بشرحه مفيد لكلا الشركاء بشروط النسبة المئوية نفسها حيث تعمل A بشكل أفضل بعض الشيء. ويمكن أن يكون لـــ B فوائد أكثر في معاملات أخرى.

إن النسبة التي عندها يستطيع البلد أن يتبادل منتجاته المحلية مع المنتجات المستوردة تسمى الشروط التجارية، حيث تعتمد الشروط التجارية على كيفية توزيع المكاسب من التجارة بين الشركاء التجاريين .وفي الحالة المقيدة، إن الشروط التجارية المتفق عليها هي 1 وحدة من القمح مقابل 2 بالة من القطن، وبهذه الشروط التجارية فإن B تربح، بحيث يمكنها الحصول على 2 بالة من القطن مقابل 1 وحدة من القمح، أما إذا حولت أرضها الخاصة من القمح إلى القطن ستحصل عندها على بالة واحدة من القطن. بالشروط التجارية نفسها A تربح إذ إنها تستطيع الحصول على 1 وحدة من القمح مقابل 2 بالة من القطن، و إن اتجاهها لتحويل أرضها الخاصة سيجبرها على التخلي عن 3 بالات من القطن مقابل وحدة من القمح. لكن إذا تغيرت الشروط التجارية إلى 3 بالات من القطن مقابل وحدة من القمح، عندها تستفيد B فقط وستذهب مكاسب هذه التجارة إلى B في حين إن هذه الشروط لا تفيد A على الإطلاق، لأن تكلفة الفرصة البديلة من إنتاج القمح محلياً تكون التكلفة التجارية نفسها، أي وحدة من القمح تكلف 3 بالات من القطن . وإذا سلكت الشروط التجارية طريق آخر مثل 1 بالة من القطن مقابل كل وحدة من القمح فإن A ستستفيد فقط، و B لا تكسب شيئاً لأنها لا تستطيع أن تستبدل القطن بالقمح عند تلك النسبة. للحصول على وحدة من القمح المحلي بأية طريقة فإن على A أن تتخلى عن 3 بالات من القطن، و واحد من أحد الشروط التجارية سيجعل القمح أقل تكلفة بالنسبة لـــ A . لذا كلا الطرفين يجب أن يمتلك شيئاً ما ليكسب التجارة القائمة . في هذه الحالة تستطيع مشاهدة كل من A و B تكسب عندما توضع الشروط التجارية بين /1:1/ و /1:3/ قطن بالنسبة للقمح.

2 – 3 أسعار الصرف Exchange Rates:

الأمثلة التي استخدمناها تظهر إلى حدّ ما بأن التجارة تستطيع تحقيق مكاسب لكلا الطرفين، لكن لم نناقش بعد كيف تحدث التجارة حالياً. عندما تكــون التجــارة حرة (لا يوجد عوائق من قبل الحكومة) فإن النماذج التجارية و التيارات التجارية تنتج من القرارات المستقلة من آلاف المستوردين والمصدرين وملايين العائلات والشركات الخاصة. حيث تقرر العائلات الخاصة فيما إذا كانت ستشتري سيارة تويوتا أو سيارة شام، والشركات الخاصة تقرر فيما إذا كانت ستشتري الأدوات المصنوعة محلياً أو الآلات المصنوعة في الصين. إن تبادل العملات يجب أن يحصل قبل أن يكون باستطاعة مواطن إحدى البلدان شراء منتج مصنوع أو مباع من قبل شخص ما في بلد آخر.

إن المواطن الذي يشتري سيارة تويوتا من تاجر في دمشق ، يدفع بالليرة السورية، لكن العمال اليابانيون الذين يصنعون السيارة يتقاضون رواتبهم بالين. في مكان ما يجب أن يحصل تبادل للعملات ما بين مشتري السيارة ومنتجها. و من المحتمل أن يأخذ الموزع الإقليمي المدفوعات ويحولها إلى الين قبل إعادة الإيرادات إلى اليابان. أنا في الواقع يجب أن أشتري عملة أجنبية لشراء منتج أجنبي. إذ إن سعر سيارة التويوتا للمواطن في سورية بالليرة تعتمد على كل من سعر السيارة محددةً بالين وسعر الليرة بالين .

فلو كان سعر الدولار 50 ليرة سورية، و في رحلة للولايات المتحدة وجدت زجاجة عطر في السوق سعرها 20 دولار، كيف تستطيع أن تقرر فيما إذا كنت تريد شراءها ؟ أنت تعرف ما تستطيع الليرة السورية شراؤه. لذا يجب أن تحول السعر إلى الليرة وفق ما يلي كل ليرة سعرها 50/1 دولاراً لذا الــ 20 دولاراً ستكلف 20 × 50 = 1000 ليرة.

إن جاذبية السلع الأجنبية للمشترين المحليين وجاذبية البضائع المحلية بالنسبة للمشترين الأجانب تتوقف جزئياً على سعر الصرف، أي بالنسبة التي عندها تتبادل عملتان تجارياً. إذا انخفض سعر صرف الدولار إلى 45 ليرة، فإن الزجاجة من العطر نفسها ستكلف 900 ليرة.

لفهم أنماط التجارة التي تنتج من أعمال مئات الآلاف من المشترين والبائعين المستقلين (الشركات والعائلات) يجب أن نفهم القليل عن العوامل التي تحدد أسعار الصرف ، إذ إن تحديد سعر الصرف معقد جداً .

و هنا نستطيع أن نعرض شيئين:

أولاً: من أجل أي بلدين من البلدان يوجد مدى من أسعار الصرف يمكن أن تقود بشكل أوتوماتيكي كلا البلدين لإدرك المكاسب من التخصص والميزة النسبية .

ثانياً: ضمن ذلك المدى، أسعار الصرف ستحدد أي بلد يكسب أكثر من التجارة . باختصار أسعار الصرف تقرر شروط التبادل التجاري .

التجارة وأسعار الصرف في اقتصاد بلدين و سلعتين:

أولاً نفرض نموذجاً بسيطاً مكوناً من بلدين ينتجان سلعتين، فمثلا نفترض أن كلاً من A و B تنتجان منتجين فقط، الخشب الخام و الفولاذ، والجدول رقم (12-8) يعطي الأسعار الحالية لكلا المنتجين كما يراها المشترون الحاليون، ففي البلد B الخشب مسعر بـــ3 P_B لكل قدم، والفولاذ مسعر بـــ 4 P_B لكل متر. وفي البلد A يكلف الخشب 1 P_A لكل قدم، والفولاذ يكلف 2 P_A لكل متر .

(بفرض عملة الدولة A هي P_A، و عملة الدولة B هي P_B).

الجدول رقم (12-8) الأسعار المحلية للخشب (قدم) والفولاذ (متر) في A و B

	B		A	
الخشب	3	P_B	1	P_A
الفولاذ	4	P_B	2	P_A

بفرض أن المشترين من كلا البلدين عندهم خيار الشراء في أوطانهم أو الاستيراد لتلبية حاجاتهم . فإن الخيارات التي يختارونها تعتمد على أسعار الصرف.

وفي الوقت الحاضر سنتجاهل تكاليف النقل بين البلدين ، ونفترض بأن منتجات البلدين من النوعية المتساوية .

نبدأ بالفرضية التالية: سعر صرف $/1/ P_A = /1/ P_B$.

فمن وجهة نظر المشترين في البلد A الفولاذ و الخشب المنتج في B غير تنافسي عند سعر الصرف هذا ، حيث الــ P_A يشتري قدم من الخشب داخل A، لكن إذا حولته إلى P_B سيشتري فقط ثلث قدم من الخشب في الدولة B، وسعر خشب B بالنسبة إلى المواطن في A يكون بــ3 P_A، وبشكل مشابه 2 P_A تشتري متر من الفولاذ في A لكن 2 P_A تشتري نصف متر من الفولاذ في B . وسعر الفولاذ المنتج في B بالنسبة للمواطن في A يساوي 4 P_A ، أي ضعفي سعر المنتج المحلي من الفولاذ.

عند سعر الصرف هذا، يجد مواطنو B بأن إنتاج A من الخشب والفولاذ كلاهما أقل كلفة من الخشب والحديد المنتج في B . حيث يكلف الخشب في بلد المنشأ (B) $/3/P_B$ ، ولكن $/3/B_P$ تشتري $/3/P_A$، والذي يشتري أكثر بثلاث أضعاف من الخشب في A .

وبشكل مشابه ، الفولاذ يكلف $/4/ P_B$ في الوطن ولكن $/4/ P_B$ تشتري $/4/ P_A$ والتي تشتري أكثر بــضعفين من الفولاذ المصنوع في A .

عند معدل سعر صرف $/1/ P_A = /1/ P_B$ ، B ستستورد الخشب والفولاذ و A لن تستورد شيئاً.

الآن بفرض أن معدل سعر الصرف هو $/1/ P_B = /0،25/ P_A$ ، هذا يعني أن P_A واحد يشتري $/4/ P_B$. وعند معدل سعر الصرف هذا، يشتري مواطنو B الخشب والفولاذ من وطنهم و A تستورد كلا المنتجين من B .

عند سعر الصرف هذا يجب أن يدفع مواطنو A، P_A واحد مقابل كل قدم من الخشب المحلي، لكن الكمية نفسها من الخشب يمكن أن يحصل عليها مواطنو B بما يساوي 4/3 P_A (لأن 1 P_B يكلف ربع P_A، و 3 P_B يمكن شراؤها بــ 4/3 P_A)

وبشكل مشابه فإن الفولاذ الذي يكلف 2 P_A لكل متر في A، يكلف مواطن A نصف المبلغ في B، لأن 2 P_A تشتري 8 P_B الذي يشتري 2 متر من الفولاذ في B . وفي الوقت نفسها مواطنو B لن يهتموا بالاستيراد لأن كلا البضاعتين زهيدة الثمن عند الشراء من المنتج المحلي، في هذه الحالة الدولة A تستورد كلا البضاعتين و B لا تستورد شيئاً.

حتى الآن نستطيع أن نرى بأنه عند سعر الصرف /1/ P_A = /1/ P_B و /1/ P_A = /4/ P_B نحصل على تدفق تجاري في اتجاه واحد فقط. دعنا الآن نحاول عند سعر الصرف /1/ P_A = /2/ P_B أو /1/ P_B = /0،5/ P_A .

أولاً : المواطنون في B سيشترون الخشب في A، حيث الخشب في B يكلف /3/ P_B لكل قدم، لكن /3/ P_B تشتري /1،5/ P_A، والذي يكفي لشراء/1،5/ قدم من خشب A . المشترون في A سيجدون خشب B غالي جداً لكن B ستستورد الخشب من A . لكن على أية حال عند سعر الصرف هذا لن يكون هناك فرق بين الفولاذ في A والفولاذ في B ، بالنسبة لكل من المشترين في البلدين . وهكذا من المحتمل ألّا تكون هناك تجارة بالفولاذ .

ماذا يحدث إذا تغير سعر الصرف بحيث يصبح /1/ P_A يشتري /2،1/ P_B ؟ بينما يكون خشب A ما يزال رخيصاً لكل من مواطني A و B ، فإن الفولاذ في B يبدو جيداً بالنسبة للمشترين من الدولة A (يبدأ بالظهور بحالة جيدة للمشترين من مواطني A) .

إن الفولاذ المنتج في A يكلف /2/ P_A للمتر، ولكن /2/ P_A تشتري /4،2/ P_B الذي يشتري أكثر من متر من الفولاذ في B . عندما /1/ P_A يشتري أكثر من /2/ P_B فإن التجارة تبدأ بالتدفق في كلا الاتجاهين، حيث تستورد B الخشب و A تستورد الفولاذ، إذا تفحصنا الجدول (12–9) بعناية سنرى أن التجارة تتدفق في كلا الاتجاهين طالما أن سعر الصرف يستقر بين /1/ P_A = /2/ P_B و /1/ P_A = /3/ P_B، أي إذا كان سعر P_B بين /0،33/ P_A و /0،5/ P_A .

الجدول (12-9) التيارات التجارية محددة بأسعار الصرف		
سعر الصرف	سعر P_B	النتيجة
P_B 1 = P_A 1	P_B 1	B تستورد الخشب والفولاذ .
P_B 2 = P_A 1	P_B 0،5	B تستورد الخشب .
P_B 2.1 = P_A 1	P_B 48،0	B تستورد الخشب . A تستورد الفولاذ .
P_B 2.9 = P_A 1	P_B 34،0	B تستورد الخشب. A تستورد الفولاذ .
P_B 3 = P_A 1	P_B 33،0	A تستورد الفولاذ .
P_B 4 = P_A 1	P_B 25،0	Aتستورد الخشب والفولاذ .

أسعار الصرف والميزة النسبية :

إذا قاد مؤشر تبادل العملات الأجنبية أسعار الصرف لأي مكان بين (2،3) P_B لكل P_A فإن البلدين سوف تعدل بشكل أوتوماتيكي والميزة النسبية سوف تدرك .عند أسعار الصرف هذه يبدأ المشترون في A بشراء كل فولاذهم من B. ومن ثمّ صناعة الفولاذ في A ستجد نفسها في مأزق حيث ستغلق المصانع وسيبدأ العمال السعي بكل قواهم من أجل طلب الحماية عن طريق التعرفة الجمركية ضد الفولاذ المنتج في B ، لكن وفي الوقت نفسه، فإن صناعة الخشب في A ستكون جيدة. و يتوسع قطاع إنتاج الخشب بسبب قوة طلب التصدير من B. إذ إن الموارد بما فيها رأس المال والعمال تنجذب باهتمام إلى إنتاج الخشب. والعكس يحدث في B حيث صناعة الخشب تعاني من الانخفاض في طلب التصدير، ومن تحول المواطنين إلى المستوردات الرخيصة القادمة من A. و تتجه شركات الخشب في B إلى الحكومة و تطلبت الحماية من خشب A الرخيص .بالمقابل فإن منتجي الفولاذ في B سعداء، ليس فقط لأنهم يزودون الطلب المحلي بنسبة (100%) بل لأنهم يبيعون للمشترين من A. إذ إن صناعة الفولاذ تتوسع وصناعة الخشب تتقلص، والموارد متضمنةً العمل تتجه إلى الفولاذ.

مع سيناريو التوسع والانكماش دعنا ننظر ثانيةً بتعقل إلى تعريفنا الأصلي للميزة النسبية، فإذا فرضنا أن الأسعار تعكس استخدام عنصر الانتاج، والعناصر يمكن أن تتحول من قطاع إلى قطاع تستطيع أن تحسب تكلفة الفرصة البديلة من الفولاذ أو الخشب لكلا البلدين .

ففي A إنتاج متر واحد من الفولاذ يستهلك من الموارد ضعفي ما يستهلك من إنتاج قدم من الخشب ، على افتراض أن الموارد يمكن أن تتحول. وتكلفة الفرصة البديلة لمتر واحد من الفولاذ هي (2) قدم من الخشب في B، المتر من الفولاذ يستخدم مصادركلفتها /4/ P_B، بينما الوحدة من الخشب تكلف /3/ P_B. لإنتاج متر من الفولاذ هذا يعني التضحية فقط بأربع أو ثلاث أو (واحد أو ثلث) قدم من الخشب. لأن تكلفة الفرصة البديلة لمتر من الفولاذ (من ناحية الخشب) أقل في B. إذاً نقول: إن B يمتلك ميزة نسبية في إنتاج الفولاذ .

بالمقابل تعد تكلفة الفرصة البديلة من الخشب في البلدين. حيث إنتاج الخشب في A يتطلب التضحية بنصف متر من الفولاذ لكل قدم من الخشب. إنتاج متر من الفولاذ يستخدم ما قيمته /2/ P_A من المصادر، بينما إنتاج قدم من الخشب يتطلب فقط ما قيمته /1/ P_A من المصادر. على الرغم من ذلك كل قدم من الخشب المنتج في B يتطلب التضحية بثلاثة أمتار مربعة من الفولاذ ، لأن تكلفة الفرصة البديلة من الخشب منخفضة في A ، إذاً A تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الخشب.
إذا توقفت أسعار الصرف في المدى الصحيح ، فإن السوق الحرة ستوجه كل بلد لتحريك المصادر إلى تلك القطاعات الذي يتمتع فيها بميزة نسبية ، إذاً فقط ستكون المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية تنافسية في السوق العالمية.

3 –مصادر الميزة النسبية

: The Sourses Of Comparative Advantages

التخصص والتجارة يمكن أن يكونا مفيدين لجميع الشركاء التجاريين، وحتى لأولئك الذين يمكن أن يكونوا منتجين غير كفوئين بشكل محسوس ومطلق .

فإذا كانت الأسواق تنافسية وكانت أسواق العملات الأجنبية مرتبطة بالسلع و الخدمات المتبادلة فإن البلدان ستتخصص في إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها فوائد تنافسية .
حتى الآن لم نقل شيئاً حول مصادر الميزة النسبية، و ما الذي يقرر إذا كان البلد يمتلك ميزة نسبية في الصناعة الثقيلة أو في الزراعة ؟ وماذا يوضح تدفق التجارة الفعلية الملاحظة حول العالم ؟
إن النظريات المختلفة والعمل التجريبي على التجارة الدولية قد وفرت بعض الإجابات. حيث ينظر معظم الاقتصاديين إلى تحليل الموجودات من عناصر الإنتاج، أي كمية ونوعية العمل و الأرض والمصادر الطبيعية كمصادر مهمة للميزة النسبية، ويبدو تحليل الموجودات من عناصر الإنتاج موضحاً لجزء أساسي من أنماط التجارة العالمية.

3 – 1 نظرية هيكشر – أولين (Heckscher - Ohlin) :

هيكشر و أولين هما اقتصاديان سويديان كتبا في النصف الأول من القرن العشرين. حيث توسعا بشرح نظرية ريكاردو للميزة النسبية. حيث تربط نظرية هيكشر– أولين بين الميزة النسبية والموجودات من عناصر الإنتاج .
من المفترض أن يكون ممكناً أن تنتج المنتجات باستخدام مدخلات الإنتاج بنسب مختلفة، وتلك المدخلات تكون متنقلة بين القطاعات في كل اقتصاد ، لكن تلك العوامل لا تكون متنقلة بين الاقتصاديات حسب هذه النظرية . تمتلك البلاد ميزة نسبية في إنتاج منتج إذا منحت تلك البلاد نسبياً وبسهولة المدخلات التي تستخدمها بشكل مركز في إنتاج تلك المنتجات .
هذه الفكرة بسيطة. فالبلاد مع كثير من الأرض الخصبة والجيدة من المحتمل أن تمتلك ميزة نسبية في الزراعة. في حين أن البلاد مع كميات كبيرة من رأس المال المتراكم يمكن أن يكون لديها ميزة نسبية في الصناعة الثقيلة ، وكذلك البلاد مع كثير من رأس المال البشري من المحتمل أن يكون لها ميزة نسبية في السلع ذات القيمة التقنية العالية .
بعد دراسة شاملة ، استنتج إدوارد ليمر من جامعة (UCLA) تلك القائمة القصيرة، حيث فسر جزءاً كبيراً من أنماط التجارة العالمية والمصادر الطبيعية ورأس مال المعرفة ورأس

المال الطبيعي والأرض و اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة . كما أن اعتقادات – ليمر – توضح الكميات الكبيرة من التغير في شبكة الصادرات عبر البلدان .

3 – 2 التفسيرات الأخرى للتيارات التجارية الملاحظة:

إنّ الميزة النسبية ليست السبب الوحيد للتجارة بين البلدان، فهي لا توضح لماذا تصدّر وتستورد عديد من البلدان الأنواع نفسها من البضائع. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تصدّر وتستورد السيارات تماماً مثل الصناعات ضمن بلد معين تُمّيزُ منتجاتها لتسيطر على الأسواق المحلية ولترضي التنوع الواسع في الأذواق الموجودة على نطاق العالم أيضاً. فعلى سبيل المثال صناعة السيارات اليابانية بدأت بإنتاج السيارات الصغيرة الكفوءة قبل أن يقوم صنّاع السيارات الأمريكيون بذلك، و للقيام بذلك طوّروا الخبرة في ابتكار منتجات جذبت وكرّست الولاء للعلامة التجارية المعتبرة. فسيارات (BMW) صنّعت فقط في ألمانيا وسيارات فولفو صنّعت في السويد لكن لهم زبائن في بلدان كثيرة أيضاً. تماماً كما أن تنوّع الإنتاج يكون استجابة طبيعية لخيارات متنوعة ضمن البلد وهو أيضاً استجابة طبيعية للتفضيلات المتنوعة عبر الاقتصاديات، وهذه الفكرة غير متناقضة مع نظرية الميزة النسبية .

فإذا طوّر اليابانيون المهارات والمعرفة التي تعطيهم تميزاً في إنتاج سيارات وقود كفوءة فإن تلك المعرفة تمكّن من التفكير بالنوع الخاص جداً من رأس المال غير المتوفر حالياً للمنتجين الآخرين، فشركة فولفو استثمرت في شكل من رأس المال المعنوي ندعوه الشهرة، تلك الشهرة الجيدة التي يمكن أن تأتي من تأسيس سمعة من أجل الأمان والنوعية عبر السنين تكون مصدراً مهماً للميزة النسبية التي تحافظ على مبيعات الفولفو في الأسواق العالمية .

بعض الاقتصاديين يميّزون بين الأرباح المكتسبة من الميزة النسبية وتلك المكتسبة من الميزة الطبيعية النسبية .

التفسير الآخر للتجارة الدولية هو أن اقتصاديات الحجم يمكن أن تكون متوفرة عندما يكون الإنتاج من أجل الأسواق العالمية، وغير متوفرة عندما يكون الإنتاج من أجل الأسواق المحلية الأكثر تحديداً. لكن لأن الدليل يشير إلى أنّ اقتصاديات الحجم لا تكون مستنفذة عند حجم صغير نسبياً في معظم الصناعات، ويبدو أنّه من غير المحتمل أن يشكل ذلك تفسيراً صحيحاً لأنماط التجارة العالمية.

4 -العوائق التجارية (التعرفات الجمركية وإعانات التصدير و نظام الحصص) :Trade Barriers(Tariffs Export Subsidies and Quotas)

وتدعى أيضاً بعقبات التجارة، وتأخذ أشكالاً عديدة، ولعل الأشكال الثلاثة الأكثر شيوعاً هي: التعرفات الجمركية (Tariffs) و إعانات التصدير (Export Subsidies) ونظام الحصص (Quotas)، يمكن أن تشكل حواجز حماية لبعض القطاعات الاقتصادية من المنافسة الأجنبية .

4 – 1 التعرفة الجمركية Tariff:

هي ضريبة على الواردات ويوجد مواد معينة محمية لها تعرفات عالية جداً. فعلى سبيل المثال إذا أرادت الدولة حماية صناعة زيت الزيتون المحلية ، فإنها تفرض معدل تعرفة مرتفعة .

4 – 2 إعانات التصدير Export Subsidies:

هي مدفوعات الحكومة إلى الشركات الوطنية لتشجيعها على التصدير ويمكن أن تعمل كعائق للتجارة. وأحد بنود قوانين الذرة التي أثارت تفكير ريكاردو كانت إعانات التصدير التي كانت تدفع أوتوماتيكياً إلى المزارعين من قبل الحكومة البريطانية عندما تنخفض أسعار القمح إلى مستوى محدّد، إذ إن خدمة الإعانة المالية هي للحفاظ على الإنتاج الوطني عالي السعر، ولكن هذه الخدمة أغرقت السوق العالمية بالحبوب المدعومة والرخيصة، وقد أُخرج المزارعون الأجانب الذين لم يتلقوا إعانات مالية من السوق العالمية بسبب الأسعار المنخفضة بشكل مفتعل (مقصود). وتبقى الإعانات الزراعية جزءاً من المظهر الطبيعي للتجارة العالمية اليوم. حيث تستمر العديد من الدول، وخاصة

الأوربية، في استرضاء مزارعيها من خلال إعانات كبيرة لتصدير المنتجات الزراعية. وتمتلك السلطة السياسية واللوبي الزراعي في عديد من البلدان تأثيراً مهماً على مفاوضات التجارة الدولية الأخيرة التي استهدفت تخفيض العوائق التجارية ذات العلاقة المباشرة بالإعانات المالية للتخلص منها .

ويحدث الإغراق (Dumping) عندما تبيع الشركة أو الصناعة الإنتاج في السوق العالمية بسعر أقل من تكلفة الإنتاج. وقد وجّه الاتهام بصفة خاصة ضد بعض الصناعات اليابانية بما فيها السيارات والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية ورقاقات الحواسب. وتقوم الشركة بالإغراق عندما تريد السيطرة على السوق العالمية، حيث تنجح بطرد كل المنافسة بعد انخفاض أسعار سلع الإغراق ، ويمكن للشركة لاحقا أن تستغل موقعها برفع أسعار منتجاتها .

4 – 3 نظام الحصص Quotas:

هو الذي يحدد كمية الاستيراد، و ممكن أن يكون نظام الحصص إلزامياً أو طوعياً كما يمكن أن يكون مشرّعاً أو بالتفاوض مع الحكومات الأجنبية، و قامت الولايات المتحدة بالتقيد الطوعي، الذي تم بالتفاوض مع الحكومة اليابانية عام 1981، حيث وافقت اليابان على خفض تصدير سياراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (7،7%) أي من المستوى (1،82) مليون وحدة في عام 1980 إلى (1،68) مليون وحدة عام 1985. وقد قرر الرئيس الأمريكي ريغان عدم الطلب من اليابان الاستمرار في قيودها، لذا قفزت واردات السيارات إلى (2،3) مليون وحدة تقريباً أي بنسبة 20% من السوق الأمريكية.

الاتفاقية الدولية للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT): هي اتفاقية وقعت من قبل الولايات المتحدة و / 22/ دولة أخرى عام 1947 للترويج من أجل تحرير التجارة الأجنبية .

التكامل الاقتصادي : يحصل التكامل الاقتصادي بين اثنين أو أكثر من الأمم المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة. ففي عام 1991 بدأ الاتحاد الأوربي بتشكيل أضخم منطقة تجارية حرة في العالم وبدأت عملية التكامل الاقتصادي في كانون الأول عندما وقّع الأعضاء الأصليون الاثني عشر معاهدة ماسترخت مثل (البرتغال. ألمانيا. اسبانيا. نيوزيلندا. إيرلندا. الدانمارك. لوكسمبورغ. فرنسا. إيطاليا . المملكة المتحدة. هولندا و بلجيكا).

دعت اتفاقية ماسترخت إلى إنهاء سيطرة الحدود، و إلى اعتماد عملة مشتركة، وإنهاء جميع التعريفات الجمركية، وتنسيق السياسات المالية والتجارية، وفي عام 1995 أصبحت كلاً من النمسا و فلندا و السويد أعضاءً في الاتحاد الأوربي، كما يدعى الآن ليصبح عدد أعضائه /15/ بلد ، وفي كانون الثاني من عام 1993 سقطت جميع التعريفات والحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء، وأغلقت نقاط التفتيش الحدودية في مطلع عام 1995. وأصبح بإمكان المواطنين الآن السفر بين دول الأعضاء دون جوازات سفر. إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست جزءاً من الاتحاد الأوربي، ومع ذلك فإن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة ريغان، وكندا تحت رئاسة مولوني رئيس الوزراء، قد وقعتا اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الكندية عام 1988 ، والتي أزالت جميع العوائق التجارية بما فيها التعريفات الجمركية ونظام الحصص بين البلدين في العام نفسه ، وخلال الأيام الأخيرة لإدارة بوش وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك و كندا اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (نافتا) . حيث اتفقت البلدان الثلاثة على تأسيس منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وتتضمن هذه المنطقة /360/ مليون مواطن، والناتج الإجمالي أعلى من /7/ تريليون دولار، وهذا أكبر بكثير من الناتج الإجمالي للاتحاد الأوربي، هذا وقد أزالت الاتفاقية جميع التعريفات لفترة من الزمن تتراوح بين (10 و 15) سنة، كما أزالت القيود على معظم الاستثمارات.

<u>5- التجارة الحرة أو الحماية Free Trade Or Protection:</u>

تدور في كل وقت أحد أهم النقاشات حول التجارة الحرة مقابل الحماية التجارية، و فيما يلي الآراء المؤيدة لكل طرف.

5 – 1 حالة التجارة الحرة :

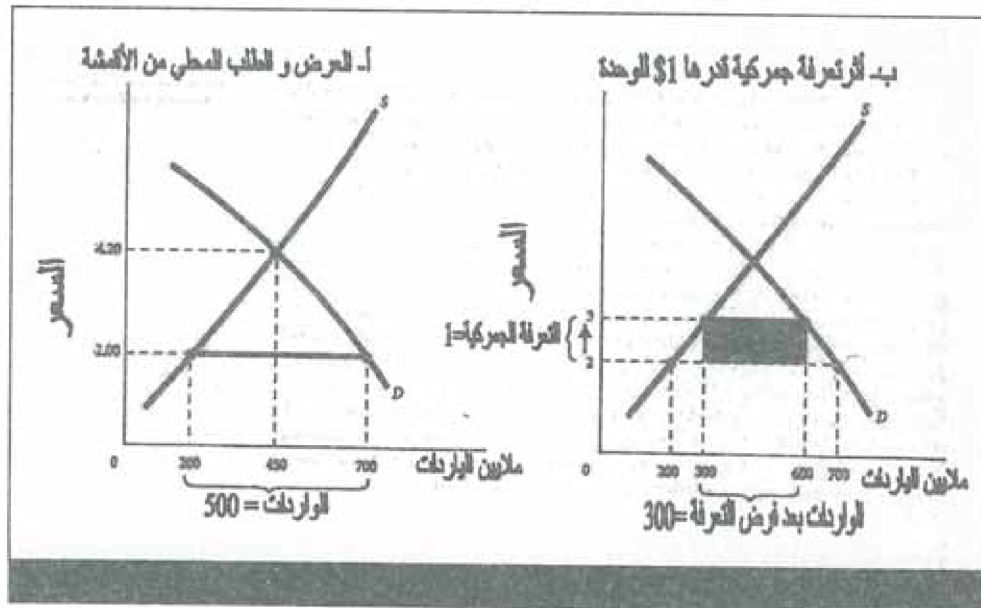
بنظرة واحدة يمكن أن نرى أن نظرية الميزة النسبية هي حالة من التجارة الحرة، إذ للتجارة الحرة فوائد ممكنة لجميع الأمم، فلا يمكن استيراد البضائع ما لم يكن السعر الصافي بالنسبة للمشترين أقل من السعر الصافي للمنتَج المحلي البديل، وفي مثالنا الأول نرى أن مواطني البلد B اشتروا الخشب من A، عندما وجدوه أقل ثمناً مما لديهم، ومع

ذلك استمروا بدفع السعر نفسه للفولاذ المصنّع محلياً. حيث اشترى مواطنو A الفولاذ من B، الأقل ثمناً لكنهم استمرّوا بشراء الخشب المحلي بالسعر المنخفض نفسه.

تحت هذه الشروط فإن كلاً من سكان البلدين قد دفعوا أقل واستهلكوا أكثر .

وفي الوقت نفسه تنتقل الموارد بما فيها العمل من إنتاج الفولاذ إلى إنتاج الخشب في A، أما في B تنتقل المصادر بما فيها العمل من إنتاج الخشب إلى إنتاج الفولاذ. إذاً الموارد في كلا البلدين تستخدم بشكل أكثر كفاءة .

التعرفات وإعانات التصدير ونظام الحصص التي تؤثر على حرية حركة البضائع والخدمات حول العالم تخفّض أو تلغي مكاسب الميزة النسبية، ويمكن أن نوضح هذا باستخدام منحنى العرض والطلب. حيث يظهر الشكل (12-3) العرض والطلب المحلي للمنسوجات في غياب التجارة .



تُظهر السوق عند السعر 2.4 وحدة نقدية في حالة توازن، /450/ مليون ياردة من المنسوجات أنتجت واستهلكت. افترض الآن أن المنسوجات متوفرة بسعر عالمي هو /2/، هذا السعر يجب أن يدفعه المستهلك المحلي ثمن المنسوجات من المصادر الأجنبية، وإذا

افترضنا توفر كمية غير محدودة من المنسوجات عند السعر /2/ دون وجود فرق في النوعية بين المنسوجات المحلية والأجنبية. فإن المنتج المحلي لن يكون قادراً على التسويق بأكثر من /2/ في غياب العوائق التجارية. إذ إن السعر العالمي يحدد السعر في الداخل فعندما ينخفض السعر داخل البلد من /2.4/ إلى /2/ فإن الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين تزداد من /450/ إلى /700/ مليون ياردة ، ولكن الكميات المعروضة من قبل المنتج المحلي انخفضت من /450/ مليون إلى /200/ مليون ياردة، الفرق هو /500/ مليون ياردة، وهي الكمية المستوردة من المنسوجات .

وتُوجِبُ حجج التجارة الحرة على كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتمتع بها بميزة نسبية. فإذا تمكن المنتجون الأجانب من إنتاج المنسوجات بأسعار منخفضة أكثر مـــن المنتج المحلي فإنهم يمتلكون ميزة نســبية. وعندما ينخفض السعر العالمي للمنسوجات إلى /2/ فإن العرض المحلي ينخفض وتتحول المصادر إلى قطاعات أخرى من الممكن أن تصدّر الصناعات المحلية . لا تظهر هذه القطاعات في الشكل (12-3)، ومن الواضح أن تقسيم المصادر يكون فعالاً أكثر عند السعر /2/ .

لماذا يجب على A أن تستخدم مصادرها المحلية لإنتاج ما يمكن للمنتجين الأجانب إنتاجه عند تكلفة أقل ؟؟

لأن المصادر في A ستنتقل لإنتاج الأشياء التي تنتجها بشكل أفضل .

نعدّ الآن ما يحدث لأسعار النسيج المحلي عندما تفرض العوائق التجارية مبيناً بالشكل (12-3-ب) تأثير التعرفة المحددة بـــــ /1/ لكل ياردة تفرض على استيراد النسيج .

حيث ترفع التعرفة السعر المحلي للنسيج إلى (2 +1) = 3، والنتيجة هي فقدان بعض المكاسب من التجارة . نلاحظ أن :

أولاً: المستهلكون مجبرون على دفع سعر أعلى من أجل السلعة نفسها، ومن ثم تنخفض كمية الطلب على المنسوجات من /700/ مليون ياردة إلى /600/ مليون ياردة، لأن بعض المستهلكين لا يرغبون بدفع سعر أعلى ، وفي الوقت نفسه يوجّه السعر المرتفع للمنسوجات المنتجين المحليين الأساسيين الذين لم يتمكنوا من تحقيق ربح عند سعر /2/ إلى إنتاجها .(يدعى المنتج المحلي غير دافع للتعرفة)، وعند ارتفاع الأسعار إلى /3/ فإن

الكميات المعروضة من قبل المنتجين ترتفع من /200/ مليون باردة إلى /300/ مليون باردة، والنتيجة هي انخفاض الواردات من /500/ مليون باردة إلى /300/ مليون باردة. أخيراً فرض التعرفة يعني أن الحكومة تجمع موارد مالية تساوي في المنطقة المظللة في الشكل (12-3- ب)، هذه المنطقة تعادل معدل التعرفة لكل وحدة (1) ضعف عدد الوحدات المستوردة بعدما طبقت التعرفة (وهكذا تكون الحصيلة من التعرفة 300 مليون باردة) .

ما هي النتيجة النهائية للتعرفة ؟ المنتجون المحليون يتلقون /2/ فقط كعائد لكل وحدة قبل أن تفرض التعرفة ، الآن يتلقون سعر أعلى و يكسبون أرباحاً أعلى، مع ذلك هذه الأرباح تحقق بكفاءة أقل .

الحواجز التجارية تمنع الأمة من كسب منافع التخصص كما تدفعها لتبني تقنيات إنتاجية أقل كفاءة نسبياً وتجبر المستهلك على دفع أسعار عالية من أجل حماية الإنتاج أكثر مما يود أن يدفع .

5 - 2 قضية الحماية:

الحجج يمكن أن تكون لمصلحة التعرفات والحصص.

الحماية تنقذ الوظائف :

الحجة الرئيسية للحماية هي تلك المنافسة الأجنبية التي تكلّف المواطنين وظائفهم فعندما يشتري المستهلكون المحليون سيارات مصنعة خارجاً تصبح السيارات المحلية الصنع غير مباعة ، وهذا يؤدي إلى تسريح العمال في صناعة السيارات المحلية، صحيح عندما نشتري البضائع من المشترين الأجانب فإن المنتج المحلي سيعاني مع ذلك لا يوجد سبب للاعتقاد أن العمال الذين فصلوا من القطاعات الصغيرة لن يستخدموا في النهاية في القطاعات الواسعة الأخرى مرة ثانية .

ويمكن أن تعالج هذه المشاكل بطريقتين: نستطيع منع الاستيراد ونتخلى عن المكاسب من التجارة الحرة ونعترف بأننا راغبون بدفع سعر أعلى من القيمة الأصلية لتوفير الوظائف في الصناعات المحلية التي من الممكن أن تنتج بكفاءة أعلى في الخارج ، أو يمكن أن نساعد ضحايا التجارة الحرة بطريقة بناءة بمساعدتهم وتدريبهم من جديد من أجل تشغيلهم

في المستقبل. وفي بعض الاقتراحات: وضع برامج لنقل الناس في مناطق التوسع هذا الإجراء ممكن حسب الطلب. بعض البرامج تتعامل مباشرةً مع الانتقال دون التخلي عن المكاسب من التجارة الحرة .

الحماية تمنع التبعية :

هذه حجة البلدان وبخاصة البلدان الصغيرة أو النامية ، فإن هذه البلدان يمكن أن تعتمد أيضاً بكل ثقلها على واحد أو أكثر من الشركاء التجاريين من أجل عديد من المواد، إذا أصبح بلد صغير يعتمد على قوة رئيسية من أجل الطعام أو الطاقة أو بعض المواد الخام المهمة التي تمتلك الأمة الكبيرة ميزة نسبية فيها فإنه سيكون من الصعب للأمة الصغيرة أن تبقى محايدة سياسياً .

بعض نقاد التجارة الحرة اقتنعوا بأن القوى العظمى مشغولة بجدية بالتجارة مع الدول الصغيرة لخلق هذه الأنواع من التبعية ، لذا يجب على البلدان الصغيرة المستقلة أن تكون مدركة وتتجنب العلاقات التجارية التي من الممكن أن تقود إلى التبعية السياسية، ويمكن أن يتضمن تطوير الصناعات المحلية في المناطق التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية، والقيام بذلك يعني حماية تلك الصناعات من المنافسة الدولية .

الحماية تصون الصناعات الناشئة :

الصناعات الفتية في بلد ما يكون من الصعب عليها أن تنافس الصناعات المقامة في بلدان أخرى. ففي عالم ديناميكي الصناعات الناشئة المحمية يمكن أن تنضج، و تصبح إحدى الصناعات القوية في هذا العالم الكبير بسبب الميزة النسبية الحقيقية المكتسبة، فإذا قُطعت صناعة كهذه وطردت من الأسواق العالمية في بداية حياتها فإن تلك الميزة النسبية لن تتطور أبداً .

المصطلحات الأساسية

الفائض التجاري (TRADE SURPLUS): هو حالة البلد عندما يصدر أكثر مما يستورد .
العجز التجاري (TRADE DEFICIT): هو حالة البلد عندما يستورد أكثر مما يصدر.
قوانين الذرة (CORN LAWS): التعريفات والإعانات والقيود فرضت من قبل البرلمان البريطاني في مطلع القرن العشرين لتشجيع الصادرات وإعاقة الواردات من الحبوب .
نظريـــــة الميــــزةالنســــبية(THEORY OF COMPARATIVE ADVANTAGE): نظرية ريكاردو بأن التخصص والتجارة الحرة ستفيد جميع الشركاء التجاريين (الأجور الحقيقية سترتفع) حتى الذين من الممكن أن يكونوا منتجين غير كفوئين.
الميزة المطلقة (ABSOLUTE ADVANTAGE): هي الميزة في إنتاج منتج يتمتع بها أحد البلدان على آخر عندما يستخدم هذا البلد مصادر قليلة لإنتاج ذلك المنتج أقل مما يستخدمه البلد الآخر الذي يقوم بالعمل نفسه.
الميزة النسبية (COMPARATIVE ADVANTAGE): هي الميزة في إنتاج منتج يتمتع به أحد البلدان على آخر عندما ينتج ذلك المنتج في الشروط نفسها للمنتجات الأخرى وبأقل تكلفة مما يمكن أن يكون في البلد الآخر .
الشروط التجارية (Terms Of Trade): المعدل (النسبة) التي عندها يستطيع البلد أن يتبادل تجارياً منتجاته المحلية بالمنتجات المستوردة من الخارج
نظرية هيكشر – أولين: هي النظرية التي تفسر وجود الميزة النسبية لبلد من خلال الموجودات من عناصر الإنتاج، فالبلد يمتلك ميزة نسبية في إنتاج منتج إذا فتحت تلك البلاد نسبياً، وبسهولة المدخلات التي تستخدمها بشكل مركز في إنتاج تلك المنتجات.
الموجودات من عناصر الإنتاج: هي كمية ونوعية العمل والأرض والمصادر الطبيعية في البلد .

الحماية (Protection): هي ممارسة حماية قطاع اقتصادي ضد المنافسة الأجنبية.

التعرفة (Tariff): هي ضريبة على الواردات.

الإعانات المالية للتصدير (Export Subsidies): هي مدفوعات الحكومة إلى الشركات الوطنية لتشجيعها على التصدير

الإغراق (Dumping): شركة أو صناعة تبيع المنتجات في السوق العالمية بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج .

نظام الحصص (Quotas): تحديد كمية الواردات .

الاتحاد الأوربي (European Union EU): كتلة التجارة الأوربية ، مؤلفة من النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فلّندا، فرنسا، المانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، إسبانيا، السويد، والمملكة المتحدة.

أسئلة الفصل الثاني عشر

1. متى تملك الدولة فائضاً تجارياً و متى يكون لديها عجز تجاري؟
2. من هو الاقتصادي الذي تنسب له نظرية الميزة النسبية؟
3. ما هو الفرق بين الميزة النسبية و الميزة المطلقة؟
4. بفرض أن الصين تملك ميزة نسبية بإنتاج النسيج، و ميزة مطلقة بإنتاج آلات التسجيل، و اليابان تملك ميزة نسبية بإنتاج آلات التسجيل، و ميزة مطلقة بإنتاج النسيج، كيف تكون جهة التجارة بين البلدين بالنسبة لهاتين السلعتين؟
5. لديك الجدول التالي:

الولايات المتحدة		استراليا	
قمح وحدة/هكتار	قطن بالة/هكتار	قمح وحدة/هكتار	قطن بالة/هكتار
25	0	100	0
20	10	80	20
15	20	60	40
10	30	40	60
5	40	20	80
0	50	0	100

اعتمادا على ما سبق، أجب عن الأسئلة التالية:

- في استراليا، ما هي تكلفة الفرصة البديلة لـــ 1 بالة من القطن؟
- في استراليا، ما هي تكلفة الفرصة البديلة لـــ 1 وحدة من القمح؟
- في الولايات المتحدة، ما هي تكلفة الفرصة البديلة لـــ 1 وحدة من القمح؟
- في الولايات المتحدة، ما هي تكلفة الفرصة البديلة لـــ 1 بالة من القطن؟
- ما هي الميزات التي تملكها الولايات المتحدة بالنسبة للسلعتين؟
- ما هي الميزات النسبية و المطلقة التي تملكها استراليا؟
- وفق البيانات السابقة بم يجب أن يتخصص كل بلد؟

المــراجــع

المراجع العربية :

1 - د. احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2002
2 - د. أحمد رفيق قاسم ،التحليل الاقتصادي الكلي، حلب ،1981
3 - بول كروجمان ، تحليل النظريات الاقتصادية ، ترجمة رانيا محمد عبد اللطيف ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2007 .
4 - توماس ماير، جيمس دوسينبري ، روبرت زداليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د.السيد أحمد عبد الخالق، د. أحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2002 .
5 - جوزف دانيالز، ديفيدفانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة د. محمودحسن حسني، د. ونيس فرج عبد العال و دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 2010 .
6 - جورج نايهنز ، النظرية الاقتصادية الإسهامات الكلاسيكية، ترجمة د. أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997 .
7 - د.عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق و2002
8 - د. صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ،عمان .1999 .
9 - د. عبد الرحيم بوادقجي، د. محمد خالد الحريري،الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق ،2004
10 -ساموبلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
11 -د.فايز بن إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الرياض، 1994

12 -ليستر ثورو،النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة فايزة حكيم، أحمد منيب ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،القاهرة 2006 .

13 - د.مصطفى العبدالله ، د.صالح حميد علي، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية مقارنا بالاقتصاد الاسلامي ، منشورات جامعة دمشق ، 2004

14 -د.مطانيوس حبيب، قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر ، 2009 .

15 - د. مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة دمشق، 1993.

16 -المجموعة الإحصائية السورية ،المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق، 2010،

17 -قانون النقد الأساسي ، 23، لعام 2002.

18 -بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة، دمشق 2010.

المراجع الأجنبية :

1- Case،Fair،Principles of economics، ninth edition Pearson، 2009.

2- Dornbusch،Bodam،Crosby، Macroeconomics ، McGraw -Hill 2006

3- Parkin، Macroeconomics،sixth edition،AddisonWesley 203

4- Samuelson، Nordhous، Economics، Seventeenth edition، McGraw - Hill 2001.

5- Olivier Blanchard ، Macroeconomics، Pearson، 2006.

6- Frank، R.، Bernanke،B. Principles of economics،third edition، McGraw-Hill 2007

7- Lipsey،R.، Chrystal،A. Economics، Oxford - university-prints 2007

اللجنة العلمية :

أ. د. مصطفى العبد الله الكفري

أ. د. معتز نعيم

أ. م. حسين الفحل

المدقق اللغوي :

د. منى الياس